

قطرات من نبع
المنهل العذب المورود
شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد
محمود خطاب السبكي

الجزء الرابع

فكرة لانتفاع العمل بالسنة
للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة
د. محمد محمد داود

دار المنار

للطببع والنشر والتوزيع

٩ ش حسن العدوى - ميدان الحسين - القاهرة ت: ٥٩١٥٠٨٥

| |
|--------------------------------|
| مكتبة العلماء بالمركز الإسلامي |
| الرقم العام: ١٤٣٥ |
| الرقم الخاص: ٢٠٢١-٢ |
| تاريخ التسجيل: ١٩/١٢/٢٠٢١ |

﴿ باب في المحافظة على وقت الصلوات ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصُّنَابِحِيِّ قَالَ: زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنَّ الْوِثْرَ وَاجِبٌ، فَقَالَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، أَشْهَدُ أَلَّنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ افْتَرَضَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى، مَنْ أَحْسَنَ ضَوْعَهُنَّ وَصَلَّاهُنَّ لَوْ قَسَمْنَاهُنَّ وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ وَخُشُوعَهُنَّ كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ) أي: أخطأ فيما قاله حيث أخبر بخلاف الواقع، ولا إثم عليه في ذلك؛ لأنه لم يعتمد الكذب، وهو رجل من الأنصار له صُحبة. ويعد على الصحابة رضوان الله عليهم تَعَمُّدُ الكذب. والعرب تضع الكذب موضع الخطأ فتقول: كذب سمعي وكذب بصري، أي: أخطأ. والإثم بالكذب منوط بالعمد فيه.

قوله: (أَشْهَدُ أَلَّنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... إلخ) أي: اعترف بذلك، وهذه شهادة حسية، والغرض منها تأكيد خبره عند السامعين وأنه لا شك فيه. وبهذا استدل من قال: إن الْوِثْرَ ليس بواجب؛ والاستدلال به ضعيف؛ لأن عِبَادَةَ إنما أنكر أن يكون الْوِثْرَ كفرض الصلوات الخمس دون أن يكون واجباً. ولذلك استشهد بالصلوات الخمس المفروضة في اليوم والليلة.

قوله: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ... إلخ) أي: في اليوم والليلة كما في رواية للبخاري، (وخمس) مبتدأ، (وافترضهن الله) صفة أو خبر. وقوله: (من أحسن وضوءهن) خبر

عن الأول أو خبر بعد خبر عن الثاني. أى: من أتم وضوءهن بمراعاة فرائضه وشرائطه. فالمراد بالإحسان: التصحيح، لا الأمر الزائد على أصل الفعل، وما قاله بعضهم من أن المراد بالإحسان مراعاة الفرائض والسنن غير مسلم؛ لأن الوعيد المذكور بعد لا يترتب على ترك السنن.

قوله: (وَصَلَّاهُنَّ لَوْ قَسِهْنَ) أى: فى وقتهن فاللام بمعنى فى. قال الطيبي: المراد: فى أول وقتهن، قال ابن حجر: لا دليل على ذلك بل الصواب ما أفادته (فى) اللام بمعناها من أن الشرط الأداء فى الوقت وإن لم يكن أوله.

قوله: (وَأَتَمَّ رُكُوعَهُنَّ) بأن اطمأن وأتى بتسييحه المطلوب فيه، ويأتى بيانه فى باب "مقدار الركوع" إن شاء الله تعالى، وخص الركوع بالذكر دون بقية الأركان؛ إما تعليلاً له على ما عداه من الأركان، أو لكونه كالمقدمة والوسيلة لغيره، أو لأن الجاهليين كانوا يتساهلون فيه، ففيه تنبيه على غيره بطريق المساواة.

قوله: (وَحُشُّوعَهُنَّ) الخشوع فى الصلاة: ظاهرى وهو سكون الجوارح عن العبث وجعل بصره موضع سجوده، وباطنى، وهو حفظ القلب عن الاشتغال بغير ما هو فيه من التأمل فى معانى القرآن وفى السبب الذى شرع كل ركن لأجله من القيام بين يدى الرب تعظيماً وإجلالاً، ومن الركوع وهو الانقياد ظاهراً وباطناً، ومن السجود وهو غاية التذلل والخضوع والانكسار يجعل أشرف ما فيه من الأعضاء على موطن الأقدام.

قوله: (كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ) العهد فى الأصل: اليمين والأمانة والذمة والحفظ، والمراد به الوعد. وسمى الله تعالى وعده عهداً لأنه أوثق من كل وعد وليس هذا على الله بطريق الوجوب؛ لأن العبد لا يجب له على الله شىء، وإنما يذكر مثل هذا لبيان أنه متحقق لا محالة، والمراد أنه يغفر الذنوب

الصغائر. وغفرها محوها من صحائف الأعمال أو سترها عن أعين الملائكة، أما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة أو عفو الله تعالى كما هو مذهب أهل السنة، وقال بعضهم: يغفر له الكبائر أيضاً.

قوله: (وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ... إلخ) أى: من لم يفعل ما ذكر من إحسان الوضوء وغيره فليس له على الله وعد بالغران، وأمره مفوض لربه إن شاء غفر له تفضلاً وإن شاء عذبه عدلاً، وقدم مشيئة الله تعالى تجويزاً للعفو عنه، فإن عادة الكرام المحافظة على الوعد والمسامحة في الوعد، وهذا في غير الكافر فإنه مقطوع بتعذيبه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن المفروض من الصلوات خمس، وعلى أن من أدى الصلوات على وجهها المشروع بوضوئها التام مضمون له غفران الذنوب دون من قصر في ذلك، وعلى أن عقاب العاصي بغير الكفر وإثابة المطيع غير واجب؛ لأن الله تعالى لا يجب عليه خلقه شيء وله تعذيب المطيع والأطفال وإثابة الفاسق، فهو رد على من قال بوجوب الصلاح والأصلح.

● حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَامٍ عَنْ بَعْضِ أُمَّهَاتِهِ عَنْ أُمِّ فُرُوءَةَ قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَى الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا. قَالَ الْخَزَاعِيُّ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَمَّةٍ لَهُ يُقَالُ لَهَا أُمُّ فُرُوءَةَ قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي والترمذي ○ معنى الحديث: قوله: (سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ظاهره أن السائل غير أم فروة. ويؤيده رواية الدارقطني عن عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام عن جدته

عن أم فروة قالت: سئل رسول الله ﷺ وأنا أسمع عن أفضل الأعمال ... الحديث. وفي رواية له أيضًا عن أم فروة أنها قالت: سألت رسول الله ﷺ: أى العمل أفضل؟ ... إلخ. ولا منافاة بين هذه الروايات لجواز أن تكون قد سألت النبي ﷺ أو سمعت غيرها يسأله.

قوله: (أى الأعمال أفضل ... إلخ) أى: أى الأعمال أحب إلى الله تعالى وأكثرها ثوابًا؟ فقال ﷺ: (الصلاة في أول وقتها) أى: أداؤها في أول وقتها، وهذا يدل على أن إيقاع الصلاة في أول الوقت أفضل من جميع الأعمال حتى من الصلاة في غير الجزء الأول من الوقت، ويؤيده ما رواه الترمذى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الوقت الأول من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله. وهو لا يناقى قوله ﷺ: أحب الأعمال إلى الله تعالى الصلاة لوقتها أى: من بقية الأعمال لأن حديث الباب أفاد ما أفاده هذا الحديث وزيادة. فإن قيل: كيف التوفيق بين حديث الباب وبين قوله ﷺ حين سئل: أى الأعمال أفضل؟ قال: الإيمان بالله... الحديث رواه الطبرانى عن ماعز. قيل: قد دلت القرائن على أن المراد من الأعمال في حديث الباب أعمال الإيمان، فكأنه قال: أى أعمال الإيمان أفضل؟ وعلى أن المراد بالأعمال في الحديث الثنائى الأعمال التى يدخل بها الرجل في دين الإسلام، فعلى هذا تكون الصلاة في وقتها أفضل الأعمال بعد الإيمان؛ لأنه أصل كل عبادة ولا اعتبار لجميع العبادات إلا به. وأما الأحاديث التى جعل فيها الجهاد أفضل الأعمال وفى بعضها الحج وفى بعضها بر الوالدين وفى بعضها إطعام الطعام، فالتوفيق بينها أن يقال إن التفضيل فيها نسبي فلا يراد أن كل واحد منها أفضل جميع الأشياء من جميع الوجود وفى جميع الأحوال والأشخاص بل فى حال دون حال، ويختلف ذلك باختلاف

الأحوال والأشخاص. أو يكون على تقدير (من) ويكون التقدير: من أفضل الأعمال الجهاد... إلى غير ذلك.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال لكن قد علمت أن ذلك مخصوص بغير الظهر أيام الحر والعشاء، وعلى مشروعية سؤال الجاهل للعالم عما خفى عليه، وعلى أن عظم قدر العالم لا يمنع من السؤال.

● حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُمَارَةَ بْنُ رُوَيْتَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ. قَالَ: أَلَيْتَ سَمِعْتَهُ مِنْهُ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: نَعَمْ. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: سَمِعْتَهُ أُذْنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا سَمِعْتَهُ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ) وفي رواية مسلم (لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ) أى: لا يدخلها أصلاً للتعذيب بل يدخلها أو يمر عليها تحلة القسم، وهذا إذا وفق لبقية الأعمال، أو لا يدخلها على وجه التأيد، وهذا لا ينافي أنه قد يعذب لما في حديث أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع. فقال: إن المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا؛ فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار.. رواه مسلم.

قوله: (صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ... إلخ) يعنى: الفجر والعصر وخص هاتين الصلاتين بالذكر لأن وقت الصبح وقت نوم، والعصر وقت اشتغال كما تقدم، ولأنهما مشهودان تشهدهما ملائكة الليل وملائكة النهار، فمن حافظ عليهما كان محافظاً على غيرهما بالأوتى، والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر.

قوله: (قَالَ: أَتَيْتَ سَمِعْتَهُ... إلخ) أى: قال السائل لعمارة: أتيت سمعته؟ على تقدير الاستفهام وقد صرح به فى بعض النسخ. وكرر الاستفهام ثلاث مرات. قوله: (كُلُّ ذَلِكَ... إلخ) أى: كل مرة يقول عمارة: سَمِعْتُهُ أَذْنَاىِ وَوَعَاه قَلْبِىِ والمقصود من هذا كله زيادة التأكيد والتثبيت وإن كان حافظاً لما سأله عنه.

قوله: (وَأَنَا سَمِعْتَهُ... إلخ) وفى رواية لمسلم: قال الرجل: وأنا أشهد أنى سمعته من رسول الله ﷺ سمعته أذناىِ ووعاه قلبىِ، وفى رواية له: وأنا أشهد لقد سمعت النبى ﷺ يقوله بالمكان الذى سمعته منه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن المحافظة على أداء الصلوات الخمس فى أوقاتها ولا سيما العصر والصبح علامة على عدم دخول النار.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُصَّالَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ فِيمَا عَلَّمَنِي: وَحَافِظُ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ. قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ سَاعَاتٌ لِي فِيهَا أَشْغَالٌ فَمُرْنِي بِأَمْرِ جَامِعٍ إِذَا أَنَا فَعَلْتُهُ أَجْزَأَ عَنِّي. فَقَالَ: حَافِظُ عَلَى الْعَصْرَيْنِ وَمَا كَانَتْ مِنْ لُعْنَتِنَا. فَقُلْتُ: وَمَا الْعَصْرَانِ؟ فَقَالَ: صَلَاةُ قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةُ قَبْلِ غُرُوبِهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يعني: أحكام الإسلام وما يحتاج إليه من أمر دينه فحذف المفعول للتعميم فيه.

قوله: (وَحَافِظٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ) أى: أول وقتها كما قاله البيهقي.

ويُحتمل أن المراد: حافظ على صلاتها في جماعة. وهى جملة قصد لفظها اسم كان، وقوله: (فيما علمنى) خبرها.

قوله: (إِنَّ هَذِهِ سَاعَاتٌ ... إلخ) أشار بها إلى أوقات الصلوات الخمس المعلومه من السياق، وهو اعتذار عن المحافظة على الصلوات في أول وقتها.

قوله: (فَمُرَّنِي بِأَمْرِ جَامِعٍ ... إلخ) وفى نسخة (فَأْمُرْنِي بِأَمْرِ جَامِعٍ) أى: لأشياء كثيرة الخير والثواب لا مشقة فيها إذا فعلت ذلك الأمر الجامع كفاى عن غيره فى الثواب.

قوله: (حَافِظٌ عَلَى الْعَصْرَيْنِ) أى: واطب على صلاة الصبح والعصر وأدّهما أول وقتيهما مع الجماعة. وهو بيان للأمر الجامع الذى سأله فضالة ﷺ .

قال ابن حبان: إنما أمره بالمحافظة على العصرين زيادة تأكيد للأمر بالمحافظة على أول وقتيهما مع بقاء الأمر بالمحافظة على أوائل الأوقات على حاله. أى: أنه إذا واطب على العصرين فى وقتيهما المستحب مع الجماعة كُفّر عنه ما يقع منه من التقصير فى غير الصلاة من أبواب الفضائل والقربات. ويُحتمل أن يكون المراد: كُفّر عنه تقصيره فى غير العصرين من الصلوات بأن أداها فى غير الجماعة أو فى غير أول وقتيهما بسبب الاشتغال بالأعمال، فإن تقصيره فى ذلك قد يجبر بما ذكر، وليس المراد أنه يجزئ عنه إقامتهما عن غيرهما فإن ذلك لا يجزئ إلا عنهما وكذا كل صلاة تؤدى لا تُجزئ إلا عن تلك الصلاة بعينها. وخص ﷺ هذين الوقتين لكثرة وقوع التواني والكسل فيهما؛ لأن الصبح تكون عقبه النوم والقيام من الفراش

واستعمال الماء البارد ولا سيما في أيام الشتاء، والعصر تكون وقت اشتغال الناس بالبيع والشراء والاشتغال بالأعمال ويقوى بيع الناس وشراؤهم وسائر معاملاتهم آخر النهار.

قوله: (وَمَا كَانَتْ مِنْ لُغْتَنَا ... إلخ) أى: ما كان إطلاق العصرين على الصبح والعصر معروفًا في لغتنا فلذلك قلت: وما العصران؟ فأجاب ﷺ بقوله: (صَلَاةٌ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) وهى الصبح (وَصَلَاةٌ قَبْلَ غُرُوبِهَا) وهى صلاة العصر. والعرب قد تحمل أحد الاسمين على الآخر فتجمع بينهما في التسمية طلبًا للتخفيف كقولهم: العَمْرَيْنِ لأبي بكر وعمر، والأسودَيْنِ للتمر والماء. والأصل في العصرين عند العرب الليل والنهار؛ فيقال هاتين الصلاتين: "العصران" لأنهما يقعان في طرفي العصرين وهما الليل والنهار، ويكون هذا من قبيل ذكر الخلل وإرادة الحال.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه يطلب من العالم أن يعلم الجاهل، وكما يدل على طلب المحافظة على أداء الصلوات الخمس أول وقتها ولا سيما الصبح والعصر، وعلى مشروعية مراجعة المتعلم للمعلم في الأمر الذى صعب عليه فهمه، وعلى جواز طلب ما فيه سهولة، وعلى عظيم أخلاقه ﷺ وسعة صدره.

● عَنْ ابْنِ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي فَرَضْتُ عَلَى أُمَّتِكَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، وَعَهْدْتُ عِنْدِي عَهْدًا أَنَّهُ مَنْ جَاءَ يُحَافِظُ عَلَيْهِنَّ لَوْ قَتَلْنَهُ أَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ فَلَا عَهْدَ لَهُ عِنْدِي.

والحديث أخرجه أيضًا: ابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (إِنِّي قَرَضْتُ عَلَى أُمَّتِكَ) أى: عليك وعلى أمتك كما يدل عليه حديث المعراج. قوله: (وَعَهَدْتُ عِنْدِي عَهْدًا... إلخ) أى: وعدتهم وعدًا بأن من جاء يوم القيامة وقد حافظ على تأدية الصلوات الخمس في أوقاتها أدخلته الجنة بلا سابقة عذاب. والمصدر للتأكيد، والعندية عندية مكانة وشرف لا مكان. قوله: (فَلَا عَهْدَ لِي عِنْدِي) أى: فليس له وعد عند الله بدخول الجنة؛ بل إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وليس فيه دليل على أن تارك الصلاة ليس له حظ في دخول الجنة خلافاً لمن ادعى ذلك مستدلاً بما رواه الترمذى عن بريدة أن رسول الله ﷺ قال: العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر. فإن الحديث محمول عند الجمهور على من تركها جاحداً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الصلوات المفروضة خمس، وعلى أن من حافظ عليهن في أوقاتها استحق دخول الجنة، وعلى أن من لم يحافظ عليهن وقع في خطر عظيم، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً لأدائهن على الوجه المشروع.

﴿باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت﴾

ماذا يصنع الناس أينتظرون صلاة الإمام ويؤخرونها كما يؤخر أم يصلونها أول الوقت ويتركون الجماعة معه؟ والإمام يطلق على خليفة المسلمين وعلى العالم المُقْتَدَى به وعلى من يُؤْتَمُّ به في الصلاة، والمراد هنا الأول.

● عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا ذَرٍّ كَيْفَ أَنتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ؟ أَوْ قَالَ: يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ؟ قُلْتُ: يَا

رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْهَا فَإِنْ أَدْرَكَتْهَا مَعَهُمْ فَصَلِّهَا فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كَيْفَ أَتَى ... إلخ) أى: ماذا تصنع إذا تولى عليك أمراء لا يؤدون الصلاة في أوقاتها فيجعلونها كالميت الذى خرجت روحه؟ وقال الأئمة: لعله كناية عن عدم قبولها؛ لأن ما لا روح له من الأعمال لا أثر له، ولهذا كفى ابن عطاء الله عن شرطية الإخلاص في الأعمال بقوله: (الأعمال صور قائمة وروحها الإخلاص).

قوله: (أَوْ قَالَ: يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ) شك من الراوى والأقرب أنه عبد الله بن الصامت، وقول ابن حجر: شك أبو داود - غير مسلم، والمراد تأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها، فوجب حمل الأخبار على ما هو الواقع. قاله النووي. قال العيني: لكن لفظ (يمتتون الصلاة) ينافي هذا التأويل؛ لأن معنى إمامة الصلاة أن يصليها خارج الوقت لأن الصلاة ما دامت في وقتها لا توصف بالميتة. وكذا قوله: ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها - غير مسلم، فإنه نقل عن كثير من الخلفاء الفسقة والسلطين الظلمة ترك الصلاة فضلاً عن تأخيرها عن وقتها.

قوله: (فَمَا تَأْمُرُنِي ... إلخ) أى: فأى شيء تأمرنى به أن أفعله في ذلك الوقت؟ فقال له ﷺ: (صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْهَا) أى: في وقتها المختار، فإن حضرت الصلاة مع الأمراء المذكورين فصلِّها، وفي نسخة (فصلِّه) أى: الفرض أو ما أدرَكَته أو هي هاء السكت. وفي رواية مسلم (فصلِّ) بدون هاء.

قوله: (فإنها لك نافلة) أى: الصلاة الثانية لك زيادة خير كما في رواية مسلم، وأمره ﷺ بالصلاة أول الوقت وإعادتها معهم احتياطاً للوقت وتركاً للخلاف وافتراق الكلمة، ففي رواية لمسلم عن أبي ذر: إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجذع الأطراف، وأن أصلي الصلاة لوقتها. قال: فإن أدركت القوم وقد صلوا كنت أحرزت صلاتك وإلا كانت نافلة، وفي رواية له عن أبي العالية البراء قال: أخر ابن زياد الصلاة فجاءني عبد الله بن الصامت فألقيت له كرسيّاً فجلس عليه، فذكرت له صنع ابن زياد فعرض على شفتيه فضرب فخذي وقال: إني سألت أبا ذر كما سألتني فضرب فخذي كما ضربت فخذك وقال: إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فضرب فخذي كما ضربت فخذك وقال: صل الصلاة لوقتها فإن أدركت الصلاة معهم فصل ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي.

وحديث الباب صريح في أن الصلاة الأولى هي الفريضة وأن الثانية نافلة، وإلى ذلك ذهب الجمهور. ومشهور مذهب المالكية أنه يدخل في الثانية مفوضاً لله تعالى في قبول أيتهما. وصريح أيضاً في أن هذا الحكم عام في جميع الصلوات حتى في الصبح والعصر؛ لأنه ﷺ أطلق الأمر بالإعادة ولم يفرق بين صلاة وصلاة، فيكون محضاً لحديث (لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس) رواه البخاري ومسلم.

وخالفت الحنفية فقالوا بعدم الإعادة فيهما لورود النهي عن الصلاة بعدهما، لكن قد علمت أنه محض مجديث الباب، وقالوا: إن أعاد المغرب يضيف إليها ركعة حتى تصير شفعاً؛ لأن التنفل بالبراء مكروه. وقالت المالكية في المغرب: لا تعاد؛ لأنها تصير مع الأولى شفعاً، ولأنه يُحتمل أن تكون نافلة والنفل لا يكون بثلاث، وكذا

قالت الحنابلة، وسيأتي مزيد لهذا إن شاء الله تعالى في باب: من صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الإمام إذا أجز الصلاة عن أول وقتها المستحب يطلب من المأموم أن يصليها أول الوقت منفرداً ثم يصليها مع الإمام إن أدركه فيجمع بين فضيلتي أول الوقت والجماعة، فإن أراد الاختصار على أحدهما فهل الأفضل الاختصار على فعلها منفرداً أول الوقت أم فعلها آخره في جماعة؟ خلاف والمختار استحباب الانتظار إن لم يفحش التأخير. ودل أيضاً على طلب موافقة الأمراء في غير معصية لئلا تتفرق الكلمة وتقع الفتنة، وعلى الحث على الصلاة في جماعة، وعلى رعاية الوقت المستحب للصلاة، وعلى ذم من أجز الصلاة عن وقتها، وفيه من دلائل النبوة أنه ﷺ أخبر عن الأمراء الذين يمتنون الصلاة، وقد وقع في زمن بني أمية ومن بعدهم إلى زماننا هذا. ودل أيضاً على عظيم ملاطفته ﷺ لأصحابه، وعلى أن الجاهل بالحكم يطلب منه أن يسأل عنه العالم به.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَرْدِيِّ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْيَمَنِيَّ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْنَا قَالَ: فَسَمِعْتُ تَكْبِيرَهُ مَعَ الْفَجْرِ، رَجُلٌ أَجَشُّ الصَّوْتِ. قَالَ: فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ مَحَبَّتِي فَمَا فَارَقْتُهُ حَتَّى دَفَنْتُهُ بِالشَّامِ مَيْتًا، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى أَفْقِهِ النَّاسَ بَعْدَهُ فَأَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَلَزِمْتُهُ حَتَّى مَاتَ فَقَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ بِكُمْ إِذَا أَتَتْ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لَغَيْرِ مِيقَاتِهَا؟ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَذْرَكَنِي ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: صَلِّ الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا وَاجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَهُمْ سُبْحَةً.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلِ الْيَمَنِ) وكان ذلك حين بعثه ﷺ أميراً عليها، وكتب النبي ﷺ إلى أهل اليمن وقتئذ: إني بعثت إليكم خير أهلى. ولما ودعه قال له: حفظك الله من بين يديك. ومن خلفك وعن يمينك وعن شمالك ومن فوقك ومن تحتك ودرأ عنك شرور الإنس والجن، وكان معه أبو موسى الأشعرى، فقد روى النسائى وابن ماجة والترمذى عن أبى موسى الأشعرى قال: بعثنى رسول الله ﷺ ومعاذا إلى اليمن فقال: ادْعُوا النَّاسَ وَيَشْرُوا وَلَا تَنْفَرُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا وَتَطَوَّعُوا وَلَا تَخْتَلَفُوا فَقَدِمْنَا الْيَمْنَ فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنَّا قَبِيلَةٌ يَنْزِلُهَا عَلَى حِدَةٍ وَكَانَا يَتَزَاوَرَانِ، فَأَتَى مُعَاذُ أَبَا مُوسَى فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي فَنَاءٍ قَبِيلَةٍ وَإِذَا يَهُودِيٌّ قَائِمٌ عِنْدَهُ يَرِيدُ قَتْلَهُ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى يَهُودِيَّتِهِ. فَقَالَ: مَا أَنَا بِجَالِسٍ حَتَّى تَقْتُلَهُ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ جَلَسَا يَتَحَدَّثَانِ فَقَالَ مُعَاذٌ: يَا أَبَا مُوسَى كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: أَتَفُوقُهُ تَفُوقًا عَلَى فَرَأَشَى وَفِي صَلَاتِي وَعَلَى رَاحِلَتِي. ثُمَّ قَالَ أَبُو مُوسَى لِمُعَاذٍ: كَيْفَ تَقْرُؤُهُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: سَأُنَبِّئُكَ بِذَلِكَ، أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ ثُمَّ أَقُومُ فَاقْرَأْ، وَاحْتَسِبْ مَا احْتَسِبَ فِي قَوْمِي. وَقَوْلُهُ: (أَتَفُوقُهُ تَفُوقًا) أى: أَقْرُؤُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ وَوَقْتُنا بَعْدَ وَقْتٍ.

قوله: (أَجَشُّ الصَّوْتِ) بفتح الهمزة أى: غليظه. قوله: (فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ مَحَبَّتِي) أى: جعل الله تعالى في قلبي ميلا إلى معاذ ورغبة فيه. (والحبة) مصدر بمعنى الحب مضاف إلى الباء من إضافة المصدر إلى فاعله والمفعول محذوف أى: محبتي إياه. قوله: (ميتًا) حال من الضمير المنصوب في (دفنته) وأتى به بعد ذكر الدفن لأن الدفن الإخفاء تحت أطباق التراب ولا يلزم منه أن يكون المدفون ذهب روحه حال الدفن. وميت بالتثقيب والتخفيف، أما الحى فيقال بالتثقيب لا غير، والمعنى: أنى لازمته طول حياته حتى فارق الدنيا. قوله: (فَأَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ) مرتب على

محذوف أى: فوجدت ابن مسعود أفقه الناس فأتيت به. قوله: (كَيْفَ بِكُمْ... إلخ) أى: كيف حالكم وشأنكم حين يولى عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها المختار أتوافقونهم أم تصلونها أول الوقت؟
 قوله: (وَأَجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَهُمْ سُبْحَةً) بضم السين المهملة، أى: نافلة، يقال: فلان يسبح على راحلته، أى: يصلى النافلة وخصت النافلة بالسُّبْحَةِ وإن شاركها الفريضة فى معنى التسبيح لأن التسبيح فى الفرائض نوافل، فقليل لصلاة النافلة سُبْحَةً لأنها نافلة كالتسبيحات والأذكار غير الواجبة.

﴿ باب فيمن نام عن صلاة أو نسيها ﴾

أى: فى بيان حكم من نام عن الصلاة أو نسيها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةٍ خَيْرَ فَسَارَ لَيْلَةً حَتَّى إِذَا أَدْرَكْنَا الْكَرَى عَرَسَ وَقَالَ لَيْلَالٍ: أَكَلْنَا لَنَا اللَّيْلَ قَالَ: فَعَلَيْتَ بَلالاً عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا بَلالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظُوا، فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا بَلالُ فَقَالَ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ يَا أَبَى أُلْتِ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَاقْتَادُوا رَوَّاحِلَهُمْ شَيْئًا ثُمَّ تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ بَلالاً فَأَقَامَ لَهُمُ الصَّلَاةَ وَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِى.

قَالَ يُؤْنَسُ: وَكَانَ ابْنُ شَهَابٍ يَقْرَأُهَا كَذَلِكَ. قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ عَنَبَسَةُ: يَعْنِي عَنْ يُؤْنَسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (لِدِكْرَى) قَالَ أَحْمَدُ: الْكَرَى النَّعَاسُ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (حين قفل من غزوة خيبر) أى: رجع منها إلى المدينة وهكذا رواية مسلم بذكر غزوة خيبر، وهو الصواب كما قاله الباجي وابن عبد البر والنووي. قال القاضي عياض: وهو قول أهل السير وهو الصحيح. خلافاً للأصلي القائل: إن ذلك كان في غزوة حنين وكانت تلك الغزوة في الحرم سنة سبع من الهجرة.

قوله: (حتى إذا أدركنا الكرى عرس) غاية للسير، وفي رواية الطبراني عن ابن عمر: حتى إذا كان مع السحر. والكرى بفتح الكاف: النعاس كما ذكر أحمد بن صالح، وقيل: النوم، وقيل: أن يكون الإنسان بين النوم واليقظة. وعرس من التعريس وهو نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة كما قاله الخليل والجمهور. وقال أبو زيد: هو النزول أى: وقت كان من ليل أو نهار. وفي البخاري: إنهم الذين سألوا التعريس فقال ﷺ: أخاف أن تناموا. فقال بلال: أنا أوقظكم. فأخذ لهم رسول الله ﷺ ابتداء بالأحوط، فلما رأى حاجتهم أباح لهم النزول.

قوله: (اكأ لنا الليل) أى: ارقب لنا آخره واحفظه لإدراك صلاة الصبح. ولعله خص بلالاً بذلك؛ لأنه كان المؤذن فكان أعرف بالوقت. قوله: (فغلبت بلالاً عيناه) أى: غلبه النوم، فالمراد بالعينين النوم؛ وعبر بهما عنه لأنه يظهر فيهما، فهو مجاز مرسل علاقته الخلية. وفي رواية مسلم: (قال: يا بلال اكأ لنا الليل. فصلى ما قدر له، ونام رسول الله ﷺ وأصحابه فلما تقارب الفجر استند بلال إلى راحلته مواجه الفجر فغلبت بلالاً عيناه). قوله: (وهو مستند إلى راحلته) الجملة

حالية تفيد اضطجاع بلال عند غلبة النوم عليه وعدم تفريطه في الحراسة. و (الراحلة) المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى وبعضهم خصها بالأنثى. قوله: (حتى ضربتهم الشمس) أى: أصابهم حرها، وهو غاية لعدم استيقاظهم، فإن قيل: يعارضه قوله ﷺ: تنام عيناي ولا ينام قلبي، أجيب بأن معناه لا يستغرقه النوم حتى يكون منه الحدث، أو أنه أخير أن عينيه تنامان وهما اللتان نامتا لأن طلوع الفجر يدرك بالعين لا بالقلب، وهذا أحسن. وما قيل من أن معناه لا ينام قلبه في أكثر الزمن وقد ينام نادرًا - ضعيف أو باطل؛ لأنه لا يناسب مقام النبي ﷺ.

قوله: (فكان رسول الله ﷺ أولهم استيقاظًا) وفي رواية مسلم عن عمران بن حصين قال: كنت مع نبي الله ﷺ في مسير له فأدجننا ليلتنا حتى إذا كان في وجه الصبح عرّسنا فغلبتنا أعيننا حتى بزغت الشمس، فكان أول من استيقظ منا أبو بكر، وكنا لا نوقظ نبي الله ﷺ من منامه إذا نام حتى يستيقظ، ثم استيقظ عمر فقام عند نبي الله ﷺ، فجعل يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ رسول الله ﷺ. ولا تنافي بينهما لتعدد القصة كما ذهب إليه القاضى عياض وابن حجر، ففي الصحيحين عن عمران وأبي قتادة: كنا في سفر. بدون تعيين. وفي مسلم عن ابن مسعود: أقبل ﷺ من الحديبية ليلًا. وفي البيهقي عن عقبة بن عامر والطبراني عن ابن عمر: بطريق تبوك. ويؤيده أيضًا ما في هذه الرواية من أن الذى أمر بالحفظ بلال. وفي رواية الطبراني أن السدى أمر بالحفظ ذو مخبر، وفي صحيح ابن حبان أن الذى كالأ عبد الله بن مسعود. قال الحافظ: فهذا كله يدل على تعدد القصة. وهو يرد ما قاله الأصيلي من أن القصة واحدة.

قوله: (ففرع رسول الله ﷺ) أى: هب وانتبه مدعورًا لما رأى من فوات الوقت. وما قاله الأصيلي من أن فرعه كان لأجل المشركين الذين رجع من غزوهم لئلا يتبعوه ويطلبوا أثره فيجدوه وجميع أصحابه نيامًا - غير مسلم؛ لأنه ﷺ لم يتبعه عدو حين انصرف من خير وحين ولا ذكر ذلك أحد من أهل المغازى بل انصرف منهما ظافرًا. قوله: (يا بلال) أى: لم تمت حتى خرج وقت الصلاة؟. وفي رواية ابن إسحاق: ماذا صنعت بنا يا بلال؟ وفي حديث أبي قتادة قال النبي ﷺ: يا بلال أين ما قلت؟ قال: ما ألقيت على نومة مثلها قط، وإنما قال له ﷺ ذلك تنبيهًا على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها ولا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار، فإن بلالًا قد ألزم نفسه بحفظ الوقت بقوله: أنا أوقظكم، كما تقدم في رواية البخاري.

قوله: (أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك) أى: قبض نفسى الذى قبض نفسك، وهو اعتذار من بلال حيث لم يقم بما أمر به. ومراده أن الله ﷻ استولى على بقدرته كما استولى عليك مع منزلتك. واختلف هل النفس والروح شيء واحد - وهو التحقيق - أم شيان؟ فعلى الأول تعرف النفس بأنها: جسم لطيف مشتبك بالأجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الأخضر على هيئة جسد صاحبها، وعلى الثانى تعرف بأنها: جسم لطيف مودع فى الجسم محلاً للأخلاق المدمومة كما أن الروح محل للأخلاق الحمودة. واختلف أيضًا هل فى الإنسان روح واحدة والتعدد باعتبار أوصافها - وهو الراجح - أم روحان: أحدهما روح اليقظة التى أجرى الله تعالى العادة بأنها إذا كانت فى الجسد كان الإنسان متيقظًا فإذا خرجت منه نام ورأت المنامات، والأخرى روح الحياة التى أجرى الله تعالى العادة بأنها إذا كانت فى الجسد كان حيًّا فإذا فارقه مات؟.

قوله: (بأبي أنت وأمي) الجار متعلق بمحذوف خبر، أى: أنت مُفَدَّى بأبي وأمي، أو متعلق بفعل محذوف أى: فديتك بأبي وأمي وحذف المتعلق تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

قوله: (فاقتادوا رواحلهم) أى: قادوها وساقوها شيئاً يسيراً من الزمن أو اقتياداً قليلاً بعد أن أمرهم النبي ﷺ بذلك، ففي الرواية الآتية: تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة. وفي رواية لمسلم: ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان. وقول بعضهم: إنما أمر النبي ﷺ بالاقتياد لأنه انتبه حين طلوع الشمس والصلاة منهي عنها في هذا الوقت فأمر بالاقتياد حتى ترتفع الشمس، يرده قوله في الحديث: (حتى ضربتهم الشمس) فإنه يدل على أنها قد ارتفعت كثيراً فكيف يكون انتقاهم لارتفاعها؟ ويرده أيضاً قوله في حديث عمران بن حصين: فما أيقظنا إلا حر الشمس، ولا يكون ذلك إلا بعد ارتفاعها. ومما يبين فساد هذا التأويل قوله ﷺ: "إن هذا واد به شيطان" فجعل ذلك علة في خروجهم عن الوادي واقتيادهم رواحلهم شيئاً، ولو كان طلوع الشمس مانعاً من الصلاة وموجباً للاقتياد لعلل به.

قوله: (فأقام لهم الصلاة) فيه دلالة على أن الفائتة يقام لها وليس لها أذان، وبه أخذ مالك والشافعي في الجديد والأوزاعي مستدلين أيضاً بما رواه الشافعي وأحمد عن أبي سعيد الخدري قال: حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل فدعا رسول الله ﷺ باللاً فأقام الظهر فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك. وقالوا: إن

الأذان إنما هو إعلان بدخول الوقت ودعاء للناس إلى الجماعة، ووقت القضاء ليس وقت إعلام بدخول الوقت ولا دعاء للجماعة، ولأن في الأذان في غير أوقات الصلاة تخليطاً على الناس، وإذا اختص بأوقات الصلاة لم يكن مشروغاً في الفوائد لأنها لا تختص بوقت كالنوافل وما ورد في بعض الروايات من أنه أذن فهو محمول على الإعلام بالصلاة لا الألفاظ المخصوصة في الإعلام بدخول الوقت. وذهب أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور والشافعي في القديم وعليه عمل أصحابه إلى أنه يؤذن للفائتة ويقام لها مستدلين بما في الصحيحين في هذه القصة من قوله: ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ ركعتين ثم صلى صلاة الغدوة فصنع كما كان يصنع كل يوم. وقالوا: إن قوله في الحديث: (ثم صلى ركعتين ... إلخ) يفيد أن المراد بالأذان حقيقته لا الإقامة، واستدلوا أيضاً بما سيأتي عن عمران بن حصين وعمر بن أمية من أنه جمع بين الأذان والإقامة، وأجابوا عن حديث الباب ونحوه مما لم يذكر فيه الأذان بأنه أقام الصلاة بعد أن أذن، أو أنه ترك الأذان لبيان الجواز. وعن حديث الحنديق بأنه لا يعارض الأحاديث التي جمع فيها بين الأذان والإقامة؛ لأنها أصح منه ومتأخرة عنه. على أنه قد جاء في بعض الروايات في قصة الحنديق أنه ﷺ أمر بلالاً فأذن ثم أقام.

أقول: دعوى أن الأذان حق للوقت ودعاء للناس إلى الجماعة غير مسلمة فقد نص الكتاب على أن الأذان للصلاة قال الله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ ﴾ الجمعة / ٩. وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ المائدة / ٥٨. ولذا أمر النبي ﷺ بالأذان للفائتة كما تقدم، وقد أمر النبي ﷺ المنفرد بالأذان فعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له: إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا

إنس ولا شيء إلا يشهد له يوم القيامة. قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ رواه أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ والشافعي. وقولهم: إن في الأذان للفائنة تخليطاً - مردود بأنه إنما يؤذن لها على وجه لا يشوش، وحملهم الأذان الوارد في الأحاديث على مجرد الإعلام ولو بالإقامة - لا دليل عليه ولا سيما وقد صرح في بعض الأحاديث بالجمع بين الأذان والإقامة.

وذهب سفيان الثوري إلى أنه لا يؤذن ولا يقام للفائنة، وهو مردود بما تقدم من الأحاديث. واختلف من قال بالأذان للفائنة إذا تعددت. فذهب الشافعية ومحمد من الحنفية إلى أنه يؤذن ويقام للأولى فقط ويقام لكل صلاة من البقية. وقال أبو حنيفة: يحير في الباقي إن شاء أذن وأقام وإن شاء اقتصر على الإقامة.

قوله: (من نسي صلاة) أي: نام عنها كما ذكر في ترجمة الباب، وقد صرح به في رواية الترمذي عن أبي قتادة ورواية لمسلم عن أنس. واكتفى بالنسيان عن النوم هنا لأنه مثله، بجامع عدم الشعور وعدم التقصير في كل. قوله: (فليصلها إذا ذكرها) أي: وقت تذكره لها، وفيه دلالة على وجوب قضاء الفائنة على الناسي والسنائم فوراً، وإليه ذهب الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي مستدلين بأحاديث الباب وبما رواه النسائي والترمذي وصححه وسيأتي للمصنف عن أبي قتادة قال: ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة فقال: إنه ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها. وبما رواه مسلم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ طه/١٤. وذهب القاسم ومالك والشافعي إلى أنه يجب القضاء على التراخي، مستدلين بما في حديث الباب وغيره من أن النبي ﷺ أمرهم بالارتجال

من المكان الذى أصابهم فيه النوم عن الصلاة. وقالوا: إن الأمر فى قوله: (فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا) محمول على الاستحباب. وقالوا أيضًا: إن وقت التذكر متسع فإنه لو تذكرها ودام ذلك التذكر مدة وصلى أثناء تلك المدة صدق عليه أنه صلاها حين التذكر وليس يلزم أن يكون أول حال التذكر، وقالوا أيضًا: إن الجزء لا يلزم أن يترتب على الشرط فى الحال بل يترتب عليه فى الجملة. وفى الحديث دلالة أيضًا على وجوب القضاء على من فاتته الصلاة عامداً، وإلى ذلك ذهب الجمهور وقالوا: إن التقييد فى الأحاديث بالنسيان أو النوم لا للاحتراز، بل من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا وجب القضاء على الناسى والنائم مع سقوط الإثم عنهما فيجب على العامد بالأولى. وذهب جماعة من الصحابة منهم عمر وابنه عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وسلمان إلى عدم وجوب القضاء على العامد، وهو رواية عن القاسم والناصر، وبه قال داود وعمر بن عبد العزيز وسالم بن أبي الجعد ومحمد بن سيرين ومطرف بن عبد الله أخذاً بمفهوم قوله: (من نسي)؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلي. ورد بأن قوله: (من نسي) يدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على وجوب القضاء على من تعمد ترك الصلاة، فهو مفهوم موافقة لا مفهوم مخالفة كما ادعوا فهو نظير تحريم ضرب الوالدين بحرمة التأفيف المنصوص عليها بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ [الإسراء/من الآية ٢٣]. وقد اتفقت الأئمة على أن هذا من فحوى الخطاب فإن كل واحد يفهم بمجرد سماع قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾ لا تضربهما ولا تشتمهما ولا تؤذهما بأى نوع من أنواع الإيذاء. وعلى فرض أنه مفهوم مخالفة فإنما يعمل به إذا لم يكن الشرط خرج على الغالب كما هنا أو لم يكن ورد على سبب خاص كأن يكون جواباً لما سأل عن قضاء الصلاة المنسية.

قال الشوكاني لم أقف - مع البحث الشديد - للموجِبِ للقضاء على العائد على دليل ينفي في سوق المناظرة ويصلح للتعويل عليه في مثل هذا الأصل العظيم إلا حديث "فدين الله أحق أن يقضى" باعتبار ما يقتضيه اسم الجنس المضاف من العموم، ولكنهم لم يرفعوا إليه رأساً. وأنهض ما جاءوا به في هذا المقام قولهم: إن الأحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسي يستفاد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على العائد؛ لأنها من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى فتدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب. وهذا مردود؛ لأن القائل بأن العائد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالاً من الناسي بل صرح بأن المانع من وجوب القضاء على العائد أنه لا يسقط الإثم عنه فلا فائدة فيه فيكون إثباته مع عدم النص عبثاً، بخلاف الناسي والنائم فقد أمرهما الشارع بذلك وصرح بأن القضاء كفارة لهما ولا كفارة لهما سواه. ومن جملة حججهم أن قوله: في الحديث: "لا كفارة لها إلا ذلك" يدل على أن العائد مراد بالحديث؛ لأن النائم والناسي لا إثم عليهما. قالوا: فالمراد بالناسي التارك سواء أكان عن ذهول أم لا، ومنه قوله تعالى: ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ السورة/٦٧. قوله تعالى: ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَأَلْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ ﴾ الحشر/١٩. لا يخفى عليك أن هذا يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي والنائم لعدم الإثم الذي جعلوا الكفارة منوطة به، والأحاديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهما. وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال: الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد. على أنه قد قيل: إن المراد بالكفارة هي الإتيان بها تنبيهاً على أنه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها. وقد أنصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما تشبثوا به، واحتج إلى إمعان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث "فدين الله أحق أن يقضى" لا سيما على قول من قال إن وجوب القضاء بدليل؛ هو الخطاب الأول الدالّ

على وجوب الأداء، فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدد تدرده؛ لأنه يقول: المتعمد للترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ذنباً عليه والدَّين لا يسقط إلا بأدائه أو قضائه.

أقول: قد ثبت في حق تارك الصلاة أمران:

أحدهما: ثبوت الإثم على تركها عمداً. والإثم سواءً أكان صغيراً أم كبيراً يرتفع بالتوبة، وهي لا تتحقق إلا بقضاء ما عليه، ولا نزاع في أن تارك الصلاة عمداً إذا قضاها لا يسقط عنه إثم التأخير. ولا يلزم من عدم سقوطه أنه لا فائدة في القضاء فقد سقط به الطلب الثابت بطريق الأولى من أمر الناسي والنائم بالقضاء، ومن عموم حديث "فدين الله أحق أن يقضى" ومنه تعلم رد قول الشوكاني: إن قضاء العامد لا فائدة فيه، فيكون إثباته مع عدم النص عبثاً. على أن قول الشوكاني: قد أنصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما تشبثوا به ... إلخ يشعر بأنه قد رجع عما ذهب إليه من عدم وجوب القضاء على تارك الصلاة عمداً. الثاني: شغل ذمة التارك بوجوب الصلاة عليه إذا دخل وقتها وبراءة ذمته تكون إما بالأداء ولم يوجد في وقتها، وإما بالعجز ولم يتحقق. فإنه قادر على أصل العبادة وإن عجز عن إدراك فضيلة الوقت لخروجه، وإما بإسقاط صاحب الحق لحقه وهذا لم يوجد لا صراحة ولا ضمناً إنما الذي وجد خروج الوقت وهو لا يصلح مسقطاً لما تقرر في ذمته أولاً. ولما لم توجد براءة الذمة بأي نوع من تلك الأنواع كان ما ترتب في ذمته باقياً يطلب منه أدائه فيجب الإتيان به لأجل براءة الذمة فلو لم يصح إتيان القضاء من العامد لكان طلب الشارع منه طلباً للمحال.

وما تقدم في باب وقت صلاة العصر من أن النبي ﷺ وأصحابه شغلوا يوم الخندق عن صلاة العصر فلم يصلوها إلا بعد المغرب كما في رواية مسلم. وفي رواية

الترمذى والنسائى عن ابن مسعود أنهم شغلوا عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله. وما ثبت من أن النبي ﷺ أمر منادياً بعد غزوة الخندق أن ينادي: لا يُصَلِّيَنَّ أحد العصر إلا في بنى قريظة فأدركتهم صلاة العصر في الطريق فصلاها قوم وامتنع آخرون فلم يصلوها إلا في بنى قريظة ليلاً آخذين بظاهر اللفظ، فلم يعنف النبي ﷺ أحداً منهم. لا دليل فيهما للجمهور على وجوب قضاء الصلاة على من تركها عامداً؛ لأن تأخير الصلاة يوم الخندق كان لاشتغالهم بالعدو ولم تكن شرعت صلاة الخوف، فقد روى أحمد والنسائى عن أبي سعيد أنهم شغلوه ﷺ عن الظهر والعصر والمغرب وصلوا بعد هوى من الليل وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف ﴿فَرَجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ البقرة/٢٣٩. ومن آخرها يوم بنى قريظة فهو متأول أخذ بظاهر اللفظ فهو في حكم الناسى، قال القاضى عياض: لم يختلف في أن الناسى يقضى، وشذ بعض الناس وقال: لا يقضى ما كثر كالست، ولعله لمشقة قضاء الكثير كوجه الفرق في أن الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة لمشقتها لتكررها. وكذلك لم يختلف في أن المتعمد يقضى.

وحكى عن مالك أنه لا يقضى، ولا يصح عنه ولا عن أحد ممن ينتسب إلى العلم إلا عن داود وأبي عبد الرحمن الشافعى، ولا حجة لهما في الحديث لأنهما لم نقل بدليل الخطاب فواضح، وإن قلنا به فالحديث ليس منه بل من التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ لأنه إذا قضى الناسى مع عدم الإثم فأحرى المتعمد، فالخلاف في قضاء المتعمد كالخلاف في الكفارة في قتل العمد. وبينى الخلاف: في الآية وفي الحديث على الخلاف هل هما من دليل الخطاب أو مفهومه؟ وأخذ بعضهم قضاء العمد من الحديث من قوله: (فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا) لأنه بغفلته عنها بجهله وعمده كالناسى ومتى

ذكر تركه لها لزمه قضاؤها، ومن قوله: (لا كفارة لها إلا ذلك) لأن الكفارة إنما هي مع الذنب والذنب إنما يكون في العمد.

قوله: (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ) بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة أى: لذكرها. قال القاضى عياض فيه: أن شرع من قبلنا شرع لنا لأن الحكم أخذوهي إنما خوطب بها موسى. قال الأئمة ليس فيه ذلك لأن ذلك إنما يكون في احتجاج غير المشرع به، أما المشرع فاحتججه به إدخال له في شريعته.

قوله: (قال يونس: وكان ابن شهاب ... إلخ) أى: قال يونس بن يزيد: وكان محمد بن شهاب الزهري يقرأها في تلاوته للقرآن (للذكرى) كما في الرواية، وهي قراءة شاذة، أو أن المراد كان يقرأها في روايته للحديث. قوله: (قال أحمد ... إلخ) أى: قال أحمد بن صالح: قال عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ﴾ طه/١٤. بلام واحدة وكسر الراء وهي القراءة المشهورة، وهي رواية للبخاري ومسلم وابن ماجه، أى: لتذكرى فيها بلارياء، فهو من إضافة المصدر لمفعوليه، وقيل: إنه مضاف للفاعل والمعنى: لأذكرك بالثناء، أو لأن ذكرتها في الكتاب وأمرت بها، وفي بعض النسخ (للذكرى) ولعلها خطأ من النساخ. والغرض من هذا بيان تعدد الطرق عن يونس.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية النوم وأخذ الراحة عند الحاجة، وعلى طلب اتخاذ الحارس للأمور المهمة، وعلى أن النبي ﷺ تجوز عليه الأعراض البشرية التي لا نقص فيها، وعلى مشروعية قبول عذر من لم يفى بما وعد به لعذر طرأ عليه، وعلى مشروعية التحول عن المكان الذي يظن أنه مأوى للشيطان، وعلى طلب قضاء الصلاة الفائتة، وعلى مشروعية الإقامة لها، وعلى مشروعية الجماعة فيها،

وعلى أنه يطلب من ذوى العلم أن يعلموا غيرهم أحكام الدين، وعلى أن وقت صلاة الفاتنة وقت ذكرها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمُ الَّذِي أَصَابَتْكُمُ فِيهِ الْغَفْلَةُ. قَالَ: فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى.

○ معنى الحديث: وقد أخرج البيهقي رواية معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: عرس بنا رسول الله ﷺ مرجعه من خير فقال: من يحفظ علينا الصلاة. فقال بلال: أنا؟ فناموا حتى طلعت الشمس فقال رسول الله ﷺ: تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة. فقال رسول الله ﷺ: يا بلال نمت؟ فقال: أخذ بنفسى الذي بأنفاسكم فأمر بلالاً فأذن وأقام، وقال رسول الله ﷺ: من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله ﷻ قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ طه/١٤. وقال: والأذان في هذه القصة صحيح ثابت قد رواه غير أبي هريرة.

● حَدَّثَنَا أَبُو قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ لَهُ فَمَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَلَتْ مَعَهُ فَقَالَ: انْظُرْ فَقُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ هَذَانِ رَاكِبَانِ هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ حَتَّى صِرْنَا سَبْعَةً. فَقَالَ: اخْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتَنَا. يَعْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَضَرِبَ عَلَى آذَانِهِمْ فَمَا أَبْقَطَهُمْ إِلَّا حُرُّ الشَّمْسِ، فَقَامُوا فَسَارُوا هَتِيئَةً ثُمَّ نَزَلُوا فَتَوَضَّأُوا وَأَذَّنَ بِلَالٌ فَصَلُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ثُمَّ صَلُّوا الْفَجْرَ وَرَكِبُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ فَرَطْنَا فِي صَلَاتِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَا تَفْرِيطُ فِي التَّوَمِّ،

إِنَّمَا التَّقْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ فَإِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ عَنْ صَلَاةٍ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَذْكُرُهَا،
وَمِنَ الْعَدِّ لِلْوَقْتِ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فمال) أي: تحول عن الطريق. قوله: (فقال) انظر) أي: هل ترى أحداً من السائرين؟ فإنهم كانوا متفرقين في سيرهم، ففي مسلم عن أبي قتادة قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال: إنكم تسبرون عشيتكم وليلتكم وتأتون الماء إن شاء الله غداً فانطلق الناس لا يلوى أحد على أحد قال أبو قتادة فبينما رسول الله ﷺ يسير حتى ابهار الليل وأنا إلى جنبه، قال: فنعم رسول الله ﷺ فمال عن راحلته فأتيته فدعمته من غير أن أوقظه حتى اعتدل على راحلته، ثم سار حتى تهور الليل مال عن راحلته فدعمته من غير أن أوقظه حتى اعتدل على راحلته، ثم سار حتى إذا كان من آخر السحر مال ميلة هي أشد من الميلتين الأوليين حتى كاد ينحفل فأتيته فدعمته فرفع رأسه فقال: من هذا؟ قلت: أبو قتادة. قال: متى كان هذا مسيرك متى؟ قلت: ما زال هذا مسيرى منذ الليلة. قال: حفظك الله بما حفظت به نبيه. ثم قال: هل ترانا نخفى على الناس؟ ثم قال: هل ترى من أحد؟ قلت: هذا راكب، ثم قلت: هذا راكب آخر، حتى اجتمعنا فكنا سبعة ركب، قال: فمال رسول الله ﷺ عن الطريق فوضع رأسه ثم قال: احفظوا علينا صلاتنا ... الحديث. أي: وقت صلاتنا.

قوله: (فضرب على آذانهم) أي: حجب الصوت والحس بسبب النوم عن أن يلج آذانهم فينتبهوا فكانها قد ضرب عليها حجاب ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكُهْفِ ﴾ الكهف/ ١١. قوله: (فساروا هنية) أي: قليلاً من الزمن بأمره ﷺ ففي رواية مسلم: قال: اركبوا فركبوا، فسرنا حتى إذا ارتفعت

الشمس. وهنية تصغير هنة ويقال: هنيةة أيضاً. قوله: (فصلوا ركعتي الفجر) أى: سنة الفجر، وبهذا استدل أبو حنيفة وأبو يوسف على أن سنة الفجر إذا فاتت مع الفرض تقضى بعد طلوع الشمس قبل الفرض، وقال أبو حنيفة: إذا فاتت السنة وحدها فلا تقضى، خلافاً لحمد فإنه يقيسها على ما إذا فاتت مع الفرض، ولأبي حنيفة وأبي يوسف أيضاً أن الأصل في السنن أن لا تقضى لكن سنة الفجر إذا فاتت مع الفرض خصت بهذا الحديث. وذهبت الشافعية إلى أن سنة الفجر تقضى إذا فاتت مع الفرض أو وحدها والأفضل أن تكون قبله وكذا بقية الرواتب. ولا تقضى في المشهور عن مالك، وعند أصحابه تقضى مطلقاً إلى الزوال فاتت مع الفرض، أو وحدها، ومشهور المذهب أنها تصلى بعد الفرض. وقال ابن زياد وأشهب: تقضى قبله. وسيأتى لهذا مزيد إن شاء الله تعالى في باب قضاء ركعتي الفجر.

قوله: (قد فرطنا في صلاتنا) أى: قصرنا في صلاتنا حيث أوقفناها في غير وقتها اخدد لها. قوله: (لا تفريط في النوم ... إلخ) أى: لا تقصير فيه، وإنما التقصير في السقطة لوجود التقصير حالة التكليف. وفي رواية مسلم: إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه. وقوله: لا تفريط في النوم، دليل لمن قال إن النائم ليس مكلفاً إنما القضاء بأمر جديد.

قوله: (ومن الغد للوقت) أى: وليصل أيضاً من الغد في الوقت، فظاهره أن الفائتة يصلها مرة حين ذكرها ومرة من الغد في وقتها. وبهذا قال بعضهم، لكن حملوا الإعادة، على الاستحباب. قال الخطابي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به وجوباً. ويشبهه أن يكون الأمر به استحباباً ليحوز فضيلة الوقت في القضاء عند مصادفة الوقت.

وقال جمهور العلماء: ليس هذا الظاهر مراداً ولم يقل أحد من السلف باستحباب إعادة الصلاة من الغد. قال النووي: معناه أنه إذا فاتته صلاة فقصاها لا يتغير وقتها ولا يتحول في المستقبل بل يبقى كما كان، فإذا كان الغد صلى صلاة الغد في وقتها المعتاد ولا يتحول، وليس معناه أنه يقضى الفائتة مرتين مرة في الحال ومرة في الغد وإنما معناه ما قدمناه، فهذا هو الصواب. ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور قوله في الرواية الآتية: (لا كفارة لها إلا ذلك) فإنه يستفاد من الحصر أنه لا يجب غير إعادتها، وما رواه الدارقطني عن عمران بن حصين وفيه: أمر بلالاً فأقام فصلى الغداة فقلنا: يا نبي الله ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: أينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم؟ وقد ترجم البخاري لحديث من نسي صلاة... إلخ. فقال: باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر ولا يعيد إلا تلك الصلاة. وقال إبراهيم النخعي: من ترك صلاة واحدة عشرين سنة لم يُعَدَّ إلا تلك الصلاة الواحدة.

قال الحافظ: يُحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله: ولا يعيد إلا تلك الصلاة، إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال: فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة الصلاة مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي، ولكن اللفظ المذكور ليس نصاً في ذلك؛ لأنه يُحتمل أن يريد بقوله: (فليصلها عند وقتها) أي: الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها، ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك. ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضاً أنهم قالوا: يا رسول الله ألا نقضيها لوقتها من الغد؟ فقال ﷺ: لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم.

○ فقه الحديث: دل الحديث - زيادة على ما تقدم - على مشروعية الأذان للفائتة وتقدم بيانه، وعلى أن ركعتي الفجر تقضى، وعلى أن تأخير الصلاة بسبب النوم لا إثم فيه سواء أكان قبل دخول وقتها أم بعده قبل تضييقه. وقيل: إنه إذا تعمّد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة بغلبة ظنه أنه لا يستيقظ إلا وقد خرج الوقت كان آثماً، لكن الظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم؛ لأنّسه فعله في وقت له فعله فيه فيشمّله الحديث. وأما من نام بعد تضييق الوقت فلا شك أنه آثم لتعلق الخطاب به والنوم مانع عن الامتنال والواجب إزالة المانع.

﴿ باب في بناء المساجد ﴾

المساجد جمع مسجد، وهو في اللغة: موضع السجود، وفي العرف البقعة المعدة للعبادة.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتَزَخَرَفُنَّهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. والحديث أخرجه أيضاً: البخاري.

○ معنى الحديث: قوله: (ما أمرت بتشْيِيد المساجد) أى: ما أذن الله تعالى في رفع بنائها وتخصيصها؛ لأن ذلك زائد على قدر الحاجة، فالتشييد رفع البناء وتطويله، ومنه قوله تعالى: ﴿ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ النساء/ ٧٨. أى: مطول بناؤها، يقال: شدت البيت أشيده من باب باع: بنيته بالشيد أى: الجص، وشيدته تشييداً طولنّه ورفعته. قال ابن رسلان: المشهور في الحديث أن المراد بتشْيِيد المساجد رفع البناء وتطويله كما قال اليعقوبى، وفيه رد على من حمل قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ

اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴿البور/٣٦﴾. على رفع بنائها وهو الحقيقة بل المراد أن تعظم فلا يذكر فيها الخنا من الأقوال وتطبيها من الأدناس والأنجاس ولا ترفع فيها الأصوات.
قوله: (قال ابن عباس: لتزخرفنها) هو موقوف كما رواه ابن حبان، لكنه في حكم المرفوع؛ لأن مثل هذا لا يكون من قبل الرأي. واللام في (لتزخرفنها) لام القسم وهو الذى اعتمده الحافظ خلافاً للطبى فإنه ظن أنهما حديث واحد فشرحه على أن اللام في (لتزخرفنها) مكسورة ثم قال: هي لام التعليل للنفي قبله، والمعنى: ما أمرت بالتشديد لجعل ذريعة إلى الزخرفة. لأنه لا تثبت الرواية به أصلاً فلا يعتمد عليه. وكلام ابن عباس مفصول من كلام النبی ﷺ في الكتب المشهورة والزخرفة الزينة وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يتزين به. وفي النهاية: الزخرف: النقوش والتصاوير بالذهب، ومنه قولهم زخرف الرجل كلامه، إذا مؤهه وزينه بالباطل.

قوله: (كما زخرفت اليهود والنصارى) يريد أن اليهود والنصارى زخرفوا معابدهم عندما حرفوا وبدلوا وتركوا العمل بما في كتبهم، فكانه يقول: أنتم تصيرون إلى مثل حالهم إذا طلبتم الدنيا بالدين وتركتم الإخلاص في العمل وصار أمركم إلى المراءاة بالمساجد والمباهاة بتشييدها وتزيينها.
قال الخطابي: إنما زخرفت اليهود والنصارى كنائسهم وبيعهم حين حرفت الكتب وبدلتها فضيعوا الدين وعرجوا على الزخارف والتزيين. وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة، وسكت عليه كثير من أهل العلم خوف الفتنة.

وروى ابن ماجه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أراكم تستشرفون مساجدكم بعدى كما شرفت اليهود كنائسها وكما شرفت النصارى بيعها. قال

العيني: به استدلال أصحابنا على أن نقش المسجد وتزيينه مكروه ولا يجوز من مال الوقف ويغرم الذي يخرج منه سواء ناظره أو غيره فإن قيل: ما وجه الكراهة إذا كان من نفس ماله؟ قلت: إما اشتغال المصلى به أو إخراج المال في غير وجهه.

قال ابن رسلان: هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة لإخباره ﷺ عما سيقع بعده، فإن تزويق المساجد والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس يأخذهم أموال الناس ظلماً وعمارتهم بها المدارس على شكل بديع، نسأل الله السلامة والعافية.

وقال الشوكاني: الحديث يدل على أن تشييد المساجد بدعة، وقد روى عن أبي حنيفة الترخيص في ذلك. وروى عن أبي طالب أنه لا كراهة في تزيين الخراب.

وقال المنصور بالله: إنه يجوز في جميع المساجد، وقال البدر بن المنير: لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوتاً لها عن الاستهانة.

وتعقب بأن المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وإن كان لخشية شغل بال المصلى بالزخرفة فلا لبقاء العلة. ومن جملة ما عول عليه المجوزون للتزيين أن السلف لم يحصل منهم الإنكار على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغوب إلى المسجد. وهذه حجج لا يعول عليها من له حظ من التوفيق لا سيما مع مقابلتها للأحاديث الدالة على أن التزيين ليس من أمر رسول الله ﷺ وأنه نوع من المباهاة المحرمة وأنه من علامات الساعة كما روى عن علي عليه السلام وأنه من صنع اليهود والنصارى، وقد كان ﷺ يحب مخالفتهم ويرشد إليها عموماً وخصوصاً، ودعوى ترك إنكار السلف ممنوعة؛ لأن التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير مؤاذنة لأهل العلم والفضل وأحدثوا من البدع ما لا يأتي عليه الحصر ولا ينكره أحد وسكت العلماء عنهم تقية لا رضا بل قام في وجه

باطلهم جماعة من علماء الآخرة وصرخوا بين أظهرهم بنعى ذلك عليهم ودعوى أنه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفناك وجه بطلانها في شرح حديث من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد في باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب ودعوى أنه مرغّب إلى المسجد فاسدة؛ لأن كونه داعياً إلى المسجد ومرغّباً إليه لا يكون إلا لمن كان غرضه وغاية قصده النظر إلى تلك النقوش والزخرفة. فأما من كان غرضه قصد المساجد لعبادة الله ﷻ التي لا تكون عبادة على الحقيقة إلا مع خشوع وإلا كانت كجسم بلا روح فليست إلا شاغلة عن ذلك كما فعله ﷺ في الإنبيانية التي بعث بها إلى أبي جهم. وكما سيأتي في باب تنزيه قبلة المصلي عما يلهي.

وتقويم البدع المعوجة التي يحدثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة فيتكلفون لذلك من الحجج الواهية ما لا ينفق إلا على بهيمة.

قال الحافظ في الفتح: رخص في ذلك بعضهم، وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال، فهأنا أمور: أولها: أن تزويق المساجد وتحسينها إذا كان يلهي المصلين ويشغل قلوبهم فهو مجمع على كراهته.

والأمر الثاني: إذا كان هذا مباهاة ورياء وسمعة فهو أيضاً مكروه بل بناء المساجد بهذه النية الفاسدة يكون مكروهاً أيضاً فضلاً عن التزيين والتحسين.

والأمر الثالث: أن يحكم بناؤها ويبنى بالجلس وغيرها مما يستحكم به الصنعة فهذا غير مكروه عندنا. والدليل عليه ما أخرجه الشيخان واللفظ لمسلم عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من بنى مسجدًا لله بنى الله له بيتًا في الجنة مثله. وأيضاً يؤيده ما فعل عثمان ﷻ في خلافته كما في الحديث الذي

بعد هذا فإنه فعل ما فعل مستدلاً بهذا الحديث وكل ما فعل كان من باب الإحكام لا من باب التزيين الخض.

وأما الحجارة المنقوشة فلم ينقشها ولم يأمر بنقشها بل حصلت له كذلك منقوشة من بعض ولاياته فركبها في المسجد وقد قال رسول الله ﷺ: عليكم بسنن وسنة الخلفاء الراشدين المهديين والذين أنكروا عليه من الصحابة لم يكن عندهم دليل يوجب المنع إلا الحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية، وهذا كما ترى لا يقتضى التحريم ولا الكراهة.

وأما حديث أبي داود فهو أيضاً لا يدل على المنع ودلالته على المنع ممنوعة، فإن فيه: ما أمرت بتشديد المساجد. ففي كون التشديد مأموراً به لا يقتضى الكراهة فإن نفس الوجوب يصدق بجواز الفعل أيضاً فلا يستوجب الكراهة. وأما قول ابن عباس: لتزخرفسها فلا دليل فيه أيضاً؛ لأنه موقوف على ابن عباس ولو سلم رفعه حكماً فهو محمول على التزيين والزخرفة التي تلهي بال المصلى أو يكون مبهاة ورياء وسمعة كما تفعله اليهود والنصارى.

والأمر الرابع: أن يبنى المسجد بالغصب بأخذ أموال الناس ظلماً.

والخامس: أن يبنيه الواقف بمال الوقف فهذا أيضاً حرام لم يرخص فيه أحد من العلماء ثم أعلم أنه قد ثبت أن عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهما قد بنى الكعبة ورفع بناءها على ما كان قبل ذلك من البناء والتشييد، والذين خالفوه ما كان عندهم حجة إلا أنهم يقولون: لا ينبغي أن تغير عما كانت عليه كما أشار ابن عباس على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويجدد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يستعرض لها بزيادة ولا نقصان، وقال له: لا آمن أن يجيء من بعدك أمير فيغير الذى صنعت.

وقد حكى عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير فنأشده مالك في ذلك وقال: أخشى أن يصير ملعبة للملوك فتركه. فإنكار الشوكاني وغيره على تشييد المساجد مطلقاً من غير تفصيل ليس في محله.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على عدم مشروعية رفع بناء المساجد وتشبيدها، وعلى عدم جواز زخرفتها بالنقوش والذهب والفضة ونحو ذلك وأن ذلك من عمل اليهود والنصارى فيطلب البعد عنه.

● عَنْ أَنَسٍ وَقَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ .

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تقوم الساعة... إلخ) أى: لا تقوم القيامة حتى يتفاخروا ببنائها، ذلك كان يقول أحدهم للآخر: مسجدي أرفع من مسجديك أو أزين أو أوسع أو أحسن رياء وسمعة وطلباً للمدحة.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن زخرفة المساجد والمباهاة بها من علامة القيامة فيطلب البعد عن ذلك.

وقد ورد في ذم زخرفة المساجد أحاديث منها ما رواه ابن خزيمة وصححه من طريق أبي قلابة أن أنساً قال: سمعته ﷺ يقول: يأتي على أمتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلاً.

ومنها ما رواه الترمذي: ابنوا المساجد واتخذوها جماً بضم الجيم وتشديد الميم أى: بدون شرف جمع شرفة وهى ما يوضع على أعالي القصور والمدن وبينها فرج شبه طاقات الشباك لتطويل البناء والزخرفة.

ومنها ما رواه البيهقي عن ابن عمر نهانا أو نهينا أن نصلى في مسجد مشرف.

ومنها ما صححه ابن خزيمة: أمر عمر ببناء المسجد فقال: أكنّ الناس وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس. وأكنّ بفتح الهمزة من الإكثان أى: استرهم وما رواه ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً: ما ساء عمل قوم إلا زخرفوا مساجدهم. وقال أبو الدرداء: إذا حلّيتهم مصاحفكم وزوّقتم مساجدكم فالدمار عليكم.

● عَنْ صَالِحٍ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنِيًّا بِاللِّبْنِ وَالْجَرِيدِ قَالَ مُجَاهِدٌ: وَعُمْدُهُ مِنْ خَشَبِ النَّخْلِ فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بَنَائِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللِّبْنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَهُ قَالَ مُجَاهِدٌ: عُمْدُهُ خَشَبٌ وَغَيْرُهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقِصَّةِ وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ قَالَ مُجَاهِدٌ: وَسَقَفَهُ السَّاجُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْقِصَّةُ الْجِصُّ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (مبنيًا باللبن... إلخ) بفتح اللام وكسر الموحدة: جمع لبنة وهو ما يعمل من الطين مربعاً للبناء غير مطبوخ. قوله: (وسقفه بالجريد) وفي أكثر النسخ: مبنيًا باللبن والجريد، أى: وسقفه الجريد كما صرح به في رواية البخارى والجريد سعف النخل إذا جرد عن الخوص.

قوله: (قال مجاهد وعمده... إلخ) غرض المصنف بهذا بيان الاختلاف بين لفظي شيخيه فإن محمد بن يحيى قال عنده بفتحيتين، ومجاهد بن موسى قال عمده بضميتين هكذا ضبطه بعض الشراح. فالخلاف بينهما في ضبط لفظ عمد. ويُحتمل أنهما اتفقا على قوله (وعمده) وزاد مجاهد قوله: (من خشب النخل).

ويؤيده ما في بعض النسخ: قال مجاهد: من خشب النخل بدون لفظ (وعمده)، وهذا هو الظاهر. وعمد جمع كثرة لعمود وجمع القلة أعمدة، وهو مبتدأ خبره قوله: (من خشب النخل). وخشب بفتح الخاء والشين المعجمتين ويجوز ضمهما، وفي بعض النسخ: (وعمده) خشب النخل بإسقاط لفظ من.

قوله: (فلم يزد فيه أبو بكر شيئا... إلخ) أي: لم يغير أبو بكر الصديق ﷺ في مسجده ﷺ شيئا بالزيادة والنقصان حين بناه بل أعاده على ما كان عليه من المقدار، وزاد عمر ﷺ في طوله وعرضه وبناه بما بُنى به زمن النبي ﷺ.

وروى أحمد عن نافع أن عمر ﷺ زاد في المسجد من الأسطوانة إلى المقصورة، وقال عمر: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ينبغي أن نزيد في مسجدنا، ما زدت.

وروى يحيى أن ابن عمر قال: إن الناس كثروا في عهد عمر فقال له قائل: يا أمير المؤمنين لو وسعت في المسجد فقال عمر: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنني أريد أن أزيد في قبلة مسجدنا ما زدت فيه.

وقال ابن سعد: أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا أبو أمية بن يعلى عن سالم أبي النضر قال: لما كثر المسلمون في عهد عمر ﷺ وضاق بهم المسجد فاشتري عمر ما حول المسجد من الدور إلا دار العباس بن عبد المطلب وحجر أمهات المؤمنين فقال عمر

للعباس: يا أبا الفضل إن مسجد المسلمين قد ضاق بهم وقد ابتعت ما حوله من المنازل نوسع به على المسلمين في مسجدهم إلا دارك وحُجِرَ أمهات المؤمنين فأما حُجِرَ أمهات المؤمنين فلا سبيل إليها، وأما دارك فبعتها بما شئت من بيت مال المسلمين أوسع بها في مسجدهم. فقال العباس: ما كنت لأفعل. قال: فقال له عمر: اختر منى إحدى ثلاث: إما أن تبيعها بما شئت من بيت المال، وإما أن أخطك حيث شئت من المدينة وأبينها لك من بيت مال المسلمين، وإما أن تصدق بها على المسلمين فتوسع في مسجدهم. فقال: لا، ولا واحدة منها. فقال عمر: اجعل بيني وبينك من شئت. فقال: أبي بن كعب. فانطلقا إلى أبي فقضا عليه القصة فقال أبي: إن شئتما حدثتكما بحديث سمعته من رسول الله ﷺ فقالا: حدثنا فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله تعالى أوحى إلى داود أن ابن لى بيتا أذكر فيه، فخط له هذه الخطة خطة بيت المقدس، فإذا تربيعها بزواية بيت رجل من بنى إسرائيل فسأله داود أن يبيعه إياها فأبى، فحدث داود نفسه أن يأخذه منه، فأوحى الله إليه: أن يا داود أمرتك أن تسبى لى بيتا أذكر فيه فأردت أن تدخل فى بيتى الغصب وليس من شأنى الغصب، وإن عقوبتك أن لا تنبيه. قال: يا رب فمن ولدي. قال: فمن ولدك. فأخذ عمر بمجامع أبي بن كعب فقال: جئت بك بشيء فجئت بما هو أشد منه لتخرجن مما قلت فجاء يقوده حتى دخل المسجد فأوقفه على حلقة من أصحاب رسول الله ﷺ فيهم أبو ذر فقال أبي: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله ﷺ يذكر حديث بيت المقدس حين أمر الله داود أن يبيعه إلا ذكره فقال أبو ذر: أنا سمعته من رسول الله ﷺ. وقال آخر: أنا سمعته يعنى من رسول الله ﷺ. قال: فأرسل أبا. قال: فأقبل أبى على عمر فقال يا عمر: أتتهمنى على حديث رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: والله يا أبا المنذر ما اتهمتك عليه، ولكن أردت أن يكون الحديث عن رسول الله ﷺ ظاهراً. قال: وقال

عمر للعباس: اذهب فلا أعرض في دارك. فقال العباس: أما إذا قلت ذلك فأني قد تصدقت بها على المسلمين أوسع عليهم في مسجدكم، فأما وأنت تخاصمني فلا. قال: فخط له عمر داره التي هي اليوم وبنائها من بيت مال المسلمين. ذكره السهمودي في تاريخ المدينة.

قوله: (وأعاد عمده... إلخ) أى: قال محمد بن يحيى في روايته: وأعاد عمر عمده التي كان عليها المسجد في عهد النبي ﷺ. وقال مجاهد بن موسى في روايته: أعاد عمده حال كونها خشبًا. وهو مع كثرة الفتوحات في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه من هيئة البناء وإنما احتاج إلى تجديده للتوسعة. والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة الجص بلغة أهل الحجاز.

وقال الخطابي: تشبه الجص وليست به. وقال العيني: الجص لغة فارسية معربة وأصلها كج وفيه لغتان فتح الجيم وكسرها، وهو الذي يسميه أهل مصر جيرًا وأهل الشام يسمونه كلسًا.

قوله: (وسقّفه بالساج... إلخ) أى: قال محمد بن يحيى في روايته: وسقّف عثمان المسجد بالساج، فهي جملة فعلية معطوفة على قوله: (وجعل عمده). وقال مجاهد في روايته: وسقّفه الساج فهي جملة اسمية. والساج خشب يجلب من الهند واحدته ساجة، وهو من شجر يعظم جدًا ويذهب طولاً وعرضًا، وله ورق عريض يتغطى الرجل بورقة منه فتكئ منه من المطر.

وروى يحيى عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: لما ولي عثمان كلمه الناس أن يزيد في مسجدكم، وشكوا إليه ضيقه يوم الجمعة حتى إنهم ليصلون في الرحاب، فشاؤا فيه عثمان أهل الرأي من أصحاب رسول الله ﷺ فأجمعوا على أن يهدمه ويزيد فيه، فصلى الظهر بالناس ثم صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس إنى قد

أردت أهدم مسجد رسول الله ﷺ وأزيد فيه وأشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة. وقد كان لي سلف وإمام سبقني وتقدمني عمر بن الخطاب كان قد زاد فيه وبناه، وقد شاورت أهل الرأي من أصحاب رسول الله ﷺ فأجمعوا على هدمه وبنائه وتوسيعه. فحسن الناس يومئذ ذلك ودعوا له، فأصبح فدعا العمال وباشر ذلك بنفسه. وكان ذلك في شهر ربيع الأول سنة تسع وعشرين وفرغ منه حين دخلت سنة ثلاثين.

قال ابن بطال: الحديث يدل على أن السنة في بنیان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها وتشبيدها والمباهاة ببنیانها خشية الفتنة؛ فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه في عهده ﷺ وإنما احتاج إلى تجديد؛ لأن جريد النخل قد نخر في أيامه، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر ولم يزد على أن يجعل مكان اللبن حجارة وقصة وسقفه بالساج مكان الجريد فحسنه بما لا يقتضى الزخرفة، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه فلم يقتصر هو وعمر رضي الله تعالى عنهما عن البلوغ في تشبيده إلى أبلغ الغايات إلا عن علمهما بكراهة النبي ﷺ ذلك وليقتدى بهما بالأخذ من الدنيا بالقصد والزهد والكفاية في معالي أمورها وإيثار البلغة منها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على بيان هيئة بناء مسجد النبي ﷺ، وعلى أنه حصل فيه تغيير في زمان عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما لكنه لم يكن بالزخرفة المكروهة.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ فَنَزَلَ فِي غُلُو الْمَدِينَةِ فِي حَيِّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ

أَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ فَجَاءُوا مُتَقَلِّدِينَ سِيُوفَهُمْ فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدَفُهُ وَمَالُ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ وَيُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَتَمِ، وَإِنِّهِ أَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فَأَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ: يَا بَنِي النَّجَّارِ تَأْمِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا. فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ ﷻ. قَالَ أَنَسٌ: وَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ، كَانَتْ فِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ فِيهِ خَرَبٌ وَكَانَ فِيهِ تَخْلٌ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَتَبَشَّتْ، وَبِالْخَرَبِ فَسَوَّيْتُ، وَبِالتَّخْلِ فَقَطَّعَ فَصَفَّوْا التَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلُوا عِضَادَتَيْهِ حِجَارَةً وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخَرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ وَالتَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْصُرِ الْإِنصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (فنزل في علو المدينة) بضم العين المهملة وكسرها لغتان مشهورتان، وهى العالية التى من جهة نجد، وما كان دون ذلك من جهة تهامة فهى السافلة. وأخذ من نزوله ﷺ بأعلى المدينة التفاؤل له ولدينه بالرفعة وعلو الشأن.

قوله: (فى حى... إلخ) بتشديد المشاة التحتية: القبيلة، وجمعها أحياء.

ولما نزل رسول الله ﷺ ببني عمرو بن عوف وكان بين الأوس والخزرج ما كان من العداوة، وكانت الخزرج تخاف أن يدخل دار الأوس، والأوس تخاف أن يدخل دار

الخروج، وكان أبو أمامة أسعد بن زرارة قتل ابناً للحارث يوم بعث فقال رسول الله ﷺ: أين أسعد بن زرارة؟ فقال سعد بن خيثمة ومبشر بن عبد المنذر ورفاعة بن عبد المنذر: كان يا رسول الله أصاب منا رجلاً يوم بعث. فلما كانت ليلة الأربعاء جاء أسعد إلى النبي ﷺ متقنعا بين المغرب والعشاء، فلما رآه ﷺ قال: يا أبا أمامة جئت من منزلك إلى هنا وبينك وبين القوم ما بينك؟ قال أبو أمامة: لا والذي بعثك بالحق ما كنت لأسمع بك في مكان إلا جئت. ثم بات عند رسول الله ﷺ حتى أصبح ثم غدا فقال رسول الله ﷺ لسعد بن خيثمة ورفاعة ومبشر ابني عبد المنذر: أجبروه. قالوا: أنت يا رسول الله أجره فجوارنا في جوارك. فقال رسول الله ﷺ: يجيره بعضكم. فقال سعد بن خيثمة: هو في جوارى. قالت الأوس: يا رسول الله كلنا له جار. فكان أسعد بن زرارة بعد يغدو ويروح إلى رسول الله ﷺ.

قوله: (فأقام فيهم أربع عشرة ليلة) وعن عويمر بن ساعدة: لبث فيهم ثمان عشرة ليلة، وفي رواية للبخاري: فلبث رسول الله ﷺ في بني عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة وأسس المسجد الذي أسس على التقوى وصلى فيه رسول الله ﷺ. وروى يونس بن بكير عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة قال: لما قدم النبي ﷺ فنزل بقاء قال عمار بن ياسر: ما لرسول الله ﷺ يد من أن يجعل له مكاناً يستظل به إذا استيقظ ويصلي فيه، فجمع حجارة فبنى مسجد قباء، فهو أول مسجد بنى بالمدينة، وهو في التحقيق أول مسجد صلى فيه النبي ﷺ بأصحابه جماعة ظاهراً، وأول مسجد بنى لجماعة المسلمين عامة وإن كان قد تقدم بناء غيره من المساجد.

وروى ابن أبي شيبه عن جابر قال: لقد لبثنا بالمدينة قبل أن يقدم علينا رسول الله ﷺ بسنتين نعلم المساجد ونقيم الصلاة. فهذه الرواية تدل على أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد قباء.

وروى مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه: سألت رسول الله ﷺ عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال: هو مسجدكم هذا.

ولأحمد والترمذي من وجه آخر عن أبي سعيد: اختلف رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال أحدهما: هو مسجد النبي ﷺ. وقال آخر: هو مسجد قباء.

فأتى رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال: هو هذا. وفي ذلك - يعني مسجد قباء - خير كثير. وهذا السؤال صدر ممن ظهرت له المساواة بين المسجدين في اشتراكهما في أن كلا منهما بناه النبي ﷺ فلذلك سئل النبي ﷺ عنه فأجاب بأن المراد مسجده.

قال في الفتح: يُحتمل أن تكون المزية لما اتفق من طول إقامته ﷺ بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فما أقام به إلا أياماً قلائل، وكفى بهذا مزية، والحق أن كلا منهما أسس على التقوى، وقوله تعالى في بقية الآية فيه: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾ التوبة/ ١٠٨. يؤيد كون المراد مسجد قباء. وعند أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾. وعلى هذا فالسر في جوابه ﷺ بأن المسجد الذي أسس على التقوى مسجده دفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء.

قوله: (ثم أرسل إلى بني النجار) هم قبيلة كبيرة من الأنصار، والنجار أبو هذه القبيلة واسمه تيم اللات ولقب بالنجار لأنه كما قيل اختن بالقدوم، وإنما دعا بني النجار لأنهم كانوا أحوال عبد المطلب.

قوله: (متقلدين سيوفهم) كذا في رواية الأكثر بثبوت النون ونصب السيوف.

وفي رواية: (متقلدى سيوفهم) بالإضافة. والتقليد جعل نجاد السيف على المنكب.

قوله: (فقال أنس... إلخ) مرتب على محذوف أى: جاء بنو النجار متقلدين سيوفهم وسار بهم ﷺ من بني عمرو بن عوف إلى المدينة فقال أنس: فكأن أنظر إلى

أبي بكر وهو خلفه. وأردفه ﷺ تشريعاً له وإشارة إلى عظيم قدره، وإلا فقد كان لأبي بكر ناقة أخرى هاجر عليها.

قوله: (وملاً بنى النجار حوله... إلخ) أى: أشرف بنى النجار ورؤسأؤهم سائرهم حوله. وسموا بذلك لأنهم ملأى بالرأى والغنى وكانهم مشوا معه ﷺ مستقليدين سيوفهم أدباً وتشريعاً (حتى ألقى بفناء) أى: نزل في فناء دار أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري. والفناء بكسر الفاء فضاء أمام الدار وجمعه أفنية. وروى أن الناقة لما بركت عند باب أبي أيوب جعل رسول الله ﷺ يريد أن ينزل عنها فتحل فطاف بها أبو أيوب فوجد جبار بن صخر ينحسها برجله فقال له أبو أيوب: يا جبار عن منزلي تنحسها؟! أما والذي بعثه بالحق لولا الإسلام لضربتك بالسيف. فنزل رسول الله ﷺ منزل أبي أيوب وقر قراره واطمأنت داره. وعن عمارة بن خزيمة أنه قال: لما كان يوم الجمعة وارتفع النهار دعا رسول الله ﷺ براحلته، وحشيد المسلمون ولبسوا السلاح وركب رسول الله ﷺ ناقته القصوى والناس معه عن يمينه وعن شماله وخلفه منهم الراكب والماشى فاعترضنا الأنصار فما مر بدار من دورهم إلا قالوا: هلم يا رسول الله إلى العزة والمنعة والثروة. فيقول لهم خيراً ويدعو ويقول ﷺ: خلوا سبيلها فإنها مأمورة. وقد أرخى لها زمامها وما يحركها وهى تنظر يميناً وشمالاً والناس كنفها حتى بركت على باب مسجده ثم ثارت وهو عليها فسارت حتى بركت على باب أبي أيوب الأنصاري، ثم التفت يميناً وشمالاً ثم ثارت وبركت في مبركها الأول وألقت جرائنها - أى: مقدم عنقها - بالأرض فنزل عنها وقال: هذا المنزل إن شاء الله تعالى. فاحتمل أبو أيوب رحله وأدخله بيته فاختار الله ﷺ ما كان يحبه، فقد كان يجب النزول على بنى النجار لنسبه فيهم. وقد صح عنه ﷺ أنه قال: خير دور الأنصار دار بنى النجار

فهم أوسط دور الأنصار وأحوال عبد المطلب. واستمر ﷺ في منزل أبي أيوب حتى بنى مسجده ومساكنه. قيل كانت إقامته عنده شهراً.

قوله: (يصلى حيث أدركته الصلاة) أى: في المكان الذى أدركه فيه وقت الصلاة، وفي رواية البخارى: وكان يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة.

قوله: (وإنه أمر ببناء المسجد) أى: أمره الله تعالى ببناء مسجد المدينة. (وإن) بكسر الهمزة لأنه كلام مستقل. (وأمر) بالبناء للمجهول، ويُحتمل أن يكون مبنياً للمعلوم، والضمير في (إنه) للنبي ﷺ. (والمسجد) بكسر الجيم وفتحها الموضع الذى يسجد فيه. وفي الصحاح: المسجد بفتح الجيم: موضع السجود، وبكسرها: البيت الذى يصلى فيه. قوله: (فأرسل إلى بنى النجار... إلخ) وفي رواية الشيخين: فأرسل إلى ملأ بنى النجار فقال: يا بنى النجار. فهو عطف على محذوف أى: فجاءوا فقال: يا بنى النجار، وقد صرح به في رواية مسلم. وقوله: (ثامنوني بحائطكم هذا) أى: قدروا ثمنه وبيعونه بالثمن، يقال: ثمنت الرجل في البيع أثمانه، إذا قولته في ثمنه وساورته على بيعه واشترائه. والحائط: البستان فيه النخيل إذا كان عليه جدار.

قوله: (لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) أى: لا نطلب ثمنه إلا من الله ﷻ فإلى بمعنى (من) كما عند الإسماعيلي، ويجوز أن تكون لانتهاء الغاية ويكون التقدير: ننهي طلب الثمن إلى الله تعالى، والمعنى: لا نطلب منك الثمن بل نتبرع به ونطلب الأجر من الله تعالى. وهذا هو المشهور في الصحيحين.

وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا ثمنه منه ﷺ لكن روى عن الزهري أن المريد الذى بنى فيه المسجد كان لسهل وسهيل ابْنَي عمرو وأنهما كانا في حجر أبي أمامة أسعد بن زرارة وأنه ﷺ قال حين بركت ناقته: هذا المنزل إن شاء الله

تعالى. ثم دعا اليتيمين فساومهما بالمربد ليتخذاه مسجداً فقالا: بل نهيه لك يا رسول الله، فأبى أن يقبله هبة حتى ابتاعه منهما ثم بناه مسجداً، وروى الواقدي أن النبي ﷺ اشتراه من بنى عفراء بعشرة دنانير ذهباً دفعها أبو بكر. وروى أن أسعد بن زرارة عرض الغلامين لخالد له في بني بياضة، وروى أيضاً أن أبا أيوب قال: هو ليتيمين وأنا أرضيهما، فأرضاهما. وروى مثله أيضاً عن معاذ بن عفراء. وطريق الجمع بين رواية الباب ورواية الزهري أنهم لما قالوا: لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تعالى سأل ﷺ عن مختص بملكه منهم فعينوا له الغلامين فابتاعه منهما.

ويجمع بين رواية الواقدي وما بعدها بأن أبا بكر رغب في الخير كما رغب فيه أسعد وأبو أيوب ومعاذ بن عفراء فدفع أبو بكر العشرة ودفع كل من أولئك ما دفع فاشتركوا في الثمن.

قوله: (وكان فيه... إلخ) أى: كان في الحائط الذي بنى في مكانه المسجد خرب بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء جمع خربة ككلم وكلمة كما قاله ابن الجوزي وهو مضبوط في بعض النسخ كذلك. ويجوز أن يكون بكسر الحاء وفتح الراء جمع خربة كعنب وعنبه وهو ما يهدم من البناء.

وقال الخطابي: لعل صوابه خرب بضم الحاء جمع خربة بضمها أيضاً وهي الخروق في الأرض إلا أنهم يقولونها في كل ثقبه مستديرة في أرض أو جدار. أو لعل الرواية جرف جمع جرفة. وأبين منه إن ساعدته الرواية حذب جمع حذبة لقوله: فسويت. وإنما يسوى المحدودب أو الخروق في الأرض وأما الحرب فإنها تعمر ولا تسوى.

قال القاضى: عياض هذا التكلف لا حاجة إليه فإن الذى فى الرواية صحيح المعنى لأنه كما أمر بقطع النخل لتسوية الأرض أمر بالخراب فرفعت رسومها وسويت مواضعها لتصير جميع الأرض ميسوفة مستوية للمصلين. وفى مصنف ابن أبى شيبة فأمر بالخراب فحرث. وهو الذى قاله ابن الأثير إنه روى بالخاء المهملة وبالثاء المثناة يريد الموضع الخروث للزراعة.

قوله: (فنبشت) أى: كشفت وأخرج ما فيها من العظام والصديد.
وأمر بنبشها لأنهم لا حرمة لهم فإن قيل: كيف اشترى النبى ﷺ قبور المشركين وأمر بنبشها والقبر مختص بمن دفن فيه فلا يجوز بيعه ولا نقله عنه؟ قيل إن ذلك مختص بقبور المسلمين لا الكفار. أو يقال: إنه دعت الضرورة والحاجة إلى نبش قبورهم فأمر به لذلك. والأول أظهر.

وبهذا الحديث احتج من أجاز نبش قبور الكفار لتتخذ مكانها مساجد.
وبما سيأتى للمصنف عن عبد الله بن عمرو: وقال: سمعت رسول الله ﷺ حين خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر فقال رسول الله ﷺ: هذا قبر أبى رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه فلما خرج أصابته النقرة التى أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب إن أنتم نبشتم عنه أصبتموه. فابتدره الناس فاستخرجوا الغصن. وقالوا: إذا جاز نبشها لطلب المال فنبشها للانتفاع بمواضعها فى المساجد أولى وليس حرمتهم موتى بأعظم منها أحياء بل هو مأجور فى مثل ذلك.

وقال الأوزاعي: لا يفعل لأن رسول الله ﷺ لما مر بالحجر قال: لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا إلا أن تكونوا باكين. فهى أن ندخل عليهم بيوتهم فكيف قبورهم؟

ورد بأن ما قاله قياس معارض للنص فلا يعول عليه وأما بناء المساجد في مقابر المسلمين فلا يجوز ما لم تدرس فإذا اندرست جاز ذلك قال ابن القاسم من المالكية: لو أن مقبرة من مقابر المسلمين عفت فبنى قوم عليها مسجدًا لم أر بذلك بأسًا؛ وذلك لأن المقابر وقف من أوقاف المسلمين لدفن موتاهم لا يجوز لأحد أن يملكها فإذا درست واستغنى عن الدفن فيها جاز صرفها إلى المسجد لأن المسجد أيضًا وقف من أوقاف المسلمين لا يجوز تملكه لأحد وما هو الله فلا بأس أن يستعان ببعضه في بعض.

وقال ابن وهب: منهم أيضًا إن المقبرة إذا ضاقت عن الدفن نُحِرَتْ أى: تُزْرَع بعد عشر سنين.

وقال ابن الماجشون: منهم أيضًا المقبرة إذا ضاقت عن الدفن ويجانبها مسجد ضاق بأهله لا بأس أن يوسع المسجد ببعضها والمقبرة والمسجد حبس على المسلمين.

وقالت الحنابلة: إذا صار الميت رميما جازت زراعة المقبرة وحرثها والبناء عليها وإلا فلا يجوز.

وقال العيني: من الحنفية ذكر أصحابنا أن المسجد إذا خرب ودثر ولم يبق حوله جماعة والمقبرة إذا عفت ودثرت تعود ملكًا لأربابها فإذا عادت ملكًا يجوز أن يبنى موضع المسجد دار وموضع المقبرة مسجد وغير ذلك فإن لم يكن لها أرباب تكون لبيت المال.

وقالت الشافعية ويكره البناء في مقبرة غير مسبلة ويحرم في المسبلة سواء أكان البناء فوق الأرض أم في باطنها فيجب على الحاكم هدم جميع الأبنية التى فى القرافة المسبلة للدفن فيها وهى التى جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها لأنه يضيق على الناس ولا فرق بين أن يكون البناء قبة أو بيتا أو مسجدًا أو غير ذلك.

قوله: (وبالنخل فقطع) أى: أمر بالنخل فقطع. وهو محمول على غير المثمر فإن قطعه جائز مطلقاً أو على المثمر لأجل الحاجة.

قوله: (فصفوا النخل قبلة المسجد) وفي نسخة فصفف النخل... إلخ أى: جعلوه سوارى جهة القبلة ليسقف عليها وعن الحسن: لما أخذ رسول الله ﷺ في بناء المسجد قال: ابتوا لي عريشاً كعريش موسى ثمامات وخشبات وظلة كظلة موسى والأمر أعجل من ذلك. قيل له: وما ظلة موسى؟ قال: كان إذا قام أصاب رأسه السقف. والثمامات جمع ثمامة وهو نبت يسد به خصاص البيوت.

وروى أنه ﷺ صلى فيه وهو عريش اثني عشر يوماً ثم بناه باللبن وسقّفه وروى أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ وقال له: يا محمد إن الله تعالى يأمرك أن تبنى له بيتاً وأن ترفع بنيانه بالرهص والحجارة فقال: كم أرفعه يا جبريل؟ قال: سبعة أذرع. وقيل: خمسة أذرع ولما ابتدأ في بنائه أمر بالحجارة وأخذ حجراً فوضعه بيده أولاً ثم أمر أبا بكر فجاء بحجر فوضعه إلى جنب حجر النبي ﷺ ثم عمر كذلك ثم عثمان كذلك ثم علياً نقله السمهودي عن الأقرشي.

وروى البيهقي وأبو يعلى نحوه، وزاد فيه قال رسول الله ﷺ: هؤلاء الخلفاء من بعدى والرهص الطين الذى يتخذ منه الجدار، ولما أسسوه جعلوا قبيلته إلى بيت المقدس وجعلوا طوله مما يلي القبلة إلى مؤخره مائة ذراع وفي الجانبين الآخرين مثل ذلك فهو مربع وقيل: كان أولاً سبعين ذراعاً في ستين ثم لما فتح ﷺ خيبر زاد عليه مثله وجعل له ثلاثة أبواب باب في مؤخره وباب عاتكة المسمى بباب الرحمة والباب الذى كان يدخل منه ﷺ المسمى بباب آل عثمان اليوم وهذا البابان لم يغير بعد أن صرفت القبلة، ولما صرفت القبلة عن بيت المقدس سد النبي ﷺ الباب الذى كان خلفه وفتح باباً حذاءه.

قوله: (وجعلوا عِضادتيه حجارة) أى: بنوا جانبي الباب بحجارة. (والعضادة) بكسر العين المهملة الخشبة التي هي كتف الباب وقال الأزهري: عضادتا الباب الخشبتان المنصوبتان عن يمين الداخل منه وشماله فوقهما العارضة.

قوله: (وجعلوا ينقلون الصخر) أى: صاروا ينقلون الحجارة لأجل تأسيس المسجد فقد روى أنهم أسسوه إلى ثلاثة أذرع بالحجارة وكملوه باللبن.

وعن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ وأصحابه ينون المسجد فجعل أصحاب النبي ﷺ يحمل كل رجل منهم لبنة، وعمار بن ياسر لبنتين: لبنة عنه ولبنة عن رسول الله ﷺ. فقام إليه رسول الله ﷺ فمسح ظهره وقال: يا ابن سمية لك أجران وللناس أجر وآخر زادك من الدنيا شربة من لبن وتقتلك الفئة الباغية. وما رواه أحمد عن أبي هريرة أنهم كانوا يحملون اللبن إلى بناء المسجد ورسول الله ﷺ معهم قال: فاستقبلت رسول الله ﷺ وهو عارض لبنة على بطنه فظننت أنها شقت عليه فقلت: ناوليها يا رسول الله. قال: خذ غيرها يا أبا هريرة فإنه لا عيش إلا عيش الآخرة.

فكان في البناء الثاني لأن أبا هريرة لم يحضر البناء الأول لأن قدومه كان عام خيبر فلا منافاة بينه وبين حديث أم سلمة.

قوله: (وهم يرتجزون) جملة حالية من الضمير في ينقلون أى: يقولون رَجَزًا. والرجز بحر من بحر الشعر معروف يكون كل مصراع منه مفرداً تسمى قصائده أراجيز واحدها أَرْجُوزة فهو كهنية السجع إلا أنه في وزن الشعر ويسمى قائله راجزاً كما يسمى قائل الشعر شاعراً يقال: رجز الرجل يرجز من باب قتل قال شعراً رَجَزًا وارتجز مثله.

قوله: (ويقول اللهم) أى: وهم يقولون معه ذلك كما في رواية الشيخين فكانوا يرتجزون ورسول الله ﷺ معهم وهم يقولون: اللهم لا خير... إلخ وفي رواية للبخاري: اللهم لا أجر إلا أجر الآخرة. ولا يقال كيف يقول ذلك والشعر محرم عليه لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَا الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ يس/٦٩. لأن (ما) هنا سجع لا شعر لأنه غير موزون، وعلى فرض أنه موزون فهو إنشاد من كلام الغير ففي رواية للبخاري بعد البيت فتمثل بشعر رجل من المسلمين لم يُسمَ لي. والحرم عليه إنشاؤه لا إنشاده. على أنهم اتفقوا على أن الشعر ما قصد وزنه فإن جرى الموزون على اللسان من غير قصد فليس بشعر وعليه يحمل ما جاء من ذلك عنه ﷺ كقوله: هل أنت إلا أصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت. وقوله: أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب.

قوله: (فانصر الأنصار والمهاجرة) الأنصار جمع نصير كأشراف جمع شريف وناصر كصاحب وأصحاب والاسم النصرة بالضم وسموا بذلك لأنهم أعانوه ﷺ على أعدائه. والمهاجرة الجماعة المهاجرة الذين هاجروا من مكة إلى المدينة محبة فيه ﷺ وطلباً للآخرة، والمهجرة في الأصل اسم من الهجر ضد الوصل ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض وترك الأولى.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام وعلى جواز الإرداف، وعلى مشروعية التفاف المرءوسين حول الرئيس، وعلى مشروعية الصلاة في أى: مكان حضرت الصلاة فيه، وعلى جواز الصلاة في مرائب الغنم، وعلى طلب المبادرة ببناء المساجد، وعلى مشروعية البيع والشراء ومنع الغصب، وعلى مشروعية التبرع لله ﷻ وعلى جواز نيش قبور المشركين الدراسة

وبيعها، وعلى جواز قطع الأشجار المثمرة لأجل الحاجة، وعلى جواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها.

قال الخطابي: إن المقابر إذا نبشت ونقل ترابها ولم يبق هناك نجاسة تخالط أرضها فإن الصلاة فيها جائزة وإنما نهى عن الصلاة في المقبرة إذا كان قد خالط ترابها صديد الموتى ودمائهم فإذا نقلت عنها زال ذلك الاسم وعاد حكم الأرض إلى الطهارة.

ودل الحديث أيضاً على جواز بناء المساجد موضع قبور المشركين قال الخطابي: فيه دليل على أن من لا حرمة لدمه في حياته لا حرمة لعظامه بعد مماته. ودل أيضاً على جواز قول الشعر ولا سيما الرجز للتعاون على الأعمال الشاقة لما فيه من تحريك الهمة وتشجيع النفوس على معالجة الأمور الصعبة، وعلى تواضعه ﷺ وكمال أخلاقه، وعلى أن خير الآخرة هو الخير الدائم دون غيره، وعلى مشروعية الدعاء بالنصر للمسلمين.

﴿باب اتخاذ المساجد في الدور﴾

أي: في بيان حكم اتخاذ المساجد في الدور.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوَرِ وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر ببناء المساجد في الدور) جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعروة والمحلة فإنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً،

وعلى هذا فالمساجد جمع مسجد بكسر الجيم. أو هو محمول على اتخاذ بيت في الدار للصلاة كالمسجد يصلى فيه أهل البيت قاله ابن الملك وعليه فالمساجد جمع مسجد بفتح الجيم قال في المرقاة: والأول هو المعول عليه وعليه العمل وحكمة أمره ﷺ أهل كل محلة ببناء مسجد فيها أنه قد يتعذر أو يشق على أهل محلة الذهاب إلى الأخرى فيحرمون فضل المسجد وفضل إقامة الجماعة فيه فأمر بذلك ليتيسر لأهل كل محلة العبادة في مسجدهم من غير مشقة تلحقهم.

وذكر الخطابي أنها البيوت وحكى أيضاً أنه يراد بها الخال التي فيها الدور. قال العيني: الظاهر أن المراد بها ما قاله الخطابي لورود النهي عن اتخاذ البيوت مثل المقابر وفيه حجة لأصحابنا أن المكان لا يكون مسجداً حتى يسبله صاحبه وحتى يصلى الناس فيه جماعة ولو كان الأمر يتم فيه بأن يجعله مسجداً بالتسمية فقط لكانت مواضع تلك المساجد في بيوتهم خارجة عن أملاكهم فدل أنه لا يصح أن يكون مسجداً بنفس التسمية ولذلك قال صاحب الهداية: إن اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه له أن يبيعه ويورث عنه لأن المسجد ما لا يكون لأحد فيه حق المنع وإذا كان ملكه محيطاً بجوانبه كان له حق المنع فلم يصير مسجداً.

قوله: (وأن تنظف وتطيب) أى: أمر أيضاً ﷺ بإزالة النتن والأقذار. وأمر بتطيبها بالروائح الطيبة لأن لها حرمة لإقامة الصلاة فيها ولتشبهها بالمساجد المطلقة قال ابن رسلان: تطيب المساجد بطيب الرجال وهو ما خفى لونه وظهر ريحه فإن اللون ربما شغل بصر المصلى. والأولى في تطيب المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم. ويجوز أن يحمل التطيب على التجمير ولهذا قال ابن حجر: يعلم من الحديث أنه يستحب تجمير المسجد بالبخور خلافاً لما لك حيث كرهه فقد كان عبد

الله يجمر المسجد إذا قعد عمر رضي الله عنه على المنبر. واستحب بعض السلف تخليق المسجد بالزعفران والطيب. وروى عنه رضي الله عنه فعله.
وقال الشعبي هو سنة. وأخرج ابن أبي شيبة أن ابن الزبير لما بنى الكعبة طلى حيطانها بالمسك.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية اتخاذ المساجد في البيوت للصلاة والعبادة وقد ثبت أنه رضي الله عنه اتخذ لبعض أصحابه مسجداً في بيته فقد روى البخاري من طريق ابن شهاب قال: أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله قد أنكرت بصرى وأنا أصلي لقومي فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي يبي وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم ووددت يا رسول الله أنك تأتي فتصلي في بيتي فأخذته مصلي. فقال له رسول الله ﷺ: سأفعل إن شاء الله تعالى قال عتبان: فعدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له فلم يجلس حين دخل البيت ثم قال: أين تحب أن أصلي من بيتك؟ قال: فأشرت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله ﷺ فكبر فقمنا فصففنا فصلي ركعتين ثم سلم... الحديث. ودل الحديث على طلب تنظيفها من الأقدار ونحوها، وعلى طلب تعطيها بما يناسب من أنواع الطيب

● عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمُرَةَ عَنْ أَبِيهِ سَمُرَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى ابْنِهِ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا بِالْمَسَاجِدِ أَنْ نَصْنَعَهَا فِي دِيَارِنَا وَنُصْلِحَ صَنَعَتَهَا وَنُطَهِّرَهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها... إلخ) أى: كان ﷺ يأمرنا باتخاذ المساجد في بيوتنا أو في الخال التي فيها دورنا وأن نصلح صنعتها ونتقنها ونجعل لها ما يميزها عن غيرها من البيوت وننظفها عن الأقدار ونحوها.

والأمر ليس للوجوب بل بمعنى الإذن؛ لأن مناه دفع المشقة عنهم إذا ذهبوا إلى جهة أخرى للصلاة فيها.

﴿ باب في السرج في المساجد ﴾

أى: في بيان مشروعية اتخاذ السرج في المساجد.

● عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ: ائْتُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ وَكَانَتْ الْبِلَادُ إِذْ ذَاكَ حَرْبًا فَإِنْ لَمْ تَأْتُوهُ وَصَلُّوا فِيهِ فَأَبْعَثُوا بِزَيْتٍ يُسْرَجُ فِي قَنَادِيلِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (أفتنا في بيت المقدس) لعل مرادها بيّن لنا هل تحل الصلاة فيه بعد أن نسخ التوجه إليه؟.

والمقدس بفتح الميم وكسر الدال مخففة أو بضم الميم وفتح الدال مشددة.

قوله: (ائتوه فصلوا فيه) وفي رواية ابن ماجه قال: أرض الحشر والمنشر ائتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كآلف صلاة في غيره. والأمر بالإتيان والصلاة فيه للندب.

قولسه: (وكانت البلاد... إلخ) أى: بلاد بيت المقدس وقت السؤال كانت دار حرب بين المسلمين والمشركين فلا يستطيع أحد من المسلمين دخوله ولم تفتح إلا في زمن عمر بن الخطاب ؓ سنة خمس عشرة من الهجرة.

قولسه: (فإن لم تأتوه... إلخ) أى: إن لم يسهل عليكم الإتيان إليه فابعدوا إليه زيتًا يوحد فيه. وفي رواية ابن ماجه قلت: رأيت إن لم أستطع أن أتحمّل إليه قال: فتهدى له زيتًا يسرج فيه فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على فضيلة بيت المقدس، وعلى مشروعية شد الرّحال إليه وأداء الصلاة فيه.

وعلى مشروعية إرسال الزيت إلى المساجد للإصباح وإن كانت في غير بلده، وعلى مشروعية إرسال المسلمين زيتًا إلى المساجد في دار الحرب لينتفع به كل من أراد أداء الصلاة فيه من المسلمين، ومثل الزيت غيره من كل ما فيه منفعة للمساجد، وعلى أنه يطلب من غير العالم بالحكم أن يسأل عنه من هو عالم به.

﴿ باب في حصى المسجد ﴾

أي: في بيان ما يدل على إباحة إدخال الحصى في المسجد وعدم إخرجه منه.

● عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْحَصَى الَّذِي فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مُطَرْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ مُبْتَلَةً فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْحَصَى فِي ثَوْبِهِ فَيَبْسُطُهُ تَحْتَهُ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: مَا أَحْسَنَ هَذَا.

○ معنى الحديث: قوله: (سألت ابن عمر عن الحصى الذى فى المسجد... إلخ) أى: عن الحصى الذى هو مفروش فى المسجد أهو جائز أم لا؟ فأجابته ابن عمر بما وقع فى عهده ﷺ وأقر الصحابة عليه بقوله: (مطرنا ذات ليلة فجعل الرجل يأتى بالحصى فى طرف ثوبه فيفرشه تحته) ليصلى عليه احترازاً عن التلوث بالطين وليتمكن من السجود على الوجه الأكمل فلما رأى ذلك ﷺ قال: ما أحسن هذا. والغرض منه مدح فاعليه ولم يكن تعجباً حقيقة؛ لأنه لم يخف سببه.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مشروعية الصلاة على الحصى فى المسجد، وعلى أنه لم يكن فى المسجد إذ ذاك فراش من حصير ونحوه، وعلى مشروعية مدح الرئيس المرءوس إذا فعل ما هو موافق. وعلى جواز فعل المرءوس ما هو حسن بدون إذن خاص من الرئيس.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَبُو بَدْرٍ أَرَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْخَصَاةَ لَتَنَاشِدُ الَّذِي يُخْرِجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ .

○ معنى الحديث: قوله: (قال أبو بدر: أراه... إلخ) بضم الهمزة أى: قال أبو بدر: أظن أن شريكاً حدثنى بهذا الحديث بسنده إلى أبي هريرة وقد رفع الحديث إلى النبى ﷺ.

قوله: (إن الخصاة لتناشد... إلخ) أى: لتسأل وتقسم على الذى يخرجها من المسجد بالله أن لا يخرجها منه. وروى ابن أبى شيبه عن سعيد بن جبیر قال: الخصاة تسب وتلعن من يخرجها من المسجد، وروى أيضاً عن سليمان بن يسار قال: الخصاة إذا أخرجت من المسجد تصبح حتى ترد إلى موضعها وعن ابن سيرين أنه كان يقول لغلام له أو لحادمه: إن وجدت فى خفى حصة فردها إلى المسجد.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن الحصاة لا تحب أن تفارق المسجد الذي هو محل العبادة وتستجير بالله ﷻ أن لا تخرج منه.
فانظر إلى هذه الجمادات وإلى حال غالبنا يضيق ذرعاً من بقاءه في المسجد وقت الصلاة لا سيما إن صلى مع الإمام صلاة صحيحة، وربما قطع الصلاة وخرج من المسجد ساخطاً على هذا الإمام الذي صلى صلاة موافقة للوارد عنه ﷺ ويقول: من أم بالناس فليخفف. لزعمه أن التخفيف هو نقر الغراب الذي يفعله أمثاله وهو لا يسمى صلاة بالإجماع. نعوذ بالله تعالى من غضبه ومقتله. ويدل الحديث أيضاً على التنفير من إخراج الحصى من المسجد.
ولعل محله في المساجد غير المفروشة. أما المفروشة فيطلب إخراج الحصى ونحوه منها لما يترتب على بقاءه فيها من تعفيش المسجد وضرر المصلي بالسجود عليها.

﴿ باب في كنس المساجد ﴾

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُرِضَتْ عَلَى أَجُورٍ أُمِّي حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَغُرِضَتْ عَلَى ذُنُوبِ أُمِّي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا .
والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والترمذي وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (عرضت على أجور أمي) أى: أطلعني الله ﷻ على ثواب أمي وفي رواية مسلم عرضت على أعمال أمي حسننها وسينها... إلخ ولا منافاة بينهما؛ لأن كلا من الأعمال جزائها يعرض عليه ﷻ.

وعرض الأعمال كناية عن إحاطة علمه بها.
ويجوز أن يكون على وجه الحقيقة بأن تكون عرضت عليه الأعمال الحسنة في
صور حسان والأعمال السيئة في صور رديئة كما توزن الأعمال يوم القيامة.
قوله: (حقى القذاة... إلخ) أى: حتى أجر إخراج القذاة من المسجد.
وحقى عاطفة والقذاة مبتدأ وجملة يخرجها خبر.
والقذاة ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو وسخ.
وهذا مبالغة في الحث على تنظيف المساجد؛ لأنه إذا حصل الأجر لمن يخرج
القذاة منه فالذى يكتسه ويزيل ترابه وغباره وينظفه عن الأقدار والأوساخ
الكثيرة بالطريق الأولى أن يكون له أجور كثيرة.
قال ابن رسلان: فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيها من القمامات
القليلة فإنها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم ﷺ وإذا كتب هذا القليل
وعرض فليكتب الكبير ويعرض بالأزلى ففيه تنبيه بالأدنى على الأعلى. وعد إخراج
القذاة التى لا يؤبى لها من الأجور تعظيما لبيت الله ﷻ وكان مخرج القذاة من
المسجد عد الحقير عظيمًا بالنسبة إلى الله العظيم.
قوله: (فلم أر ذنبًا أعظم من سورة من القرآن أو آية... إلخ) أى: من ذنب
نسيان سورة من القرآن أو آية منه.
والسورة الطائفة من القرآن المعبر عنها بسورة كذا التى أقلها ثلاث آيات.

وواوها إما أن تكون أصلية أو منقلبة عن همزة، فإن كان الأول فيكون منقولاً من سور المدينة لأنها طائفة من القرآن محدودة على انفرادها أو لأنها محتوية على فنون من العلم وأجناس من الفوائد كاحتواء سور المدينة على ما فيها. وإن كان الثاني فالأنها قطعة وطائفة من القرآن كالسور الذي هو البقية من الشيء والفصلة.

والآية في الأصل العلامة والمراد بها هنا طائفة من القرآن أقلها ستة أحرف وأصلها أوية بالتحريك قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت آية والنسبة إليها أووى وجمعها أى: وآيات.

قوله: (ثم نسيها) أى: بعد ما حفظها لأن مدار الشريعة على القرآن فنسيانها كالسعى في الإخلال بها ولا يقال: إن النسيان لا يؤاخذ العبد عليه لأن المراد ترك القرآن عمداً إلى أن أفضى هذا الترك إلى النسيان. وعد هذا من أعظم الذنوب تعظيماً لكلام الله تعالى، وكان التارك جعل هذا العظيم حقيراً فأزاله الله تعالى عن قلبه جزاء وفاقاً ولا يقال: كيف يكون هذا من أعظم الذنوب؟ وقد ورد في الصحيح أى الذنب أعظم عند الله تعالى قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك ثم ذكر قتل الولد مخافة الفقر ثم الزنا بحليلة الجار لأن التفضيل بالنسبة إلى ما تحته من الذنوب لا مطلقاً إذ هناك ما هو أعظم منه كالكفر.

وقال في المرقاة: التفضيل فيه بالنسبة للذنوب الصغائر لأن نسيان القرآن بعد الحفظ ليس بذنب كبير إن لم يكن من استخفافه وقلة تعظيمه للقرآن وإنما قال ﷺ هذا التشديد العظيم تحريضاً منه على مراعاة حفظ القرآن.

ويُحتمل أن المراد بنسيانها الإعراض عنها وعدم الإيمان بها كما قال جمهور المفسرين في قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ طه/٢٦. وعلى هذا فلا إشكال في الحديث ولا يصح الاستدلال بهذه الآية على أن من حفظ القرآن ثم نسيه يحشر يوم القيامة أعمى لأن هذا اختلف فيه العلماء فذهب مالك إلى أن حفظ الزائد عما تصح به الصلاة من القرآن مستحب أكيداً ابتداءً ودواماً فنسيانه مكروه وذهب الشافعي إلى أن نسيان كل حرف منه كبيرة تكفر بالتوبة والرجوع إلى حفظه.

وظاهر مذهب الحنابلة أن نسيانه من الكبائر، وقالت الحنفية: نسيانه كله أو بعضه ولو آية كبيرة وإنما قال: أوتيتها دون حفظها إشعاراً بأنها كانت نعمة جسيمة أولاه الله تعالى إياها ليشكرها فلما نسيها كان قد كفر تلك النعمة فبالنظر إلى هذا المعنى كان أعظم جرماً وإن لم يعد من الكبائر.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن الله تعالى يطلع نبيه ﷺ على ما شاء، وعلى أن الله ﷻ لا يضيع أجر من عمل خيراً ولو قل، وعلى الحث على تنظيف المساجد وإخراج القمامة منها وإن قلت، وعلى عظم ذنب من نسى شيئاً من القرآن بعد حفظه أو ترك العمل به.

﴿ باب في اعتزال النساء في المساجد عن الرجال ﴾

أي: في بيان طلب اعتزال النساء عن الرجال أثناء الدخول في المساجد والخروج منها للصلاة فيها.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ تَرَكْنَا هَذَا الْبَابَ لِلنِّسَاءِ. قَالَ نَافِعٌ: فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى مَاتَ. وَقَالَ غَيْرُ عَبْدِ الْوَارِثِ: قَالَ عُمَرُ: وَهُوَ أَصَحُّ.

○ معنى الحديث: قوله: (لو تركنا هذا الباب للنساء) أي: باب المسجد الذي أشار إليه ﷺ وهو الباب الذي فتحه إلى جهة بيت المقدس بعد تحويل القبلة. وجواب لو محذوف والتقدير لو تركنا هذا للنساء لكان حسناً وذلك لئلا يختلط الرجال بالنساء في الدخول والخروج إذا حضرن المسجد لصلاة الجماعة فتحصل الفتنة. فينبغي أن يجعل في المساجد باب مخصوص للنساء يدخلن ويخرجن منه وإلا فيحترزن عن الاختلاط بهم. ومحل جواز ذهابهن إلى المساجد إن أمنت الفتنة وإلا فيمنعن من حضور المساجد كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعه نساء بني إسرائيل. رواه المصنف في باب التشديد في ذلك أي: في خروج النساء إلى المسجد.

قوله: (فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات) أي: لم يدخل عبد الله بن عمر من هذا الباب الذي أشار إليه ﷺ إلى أن مات ﷺ؛ لأنه فهم من قوله ﷺ: لو تركنا هذا الباب... إلخ نهى الرجال عن دخولهم من هذا الباب وهو كان أشد اتباعاً للسنّة.

وظاهر هذا أن غير ابن عمر من الصحابة كان يدخل من هذا الباب وهو إن ثبت فمحمول على غير أوقات الصلاة أو أنهم لم يسمعوا من النبي ﷺ نهياً صريحاً في ذلك.

قوله: (وقال غير عبد الوارث... إلخ) أى: قال غير عبد الوارث ممن روى هذا الحديث في روايته كإسماعيل بن علية: قال عمر بن الخطاب: لو تركنا هذا الباب... إلخ يجعل الحديث من مسند عمر موقوفاً عليه وإسقاط ابن عمر فهو منقطع وهو أصح. وأيد المصنف هذا بذكر الروايتين الآيتين.

● عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُدْخَلَ مِنْ بَابِ النِّسَاءِ. ○ معنى الحديث: قوله: (كان ينهى أن يدخل... إلخ) بالبناء للمفعول أى: كان عمر ﷺ ينهى الرجال عن الدخول من باب النساء يعنى باب المسجد المخصوص بدخول النساء للصلاة.

ونهى عمر ﷺ عن ذلك لما رآه من أن اجتماع الرجال مع النساء عند دخولهن من باب واحد ربما أدى إلى الفتنة، فينبغي أن يُجعل للنساء باب في المسجد خاص لدخولهن وخروجهن دفعا لما يترتب على الاختلاط من الفتنة. وإذا كان هذا بالنسبة لدخولهن المساجد وخروجهن منها فبالأولى الاحتراز في غيرها.

﴿ باب فيما يقول الرجل عند دخوله المسجد ﴾

● عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ أَوْ أَبَا أُسَيْدٍ الْإِنصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ

فَلْيَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ فَإِذَا خَرَجَ
فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد وابن ماجه والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا دخل أحدكم المسجد... إلخ) أى: إذا أراد
دخوله أو شرع فليسلم على النبي ﷺ وليدع بقوله: اللهم افتح لي أبواب
رحمتك أى: سهل لي نعمك وإحسانك.

وكذا يصلى على النبي ﷺ لما رواه ابن السني عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا
دخل المسجد قال: بسم الله اللهم صل على محمد وإذا خرج قال: بسم الله اللهم صل
على محمد.

وما رواه الحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: إذا دخل أحدكم المسجد
فليصل على النبي ﷺ وليقل: اللهم أجري من الشيطان الرجيم. ويطلب المغفرة أيضاً
في الدخول والخروج لما رواه ابن ماجه وأحمد عن فاطمة الزهراء رضى الله تعالى
عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد قال: بسم الله والسلام على رسول
الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج قال: بسم الله والسلام
على رسول الله ﷺ اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك.

وما رواه الترمذي عن فاطمة بنت الحسين عن جدتها الكبرى قالت: كان
رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال: رب اغفر لي ذنوبي
وافتح لي أبواب رحمتك. وإذا خرج صلى على محمد وسلم وقال: رب اغفر لي ذنوبي
وافتح لي أبواب فضلك.

قال الترمذي: حديث فاطمة حسن وليس إسناده بمتصل وفاطمة بنت الحسين لم
تدرك فاطمة الكبرى إنما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ أشهراً.

وقال النووي: روينا الصلاة على النبي ﷺ عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر.

قوله: (اللهم إني أسألك من فضلك) أى: من رزقك الحلال قال ابن رسلان: سؤال الفضل عند الخروج موافق لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ الجمعة/ ١٠. يعنى الرزق الحلال. وقيل: وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم. والوجهان متقاربان فإن العلم من رزق الله تعالى؛ لأن الرزق لا يختص بقوت الأبدان بل يدخل فيه قوت الأرواح والأسماع وغيرها وقيل: فضل الله عيادة المريض وزيارة أخ صالح. وظاهره أنه يقتصر في الخروج على سؤال الفضل لكن تقدم في رواية الترمذى أنه صلى ويسلم على النبي ﷺ ويسأل الفضل فيحمل هذا على ما تقدم ولعل السر في تخصيص الرحمة بالدخول والفضل بالخروج أن من دخل اشتغل بما يقربه إلى ثواب ربه وجنته فيناسب ذكر الرحمة وإذا خرج لا يتغافل الرزق الحلال ناسب ذكر الفضل كما قال تعالى: ﴿ فَالْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ قال: في حجة الله البالغة الحكمة في تخصيص الداخل بالرحمة والخارج بالفضل أن الرحمة في كتاب الله أريد بها النعم النفسانية والأخروية كالولاية والنبوة قال تعالى: ﴿ وَرَحِمْتُ رَبِّيَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ الزخرف/ ٣٢. والفضل على النعم الدنيوية قال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ البقرة/ ١٩٨. وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ الجمعة/ ١٠. ومن دخل المسجد إنما يطلب القرب من الله تعالى والخروج وقت ابتغاء الرزق.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على استحباب السلام على النبي ﷺ وطلب فتح أبواب الرحمة عند دخول المسجد، وعلى استحباب السؤال من فضل الله تعالى عند الخروج منه.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: لَقِيتُ عُقْبَةَ بْنَ مُسْلِمٍ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ حَدَّثْتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ" قَالَ: أَقْطُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قَالَ الشَّيْطَانُ: حُفِظَ مِنِّي سَائِرَ الْيَوْمِ.

○ ○ معنى الحديث: قوله: (بلغني أنك حدثت) بالبناء للفاعل. قوله: (وبوجهه) هذا من التشابه والسلف والخلف فيه وأمثاله مذهبان مشهوران.

فالسلف وهم من قبل الخمسمائة يقولون: نؤمن بكل ما ورد من ذلك ولا نتكلم في معناه مع اعتقاد تنزيه الله ﷻ عن سمات الحوادث لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الشورى/١١. وهو الأسلم. والخلف وهم من بعد الخمسمائة يقولون جميع التشابهات فيقولون المراد بالوجه: الذات على ما تقتضيه لغة القرآن.

قوله: (الكريم) أى: الجواد الذى لا ينفد عطاؤه وهو الكريم المطلق الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل.

قوله: (وسلطاناه القديم) أى: قهره وقوته التى لا أول لها. قوله: (من الشيطان الرجيم) أى: المبعد عن رحمة الله ﷻ فيكون من شطن من باب قعد أى: بعد عن الحق ووزنه فيعال.

أو المهلك بعذاب الله تعالى فيكون من شاط إذا احترق ووزنه فعلان: وهو على الأول مصروف، وعلى الثاني ممنوع من الصرف.

والشيطان كل متمرّد من الجن والإنس والدواب كما قاله ابن عباس. والرجيم فعيل بمعنى مفعول مأخوذ من الرجم وهو الرمي بالحجارة والمراد هنا المرجوم بشهب السماء واللعن. وهذا كله خير معناه الدعاء أى: اللهم احفظنى من وسوسته وإغوائه وخطواته وخطراته وتسويله وإضلاله فإنه السبب في الضلالة والغواية والجهالة. ويُحتمل أن يكون التعوذ من صفات الشيطان وأخلاقه من الحسد والكبر والعجب والغرور والإباء والإغواء.

وقد جاء في هذا الباب أذكار كثيرة ومجموعها أن يقال عند الدخول: أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم باسم الله والحمد لله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم، اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. ويقال ذلك أيضاً عند الخروج من المسجد غير أنه يقول: اللهم إني أسألك من فضلك بدل قوله: اللهم افتح لى أبواب رحمتك. قوله: (قال أقط... إلخ) الهمة للاستفهام أى: قال عقبة بن مسلم حيوة بن شريح: أبلغك عنى هذا القدر من الحديث فقط؟ فقال حيوة: نعم لم يبلغنى إلا هذا المقدار.

قوله: (قال: فإذا قال ذلك... إلخ) أى: قال عقبة: لم يتم الحديث بما ذكرت بل فيه بعده فإذا قال داخل المسجد هذا الدعاء المذكور قال الشيطان: حفظ منى بقية اليوم فلا أقدر على أن أوسوس فيه، ويُحتمل أن يكون فاعل قال النبي ﷺ: ويكون فى الكلام حذف بعد قوله قلت: نعم. تقديره قال عقبة: لم يتم الحديث بهذا بل تمامه

قال رسول الله ﷺ: فإذا قال داخل المسجد هذا الدعاء قال الشيطان: حفظ مني بقية اليوم. والمراد به مطلق الوقت.

قال ابن حجر المكي: إن أريد حفظه من جنس الشياطين تعين جملة على حفظه من شيء مخصوص وهو الكبائر وإن أريد حفظه من إبليس فقط بقي الحفظ على عمومه فيشمل الصغائر وما يقع منه من الذنوب حاصل من إغواء جنوده. لكن الظاهر أن السلام في الشيطان للعهد والمراد منه قرينه الموكل بإغوائه وأن القائل ما ذكر من الذكر يحفظ منه في الجملة ذلك الوقت عن بعض المعاصي. وتعيينه عند الله تعالى.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه ﷺ كان يتحصن من الشيطان تعليمًا للأمة، وعلى أن الشيطان له تسلط على بني آدم، وعلى أن المرجع في دفع المضار وجلب المنافع إلى الله ﷻ.

﴿ باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد ﴾

● عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيُصَلِّ سَجْدَتَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْلِسَ .

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (فليصل سجدتين... إلخ) أى: ركعتين تعظيمًا للمسجد. وفي رواية للبخاري: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي

ركعتين. والعدد لا مفهوم له فلا خلاف في أنه لا حد لأكثر ما تحصل به تحية المسجد.

واختلف في أقله والصحيح أنه ركعتان فلا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين. ويقوم مقامهما غيرهما من فرض سنة وطواف، وظاهر الحديث يدل على وجوب صلاة ركعتين تحية المسجد وبه قال الظاهرية ما عدا ابن حزم فإنه قال: بسنيتيهما مستدلين بحديث الباب.

وبما رواه البخارى ومسلم ويأتى للمصنف ولفظه في باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب من كتاب الجمعة عن جابر وعن أبي صالح عن أبي هريرة قال: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب فقال له: أصليت شيئاً؟ قال: لا. قال: صل ركعتين تجوز فيهما. وذهب الجمهور إلى أنهما سنة قائلين إن الأمر في ذلك للندب مستدلين بحديث ضمام بن ثعلبة عند البخارى ومسلم والنسائي والمصنف وفيه فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة. قال: هل على غيرهن؟ قال: لا إلا أن تطوع. وبما رواه ابن أبي شيبه عن زيد بن أسلم قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون. وبما رواه الطحاوى عن عبد الله بن بسر قال: كنت جالساً إلى جنبه ﷺ يوم الجمعة فجاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ: اجلس فقد أذيت وآتيت. فأمره بالجلوس ولم يأمره بالصلاة.

قال العيني: لو قلنا بوجوبهما لحرم على المحدث الحدث الأصغر دخول المسجد حتى يتوضأ ولا قائل به، فإذا جاز دخول المسجد على غير وضوء لزم منه أنه لا يجب عليه سجودهما عند دخوله.

قال ابن دقيق العيد: جمهور العلماء على عدم الوجوب لهما.

ولا شك أن ظاهر الأمر الوجوب، وظاهر النهي التحريم. فمن أزالهما عن الظاهر فهو محتاج إلى الدليل. ولعلهم يفعلون في مثل هذا ما فعلوا في مسألة الوتر حيث استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله ﷺ: خمس صلوات كتبهن الله على العباد، وقول السائل: هل على غيرهن؟ قال: لا إلا أن تطوع. فحملوا لذلك صيغة الأمر على النذب لدلالة هذا الحديث على عدم وجوب غير الخمس.

وظاهر الحديث يدل أيضًا على مشروعية هاتين الركعتين في جميع الأوقات حتى وقت الخطبة، وبه قالت الشافعية وابن عيينة وأبو ثور والحميدى وابن المنذر وداود وإسحاق بن راهويه والحسن البصري ومكحول مستدلين بحديث الباب وأشباهه وبحديث سليك المتقدم. وقالوا إن أحاديث النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس محمولة على ما لا سبب له من الصلوات واستدلوا أيضًا بما يأتي للمصنف في باب الصلاة بعد العصر من حديث أم سلمة وفيه: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما أى: عن الركعتين بعد العصر ثم رأيتاه يصليهما. أى: بعد العصر وقالوا: إنه لم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذى دخل المسجد وهو يخطف فجلس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة حال الخطبة ممنوعة إلا التحية، فلولا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما أمره بها أثناء خطبته.

وذهب ابن سيرين وعطاء أبو رباح والنخعي وقتادة وأصحاب الرأي والليث وشريح وسعيد بن عبد العزيز إلى كراهة تحية المسجد في أوقات النهي وكذا حال الخطبة يوم الجمعة.

وذهبت المالكية إلى كراهتهما في أوقات النهي، وإلى حرمتيهما حال الخطبة وحال طلوع الشمس وغروبها. وقالوا: إن حديث الأمر بالصلاة عند دخول المسجد عام فيخص بأحاديث النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب، ودعوى أن أحاديث النهي محمولة على ما لا سبب له لا دليل عليها وصلاته ﷺ ركعتي الظهر بعد العصر مختصة به لما ثبت عند أحمد وغيره أنه ﷺ لما قالت له أم سلمة أففضيهما إذا فاتتنا؟ قال: لا. ولو سلم عدم الاختصاص لما كان في ذلك إلا جواز قضاء سنة الظهر لا جواز جميع ذوات الأسباب. وأجابوا عن حديث أمره ﷺ سَأَلْتُكَ بِصَلَاةِ الرُّكْعَتَيْنِ بِوَجْهِهِ: الأول: أنه ﷺ أنصت له حتى فرغ من صلاته، ويؤيده ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبدى قال: ثنا معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال: دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ يخطب فقال له النبي ﷺ: قم فاركع ركعتين وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته. قال الدارقطني: أسنده عبيد بن محمد العبدى ووهم فيه. ورواه أيضًا أحمد ابن حنبل بسنده إلى معتمر عن أبيه قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب فقال: يا فلان أصليت؟ قال: لا. قال: قم فصل. ثم انتظره حتى صلى. قال: وهذا المرسل هو الصواب. ثم أخرج عن أبي معشر عن محمد بن قيس أن النبي ﷺ حين أمره - يعني سَلِيكَ - أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه ثم عاد إلى خطبته قال: وهذا مرسل لا تقوم به الحجة وأبو معشر ضعيف. الثاني: أنه يُحتمل أن دخوله كان قبل شروعه ﷺ في الخطبة وقد بوب النسائي في سننه الكبرى على حديث سليك فقال: باب الصلاة قبل الخطبة. ثم أخرجه عن ابن الزبير عن جابر قال: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر فقام سليك قبل أن يصلي فقال له النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا.

قال: قم فاركعهما. الثالث: أن ذلك مخصوص بسليك الغطفاني فإنه كان فقيراً فأراد ﷺ قيامه لتستشرفه العيون، ويتصدق عليه ويؤيده ما رواه الطحاوي عن أبي سعيد: أن رجلاً دخل المسجد ورسول الله ﷺ على المنبر فناداه رسول الله ﷺ فما زال يقول: ادن حتى دنا فأمره فركع ركعتين قبل أن يجلس وعليه خرقة خلق ثم صنع مثل ذلك في الثانية فأمره بمثل ذلك صنع مثل ذلك في الجمعة الثالثة فقال رسول الله ﷺ للناس تصدقوا فألقوا الثياب فأمره رسول الله ﷺ يأخذ ثوبين فلما كان بعد ذلك أمر الناس أن يتصدقوا، فألقى الرجل أحد ثوبيه فغضب رسول الله ﷺ ثم أمره أن يأخذ ثوبه؛ فهذه أجوبة عن حديث أمر النبي ﷺ الداخل المسجد أن يركع ركعتين حال الخطبة وكلها ضعيفة يعارضها ما في الدارقطني من حديث جابر بن عبد الله أنه قال: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فجلس قبل أن يصلي فأمره رسول الله ﷺ أن يصلي ركعتين ثم أقبل على الناس بوجهه فقال: (إذا جاء أحدكم إلى الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين يتجوز فيهما) فهذه الرواية تنفي الاحتمالات كلها، وأقوى أدلة من قال بعدم جواز الصلاة حال الخطبة ما رواه الستة والطحاوي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب أنصت فقد لغوت". قالوا: فإذا منع من هذه الكلمة مع كونها أمراً بمعروف ونهياً عن منكر في زمن يسير وهو واجب فلأن يمنع من الركعتين مع كونهما مستنيتين وفي زمن طويل من باب أولى ورد بأن هذا قياس في مقابلة النص فلا يعول عليه والظاهر من الأدلة أن من دخل المسجد أى: وقت يصلي ركعتين ولو حالة الخطبة: إلا في أوقات الكراهة قال الخطابي: إذا دخل المسجد كان عليه أن يصلي ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس وسواء أكان في جمعة أم غيرها كان الإمام على المنبر أم لم يكن لأن النبي ﷺ عم ولم يخص.

في النبل: التحقيق أنه قد تعارض في المقام عمومًا. النهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة من غير تفصيل. والأمر للدخول بصلاة التحية من غير تفصيل فتخصيص أحد العمومين بالآخر تحكم. وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل واحد منهما في الصحيحين بطرق متعددة إلى أن قال: والمقام عندى المضائق، والأولى للمتورع ترك دخول المساجد في أوقات الكراهة. وما قاله فيه نظر. فإن العموم في النهي من حيث الصلوات والعموم في الأمر بالصلاة لدخول المسجد من حيث الأوقات فالجهة ليست متحدة فلا تعارض بينهما. والحق أن حديث النهي خاص في الأوقات. وحديث الأمر بالصلاة لدخول المسجد عام فيها فيحمل العام على الخاص وفي ذلك إعمال لكل من الدليلين. وما قاله من أن الأولى للمتورع ترك دخول المساجد في أوقات الكراهة غير مسلم إذا المساجد مأذون في دخولها في جميع الأوقات. وهل تحية المسجد تفوت بالجلوس فيه خلاف؟ فذهبت الحنفية والمالكية إلى أنها لا تفوت بالجلوس ولو طال وإن كان الجلوس قبلها مكروهًا لما تقدم في قصة الرجل الذي دخل المسجد فإنه ﷺ أمره بالصلاة بعد جلوسه. ولما رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا. قال: قم فاركعهما. وذهبت الحنابلة إلى أنها لا تفوت بالجلوس إلا إذا طال وكذلك قالت الشافعية إن كان الجلوس عن سهو أو نسيان وإلا فاتت به مطلقًا قال النووي: ولا يشرع قضاؤها.

وقال الطبري: يُحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء وظاهر الحديث أيضاً أن التحية مشروعة وإن تكرر دخول المسجد وإلى ذلك ذهب الشافعية.

وذهب الحنفية إلى أنه إذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان لها في اليوم. وقالت المالكية: إن تكرر دخوله كففته الأولى إن قرب رجوعه عرفاً وإلا كررها. وقالت الحنابلة: تسن تحية المسجد لكل داخل في غير وقت النهي قبل أن يجلس إذا كان متطهراً ولو تكرر دخوله غير خطيب دخل للخطبة وغير داخل لصلاة عيد وغير قيم للمسجد تكرر دخوله، قال ابن دقيق العيد: من كثر تردده إلى المسجد وتكرر هل يتكرر له الركوع مأموراً به؟ قال بعضهم: لا. وقاسه على الخطابين والفكاهين المترددين إلى مكة في سقوط الإحرام عنهم إذا كثر ترددهم. والحديث يقتضي تكرار الركوع بتكرار الدخول.

وقول هذا القائل يتعلق بمسألة أصولية، وهو تخصيص العموم بالقياس وللأصوليين في ذلك أقوال متعددة.

فوائد: الأولى: هل يصلى التحية من دخل المسجد لصلاة العيد؟ الظاهر من لفظ هذا الحديث أنه يصلى ولا ينافيه ما ذكره المصنف في باب الصلاة بعد صلاة العيد من أنه ﷺ ما كان يصلى قبل العيد ولا بعدها فإنه محمول على صلاته ﷺ إياها في الصحراء كما كانت عادته ﷺ وما صلاها في المسجد إلا لضرورة مطر كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الثانية: يستثنى من عموم طلب تحية المسجد من دخل المسجد الحرام، فإن تحيته الطواف إلا إذا أراد الجلوس قبل الطواف فإنه يشرع له أن يصلى التحية قال ابن دقيق العيد: لفظة المسجد تتناول كل مسجد وقد أخرجوا عنه المسجد الحرام

وجعلوا تحيته الطواف فإذا كان في ذلك خلاف فلمخالفتهم أن يستدل بهذا الحديث. وإن لم يكن فالسبب في ذلك النظر إلى المعنى وهو أن المقصود افتتاح الدخول في محل العبادة بعبادة، وعبادة الطواف تحصل هذا المقصود مع أن غير هذا المسجد لا يشاركه فيها فاجتمع في ذلك تحصيل المقصود مع الاختصاص. وأيضاً فقد يؤخذ ذلك من فعل النبي ﷺ في حجته حين دخل المسجد فابتدأ بالطواف على ما يقتضيه ظاهر الحديث واستمر عليه العمل وذلك أخص من هذا العموم. وأيضاً فإذا اتفق أن طاف ومشى على السنة في تعقيب الطواف بركعتيه وجرينا على ظاهر اللفظ في الحديث فقد وفينا بمقتضاه. ويستثنى أيضاً خطيب الجمعة إذا دخل المسجد بعد الزوال فإنه يصعد المنبر كما كان يفعله ﷺ، فإن دخل قبل الزوال صلاها.

الثالثة: قال ابن القيم: من هديه ﷺ أن الداخل إلى المسجد يتدئ بركعتين تحية المسجد، ثم يسلم على القوم فتكون تحية المسجد قبل تحية أهله فإن تلك حق الله تعالى، والسلام على الخلق حق لهم، وحق الله تعالى في مثل هذا أحق بالتقديم بخلاف الحقوق المالية فإن فيها نزاعاً معروفاً.

والفرق بينهما حاجة الآدمي وعدم اتساع الحق المالى لأداء الحقين بخلاف السلام.

وكانت عادة القوم معه ﷺ هكذا يدخل أحدهم المسجد فيصلى ركعتين ثم يسلم على النبي ﷺ ففي حديث رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ بينما هو جالس في المسجد يوماً قال رفاعه: ونحن معه إذ جاء رجل كالبدوي فصلّى فأخف صلاته ثم انصرف فسلم على النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: وعليك السلام ارجع فصل فإنك لم تصل ... الحديث. فأنكر ﷺ عليه صلاته، ولم ينكر عليه تأخير السلام عليه بعد الصلاة، وعلى هذا فيسن لداخل المسجد إذا كان فيه جماعة ثلاث تحيات مرتبة أحدها أن يقول عند

دخوله: باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، ثم يصلي ركعتين تحية، ثم يسلم على القوم.
الرابعة: إذا دخل مجتازاً لا يطالب بالتحية عند المالكية ويطالب بها عند الجمهور لعموم الأحاديث.

﴿ باب في فضل القعود في السجود ﴾

أي: في بيان الترغيب في الجلوس في المسجد لانتظار الصلاة وغيرها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ الَّتِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَقُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ .

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم وابن ماجه ومالك والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (الملائكة تصلي على أحدكم... إلخ) أي: تدعو له بالمغفرة والرحمة مدة دوامه في المكان الذي صلى فيه من المسجد يذكر الله تعالى أو ينتظر صلاة أخرى كما في رواية للبخاري. ويحتمل أن المراد بالمصلي المسجد كله ويؤيده ما رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً لا يزال أحدكم في صلاة ما دام ينتظرها ولا تزال الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في المسجد. فأفاد أنه لو انتقل إلى موضع آخر من المسجد غير موضع صلاته منه يحصل له ذلك الثواب. ولا فرق في ذلك بين المسجد ومصلي البيت فلو جلست امرأة في مصلي بيتها تنتظر وقت صلاة أخرى لم يبعد أن تصلي عليها الملائكة أيضاً؛ لأنها حبست نفسها لأجل الصلاة. قوله: (ما لم يحدث) بسكون الحاء المهملة وتخفيف الدال المكسورة أي:

يخرج منه ريح لما يأتي للمصنف أن أبا هريرة لما ذكر الحديث قال له رجل: وما
الحديث يا أبا هريرة؟ قال: يفسو أو يضطر.
وانقضى ثواب الانتظار بالحديث؛ لأنه لا يكون متهيئاً للعبادة. قال ابن
المهلب: معناه أن الحدث في المسجد خطيئة يحرم بها الحدث استغفار الملائكة
ودعاءهم المرجو بركته.
وظاهر كلامه أن إخراج الريح في المسجد حرام.
والجمهور على أنه لا يحرم وأن الأولى اجتنبه؛ لأن الملائكة تتأذى مما يتأذى
منه بنو آدم.
ويؤخذ منه أن الحدث الأصغر وإن منع دعاء الملائكة لا يمنع جواز الجلوس في
المسجد.
وإن جلس فيه لعبادة كاعتكاف أو انتظار صلاة أو ذكر كان مستحباً وإلا فمباحاً.
وقيل: يكره النوم في المساجد؛ لأنه مظنة خروج الريح.
وقال ابن حجر: يجوز النوم فيه بلا كراهة؛ لأن أهل الصُفَّة كانوا يديمون النوم في
المسجد.
وقيل: يكره للمقيم دون الغريب وهو مذهب مالك وأحمد.
وقال جمع من السلف بكراهته مطلقاً.
قولـه: (أو يقيم) بالجنم عطف على لفظ يحدث وفي نسخة أو يقوم بالرفع عطف
على ما لم يحدث باعتبار المعنى.
قولـه: (اللهم اغفر له وارحمه) بيان لصلاة الملائكة عليه.
زاد ابن ماجه اللهم تب عليه.
والمعنى أن الملائكة تدعو له بقولها: اللهم اغفر له... إلخ.

قال ابن حجر: استدل به على أفضلية الصلاة على غيرها من الأعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة. وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة؛ لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم. وعطف الرحمة على المغفرة من عطف العام على الخاص، فإن المغفرة محو الذنب من الصحيفة أو سترها من أعين الملائكة والرحمة هى الإحسان وهو شامل لتكفير السيئات ورفع الدرجات وغيرهما من أنواع النعم.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على الترغيب في مكث المصلى في مصلاه ليحصل على دعاء الملائكة، وعلى عظيم قدر الصلاة والتسهيؤ لها، وعلى أن الحدث في المسجد مانع من الخير، وعلى فضل الإنسان الطائع لربه حيث جعلت الملائكة الكرام مسخرين لطلب المغفرة والرحمة له.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَاةٍ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ تَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحْدِثَ فَقِيلَ: مَا يُحْدِثُ؟ قَالَ: يَفْسُو أَوْ يَضْرِبُ. والحديث أخرجه أيضاً: مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (فقيل: وما يحدث... إلخ) أى: قيل لأبي هريرة: والقائل له أبو رافع كما في رواية مسلم. ولعل سبب الاستفسار إطلاق الحدث على غير ذلك عندهم. أو ظنوا أن الإحداث بمعنى الابتداء والفساء الريح الخارج من الدبر من غير صوت. ويضرب بفتح الراء وكسرها من باي تعب وضرب والاسم منه ضربه ككتف وهو الريح الخارج من الدبر بصوت.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَتَى الْمَسْجِدَ لِشَيْءٍ فَهُوَ حَظُّهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (من أتى المسجد لشيء... إلخ) أى: من حضره لقصد حصول شيء آخروى أو دنيوى فذلك الشيء نصيبه يثاب عليه أو يعاقب فهو كقوله ﷺ: وإنما لكل امرئ ما نوى ففيه تنبيه على تحسين النية في إتيان المسجد لئلا تكون مختلطة بغرض دنيوى كالاجتماع مع الأصحاب أو النوم فيه أو الكلام بل ينوى الاعتكاف والعزلة والعبادة واستفادة على أو إفادته أو نحو ذلك.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على الترغيب في عمارة المساجد بالعبادة.

﴿ باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد ﴾

أي: في بيان النهي عن تعريف الحيوان أو غيره الضائع في المسجد. فالضالة بتشديد اللام الضائعة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره يقال: ضل الشيء إذا ضاع وضل عن الطريق إذا جار. وهى فى الأصل فاعلة ثم اتسع فيها فصارت من الصفات الغالبة. وتقع على الذكر والأنثى والائنين والجمع، وتجمع على ضوال كذا فى النهاية. وقال فى المصباح: الضالة مختص بالحيوان ويقال لغير الحيوان: ضائع ولقيط.

● أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا أَذَاهَا اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لَهُذَا .

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (من سمع رجلاً ينشد... إلخ) بفتح المشاة التحتية وضم الشين المعجمة كيطلب وزناً ومعنى يقال: نشدت الدابة إذا طلبتها وعرفتتها وأنشدتها إذا عرفتتها فالنشد يستعمل في الطلب والتعريف بخلاف الإنشاد فإنه يستعمل في التعريف فقط.

قوله: (لا أداها الله إليك) أى: لا أوصلها الله إليك.

وفي رواية مسلم: لا ردها الله عليك.

وفي رواية النسائي: لا وجدت فهو دعاء عليه. فلا لنفى الماضى ودخولها عليه بلا تكرار جائز في الدعاء وفي غير الدعاء الغالب التكرار كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى وَلَا صَلَّى﴾ القيامة/ ٣١. قال ابن رسلان: قوله: لا أداها الله إليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناشد في المسجد بعدم الوجدان معاقبة له في ماله ومعاملة له بنقيض قصده.

قوله: (فإن المساجد لم تبن لهذا) أى: لنشد الضالة بل بنيت لذكر الله ﷻ والصلاة وتعليم العلم ونحو ذلك. وروى ابن أبي شيبة بسند جيد عن عاصم بن عمر بن قتادة: أن عمر سمع ناساً من التجار يذكرون تجارتهم والدنيا في المسجد فقال إنما بنيت هذه المساجد لذكر الله فإذا ذكرت تجارتكم ودنياكم فاخرجوا إلى البقيع.

وفي الحديث دلالة على النهي عن رفع الصوت بنشد الضالة ومثله البيع والشراء. لما رواه الترمذى وحسنه: إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا: لا أربح الله تجارتك وإذا رأيتم من ينشد فيه ضالة فقولوا: لا ردها الله عليك. ومثل البيع الإجارة.

قال في المرقاة: وكذا يندب أن يقال لمن أنشد شعراً مدموماً: فض الله فاك ثلاثاً للأمر بذلك، رواه ابن السني. وقال المازري: في الحديث منع السؤال في المسجد. لكن سيأتي للمصنف في الباب المسألة في المساجد أنه ﷺ قال: هل فيكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟ فقال أبو بكر: دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن فأخذتها منه فدفعتها إليه. فهذا يدل على جواز السؤال بالمسجد وهو الذي اختاره النووي قال في المرقاة: لا بأس بإعطاء السائل فيه شيئاً للحديث الصحيح هل فيكم أحد أطعم اليوم مسكيناً؟... الحديث وروى البيهقي أنه ﷺ أمر سليكا الغطفاني بالصلاة يوم الجمعة في حال الخطبة ليراه الناس فيتصدقوا عليه وأنه أمرهم بالصدقة وهو على المنبر.

وفصل بعضهم بين من يؤذى الناس بالمرور ونحوه فيكره إعطاؤه لأنه إعانة له على ممنوع وبين من لا يؤذى فيجوز إعطاؤه لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله ﷺ في المسجد.

وقال القاضى عياض: فيه دليل على منع عمل الصانع في المسجد كالحياطة وشبهها والراجع منع الصنائع التي يختص بنفعها آحاد الناس ويكتسب بها فلا يستخذ المسجد متجراً. وأما المشاقفة وإصلاح آلات الجهاد مما لا امتهان للمسجد في عمله فلا بأس.

فائدة: لا يجوز رفع الصوت في المسجد ولو بالقرآن والذكر. فقد روى المصنف عن أبي سعيد الخدري أنه قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال: "ألا إن كلكم مناج ربه فلا يؤذین بعضکم بعضاً ولا يرفع بعضکم على بعض في القراءة".

وقال ﷺ: "جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشيخاءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم". الحديث رواه ابن ماجه عن واثلة بن الأسقع، وقال ﷺ: "لا يجهر بعضكم على بعض بالقراءة"، رواه الخطيب عن جابر. ونحو ذلك من الأحاديث المشهورة.

ولذا أنكرت الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على من رفع صوته في المسجد بقراءة أو ذكر كما هو منصوص عليه في البخارى وغيره قال البزارى: وفي فتاوى القاضى الجهر بالذكر حرام، وقد صح عن ابن مسعود أنه سمع قوما اجتمعوا في مسجد يهللون ويصلون على النبي ﷺ جهراً فذهب إليهم وقال: ما عهدنا ذلك على عهدك ﷺ وما أراكم إلا مبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى أخرجهم من المسجد. وروى عن سعيد بن المسيب أنه كان في المسجد آخر الليل يتسهجد ثم دخل عمر بن عبد العزيز وكان إذ ذاك خليفة وكان حسن الصوت فجهر بالقراءة فلما سمعه سعيد بن المسيب قال لخدمته: اذهب إلى هذا المصلى فقل له: إما أن تخفض من صوتك وأما تخرج من المسجد ثم أقبل على صلاته فجاء الخادم فوجد المصلى عمر بن عبد العزيز فرجع ولم يقل له شيئاً فلما سلم سعيد قال لخدمته: ألم أقل لك تنهى هذا المصلى عما يفعل؟ فقال له: هو الخليفة عمر بن عبد العزيز قال: اذهب إليه وقل له ما أخبرتك به فذهب إليه فقال له: إن سعيداً يقول لك: إما أن تخفض من صوتك وإما أن تخرج من المسجد. فخفف في صلاته فلما سلم منها أخذ نعليه وخرج من المسجد. وروى ابن أبي شيبة بسند جيد عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب اتخذ مكاناً إلى جانب المسجد يقال له: البُطَيْحَاء. وقال من أراد أن يُلْغَط أو يرفع صوتاً أو ينشد شعراً فليخرج إليه. وروى يحيى عن نافع أن عمر بينما هو في المسجد عشاء إذ سمع ضحك رجل فإرسل إليه فقال: من أنت؟ فقال: أنا رجل من ثقيف. فقال: أمن

أهل البلد أنت؟ فقال: بل من أهل الطائف. فتوعده، فقال: لو كنت من أهل البلد لنكلت بك إن مسجدنا هذا لا ترفع فيه الأصوات. وعن السائب بن يزيد قال: كنت مضطجعا في المسجد فحصبني رجل فرفعت رأسي فإذا عمر رضي الله عنه فقال: اذهب فأتني بهذين الرجلين فجئت بهما فقال: من أين أنتما؟ قالا: من أهل الطائف قال: لو كنتما من أهل البلد ما فارقتما حتى أوجعتكما جلدا ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ ومن ثم نصت الأئمة على منع رفع الصوت في المساجد بقرآن أو ذكر. قال في الدر المختار: يحرم في المسجد رفع الصوت بذكر إلا للمتفقهة.

وقال في البحر الرائق: إذا جهر الإمام فوق حاجة الناس فقد أساء. ونحوه في سائر كتب السادة الحنفية وقال في مختصر الإمام خليل وشروحه وحواشيه: يكره رفع الصوت بقراءة القرآن في المسجد خشية التشويش على المصلين والذاكرين فإن شوش حرم اتفاقا. ونحوه في باقي كتب السادة المالكية.

وقال ابن العماد: تحرم القراءة جهرا على وجه يشوش على نحو مصل. ومثله في كتب السادة الشافعية ونظير ذلك في كتب السادة الحنابلة.

فائدة أخرى: يمنع دخول الصبيان المساجد لحديث: (جنبوا مساجدكم صبيانكم... إلخ). قال في الدر المختار: يحرم إدخال صبيان ومجانين المسجد حيث غلب تنجيسهم وإلا فيكره.

وقالت المالكية: يجوز بمسجد إحضار الصبي الذي شأنه أنه لا يعبت أو يعبت لكن ينكف عن العبث إذا نهى وإلا منع إدخاله.

وقالت الشافعية والحنابلة: يكره إدخال الصبيان الذين لا يميزون المسجد؛ لأنه لا يؤمن من تلويثهم إياه. لكن قالت الحنابلة: محله إذا كان لغير مصلحة ولا فائدة أما إذا كان لها كقراءة وصلاة فيجوز.

○ فقه الحديث: دل الحديث على النهي عن طلب الضائع في المسجد، وعلى أن من سمع ذلك يطلب منه أن يدعو عليه بعدم رده إليه، وعلى أن المساجد لم تكن للاشتغال بالأمور الدنيوية.

﴿باب في كراهية البُزاق في المسجد﴾

وفي بعض النسخ: باب في كراهة البُزاق في المسجد. وتقدم أن الكراهية والكراهة كلاهما مصدران من كره يكره من باب علم.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: التَّفْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهُ أَنْ تُؤَارِيَهُ .

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (التفل في المسجد... إلخ) يفتح المشاة من فوق وإسكان القاء نفخ معه أدنى بزاق وهو أكثر من النفث وأقل من البزاق أى: إلقاء البزاق في المسجد ذنب. وفي رواية لأحمد التفل في المسجد سيئة. وقوله: (في المسجد) ظرف للفعل فيتناول النهي من تفل في المسجد وهو خارج عنه وقوله: (وكفارته أن يواريه) أى: يستره.

وفي نسخة: أن تواريه.

وفي رواية في الصحيحين: وكفارتها أى: يجب عليه أن يكفر هذه الخطيئة بستر ودفن التفل في تراب المسجد إن كان ترابياً وإلا أزالها. قال المازري: هو خطيئة لمن فعل ولم يدفن؛ لأنه يقدر المسجد ويتأذى به من تعلق به أو رآه كما جاء في الحديث الآخر لئلا يصيب جلد مؤمن.

وأما من اضطر إليه ودفنه فقيل: إن الخطيئة ثبتت ولكن كفرها الدفن.
والصواب أنه لم يأت خطيئة. وإنما جعل الدفن كفارة؛ لأنه على تقدير عدم الدفن ثبتت الخطيئة فلما أسقط ما يقدر سمي كفارة كما سميت تحلة اليمين كفارة مع أن اليمين ليست إثماً يكفر؛ ولكن لما جعلها الله تعالى فسحة لعباده ورافعة لحكم اليمين سماها كفارة ولذا جاز إخراجها قبل الحنث .
وقال السنوي: ما ذكر من أنه ليس بخطيئة إلا في حق من لم يدفنه وأما من أراد دفنه فليس بخطيئة. قوله باطل لا يغير به بل البصاق في المسجد خطيئة بنص الحديث لكن كفرها الدفن فإن اضطر فليصق في ثوبه.
قال الحافظ في الفتح: حاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضاً وهما قوله: البزاق في المسجد خطيئة. وقوله: وليصق عن يساره أو تحت قدمه.
فالسنوي يجعل الأول عامّاً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد والقاضي بخلافه يجعل الثاني عامّاً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها.
وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكى في التنقيب والقرطبي في المفهم وغيرهما. ويشهد لهم ما رواه أحمد وأحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال: من تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه.
وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال: من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فحسنة. فلم يجعله سيئة إلا بقاء عدم الدفن. ونحوه ما في حديث أبي ذر عن مسلم مرفوعاً قال: ووجدت في مساوئ أعمال أمي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن. قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة لجرّد إيقاعها في المسجد بل به وتركها غير مدفونة. وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تنخم في المسجد ليلة ففسى أن

يدفنها حتى رجع إلى منزله فاخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ثم قال: الحمد لله الذي لم يكتب على خطيئة الليلة. وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن له عذر أقول: الحق ما قاله النووي وما ذكره غيره من الأدلة لا يدفع أن البصاق في المسجد خطيئة وكل ما فيها أن الدفن يمحوها، وأما قوله في حديث أبي أمامة: وإن دفنه فحسنة. فمعناه أن الدفن حسنة كفرت سيئة البصاق. فالعمل عليه أن البصاق في المسجد خطيئة مطلقاً سواء احتاج إلى البصاق أم لم يحتج بل ييزق في ثوبه فإن بزق في المسجد فقد ارتكب خطيئة وعليه تكفيرها بدفن البزاق.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الثقل في المسجد ذنب يطلب تكفيره بدفنه في الأرض، وعلى أنه ﷺ علم الأمة أحكام دينها ولو صغرت في زعم الراعمين.

● عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ أَوْ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْزُقُ أَمَامَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ تَلْقَاءِ يَسَارِهِ إِنْ كَانَ فَارِغًا أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ لَيْقُلْ بِهِ .
والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قام الرجل إلى الصلاة أو إذا صلى أحدكم... إلخ) بالشك من الراوى أى: إذا دخل أحدكم في الصلاة فلا ييزق أمامه تعظيماً للقبلة. وفي نسخة فلا ييزق.

وظاهر النهى التحريم ويؤيده تعليقه ﷺ بأن الله تعالى بينه وبين القبلة كما في رواية البخارى من حديث أنس. وبأن الله قبل وجهه كما سيأتى للمصنف من

حديث ابن عمر وجابر قال الحافظ: هذا التعليق يدل على أن البزاق في القبلة حرام سواء أكان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم؟ وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً: من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه. وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً: يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه. ولأبي داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قومًا فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله ﷺ: لا يصلي لكم الحديث وفيه أنه قال له: إنك آذيت الله ورسوله.

قوله: (ولا عن يمينه) أى: ولا ييزق جهة اليمين تشريعاً لها عن الأقدار أو لأن بها ملكا يكتب الحسنات وظاهر الحديث أن النهي عن ذلك مقيد بحالة الصلاة فقط وإلى ذلك ذهب مالك وقال: لا بأس بالتفل جهة اليمين خارج الصلاة.

وجزم النووي بالمنع مطلقاً داخل الصلاة وخارجها. ويدل له ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحسها وقال إذا تنخم أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى. فهو يدل على المنع مطلقاً. ويدل له أيضاً ما سيأتي للمصنف عن أبي سعيد وجابر.

قال الحافظ: ويشهد للمنع معنى مطلقاً ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة. وعن معاذ بن جبل قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً. وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في الرواية همام عن أبي

هريرة حيث قال: فإن عن يمينه ملكا. هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة.

وقال القاضي عياض: النهى عن البصاق جهة اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره فإن تعذر فله ذلك.

قال الحافظ: لا يظهر وجود التعذر مع وجود التوب الذي هو لابس له وقد أرشده الشارح إلى التفل فيه. قوله: (ولكن عن تلقاء يساره... إلخ) أى: حذاه وجهته إن لم يكن جهة يساره أحد وإن جهة يساره أحد بزق تحت قدمه اليسرى فأوفى. قوله: (أو تحت قدمه اليسرى) للتفصيل.

قال النووي الأمر بالبصاق عن يساره وتحت قدمه فيما إذا كان في غير المسجد وأما في المسجد فلا يصق إلا في ثوبه لحديث البصاق في المسجد خطيئة. يعنى فيبعد أن يأذن النبي ﷺ في البزاق في المسجد بعد بيان أنه خطيئة وقال ابن حجر في شرح مشكاة المصابيح: هذا إذا كان المصلي في غير المسجد أو فيه ولم يصل البزاق إلى شيء من أجزائه. ويلحق بالصلاة في ذلك خارجها ولو في غير المسجد. قوله: (ثم ليقل به) يعنى: ثم ليمسح البصاق وليدلكه.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أن البزاق حال الصلاة لا يظلمها ومثله التسنُّم إذا اضطر إليه وعلى تعظيم جهتي القبلة واليمين، وعلى جواز البزاق جهة اليسار أو تحت القدم عند الضرورة وعلى أنه ﷺ علم الأمة الآداب الشرعية حتى كيف يبرقون.

● عن ابن عمر قال: بَيَّنَّما رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمًا إِذْ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَتَغَيَّطَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ حَكَّهَا قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: فَدَعَا

بِرَّعْفَرَانٍ فَلَطَّخَهُ بِهِ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِ أَحَدِكُمْ إِذَا صَلَّى فَلَا يَنْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ .

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم ومالك والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذ رأى نخامة في قبلة المسجد) (إذ للمفاجأة أى: ففاجأه رؤية النخامة في الحائط الذى جهة القبلة. وفي رواية البخارى: رأى بُصَافاً في جدار القبلة. وفي رواية المستملى: في جدار المسجد. وليس المراد بسها الخراب الذى يسميه الناس قبلة؛ لأن الخارِب من المحدثات بعده ﷺ ومن ثم كره جمع من السلف اتخاذها والصلاة فيها.

قال القضاعى: أول من أحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وهو يومئذ عامل للوليد بن عبد الملك على المدينة حينما جدد المسجد وزاد فيه. وقال في روح المعاني: إن الصلاة في الخارِب المشهورة الموجودة في مساجد المسلمين قد كرهها جماعة من الأئمة وهى من البدع التى لم تكن في العصر الأول. وقال السهوى في تاريخ المدينة: أسند يحيى عن عبد المهيمن بن عباس عن أبيه قال: مات عثمان وليس في المسجد شرفات ولا محراب فأول من أحدث الخراب والشرفات عمر بن عبد العزيز. وقال النووى في شرح المذهب قال أصحابنا: إذا صلى في مدينة رسول الله ﷺ فمحراب رسول الله ﷺ في حقه كالكعبة فمن يعاينه يعتمده ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال ويعنى بمحراب رسول الله ﷺ مصلاه وموقفه لأنسه لم يكن هذا الخراب المعروف موجودا في زمن النبى ﷺ وإنما أحدثت الخارِب بعده. وللإمام السيوطى في ذلك رسالة مستقلة، وهاك نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، هذا جزء سميت به "إعلام الأريب" بحدوث بدعة الخاريب لأن قومًا خفي عليهم كون الخراب في المسجد بدعة، وظنوا أنه كان في مسجد النبي ﷺ في زمنه. ولم يكن في زمان قط محراب ولا في زمان الخلفاء الأربعة فمن بعدهم إلى آخر المائة الأولى وإنما حدث في آخر المائة الثانية مع ورود الحديث بالنهي عن اتخاذ وأنه من شأن الكنائس وأن اتخاذ في المساجد من أشراط الساعة قال البيهقي في السنن الكبرى "باب في كيفية بناء المساجد": أخبرنا أبو مضر بن قنادة أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسن البراج ثنا مطين ثنا سهل بن زنجلة الرازي ثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء عن ابن أبي عمير عن نعيم بن هند عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "اتقوا هذا المذابح" يعني الخاريب هذا حديث ثابت فإن سالم بن أبي الجعد من الرجال الصحيحين بل الأئمة الستة. ونعيم بن هند من رجال مسلم وابن أبي عمير اسمه عبد الملك ابن سعيد من رجال مسلم أيضًا. وأبو زهير عبد الرحمن بن مغراء من رجال الأربعة قال الذهبي في الكاشف: وثقه أبو زرعة الرازي وغيره ولينه ابن عدى وقال في الميزان: مابه بأس. وقال في المعنى: صدوق. فالحديث على رأى أبي زرعة ومتابعيه صحيح، وعلى رأى ابن عدى حسن، والحسن إذا ورد من طريق ثان ارتقى إلى درجة الصحة وهذا له طرق أخرى تأتي فيصير المتن صحيحًا من قسم الصحيح لغيره وهو أحد قسمي الصحيح، ولهذا احتج به البيهقي في الباب مشيرًا إلى كراهة اتخاذ الخاريب؛ والبيهقي مع كونه من كبار الحفاظ فهو أيضًا من كبار أئمة الشافعية الحاملين للفقه والأصول والحديث كما ذكره النووي في شرح المهذب. فهو أهل يستنبط ويخرج ويحتج. وأما سهل ابن زنجلة وطين فإمامان حافظان ثقتان فرق الثقة

وقال البزار في مسنده ثنا محمد بن مرداس. ثنا محبوب بن الحسن ثنا أبو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه كره الصلاة في الخراب وقال إنما كانت للكنايس فلا تشبهوا بأهل الكتاب. يعني أنه كره الصلاة في الطاق قال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله موثقون وقال ابن أبي شيبة في المصنف: ثنا وكيع ثنا إسرائيل عن موسى الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تزال هذه الأمة أو قال: أمتي بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم مذابيح كمدابيح النصاري" هذا مرسل صحيح الإسناد فإن وكيعاً أحد الأئمة الأعلام من رجال الأئمة الستة وكذا شيخه. وموسى من رجال مسلم قال: في الكاشف حجة، والمرسل عند الأئمة الثلاثة صحيح مطلقاً. وعند الإمام الشافعي رحمه الله صحيح إذا اعتضد بواحد من عدة أمور: منها مرسل آخر، ومسنند ضعيف أو قول صحابي، أو فتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه، ومسنند صحيح. وأورد على هذا الأخير أنه إذا وجد المسند الصحيح استغنى عن المرسل فإن الحجة تقوم به وحده وأجيب بأن وجود المسند الصحيح يصير المرسل حديثاً صحيحاً ويصير في المسألة حديثان صحيحان. قال العراقي في ألفيته مشيراً إلى ذلك:

فإن يعلُ المسنَدُ المعتمد فقل دليلان به يعتضد

وهذا المرسل قد عضده المسند المبدوء بذكره. وقد تقدم أنه صحيح على رأى من وثق راويه وحسن على رأى من لينه. ولهذا اقتصر البيهقي على الاحتجاج به وعضده قول ابن مسعود وعضده أحاديث أخر مرفوعة وموقوفة وفتوى جماعة من الصحابة والتابعين بمقتضاه. أخرج ابن أبي شيبة عن أبي ذر قال: "إن من أشرط الساعة أن تتخذ المذابيح في المساجد"، هذا له حكم الرفع فإن الإخبار عن أشرط الساعة والأمور الآتية لا مدخل للرأى فيها، وإنما يدرك بالتوقيف من النبي ﷺ،

وأخرج ابن أبي شيبة عن عبيد بن أبي الجعد قال: كان أصحاب محمد ﷺ يقولون: إن من أشرط الساعة أن تتخذ المذابيح في المساجد معنى الطاقات.

هذا بمنزلة عدة أحاديث مرفوعة فإن كل واحد من الصحابة المذكورين سمع ذلك من النبي ﷺ وأخبر به، وأخرج ابن أبي شيبة عن علي بن أبي طالب أنه كره الصلاة في الطاق. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: اتقوا هذه الخاريب.

وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره الصلاة في الطاق. وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد قال: لا تتخذوا المذابيح في المساجد. وأخرج ابن أبي شيبة عن كعب أنه كره المذبح في المسجد. وأخرج عبد الرزاق في المصنف عن كعب قال: يكون في آخر الزمان قوم يزينون مساجدهم ويتخذون بها مذابيح كمذابيح النصارى فإذا فعلوا ذلك صب عليهم البلاء. وأخرج عبد الرزاق الضحاك بن مزاحم قال: أول شرك في هذه الصلاة هذه الخاريب.

وقال عبد الرزاق عن الثوري عن منصور والأعمش عن إبراهيم أنه كان يكره أن يصلى في طاق الإمام. قال الثوري: ونحن نكره ذلك وأخرج عبد الرزاق عن الحسن أنه صلى واعتزل الطاق أن يصلى فيه.

فائدة: روى الطبراني في الأوسط عن جابر بن أسامة الجهني قال: (لقيت رسول الله ﷺ في أصحابه بالسوق فقلت: أين تريد يا رسول الله ﷺ قال: نريد أن نخط لقومك مسجداً فأتيت وقد خط لهم مسجداً وغرز في قبلته خشبة فأقامها قبله) تم والحمد لله وحده.

وبهذا تعلم سقوط ما قاله بعضهم من أن الخاريب موجودة من عهده ﷺ مستدلاً بما رواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل بن حجر ؓ قال: حضرت رسول الله ﷺ نهض إلى المسجد فدخل

الخراب ثم رفع يديه بالتكبير "الحديث" لأنه يُحتمل أن يكون المراد به صدر المسجد وأشرف مكان فيه وهي البقعة التي يصلي فيها الإمام لا المكان الخوف المعروف الآن بالخراب. تعلم أيضاً سقوط قوله: ومن ادعى الكراهة فعليه البينة. فإن النبي ﷺ تركه هو وأصحابه مع قيام المقتضى وتركه للشيء مع قيام المقتضى سنة فإذا يكون فعله بدعة.

قوله: (فتغيظ على الناس) أى: غضب ﷺ على الحاضرين في المسجد. ولعل غضبه عليهم لغفلتهم عن تطهير المسجد عن القاذورات. قوله: (ثم حكها) أى: ثم نزل فأزالها بعرجون في يده كما سيأتي للمصنف أو بحصاة كما في رواية للبخارى وظاهر رواية الباب وغيرها من الروايات الصحيحة أنه ﷺ باشر إزالتها بيده. ورواية النسائي عن أنس: رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد فغضب حتى احمر وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحكنتها وجعلت مكانها خلوقاً فقال رسول الله ﷺ ما أحسن هذا. وهي صريحة في أن الذى باشر إزالة النخامة المرأة. ولا تنافي بينهما لاحتمال تعدد القصة. وظاهر الرواية أيضاً أن النخامة كانت يابسة إذ لو كانت رطبة لقال مسحها بدل حكها. فهي تفيد أن الاستقذار يكون باليابس كما يكون بالرطب.

قوله: (قال: وأحسبه... إلخ) أى: قال نافع: وأظن أن ابن عمر قال: طلب رسول الله ﷺ زعفران فلطخ به موضع النخامة أى: لوث موضعها بالزعفران وطيبه وحسنه به.

قوله: (وقال إن الله تعالى قبل... إلخ) أى: قال النبي ﷺ: إن قبلة الله تعالى أو عظمته أو ثوابه فهو على حذف مضاف. وفي نسخة قال: (وقال... إلخ) أى: قال ابن عمر وقال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى... إلخ.

قال الخطابي: تأويله أن القبلة التي أمر الله ﷻ بالتوجه إليها في الصلاة قبل وجهه فليصنعها عن النخامة وفيه إضمار وحذف واختصار كقوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ البقرة/ ٩٣ أى: حب العجل. وإنما أضيفت تلك الجهة إلى الله تعالى على سبيل التكرمة كما قيل: بيت الله وكعبة الله تعالى.

وقال المازري: لما كانت القبلة دليلاً على أن قاصدها موحد كانت علامة على التوحيد. والمصلي يتقرب إلى الله تعالى بالتوجه إليها فهو محل معظم. فالمعنى فإن الجهة المعظمة قبل وجهه فلا يقابلها بالبصاق الذي جرت به العادة أن لا يقابل به إلا الحقير المهان ولذا قال: يجب أحدكم أن يستقبل فينتخه في وجهه.

قولـه: (إذا صلى) أى: إذا دخل في الصلاة. ونص في الحديث على النهي عن البصاق قبل وجهه حال الصلاة لفضيلة تلك الحال على سائر الأحوال وإلا فالبصاق إلى جهة القبلة ممتنع مطلقاً في الصلاة وغيرها وفي المسجد وغيره كما تقدم عن ابن حجر خلافاً لمن خصه بقبلة المسجد أو حال الصلاة كما تقدم بيانه وقال الباجي: يحتمل أن يكون خص بذلك حال الصلاة لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة وفي سائر الأحوال قد تكون عن يساره وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها. قوله: (فلا يزيق بين يديه) أى: أمامه. وفي نسخة: فلا يزيق. وفي أخرى زيادة: قال أبو داود: رواه إسماعيل وعبد الوارث عن أيوب عن نافع ومالك وعبيد الله وموسى بن عقبة عن نافع نحو حماد إلا أنهم لم يذكروا الزعفران. ورواه معمر عن أيوب وأثبت الزعفران فيه وذكر يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع الخلق.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب إزالة ما يستقذر من المسجد، وعلى أنه ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال المساجد لتعظيمها وصيانتها عن الأقدار، وعلى الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان المستكثر رفيع المقام كثير الحسنات،

وعلى عظيم تواضعه ﷺ، وعلى أنه يطلب من رأى منكراً أن يغيره، وعلى مشروعية الغضب عند رؤية المنكر، وعلى مشروعية جعل الزعفران ونحوه في المساجد إن دعت الحاجة إليه، وعلى طلب احترام جهة القبلة فلا يستخف بها بيزاق أو نحوه.

﴿ باب في المشرك يدخل المسجد ﴾

● عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ:
دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَّكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ فَقُلْنَا لَهُ: هَذَا الْإِبْيَضُ الْمُتَّكِيُّ فَقَالَ لَهُ
الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ لَهُ ﷺ: قَدْ أَجَبْتِكَ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا
مُحَمَّدُ إِنِّي سَأَلْتُكَ وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى وأحمد والحاكم.
○ معنى الحديث: قوله: (دخل رجل) هو ضمنا بن ثعلبة كما في الرواية الآتية. قوله: (فأنأخه في المسجد) أى: مسجده ﷺ واستنيط منه ابن بطال طهارة أبوال الإبل وأروائها إذ لا يؤمن منه ذلك مدة كونه في المسجد ولم ينكره النبي ﷺ.
قال في الفتح دلالة غير واضحة وإنما فيه مجرد الاحتمال. ويدفعه رواية أبي نعيم أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأنأخه ثم عقله فدخل المسجد. فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد. وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها فأنأخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل. فعلى هذا في رواية أنس مجاز حذف والتقدير فأنأخه في ساحة المسجد أو نحو ذلك.

قوله: (ثم عقله) أى: شد على ساق الجمل حبلاً بعد أن ثنى ركبته. قوله: (متكى بين ظهرائهم) أى: جالس بينهم على وطاء. قال الخطابي: كل من استوى قاعدًا على وطاء فهو متكى والعامية لا تعرف المتكى إلا من مال على أحد شقيه. وزيدت في ظهرائهم ألف ونون توكيدًا. قال في النهاية: قد تكررت هذه اللفظة في الحديث والمراد بها أنهم أقاموه بينهم على سبيل الاستظهار والاستناد إليهم. وزيدت فيه ألف ونون مفتوحة تأكيدًا ومعناه أن ظهرًا يعنى جماعة منهم قدامه وظهرًا منهم وراءه فهو مكتوف من جانبيه ومن حواليه إذا قيل بين أظهرهم ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقًا. قوله: (يا ابن عبد المطلب) نسبه إلى جده لكونه كان مشهورًا بين العرب به فإن أباه مات قبل ولادته ﷺ فنسب إلى جده. قوله: (قد أجبتك) يعنى سمعتك. وكثيرًا ما تكنى العرب بمثل هذا عن الإجابة بنعم.

وقال في الفتح: إنما لم يقل له نعم لأنه لم يخاطبه بما يليق بمنزلته من التعظيم لا سيما مع قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ النور/٦٣. والعذر عنه إن قلنا إنه قدم مسلمًا أنه لم يبلغه النسيء وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب وقد ظهرت بعد ذلك في قوله: فمشدد عليك في المسألة وفي قوله في رواية ثابت: وزعم رسولك أنك تزعم. ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس: كنا نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجي الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع.

زاد أبو عوانة في صحيحه وكانوا أجراً على ذلك منا. يعني أن الصحابة واقفون عند النسيء وأولئك يعذرون بالجهل. وتمنوه عاقلاً ليكون عارفاً بما يسأل عنه. وظهر عقل ضمَام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسأله لظنه أنه لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة. وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأل من رفع السماء وبسط الأرض وغير ذلك من المصنوعات، ثم أقسم عليه به أنه يصدقه عما يسأل عنه. وكرر القسم تأكيداً وتقريباً للأمر ثم صرح بالتصديق فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن عقله فلماذا قال عمر في رواية عن أبي هريرة: ما رأيت أحداً أحسن مسألة ولا أوجز من ضمَام.

قوله: (وساق الحديث) أى: ذكر أنس الحديث. وتمامه كما في البخارى: يا محمد إني سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد على في نفسك؟ فقال: سل عما بدا لك فقال أسألك بربك ورب من قبلك الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم قال: أنشدك بالله أمرك أن تصلى الصلوات الخمس في اليوم والليلة قال: اللهم نعم قال: أنشد بالله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ قال: اللهم نعم. فقال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي وأنا ضمَام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر. وكانوا أرسلوه سنة تسع من الهجرة إلى رسول الله ﷺ ليستطلع خبر الرسالة. وقوله: (فلا تجد عليّ) أى: لا تغضب من وجد عليه إذا غضب.

ولم يذكر الحج في هذه الرواية وقد ذكره مسلم في رواية عن أنس وقوله: (آمنت بما جئت به) يُحتمل أن يكون إنشاء إسلام وأنه لم يكن مسلماً وقت قدومه وبه قال القرطبي وجماعة. ويدل له ما رواه ابن إسحاق وغيره عن ابن عباس أن

بني سعد بن بكر بعثوا ضمّام بن ثعلبة ... الحديث. وفيه: حتى إذا فرغ قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. ويدل له أيضاً ما في حديث ثابت عن أنس عند مسلم: فإن رسولك زعم.

فإن الزعم القول الذي لا يوثق به. وعلى هذا يكون الحديث مطابقاً للترجمة. ويُحتمل أن يكون قوله: (آمنت) إخباراً عن إيمانه السابق. وهو اختيار البخاري ورجحه القاضي عياض. وحضر ضمّام ليتثبت ما أخبر به رسول رسول الله ﷺ ففي الطبراني عن كريب عن ابن عباس: أتتنا كتبك ورسلك وقال الكرماي: وما يؤيد أنه إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الإسلام ولو كان إنشاء لطلب معجزة توجب له التصديق وأطال ابن حجر في ترووجه. لكن ما ذكره لا ينهض أن يكون حجة على إيمانه قبل قدومه. فالظاهر أنه إنشاء كما ذهب إليه الأولون.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على جواز دخول الكافر المسجد إذا كانت له فيه حاجة واختلف في ذلك فذهب أبو حنيفة إلى جواز دخول الكتابي مطلقاً دون غيره محتجاً بما رواه أحمد في مسنده بسند جيد عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يدخل مسجداً هذا بعد عامنا هذا مشرك إلا أهل العهد وخدمهم. وبه قال مجاهد وابن محيرز. وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة والمزني: لا يجوز دخوله مطلقاً وقال مالك: لا يجوز دخوله إلا لحاجة. وذهبت الشافعية إلى أنه يجوز دخول الكافر المسجد بإذن المسلم سواء أكان كتابياً أم غيره إلا مسجد مكة وحرمة. مستدلين بحديث الباب وبما رواه البخاري عن أبي هريرة قال: بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال: أطلقوا ثمامة فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل

المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ودل الحديث أيضًا على جواز الاتكاء في المسجد وعلى مشروعية التعريف بالأوصاف، وعلى جواز الخطاب باسم الجد؛ لأنه ﷺ أقر الرجل حيث قال له: يا ابن عبد المطلب. وعلى عظيم حلمه ﷺ ومكارم أخلاقه، وعلى مشروعية إجابة السائل وإن تكرر منه السؤال، وعلى مشروعية تعريف الشخص نفسه لمن لم يعرفه. وعلى مشروعية السفر لطلب العلم، وعلى مشروعية تحصيل العلم بالواسطة؛ لأنه ﷺ أقر الرجل على كل ذلك.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ الْيَهُودُ: أَتَوَا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا مِنْهُمْ؟

○ معنى الحديث: قوله: (في أصحابه) أى: بين جماعة من أصحابه.

قوله: (ما تقول في رجل وامرأة... إلخ) أى: في شأن رجل وامرأة زنيا. وسيأتي الحديث للمصنف في الحدود إن شاء الله تعالى. وحاصل القصة أن رجلاً وامرأة من اليهود محصنين زنيا، فأفتى الأحبار بأنهما يجلدان مائة سوط ويسودان بالفحم ويركبان على حمارين مقلوبين ثم يبعثوا بنى قريظة للنبي ﷺ يسألونه عن ذلك وقالوا: إن قال لكم مثل ذلك فهو صادق، وقوله حجة لنا عند ربنا وإلا فهو كذاب. فأتوه فأخبرهم بأنهما يرجمان في التوراة كذلك فقالوا: إن أحبارنا أخبرونا بأنهما يجلدان. فقال جبريل للنبي ﷺ: اجعل بينك وبيننا ابن صوريا ووصفه له فقال النبي ﷺ: هل تعرفون شاباً أبيض أعور يقال له: ابن صوريا؟ قالوا: نعم هو أعلم يهودى على وجه الأرض بما في التوراة. قال: فأرسلوا إليه فأحضره ففعلوا فأتاهم فقال له النبي ﷺ: أنت ابن صوريا؟ قال: نعم. قال: وأنت أعلم اليهود؟ قال: كذلك يزعمون. قال النبي ﷺ لهم: أترضون به حكماً؟ قالوا: نعم. قال له النبي ﷺ: أنشدك

الله السدى لا إله إلا هو الذى فلق البحر وأنجاكم وأغرق آل فرعون هل تجدون فى كتابكم الرجم على من أحصن؟ قال: نعم والذى ذكرتني به لولا خشيت أن تحرقني السوراة إن كذبت أو غيرت ما اعترفت. فوثب عليه سفلة اليهود فقال: أنا خفت إن كذبت أن ينزل علينا العذاب. ثم سأل النبي ﷺ عن أشياء كان يعرفها من أعلامه فأجابها عنها فأسلم. وأمر النبي ﷺ بالزانيين فرجما عند باب المسجد.

﴿باب المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة﴾

أي: وما تجوز فيها الصلاة. ففي الكلام اكتفاء وبهذا يظهر مطابقة الحديث الأول للترجمة.

● عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (جعلت لى الأرض طهورًا... إلخ) أى: مطهرًا عند عدم المقدرة على استعمال الماء قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ النساء/ ٤٣. وفى الكلام حذف الواو مع معطوفها أى: جعلت لى ولأمتى كما يدل عليه رواية مسلم عن حذيفة بن اليمان جعلت لنا الأرض مسجدًا وجعلت تربتها لنا طهورًا، وكما فى رواية أبى أمامة عند البيهقى أن نبى الله ﷺ قال: إن الله قد فضلى على الأنبياء أو قال: أمتى على الأمم بأربع جعل الأرض كلها لى ولأمتى طهورًا ومسجدًا.

واحتج أبو حنيفة بهذا الحديث على أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض من رمل وجص ونورة وزرنيخ ونحوها.

وبه قال مالك: إلا ما كان محروفاً، وذهب الشافعي وأحمد وجماعة إلى أنه لا يجوز التيمم إلا بالتراب خاصة، وحملوا المطلق في حديث الباب على المقيد في حديث حذيفة وتقدم بيان ذلك في التيمم مستوفى.

وقوله: (ومسجداً) أى: موضع صلاة لا تختص منها بموضع دون غيره. ويمكن أن يكون من باب التشبيه البليغ أى: جعلت الأرض كالمسجد في جواز الصلاة. وهذا من باب الامتنان على هذه الأمة حيث رخص لها الصلاة في جميع بقاع الأرض إلا ما نهى عن الصلاة فيه إما لنجاسته كالقبرة والمنجرة والمزبلة أو لمعنى آخر كمعاطن الإبل والحمام وقارعة الطريق كما سيأتى بخلاف الأمم المتقدمة فإنهم كانوا لا يصلون إلا في كنانسهم وبيعهم كما قاله الخطابي وهو الأظهر. ويؤيده ما ذكره في رواية عمرو بن شعيب من قوله: وكان من قبلى إنما كانوا يصلون في كنانسهم وما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه: ولم يكن من الأنبياء أحد يصلى حتى يبلغ محرابه. وقال القاضي: المراد جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً وجعلت لغيرى مسجداً ولم تجعل له طهوراً.

وقيل: إنما أبيح لهم في موطن يتقنون طهارته بخلاف هذه الأمة فأبيح لها في جميع الأمكنة إلا فيما يتقنون نجاسته.

○ معنى الحديث: والحديث يدل على أن الله تعالى اختص هذه الأمة بجواز التيمم عند الحاجة إليه. وعلى جواز الصلاة في أى: مكان من الأمكنة الطاهرة.

● عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْغَفَّارِيِّ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام مَرَّ بِبَابِلَ وَهُوَ يَسِيرُ فَبَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُهُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فَلَمَّا بَرَزَ مِنْهَا أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَلَمَّا

فَرَعَ قَالَ: إِنَّ حَبِيبِي ﷺ نَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ وَنَهَانِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي
أَرْضِ بَابِلَ فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (مر ببابل) أى: وهو في بعض أسفاره، وبابل أقدم
أبنية العراق ينسب إلى أهلها السحر والخمر. كانت ملوك الكنعانيين وغيرهم يقيمون
بها. وبها آثار أبنية من قديم الزمان. ويقال: إن أول من سكنها وعمرها نوح
عليه الصلاة والسلام وكان قد نزلها عقب الطوفان هو ومن كان معه في السفينة
لطلب الدفء فأقاموا بها وتناسلوا فيها وكثروا من بعد نوح وملكوا عليهم ملوكًا
وابتنوا بها المدائن واتصلت مساكنهم بدجلة والفرات. وقال أبو المنذر: إن مدينة
بابل كانت اثني عشر فرسخًا في مثل ذلك وكان بابها مما يلي الكوفة وكان الفرات
يجرى بها حتى صرفه يختصر إلى موضعه الآن مخافة أن يهدم سور المدينة.
قوله: (يؤذنه) أى: يعلمه من آذن بالمد يؤذن فسقط في المضارع إحدى
الهمزتين.

قوله: (فلما برز منها... إلخ) أى: خرج من أرض بابل. وهو مرتب على
محذوف أى: أن المؤذن جاء يؤذنه بالصلاة فأمره بالانتظار حتى يخرج منها فلما
خرج أمر المؤذن فأقام الصلاة... إلخ.

قوله: (إن حيي) بكسر الحاء المهملة. وفي نسخة: حبيبي يعنى النبي ﷺ.
قوله: (نهاني أن أصلي في المقبرة) بفتح الميم وقد تكسر وبتثنية الموحدة وهى
اخل الذى يدفن فيه الموتى وفي الحديث دلالة على منع الصلاة في المقابر. وقد اختلف
في ذلك فذهب أحمد وأصحابه إلى تحريم الصلاة فيها وعدم صحتها. ولم يفرق بين

المنبوثة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيء يقي من النجاسة أو لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت. وإلى ذلك ذهب الظاهرية.

قال ابن حزم: وبه قال طوائف من السلف فحكى عن حمسة من الصحابة النسي عن ذلك وهم عمر وعلى وأبو هريرة وأنس وابن عباس. وقال: ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة وحكاه عن جماعة من التابعين إبراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمرو بن دينار وخيثمة وغيرهم. وقوله: ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة. إخبار عن علمه وإلا فقد حكى الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة. وحكى أيضاً عن الحسن أنه صلى في المقبرة. وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية وصرحوا بعدم صحتها إن وقعت فيها وفرقت الشافعية بين المقبرة المنبوثة وغيرها فقالوا: إذا كانت منبوثة ومختلطة بلحم الموتى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة فإن صلى في مكان طاهر منها أجزأته.

وإن كانت غير منبوثة جازت الصلاة مع الكراهة. وإن شك في نبشها ففيها قولان أصحهما: تصح مع الكراهة، وذهب الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة إلى كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا بين المنبوثة وغيرها.

وذهبت المالكية إلى جواز الصلاة في المقابر بدون كراهة. وتمسكوا بحديث جعلت لى الأرض طهوراً ومسجداً المتقدم. وبما تقدم أيضاً في رواية البخارى من قوله ﷺ :

فأما رجل من أمّى أدركته الصلاة فليصل وحلوا أحاديث النهي عن الصلاة في المقابر على ما إذا كان بها نجاسة.

وردّ بأن حديث (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا) ونحوه عام خص بأحاديث النهي عن الصلاة في المقبرة. وهي مطلقة لا دليل على تقييدها بما إذا كان بها نجاسة بل هي وغيرها في ذلك سواء.

قوله: (فإنها ملعونة) أى: ملعون أهلها فوصف الأرض باللعنة باعتبار أهلها وذلك لما ذكره أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ النحل/٢٦، من أن نمرود بن كنعان كان أكبر ملوك الأرض في زمن إبراهيم عليه الصلاة والسلام وكان من مكروه أنه بنى صرحًا ببابل ليصعد إلى السماء ويقاتل أهلها في زعمه. قال ابن عباس: كان طول الصرح في السماء خمسة آلاف ذراع وقال كعب ومقاتل: كان طوله فرسخين فهبت ريح فقصفته وألقت رأسه في البحر وأتاهم الله بزلزال قلعه بنيانهم من قواعده وأساسه فانهدم عليهم وهم تحته فأهلكهم. ولما سقط تبلبلت الألسن من الفزع فتكلموا يومئذ بثلاث وسبعين لسانًا فلذلك سميت بابل.

والحديث يدل على أن الصلاة ببابل منهي عنها. وهو وإن كان ضعيفًا يؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن سفيان عن عبد الله بن شريك عن عبد الله بن أبي اخل العامري قال: كنا مع علي فمررنا على الخسف الذي ببابل فلم يصلّ حتى أجازته.

وعن حجر بن عيسى الحضرمي عن علي قال: ما كنت لأصلي في أرض خسف الله بها ثلاث مرار. أى: قالها ثلاث مرات.

قال البيهقي: هذا النهي إن ثبت مرفوعاً ليس لمعنى يرجع إلى الصلاة إذ لو صلى فيها لم يعد وإنما هو كما جاء في قضية الحجر . والحجر مساكن ثمود قوم صالح.

وقال الخطابي: في إسناد هذا الحديث مقال ولا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل وقد عارضه ما هو أصح منه وهو قوله ﷺ: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً. ويشبه أن يكون معناه: إن ثبت أنه نهاه أن يتخذ أرض بابل وطناً وداراً للإقامة فتكون صلاته فيها إذا كانت إقامته بها ناقصة يعنى أن المراد بقوله: نهائى أن أصلى ببابل أى: أن أقيم فيها فأطلق الملزوم وأراد اللزوم ويخرج هذا النهي فيه على الخصوص. ألا تراه يقول: نهائى. ولعل ذلك إنذار له بما أصابه من الخنة في الكوفة وهى أرض بابل ولم ينتقل أحد من الخلفاء الراشدين قبله من المدينة. وما ذكره بعيد كما قاله الحافظ وقوله: يعارضه ما هو أصح منه غير مسلم؛ لأن هذا الحديث على فرض صحته خاص وذاك عام مخصوص بالمواضع التى نهى عن الصلاة فيها فلا تعارض.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على النهي عن الصلاة في المقابر، وعلى النهي عن الصلاة في أرض بابل، وعلى أن عقوبة المعاصى تجزئ بديلها على المكان الذى وقعت فيه فيحرم من حصول الخير فيه، وعلى أن الاتصال بأهل الذنوب وبأهل حرمان من الرحمة.

﴿ باب النهى عن الصلاة في مبارك الإبل ﴾

المبارك جمع مبرك يفتح الميم وسكون الموحدة موضع برك الإبل عند الرجوع من الماء ويستعمل في المكان الذي تكون الإبل فيه بالليل.

● عَنْ التَّوَّابِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَقَالَ: لَا تُصَلُّوا فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ فَقَالَ: صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ.

○ معنى الحديث: تقدم هذا الحديث مطولاً وشرحه مستوفى في باب الوضوء من لحوم الإبل ولا بأس أن نوردها هنا زيادة على ما تقدم في حكمة نهيه ﷺ عن الصلاة في مبارك الإبل دون مرابض الغنم. ما قيل: إن الإبل إنما تأوى إلى السهول وتمطن فيها. والغنم تبوء وتروح إلى الأرض الصلبة والأرض الرخوة التي يكثر ترابها وربما كانت فيها النجاسة فلا يتيين موضعها فلا يأمن المصلي أن تكون صلاته فيها على نجاسة. فأما الصلب من الأرض فإنه بارز لا يخفى موضع النجاسة فيه. وزعم بعضهم أنه ﷺ إنما أراد بمبارك الإبل المواضع التي يحيط الناس رحالهم فيها إذا نزلوا المنازل في الأسفار ومن عادة المسافرين أن يكون برازهم بالقرب من رحالهم فتكون هذه الأماكن في الغالب نجسة فقليل لهم: لا تصلوا فيها وتباعدوا عنها.

﴿ باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ؟ ﴾

أى: فى بيان الزمان الذى يؤمر فيه الصبى بالصلاة. والغلام الصغير ذكرًا كان أو أنثى وجاء غلامه بالهاء وجمع القلة غلمة وجمع الكثرة غلمان.

● عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذى والدارقطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (مرؤا الصبى بالصلاة) أى: مرؤا الصغير ذكرًا أو أنثى بأداء الصلاة وعلموه ما تتوقف عليه صحتها من الشروط والأركان وإن بأجر من مال الصبى إن كان له مال وإلا فمن مال الأب وإلا فمن مال الأم. قال النووي: وهل يجوز أن يعطى أجرة تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من مال الصبى فيه وجهان أصحهما يجوز. وأصل مرؤا ائمرؤا حذفتم الهمزة الثانية للتخفيف والأولى استغناء عنها.

وهو خطاب للأولياء؛ لأن الصغير غير مكلف لحديث رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم رواه أحمد والحاكم والمصنف عن على وعمر رضى الله تعالى عنهما. قوله: (إذا بلغ سبع سنين) أى: وكان مميزًا إذ لو كان غير مميز لم تصح صلاته. وقيد بالسبع؛ لأن التمييز يحصل بعدها غالبًا. قوله: (فاضربوه عليها) أى: على ترك

الصلاة ضرباً غير مبرح، ويضرب عند العشر؛ لأنه قريب من البلوغ حينئذ.
وأمره ﷺ للأولياء للوجوب وليس أمراً للصبي؛ لأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً
بـه كما هو رأى الجمهور خلافاً للمالكية حيث قالوا: إن الأمر بالأمر بالشيء أمر
بذلك الشيء، فالصبي عندهم مأمور بالصلاة ندباً وتكتب له الحسنات ولا تكتب عليه
السيئات.

وأوجب الشارع على الولي أن يأمر الصبي بالصلاة ويضربه عليها سواء أكان
الولي أباً أم جدّاً أم وصياً أم قيمياً من جهة القاضي لقوله تعالى: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ
بِالصَّلَاةِ ﴾ طه/١٣٢. وقوله تعالى: ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً ﴾ التحريم/٦.
وقوله ﷺ: "إن لولدك عليك حقاً" رواه مسلم عن عمرو بن العاصي. وقوله ﷺ:
كلكم راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته رواه
الشيخان. قال النووي: قال الشافعي في المختصر: على الآباء والأمهات أن يؤدبوا
أولادهم ويعلموهم الطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا. قال أصحابنا:
ويأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة وبالسواك وسائر الوظائف الدينية، ويعرفه
تحريم الزنا واللواط والخمر والكذب والغيبة وشبهها. وقيل: إن الأمر للولي مندوب
لا واجب.

قال في النيل: لكنه إن صح ذلك في قوله: مروهم لم يصح في قوله:
واضربوهم؛ لأن الضرب إيلام للغير وهو لا يباح للأمر المندوب والاعتراض بأن عدم
تكليف الصبي يمنع من حمل الأمر على حقيقته؛ لأن الإيجاب إنما يكون على فعل
واجب أو ترك محرم وليست الصلاة بواجبة على الصبي ولا تركها محظور عليه مدفوع
بأن ذلك إنما يلزم لو اتحد الحبل وهو هنا مختلف فإن محل الوجوب الولي. ومحل عدمه
ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي.

قال الخطابي: هذا الحديث يدل على إغلاظ العقوبة له إذا تركها متعمداً بعد البلوغ. وكان بعض أصحاب الشافعي يحتج في وجوب قتله إذا تركها متعمداً بعد البلوغ ويقول: إذا استحق الصبي الضرب وهو غير بالغ فقد عقل أنه بعد البلوغ يستحق من العقوبة ما هو أشد من الضرب وليس بعد الضرب شيء مما قاله العلماء أشد من القتل.

قال العيني: هذا استدلال ضعيف لأننا لا نسلم أن الضرب كان عليه واجباً قبل البلوغ حتى يستحق ما هو أشد من الضرب وهو القتل بعد البلوغ. ولا نسلم أيضاً أن القتل واجب بالذنب للحديث المشهور أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ... الحديث. وأيضاً الضرب في نفسه يتفاوت فيضرب بعد البلوغ ضرباً مبرحاً حتى يخرج منه الدم ويجس كما هو مذهب أبي حنيفة. فهذا أشد من الضرب المجرد فكيف يقول هذا القائل: وليس بعد الضرب شيء مما قاله العلماء أشد من القتل؟! وأيضاً الضرب قبل البلوغ بطريق التأديب وبعده بطريق الزجر والتعزير فكان هذا أشد من الضرب الأول.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على أنه يجب على ولي الصغير أن يأمره بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ويضربه على تركها إذا بلغ عشرة.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي والدارقطني والبرز.

○ معنى الحديث: قوله: (وفرّقوا بينهم في المضاجع) أى: المراقدة؛ لأنهم إذا بلغوا عشر سنين يقربون من أدنى حد البلوغ فتكثر شهواتهم فيُخاف عليهم الفساد.

وفى هذا دلالة على أنه يجب على الولي أن يفرّق بين الصبيان في المضاجع ولو كانوا إخوة وهم أبناء عشر إذا جعل قوله: (وفرّقوا) معطوفاً على (اضربوا). ويحتمل أنه معطوف على قوله: (مروهم) فيجب التفريق وهم أبناء سبع. ويؤيده ما رواه البزار عن أبي رافع قال: وجدنا في صحيفة في قراب رسول الله ﷺ بعد وفاته فيها مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم وفرّقوا بين الغلمان والجوارى والإخوة والأخوات لسبع سنين، واضربوا أبناءكم على الصلاة إذا بلغوا أظنّه تسع سنين. ويكفى في التفريق أن يكون كل واحد في ثوب ولو كانوا تحت غطاء واحد والأكمل أن يجعل لكل فراش يخصه، ولا سيما في هذا الزمان الذى غلب فيه الفساد. وقالت المالكية: يكره تلاصقهم ولو بحائل ولو مع قصد اللذة؛ لأن لذتهم كلا لذة. والكراهة تتعلق بهم؛ لأنهم مخاطبون بها وبالمندوب.

قال الأمير: والظاهر أن الولي إذا اطلع على ذلك يحرم عليه إقرارهم؛ لأنه يجب عليه إصلاحهم.

أما تلاصق البالغين فإن كان بالعمرة بلا حائل فهو حرام قصدت اللذة أم لا. وإن كان بالعمرة مع الحائل فإن قصدت اللذة حرم وإلا فلا وجمع ﷺ بين الأمر بالصلاة والتفرقة بينهم في المضاجع تأديباً لهم ومحافظة على حدود الله تعالى وأن لا يفتقروا مواقف النهم ويحتنبوا المحارم.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادةً على ما تقدم على وجوب التفرقة بين الصبيان في المراقدة إذا بلغوا عشر سنين؛ ليتعودوا الخير ويتباعدوا عن الشر. لكن

غالب أهل هذا الزمان لم يعملوا على تلك الأوامر الشرعية فانعكس الحال، ونشأ الأولاد على سيء الفعل، فنسأل الله ﷻ السلامة والتوفيق للعمل على مقتضى الشريعة المطهرة.

﴿ باب بدء الأذان ﴾

أي: في بيان سبب بدء الأذان وهو اسم مصدر أذن يؤذن قال في المصباح: أذن المؤذن بالصلاة أعلم بها قال ابن بري: وقولهم (أذن العصر) بالبناء للفاعل خطأ والصواب أذن بالعصر بالبناء للمفعول مع حرف الصلة. والأذان لغة الإعلام بالشيء، وشرعاً: إعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة. وهو مشروع للصلوات الخمس بالإجماع. وسبب مشروعيته ما ذكر في الحديث وقدم عليه بيان المواقيت لما فيها من معنى السببية.

وكان بدء مشروعية الأذان بالمدينة على ما هو الصحيح لما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمر قال: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات ليس ينادى للصلاة فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً... إلخ. وفيه: فقال عمر: أولاً تبعوا رجلاً ينادى بالصلاة فقال رسول الله ﷺ: قم يا بلال فناد بالصلاة. ولما في روايات الباب من أنه رواه عبد الله بن زيد وهو من الأنصار وقد وردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة قبل الهجرة منها ما رواه الطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: لما أسرى بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فنزل به فعلمه بلالاً وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك.

ومما رواه الدارقطني في الأطراف من حديث أنس أن جبريل أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة وإسناده ضعيف أيضاً.

ومما رواه ابن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً: لما أسرى بي أذن جبريل فظنت الملائكة أنه يصلي بهم فقدمني فصليت وفيه من لا يعرف.

ومما رواه السباز وغيره من حديث علي قال: لما أراد الله تعالى أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها ... فذكر الحديث. وفيه: إذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال: الله أكبر الله أكبر وفي آخره: ثم أخذ الملك بيده فأم بأهل السماء وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضاً. والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث.

وقد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة وإلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد.

وقد حاول السهيلي الجمع بينهما فقال بانياً على صحة الحكمة في مجيء الأذان على لسان الصحابي: إن النبي ﷺ سمعه فوق سبع سماوات وهو أقوى من الوحي فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المنام فقصها، فوافقت ما كان النبي ﷺ سمعه فقال: أنها لرؤيا حق وعلم حينئذ أن مراد الله تعالى بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض. وتقوى ذلك بموافقة عمر؛ لأن السكينة تنطق على لسانه.

● عَنْ أَبِي عَمِيرٍ بْنِ أَسِّ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: اهْتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّلَاةِ كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا؟ فَقِيلَ لَهُ: انْصَبْ رَأْيَةً عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ

فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ الْقُنْعُ يَعْنِي
 الثَّيْبُورَ وَقَالَ زَيْدٌ: شَبَّورُ الْيَهُودِ فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ وَقَالَ: هُوَ مِنْ أَمْرِ
 الْيَهُودِ. قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ النَّافُوسُ. فَقَالَ: هُوَ مِنْ أَمْرِ النَّصَارَى. فَانْصَرَفَ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ وَهُوَ مُهْتَمٌّ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَرَى الْآذَانَ فِي
 مَنَامِهِ قَالَ: فَقَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَبَيِّنٌ
 نَائِمٌ وَيَقْظَانِ إِذْ أَتَانِي آتٍ فَأَرَانِي الْآذَانَ قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ رَأَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَكَتَمَهُ عَشْرِينَ يَوْمًا قَالَ: ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ
 فَقَالَ لَهُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟ فَقَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَاسْتَحْيَيْتُ.
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ قُمْ فَانْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ فَافْعَلْهُ
 قَالَ: فَأَذَّنَ بِلَالٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: اهتم النبي ﷺ... إلخ) أى: قال المحدث أبا
 عمير من العمومة: قام النبي ﷺ بشأن الصلاة وعزم على أن يعمل ما يسهل به
 اجتماع الناس لها. يقال: اهتم الرجل بالأمر قام به وهم بالأمر بهم عزم عليه فقال
 بعض الصحابة للنبي ﷺ: انصب راية بكسر الصاد المهملة من باب ضرب. والراية
 العلم فإذا رأى المسلمون الراية آذن بمد الهمة أى: أعلم بعضهم بعضًا بدخول
 وقت الصلاة فلم يرض ﷺ بنصب الراية؛ لأنه لا تحصل به الثمرة المقصودة على
 العموم مع السهولة؛ لأن الإعلام بنصب الراية يختص بمن رآها وهو نادر. أما
 المشتغلون بأعمالهم فلا يعلمون إلا بإخبار أو سماع. قوله: (فذكر له القنْع) بضم

القاف وسكون النون وهو الشبور كما قال المصنف. ويقال له: البوق كما في رواية البخاري. والقرن كما في رواية مسلم وهو ما ينفخ فيه ليخرج منه صوت مرتفع. قال في النهاية: هذه اللفظة يعنى القنع قد اختلف في ضبطها فرويت بالباء والتاء والتاء والنون وأشهرها وأكثرها النون.

قال الخطابي: قد سألت عنه غير واحد من أهل اللغة فلم يثبتوه لى على شيء واحد. فإن كانت الرواية بالنون صحيحة فلا أراه سمي إلا لإقناع الصوت وهو رفعه يقال: أقنع الرجل صوته ورأسه إذا رفعه ومن يريد أن ينفخ في البوق يرفع رأسه وصوته.

قال الزمخشري: أو لأن أطرافه أقنعت إلى داخله أى: عطفت. وأما القنع بالباء المفتوحة فلا أحسبه سمي به إلا لأنه يقنع فم صاحبه أى: يستره يقال: قنع الرجل رأسه في جيبه إذا أدخله فيه.

قال الخطابي: سمعت أبا عمر الزاهد يقول: هو القنع بالتاء المثناة. ولم أسمعه من غيره. ويجوز أن يكون من قنع في الأرض قنوعاً إذا ذهب فسمى به لذهاب الصوت منه. وقد روى القنع بتاء بنقطتين وهو دود يكون في الحشب الواحدة قنعة. ومدار هذا الحرف على هشيم وكان كثير اللحن والتحريف على جلاله محله من الحديث. وقال في القاموس: القنع بالضم الشبور وليس بتصحيح قنع ولا قنع بل ثلاث لغات. قوله: (وقال زياد... إلخ) أى: قال زياد بن أيوب أحد شيوخ المصنف في روايته مفسراً القنع بشبور اليهود بالإضافة. قوله: (فذكر له الناقوس) أى: ذكر بعض الصحابة للنبي ﷺ الناقوس وهو خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها تجعله النصرى علامة على أوقات صلاتهم. وهذا كان أولاً أما الآن فالناقوس هو المعروف بالجرس.

قوله: (فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهتم لهم رسول الله ﷺ... إلخ) أى: انصرف عبد الله بن زيد والحال أنه مهتم بما يتخذونه لجمع الناس للصلاة لاهتمامه ﷺ بذلك. فأراه الله ﷻ الأذان في نومه فذهب وقت الغداة إليه ﷺ فأخبره بما رآه فقال: إني لئن نائم ويقظان أى: أنه كان نائمًا نومًا خفيفًا إذ أتاني من أعلمني كلمات الأذان وكان عمر بن الخطاب ﷺ رأى الأذان قبل رؤيتي له فكتبته عشرين يومًا. ولعله إنما كتبه هذه المدة انتظارًا لنزول الوحي به على النبي ﷺ.

قوله: (قال: ثم أخبر... إلخ) أى: قال عبد الله بن زيد: ثم أخبر عمر النبي ﷺ بعد أن سمع صوت بلال وهو يؤذن وخرج يجرداءه كما في الرواية الآتية، وقوله: (سبقى... إلخ) هو على التقديم والتأخير أى: قال عمر: استحييت من الإخبار فسبقني عبد الله بن زيد فقال النبي ﷺ: يا بلال قم. وخص بلال بذلك دون غيره؛ لأنه حينما كان يعذب ليرجع عن الإسلام كان يقول: أحد أحد. فجوزى بولاية الأذان المشتمل على التوحيد في البداية والنهاية. ولأنه كان أرفع صوتًا من عبد الله بن زيد كما في الحديث بعد.

قال النووي: المراد بقوله: قم أى: اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس. قال: وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان. قال الحافظ: وما نفاه ليس ببعيد من ظاهر اللفظ فإن الصيغة محتملة للأمرين وإن كان ما قاله أرجح.

ونقل عياض: أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعدًا لا يجوز إلا أبا ثور ووافقه أبو الفرج المالكي وتعقب بأن الخلاف معروف عند الشافعية. وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة وأنه لو أذن قاعدًا صح. والصواب ما قاله ابن المنذر من أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة. قوله: (فانظر ما يأمرك به... إلخ) أى:

تنبه لما يلقيه عليك عبد الله بن زيد فأذن به فقام بلال فألقى عليه عبد الله الأذان فأذن بما ألقاه إليه.

وظاهر الحديث يدل على أنه ﷺ أمر بالأذان مستنداً إلى رؤيا عبد الله بن زيد ورؤيا غير الأنبياء لا تؤمن من الخطأ فلا يبنى عليها حكم شرعي. ويجاب بأن استناده إلى رؤيا عبد الله ظاهري وفي الواقع هو مستند إلى الوحي؛ لأنه لا ينطق عن الهوى فقد جاء الوحي مقارناً للرؤيا. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك فما راعه إلا أذان بلال فقال له النبي ﷺ: سبقك بذلك الوحي وروى أن الأذان رآه جمع من الصحابة غير عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب ففي الأوسط للطبراني أن أبا بكر ﷺ رآه وفي الأوسط للغزالي أنه رآه بضعة عشر رجلاً. قال ابن حجر: ولا يثبت شيء من ذلك إلا لعبد الله بن زيد وقصة عمر جاءت في بعض طرقه.

﴿ باب كيف الأذان ؟ ﴾

أي: في بيان صفة الأذان وكذا الإقامة.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّافُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لِحَمْعِ الصَّلَاةِ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَافُوسًا فِي يَدِهِ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ النَّافُوسَ فَقَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ فَقُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ

عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَى. قَالَ: فَقَالَ: تَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ قَالَ: وَتَقُولُ إِذَا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ فَقَالَ: أَنَهَا لِرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا رَأَيْتُ فَلَيُّوْذُنُ بِهِ فَإِنَّهُ أَلَدَى صَوْتًا مِنْكَ فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَجَعَلْتُ أَلْقِيهِ عَلَيْهِ وَيُؤْذَنُ بِهِ قَالَ: فَسَمِعَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ وَيَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أُرَى. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والدارمي والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن

حبان..

○ معنى الحديث: قوله: (لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل) وفي رواية ابن ماجه: وأمر بالناقوس فنحت ولا منافاة بين هذه الرواية وما تقدم من قوله: هو من أمر النصارى وما في رواية ابن ماجه من قوله: فكرهه من أجل النصارى؛ لأن

ذلك كان ابتداء ولما اضطر إلى اتخاذ شيء يجمع الناس به للصلاة أمر أن يعمل فأرى عبد الله بن زيد الأذان ولا يقال: إن الأمر في الحديث بمعنى الإرادة؛ لأنه لا يصح أن يريد ﷺ فعلاً يكرهه ولعله ﷺ اختار ناقوس النصارى؛ لأنهم أكثر طواعية له ﷺ ومودة إليه من اليهود قال: تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ المائدة/ ٨٢. قوله: (طاف بي وأنا نائم) أى: ألم بي طائف حال النوم يقال طاف بي الخيال: ألم بي في النوم. قوله: (أفلا أدلك) الهمزة للاستفهام داخلية على محذوف أى: أترغب فيما تجمع به الناس للصلاة فلا أدلك فاهمزة مقدمة من تأخير أى: فإلا أدلك.

قوله: (قال: فقال... إلخ) أى: قال: عبد الله بن زيد: قال: الرجل الذى يحمل الناقوس: تقول: الله أكبر... إلخ. أى: أكبر من أن يعرف كنه كبريائه وعظمته. أو من أن ينسب إليه ما لا يليق بجلاله. أو أكبر من كل شيء فأفعل التفضيل على بابه على تقدير من. ويحتمل أن أفعل التفضيل على غير بابه فيكون أكبر بمعنى كبير. قال ابن الهمام: إن أفعل وفعيلاً في صفاته تعالى سواء؛ لأنه لا يراد بأكبر إثبات الزيادة في صفته بالنسبة إلى غيره بعد المشاركة لأنه لا يساويه أحد في أصل الكبرياء فكان أفعل بمعنى فعيل. وابتدأ الأذان بالتكبير لأن في لفظة الله أكبر مع اختصارها إثبات الذات وسائر ما يستحقه الله تعالى من الكمالات.

وقال في المراقبة: ولأن هذا الذكر مما يستحب أن يقال في كل مقام عال والغالب أن الأذان يكون في مكان مرتفع. ولعل وجه تكريره أربعاً إشارة إلى أن هذا الحكم جار في الجهات الأربع وسار في تطهير شهوات النفس الناشئة عن طبائعها الأربع. قوله: (أشهد أن لا إله إلا الله... إلخ) أى: أعتقد أنه لا معبود بحق في الوجود إلا

الله وأعتقد أن محمدا رسول الله. قوله: (حى على الصلاة... إلخ) أى: أقبلوا على الصلاة والفوز فحى اسم فعل أمر مبنى على فتح الياء المشددة. والفلاح الفوز يقال: أفلح الرجل إذا فاز. قوله: (قال: ثم استأخر عني... إلخ) أى: قال: عبد الله بن زيد: ثم تأخر عني هذا الرجل قليلاً بعد أن علمني الأذان ثم قال: إذا أردت إقامة الصلاة تقول: الله أكبر... إلخ.

قال الخطابي: وهو يدل على أن المستحب أن تكون الإقامة في غير موقف الأذان. وفيه إشارة أيضاً إلى أنه يطلب الفصل بين الأذان والإقامة. قوله: (أنها لرؤيا حق) أى: صادقة. وحكم النبي ﷺ بصدق هذه الرؤيا لما تقدم من أن عمر لما رأى الأذان في المنام أتى ليخبر به النبي ﷺ قال: له ﷺ: سبقك بذلك الوحي فهذا يؤيد أنه قيل للنبي ﷺ عند قصة رؤيا عبد الله بن زيد أنفذها فأنفذها. قوله: (فألق عليه... إلخ) أى: أمل على بلال ما رأيته ليؤذن به فإنه أندى صوتاً منك. وفي رواية الترمذي فإنه أندى وأمد صوتاً منك أى: أرفع. وقيل أحسن وأعذب.

قال الخطابي: فيه دليل على أن كل من كان أرفع صوتاً كان أولى بالأذان لأن الأذان إعلام وكل من كان الإعلام بصوته أرفع كان به أحق وأجدر. قوله: (فجعلت ألقيه عليه) أى: صرت ألقى الأذان على بلال وألقنه له. قوله: (فخرج يجر رداءه) وفي رواية الترمذي يجر إزاره. والمراد بالإزار الرداء لأن الإزار لا بد أن يكون مربوطاً وإلا ينكشف صاحبه. قوله: (مثل ما أرى) بضم الهمزة على صيغة الجاهول ونائب الفاعل ضمير يعود على عبد الله بن زيد والأصل أراه الله تعالى. وفي نسخة مثل ما رأى بصيغة المعلوم. ولعل هذا القول صدر منه بعد ما حكى عبد الله بن زيد رؤياه أو كان ذلك مكاشفة له ﷺ وهو ظاهر العبارة.

وفي الحديث دلالة على تربع التكبير في أول الأذان وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجهور العلماء محتجين بهذا الحديث وبحديث أبي مخذرة الآتي. وبأن التربع عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم.

وذهب مالك وأبو يوسف وزيد بن علي والصادق والهادي والقاسم إلى تنسيته محتجين بما وقع في بعض روايات حديث عبد الله بن زيد، وهو ما رواه المصنف عن معمر ويونس عن الزهري من عدم التربع. وبأن التنية عمل أهل المدينة وهم أعرف بالسنة. وبحديث أبي مخذرة الآتي من طريق إبراهيم بن إسماعيل ومن طريق زياد بن يونس وبما رواه مسلم عنه وفيه أن التكبير مثنى فقط.

قال في النيل: الحق أن روايات التربع أرجح لاشتغالها على الزيادة وهي مقبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها. وفيه دلالة على تنية الشهادتين وأن لا ترجيع فيهما وإلى ذلك ذهب الكوفيون والهادوية والناصر والحنفية وقالوا: لا يستحب الترجيع تمسكاً بظاهر هذا الحديث وقالوا: إن أكثر الروايات لا ترجيع فيها ولم يكن الترجيع في أذان بلال رئيس المؤذنين ولا في أذان ابن أم مكتوم وهما كانا مؤذنين له ﷺ بل ذكر الترجيع ليس إلا في حديث أبي مخذرة الآتي.

وأجابوا عنه بما قاله الطحاوي من أنه يُحتمل أن الترجيع إنما كان لأن أبا مخذرة لم يعد بذلك صوته كما أراده النبي ﷺ فقال له ﷺ: ارجع فامدد من صوتك. وبما قاله ابن الجوزي في التحقيق من أن أبا مخذرة كان كافراً فلما أسلم ولقنه ﷺ الأذان أعاد عليه الشهادة وكررها لتثبت عنده ويحفظها ويكررها على أصحابه المشركين فإنهم كانوا ينفرون منها خلاف نفورهم من غيرها فلما كررها عليه ظنوا أنها من الأذان. لكن يرد هذا كله ما ذكر في الحديث من قوله:

قلت: يا رسول الله علمني سنة الأذان. وقوله: تقول: أشهد أن لا إله إلا الله تخفض
بها صوتك ثم ترفع صوتك بها فجعله ﷺ من سنة الأذان. والترجيع في اللغة
الترديد. وفي الاصطلاح العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما
مرتين بخفضه.

وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجهور العلماء إلى أن الترجيع مشروع في الأذان
لحديث أبي مخذرة الآتي بعده، وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية
فيجب قبولها. وهو متأخر عن حديث عبد الله بن زيد.

قال النووي في شرح مسلم: إن حديث أبي مخذرة سنة ثمان من الهجرة بعد حين
وحديث عبد الله بن زيد في أول الأمر. والترجيع مندوب عند المالكية وسنة عند
الحنابلة والشافعية على المذهب الصحيح عندهم فلو تركه عمداً أو سهواً صح أذانه
وفاتته الفضيلة.

وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع وتركه.
والصواب إثباته.

والحاصل أن تربيع التكبير وتثنيته والترجيع وتركه في الأذان ثابت في السنة فمن
شاء ربع ومن شاء ثني ومن شاء رجع ومن شاء ترك. واختلاف الروايات في هذا
كاختلاف القراءات.

○ فقه الحديث: والحديث دل على مشروعية الأذان والإقامة للصلاة، وعلى أن
المطلوب في الأذان رفع الصوت، وعلى مشروعية حمد الله تعالى عند حصول الخير،
وعلى مشروعية تربيع التكبير في الأذان وتثنية باقي ألفاظه ما عدا لا إله إلا الله. وعلى
مشروعية تثنية التكبير ولفظ قد قامت الصلاة في الإقامة وإفراد باقي ألفاظها، وعلى

عدم مشروعية الترجيح في الأذان وعلى أنه يطلب الترتيب في الأذان والإقامة فإذا أتى بكلمة في غير موضعها أعادها في محلها ومشهور مذهب مالك أنه يستأنف. فائدة: قال: القاضى عياض: إن الأذان كلام جامع لعقيدة الإيمان مشتمل على نوعيه من العقليات والسمعيات فأوله إثبات الذات وما تستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها وذلك بقوله: الله أكبر. وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه. ثم صرح بإثبات الوحدانية ونفى ضدها من الشراكة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى. وهذه عمدة الإيمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين. ثم صرح بإثبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا ﷺ وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدانية. وموضعها بعد التوحيد؛ لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع وتلك المقدمات من باب الواجبات. وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه سبحانه وتعالى. ثم دعا إلى ما دعاهم إليه من العبادات فدعا إلى الصلاة وعقبها بعد إثبات النبوة؛ لأن معرفة وجوبها من جهة النبي ﷺ لا من جهة العقل. ثم دعا إلى الفلاح وهو الفوز والبقاء في النعيم المقيم وفيه إشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء وهي آخر تراجم عقائد الإسلام ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للإعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الإيمان وتكرار ذكره عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان ولیدخل المصلی فيها على بينة من أمره وبصيرة من إيمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبهه وجزيل ثوابه.

● حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَفَّانُ وَسَعِيدُ بْنُ غَامِرٍ وَحَجَّاجُ الْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالُوا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا غَامِرُ الْإِخْوَلِ حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ أَنَّ ابْنَ مُحَبَّرٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا مَخْدُورَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ الْآذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً

وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً الْإِذَانَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ
أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى
الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَالْإِقَامَةُ اللَّهُ
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى
الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ
الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَذَا فِي كِتَابِهِ
فِي حَدِيثِ أَبِي مَخْذُومَةَ .

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن ماجه والدارمي والدراقطني والحاكم
والطبراني والشافعي والبيهقي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (تسع عشرة كلمة) بتقديم المثناة الفوقية على السين
المهملة وهذا بالنسبة للترجيع. وما في بعض النسخ من إسقاطه فهو غلط. وإلى أن
كلمات الأذان تسع عشرة كلمة ذهب الشافعية وطائفة من أهل العلم وذهب أبو
حنيفة والنوري وأحمد إلى أنه خمس عشرة كلمة واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد
المستقدم. لكن العمل على حديث أبي مخذومته مقدم على العمل بحديث عبد الله بن زيد
لأوجه.

منها: أن حديث أبي مخذومته متأخر فإنه سنة ثمان من الهجرة وحديث عبد الله
بن زيد أول الأمر.

الثاني: أن فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة.

الثالث: أن النبي ﷺ لقنه إياه.

الرابع: أنه عمل أهل الحرمين.

وذهب مالك إلى أنه سبع عشرة كلمة لعدم تربيع التكبير أول الأذان عنده. يسدل له ما رواه مسلم عن أبي مخزومة أن نبي الله ﷺ علمه الأذان الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله ثم يعود فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله... إلخ.

قال ابن رشد: في البداية اختلف العلماء في الأذان على أربع صفات مشهورة:

إحداها: تثنية التكبير فيه وتربيع الشهادتين وباقيه مثنى. وهو مذهب أهل المدينة مالك وغيره. واختار المتأخرون من أصحاب مالك الترجيع وهو أن يثنى الشهادتين أولاً خفياً ثم يثنيهما مرة ثانية مرفوع الصوت.

والصفة الثانية: أذان المكسين: وبه قال الشافعي وهو تربيع التكبير الأول والشهادتين وتثنية باقى الأذان.

والصفة الثالثة: أذان الكوفيين: وهو تربيع التكبير الأول وتثنية باقى الأذان وبه قال أبو حنيفة.

والصفة الرابعة: أذان البصريين: وهو تربيع التكبير الأول وتثليث الشهادتين وحى على الصلاة وحى على الفلاح يبدأ بأشهد أن لا إله إلا الله حتى يصل حى على الفلاح ثم يعيد كذلك مرة ثانية ثم يعيدهن الثالثة وبه قال الحسن البصرى وابن سيرين. والسبب في اختلاف كل واحد من هؤلاء الفرق الأربع اختلاف الآثار في ذلك واختلاف اتصال العمل عند كل واحد منهم وذلك أن المدنيين يحتجون لمذهبهم

بالعمل المتصل بذلك في المدينة. والمكيون كذلك أيضًا يحتاجون بالعمل المتصل عندهم بذلك وكذلك الكوفيون والبصريون.

ولكل واحد منهم آثار تشهد لقوله. أما تثنية التكبير في أوله على مذهب أهل الحجاز فروى من طرق صحاح عن أبي محذورة وعبد الله بن زيد الأنصاري وتربيعة أيضًا مروى عن أبي محذورة من طرق آخر. وعن عبد الله بن زيد قال الشافعي: هي زيادات يجب قبولها مع اتصال العمل بذلك بمكة. وأما الترجيع الذي اختاره المتأخرون من أصحاب مالك فروى من طريق أبي قدامة. قال أبو عمر: أبو قدامة عندهم ضعيف. وأما الكوفيون فيحديث ابن أبي ليلى. وفيه أن عبد الله بن زيد رأى في المنام رجلاً قام على خرم حائط وعليه بردان أخضران فأذن مثنى وأقام مثنى وأنه أخبر بذلك رسول الله ﷺ فقام بلال فأذن مثنى وأقام مثنى. والذي خرجه البخاري في هذا الباب إنما هو من حديث أنس فقط وهو أن بلالاً أمر أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا قد قامت الصلاة فإنه يثنئها وخرج مسلم عن أبي محذورة صفة أذان الحجازيين.

ولمكان هذا التعارض الذي ورد في الأذان رأى أحمد بن حنبل وداود أن هذه الصفات المختلفة إنما وردت على التخيير لا على إيجاب واحدة منها وأن الإنسان مخير فيها.

قوله: (سبع عشرة كلمة) هذا صريح في شفع الإقامة إلا كلمة التوحيد. وبه قال أبو حنيفة والثوري وابن المبارك مستدلين بهذا الحديث وقياسها على الأذان. وقال مالك: هي عشر كلمات وجعل قد قامت الصلاة مرة واحدة. فهي عنده وتر إلا التكبير. وهو قول الشافعي في القديم. واستدل بما سيأتي للمصنف ورواه البخاري

عن أنس: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة". وبأن نقل أهل المدينة المتواتر وعملهم المستفيض على ذلك.

وقال الشافعي: إن الإقامة إحدى عشرة كلمة بتكرير: قد قامت الصلاة مرتين وهو قول عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهرى ومكحول والأوزاعي وأحمد وإسحاق وداود وابن المنذر. واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد المتقدم. وبما رواه البخارى عن أنس: "أمر بلال بشفع الأذان ووتر الإقامة إلا قد قامت الصلاة" وبما سأتى للمصنف عن ابن عمر قال: "كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول: "قد قامت الصلاة". قالوا: والحكمة في إفراد الإقامة أن السامع يعلم أنها إقامة فلو ثبتت لاشتبهت بالأذان. ولأنها للحاضرين فلم تحتج إلى تكرير بخلاف الأذان.

وحكى إمام الحرمين أن الإقامة تسع كلمات يفرد جميع كلماتها ما عدا التكبير الأول. وهو قول قديم للشافعي.

وحكى القاضى حسين والفوراني والسرخسى والبيهقي: أنها ثمان كلمات بإفراد الفاظها كلها.

واختار محمد بن أبي بكر بن إسحاق بن خزيمة أنه إن رجع في الأذان ثنى في جميع كلمات الإقامة فيجعلها سبع عشرة كلمة وإن لم يرجع أفرد الإقامة يجعلها إحدى عشرة كلمة. قوله: (كذا في كتابه في حديث أبي مخذرة) أى: ما ذكر في حديث أبي مخذرة من أن كلمات الأذان تسع عشرة كلمة وكلمات الإقامة سبع عشرة كلمة حدث به همام بن يحيى من كتابه لا من حفظه وإذا حدث من كتابه أتقن أو أن المراد أن هماماً حدث بالحديث من حفظه. وفي التحديث من حفظه مقال فأراد تلاميذه تقوية ما حدث به بأنه هكذا في كتابه فوافق حفظه كتابه.

فلا يقال: إن هماماً وهم في ذكر الإقامة كما قال البيهقي في المعرفة: إن مسلم بن الحجاج ترك رواية همام عن عامر واعتمد على رواية هشام عن عامر التي ليس فيها ذكر الإقامة؛ لأن عدم تخريج مسلم له لا يقتضي عدم صحته؛ لأنه لم يلتزم إخراج كل الصحيح. وعلى أنه قد تابع سعيد بن أبي عروبة عند الطبراني هماماً في روايته عن عامر فلا وهم في رواية همام.

● حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومَةَ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَخْذُومَةَ يَقُولُ: أَلْقَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْآذَانَ حَرْفًا حَرْفًا، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ فِي الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ التَّوَمِّ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي والدارقطني والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (يذكر أنه سمع أبا مخذومة... إلخ) وفي رواية الدارقطني يحدث عن أبيه أبي مخذومة أن النبي ﷺ ألقى هذا الأذان عليه الله أكبر... إلخ. بدون قوله: حَرْفًا حَرْفًا. قوله: (حَرْفًا حَرْفًا) أى: كلمة كلمة من إطلاق الجزء وإرادة الكل وانتصابه على الحال وإن كان غير مشتق؛ لأن غير المشتق يقع حالاً في مواضع منها إذا دل على الترتيب كما هنا.

قوله: (الله أكبر... إلخ) بترييع التكبير وهكذا رواه البيهقي من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: أنبأنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة قال: أدركت أبي وجدى يؤذنون هذا الأذان الذى أؤذن ويقمون هذه الإقامة فيقولون: إن النبى ﷺ علمه أبا محذورة فذكر الأذان بترييع التكبير أوله وتنثية الشهادتين ثم رجع بينهما مثنى مثنى أيضاً وتنثية الخيعتين والتكبير وختم بلا إله إلا الله. وفي بعض نسخ المتن بتنثية التكبير وهى رواية ابن الأعرابي وابن عيسى.

وبهها استدلل مالك على تنثية التكبير فى الأذان واستدل أيضاً بما أخرجه النسائي قال: حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنى إبراهيم وهو ابن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة قال: حدثنى أبي عبد العزيز وجدى عبد الملك عن أبي محذورة أن النبى ﷺ أقعده فألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً قال إبراهيم: هو مثل أذاننا هذا. قلت له: أعدد على قال: الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله مرتين أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، ثم قال بصوت دون ذلك الصوت يسمع من حوله: أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، حى على الصلاة مرتين، حى على الفلاح مرتين، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. فظهر من هذه الروايات أن أبا محذورة وأولاده لم يقتصروا على الرواية التى فيها التكبير مثنى فى أوله والرجيع فى الشهادتين.

● عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: أُحِيلَت الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ. قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَقَدْ أَعْجَبَنِي أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ قَالَ: الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةً حَتَّى لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْسُتَ رِجَالًا فِي الدُّوْرِ يُنَادُونَ النَّاسَ بِحِينَ الصَّلَاةِ وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ رِجَالًا يَقُومُونَ عَلَى الْإِطَامِ يُنَادُونَ الْمُسْلِمِينَ بِحِينَ الصَّلَاةِ حَتَّى نَقْسُوا أَوْ

كَادُوا أَنْ يَنْقُسُوا قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْإِثْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمَّا رَجَعْتُ لَمَّا رَأَيْتُ مِنْ اهْتِمَامِكَ رَأَيْتُ رَجُلًا كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ أَخْضَرَيْنِ فَقَامَ عَلَى الْمَسْجِدِ فَأَذَنَ ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً ثُمَّ قَامَ فَقَالَ مِثْلَهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَلَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: أَنْ تَقُولُوا لَقُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ يَقْظَانِ غَيْرِ نَائِمٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ ﷻ خَيْرًا وَلَمْ يَقُلْ عَمْرُو: لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَمُرْ بِلَالٍ فَلْيُؤْذِنْ قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى وَلَكِنِّي لَمَّا سَبَقْتُ اسْتَحْيَيْتُ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا قَالَ: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَ يَسْأَلُ فَيُخْبِرُ بِمَا سَبَقَ مِنْ صَلَاتِهِ وَإِنَّهُمْ قَامُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ قَائِمٍ وَرَاكِعٍ وَقَاعِدٍ وَمُصَلٍّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بِهَا حُصَيْنٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى حَتَّى جَاءَ مُعَاذٌ قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهَا مِنْ حُصَيْنٍ فَقَالَ: لَا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَى قَوْلِهِ: كَذَلِكَ فَافْعَلُوا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى حَدِيثِ عَمْرٍو ابْنِ مَرْزُوقٍ قَالَ: فَجَاءَ مُعَاذٌ فَأَشَارُوا إِلَيْهِ قَالَ شُعْبَةُ: وَهَذِهِ سَمِعْتُهَا مِنْ حُصَيْنٍ قَالَ: فَقَالَ مُعَاذٌ لَا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا. قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ مُعَاذًا قَدْ سَنَّ لَكُمْ سُنَّةً كَذَلِكَ فَافْعَلُوا. قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَهُمْ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَنْزَلَ رَمَضَانَ وَكَانُوا قَوْمًا لَمْ يَتَعَوَّدُوا الصِّيَامَ، وَكَانَ الصِّيَامُ عَلَيْهِمْ شَدِيدًا، فَكَانَ مَنْ لَمْ يَصُمْ أَطْعَمَ

مِسْكِينًا فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) فَكَانَتْ
الرُّخْصَةُ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ فَأَمُرُوا بِالصَّيَامِ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا قَالَ:
وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَفْطَرَ فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ لَمْ يَأْكُلْ حَتَّى يُصْبِحَ قَالَ: فَجَاءَ
عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَأَرَادَ امْرَأَتَهُ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ نِمْتُ فَظَنُّوا أَنَّهَا تَعْتَلُ
فَأَتَاهَا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْإِنصَارِ فَأَرَادَ الطَّعَامَ فَقَالُوا: حَتَّى نُسَخِّنَ لَكَ شَيْئًا
فَنَامَ فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى
نِسَائِكُمْ).

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي وأبو بكر بن
أبي شيبة..

○ معنى الحديث: قوله: (أحلت الصلاة ثلاثة أحوال) أى: غيرت ثلاثة
تغييرات وكذا الصيام كما سيأتي. والمراد من الصلاة الصلاة وما يتعلق بها من
الأذان.

الحالة الأولى: أنهم كانوا قبل مشروعية الأذان يُؤذِن بعضهم بعضاً بحضور
الصلاة فُعْبرَ هذا بمشروعية الأذان.

الثانية: كان أحدهم إذا جاء إلى الصلاة وقد سبقه الإمام بشيء منها أخبره القوم
بما سبق به فيشتغل بفعله ثم يوافق الإمام فيما هو فيه.

الثالثة: استقبال بيت المقدس والتحول إلى الكعبة. وهذه الحالة لم تذكر في هذا
الحديث بل سقطت من الراوى سهواً وذكر بدلها الصيام. وقد جاءت هذه التحويلات
الثلاثة في رواية أحمد عن المسعودي قال: حدثني عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى عن معاذ بن جبل قال: أحلت الصلاة ثلاثة أحوال.

فأما أحوال الصلاة فإن النبي ﷺ قدم المدينة وهو يصلي سبعة عشر شهراً إلى بيت المقدس ثم إن الله ﷻ أنزل عليه: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ البقرة/ ١٤٤. فوجهه الله إلى مكة فهذا حول قال: وكانوا يجتمعون للصلاة ويؤذن بها بعضهم بعضاً حتى نقسوا أو كادوا ينقسون ثم إن رجلاً من الأنصار يقال له: عبد الله بن زيد أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني رأيت فيما يرى النائم ولو قلت إني لم أكن نائماً لصدقت. إني أنا بين النائم واليقظان إذ رأيت شخصاً عليه ثوبان أخضران فاستقبل القبلة فقال الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله مني حتى فرغ من الأذان ثم أمهل ساعة ثم قال مثل الذي قال غير أنه يزيد في ذلك قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة. فقال رسول الله ﷺ: علمها بلالاً فليؤذن بها فكان بلال أول من أذن بها وجاءه عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله إني قد طاف بي مثل الذي طاف به غير أنه سبقني. وهذان حولان، قال: وكانوا يأتون الصلاة وقد سبقهم النبي ﷺ ببعضها فكان الرجل يشير إلى الرجل إذا جاءكم صلى فيقول واحدة أو اثنتين فيصليها ثم يدخل مع القوم في صلاتهم قال: فجاء معاذ فقال: لا أجده على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال: فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها قال: فثبت معه فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قام فقضى فقال رسول الله ﷺ: إنه قد سنَّ لكم معاذ فهكذا فاصنعوا. فهذه ثلاثة أحوال ... الحديث.

قولـه: (قال: وحدثنا أصحابنا ... إلخ) أى: قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: حدث أصحابنا والمراد بأصحابه: الصحابة فإنه قد سمع من جماعة منهم فالحديث مسند لا مرسل وجهالة أسماء الصحابة لا تضر.

ويؤيد أنه سمع من الصحابة ما رواه الطحاوى وابن أبي شيبه في مصنفه قال: حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا

أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأذن مثنى وأقام مثنى مثنى. قوله: (لقد أعجبتني... إلخ) أى: سرتني أن تكون صلاة المسلمين أو قال: المؤمنين بالشك من الراوى واحدة أى: أن تكون جماعة بإمام واحد لا منفردين حتى لقصد أردت أن أبعث رجلاً وأنشرهم في الدور والقبائل يعلمون الناس بدخول وقت الصلاة، ولقد رأيت أيضاً أن أمر رجلاً يقومون على الآطام يعلمون الناس بالصلاة. يقال: هم بالشئ من باب قتل إذا أرادوه ولم يفعله. ويقال بث السلطان الجند في البلاد نشرهم وقولهم: يحين الصلاة أى: في وقت الصلاة فالباء بمعنى في كقوله تعالى: ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الذاريات/ ١٨. أى: في وقت الأسحار. ويُحتمل أن تكون زائدة. والآطام جمع أطم بضم الهمزة والطاء المهملة بناء مرتفع. قوله: (حتى نقسوا... إلخ) من باب نصر وهو مفرع على محذوف أى: أن بعض الصحابة لما رأى اهتمام النبي ﷺ بجمع الناس للصلاة أشار بالنافوس، فأمر ﷺ به فصنع كما تقدم فضربوا به أو قاربوا أن يضربوا به. وهذه الجملة من كلام النبي ﷺ على ما هو الظاهر. ويُحتمل أن يكون أدرج في الحديث من بعض روايته. قوله: (قال: فجاء... إلخ) أى: قال ابن أبي ليلى: جاء رجل من الأنصار وهو عبد الله بن زيد كما في رواية أحمد المتقدمة والبيهقي. قوله: (لما رأيت من اهتمامك بكسر اللام وفتح الميم علة لقوله: رأيت رجلاً مقدمة عليه). قوله: (ثم قام فقال مثلها... إلخ) أى: قال الرجل كلمات مثل كلمات الأذان إلا أنه زاد قد قامت الصلاة. وفي رواية البيهقي قد قامت الصلاة مرتين.

قوله: (ولولا أن يقول الناس... إلخ) مقول لقول محذوف أى: قال عمرو بن مرزوق في روايته: قال عبد الله بن زيد: ولولا أن يقول الناس بالاسم الظاهر . وقال محمد بن المثنى في روايته: لولا أن تقولوا بالضمير أى: لولا أن أخاف أن يقول الناس: إنى كاذب لقلت: إنى كنت يقظان غير نائم أى: غير مستغرق في النوم كإنى كنت يقظان، وفي رواية أحمد: إنى رأيت فيما يرى النائم ولو قلت: إنى لم أكن نائماً لصدقت. قوله: (وقال ابن المثنى: لقد أراك الله خيراً... إلخ) أى: قال ابن المثنى في روايته: قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن زيد: لقد أراك الله خيراً بزيادة لقد. ولم يقل عمرو بن مرة في روايته: لقد بل قال: أراك الله خيراً كما هو في بعض النسخ وهي الصواب.

قوله: (فقال عمر: أما إنى... إلخ) بفتح الهمزة وتخفيف الميم وكسر همزة إن. أى: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنى قد رأيت رؤيا مثل رؤيا عبد الله بن زيد؛ لكن لما سبقني عبد الله بذكر ما رآه استحيت أن أقص عليك رؤياى فسبقت مبنى للمفعول. وإلى هنا تمت الحالة الأولى من الأحوال الثلاثة. ثم شرع في بيان الحالة الثانية للصلاة بقوله: (كان الرجل إذا جاء يسأل... إلخ) أى: كان الواحد من الصحابة إذا جاء لأداء الصلاة في الجماعة معه ﷺ يسأل: كم صلى النبي ﷺ من الركعات ؟ فيخبره من دخل المسجد قبله ولم يدخل في الصلاة. أو يخبره المصلون بالإشارة كما تقدم في رواية أحمد فكان الرجل يشير إلى الرجل إذا جاء كم صلى فيقول: واحدة أو اثنتين فيصليهما ثم يدخل مع القوم في صلاتهم. أو كان يخبره بالكلام قبل تحريره في الصلاة.

قوله: (وإنهم قاموا مع رسول الله ﷺ... إلخ) أى: أن الصحابة كانوا إذا أتوا للصلاة معه ﷺ يدخلون في الصلاة فمن كان مسبوفاً اشتغل بما سبق به فيكونون

على أحوال مختلفة فمنهم القائم ومنهم الراكع ومنهم الساجد ومنهم القاعد ومنهم الموافق للإمام، ويُحتمل أن المعنى كانوا إذا دخلوا المسجد وقد سبقوا صلوا ما فاتهم منفردين قبل أن يدخلوا في الجماعة ثم يدخلون بعد. ويؤيده ما في رواية أحمد المتقدمة من قوله: فكان الرجل يشير إلى الرجل كم صلى؟ فيقول: واحدة أو اثنتين فيصليها ثم يدخل مع القوم في صلاتهم. قوله: (قال ابن المنثى: قال عمرو: وحدثني... إلخ) أى: قال محمد بن المنثى في روايته بسنده: قال عمرو بن مرة: حدثني بهذه القصة حصين بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى كما حدثني بها ابن أبي ليلى بدون واسطة. قوله: (حتى جاء معاذ... إلخ) مرتبط بقوله: قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم... إلخ، أى: أنهم داموا على هذه الحالة حتى جاء معاذ بن جبل. فقوله: (قال ابن المنثى... إلخ) معترض بينهما.

وقوله: (قال شعبة... إلخ) معترض بين قوله: (حتى جاء معاذ) وبين قوله: (لا أراه على حال). قوله: (وقد سمعتها من حصين... إلخ) أى: قال شعبة بن الحجاج: سمعت هذه الرواية أيضاً من حصين وقد زاد حصين فيها بعد قوله: حتى جاء معاذ قوله: فقال: لا أراه على حال إلا كنت عليها إلى قوله: كذلك فافعلوا. ففى رواية شعبة عن حصين تمام الحديث إلى قوله: كذلك فافعلوا. وفى رواية عمرو بن مرة تمامه إلى قوله: حتى جاء معاذ. قوله: (ثم رجعت إلى حديث عمرو بن مرزوق) لأنه أوضح من حديث ابن المنثى. قوله: (قال: فجاء معاذ فأشاروا... إلخ) أى: قال عمرو بن مرزوق بسنده إلى ابن أبي ليلى. والغرض منه بيان أنه روى هذه الزيادة عن شعبة عن حصين كما رواها ابن المنثى إلا أن ابن مرزوق زاد فيها قوله: فأشاروا إليه أى: بالذى سبق به من الصلاة. قوله: (وهذه سمعتها من حصين) أى: جملة فأشاروا إليه بكذا وكذا من الركعات.

والحاصل أن شعبة روى هذا الحديث من طريقين الأولى عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وهو من أول الحديث إلى آخره. الثانية عن حصين عن ابن أبي ليلى وهو من أول الحديث إلى قوله: إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا. وأما عمرو بن مرة فرواه أيضاً من طريقين: الأولى: عن ابن أبي ليلى. الثانية: عن حصين عن ابن أبي ليلى. فرواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى مطولة. وروايته عن حصين إلى قوله: حتى جاء معاذ فقط.

قوله: (فقال معاذ: لا أراه... إلخ) أى: لا أعلمه ﷺ على حال إلا كنت على تلك الحالة وأصنع كما يصنع فإذا سلم قضيت ما سبقت به. وقال ﷺ ذلك اجتهاذاً منه كراهة مخالفته النبي ﷺ فيما هو عليه. قوله: (إن معاذاً قد سن لكم... إلخ) وفي رواية أحمد: فقال رسول الله ﷺ: إنه قد سن لكم معاذ فهكذا فاصنعوا. فرضى ﷺ بما فعله معاذ ورغب الناس فيه وأمرهم بسلوكه. ولعله جاء الوحى موافقاً له فرضى به وأقره. ونسب ﷺ هذه السنة إلى معاذ ﷺ ظاهراً لإجرائها على يديه أولاً وإلا فهي سنته ﷺ لأنه أقرها وأمر بها. ويستفاد من هذا أن المسبوق يجب عليه أن يوافق الإمام فيما هو فيه من الأركان والأعمال فإذا فرغ الإمام قضى ما فاتته. وأنه يجوز الاجتهاد بحضرتيه ﷺ. وإلى هنا تمت الحالة الثانية للصلاة.

والحالة الثالثة: ليست بمذكورة في هذا الحديث وإنما هي في الرواية الآتية. قوله: (وحدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة... إلخ) شروع في بيان تحويلات الصيام الثلاثة:

الأولى: أنه ﷺ كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ويأمر أصحابه بها حين قدم المدينة وكان يصوم يوم عاشوراء فحول إلى صيام رمضان لكن على التخيير فكان

من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم ثم حول إلى تحتم الصيام على من كان حاضراً صحيحاً ورخص للمريض والمسافر وهي الحالة الثانية.

والثالثة: كانوا إذا نام الواحد منهم بعد الغروب يمنع من الطعام والشراب والجماع إلى الليلة التالية فحول هذا إلى الترخيص في ذلك إلى طلوع الفجر. ويوضح هذا ما رواه الإمام أحمد وفيه: أما أحوال الصيام فإن رسول الله ﷺ قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وصام عاشوراء، ثم إن الله ﷻ فرض عليه الصيام فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ البقرة/ ١٨٣. إلى هذه الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ البقرة/ ١٨٤. قال: وكان من شاء صام ومن شاء أطعم مسكيناً فأجزأ ذلك عنه قال: ثم إن الله ﷻ أنزل الآية الأخرى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ البقرة/ ١٨٥. إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة/ ١٨٥. قال: فثبت الله ﷻ صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام. فهذان حولان قال: وكانوا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا امتنعوا قال: ثم جاء رجل من الأنصار يقال له: صِرْمَةٌ بكسر فسكون ظل يعمل صائماً حتى أمسى فجاء إلى أهله فصلى العشاء ثم نام، فلم يأكل ولم يشرب حتى أصبح فأصبح صائماً، فراه رسول الله ﷺ وقد جهد جهداً شديداً قال: مالى أراك قد جهدت بهذا شديداً؟ قال: يا رسول الله إني عملت أمس فجئت حين جئت فألقيت نفسى فتمت فأصبحت حين أصبحت صائماً. قال: وكان عمر قد أصاب من النساء من جارية أو حرة بعد ما نام وأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له فأنزل الله ﷻ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ البقرة/ ١٨٧. إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة/ ١٨٧.

وقوله: (ثم أنزل رمضان) أى: صوم شهر رمضان وهذا هو التحويل الأول.
قوله: (وكانوا قومًا لم يتعودوا... إلخ) أى: لم تكن عادتهم الصيام فلا يتحملونه. قوله: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) أى: من كان حاضرًا مقيمًا صحيحًا وجب عليه صيامه. قوله: (فكانت الرخصة للمريض والمسافر) أى: جعلت سهولة الأمر بعدم وجوب الصيام على المريض والمسافر فأمروا بالصيام أى: أمر بالصيام من كان حاضرًا صحيحًا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة/١٨٥. وهذا هو التحويل الثاني. قوله: (قال: وكان الرجل... إلخ) أى: قال ابن أبي ليلى: وكان الرجل أول الإسلام إذا جاء وقت الفطر ونام قبل فطره امتنع عليه الأكل وكذا غيره من المفطرات حتى يصبح.

ولا مفهوم للإصباح فإنه إذا أصبح حرم عليه الأكل ونحوه حتى يمسي كما في رواية البخارى: إذا كان الرجل صائمًا فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي فجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المساء فأراد وقاع زوجته فقالت: إني قد نمت فظن أنها تعتل أى: تتمسك بحجة وهى كاذبة لأجل دفعه فواقعها، وجاء صرمة بن قيس رجل من الأنصار وكان عاملاً فى أرض له وهو صائم فلما أتى المساء رجع إلى أهله فأراد طعامًا فقالوا له: اصبر حتى نسخن لك شيئاً من الطعام فغلبته عيناه من التعب، فلما حضر الطعام أيقظه أهله فكره أن يأكل خوفاً من الله تعالى فبات طويلاً وأصبح صائمًا فما انتصف النهار إلا وقد اشتد عليه الجهد فرآه النبي ﷺ فقال له: مالى أراك قد جهدت بهذا شديداً؟ فقص خبره كما تقدم فى رواية أحمد.

قوله: (فلما أصبحوا... إلخ) أى: لما أصبحوا وقد جاء عمر فقال: يا رسول الله إني أعتذر إلى الله تعالى وإليك مما وقع مني، وذكر له قصته مع امرأته. وقام

جماعة وقالوا مثل ما قال عمر: فنزلت عليه ﷺ هذه الآية ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ البقرة/١٨٧. أى: الجماع ﴿إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ فكانت رخصة لحل الجماع في الليل، ونزل أيضاً ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ البقرة/١٨٧. فكانت رخصة في حل الأكل في الليل ولو بعد النوم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغي لكبير القوم أن ينظر في مصالحهم ولا سيما أمور الدين، وعلى أن من رأى من الرعية شيئاً يظنسه مهماً يستحب له أن يعرضه على كبيرهم، وعلى مشروعية الأذان والإقامة، وعلى أن الصلاة لم تشرع من مبدأ الأمر على هذه الحالة بل دخلها التغيير.

ولعل الحكمة في ذلك تمييز المؤمن من المنافق فبها يظهر إيمان المؤمن ويزداد إيماناً على إيمانه حيث يمثل لما جاءت به الشريعة المطهرة. ويظهر نفاق المنافق ويزداد شقاء على شقائه لعدم امتثاله لذلك. وعلى أن الصيام أيضاً لم يكن مشروعاً من مبدأ الأمر على الحالة التي هو بها الآن بل دخله التغيير كالصلاة. ولعل الحكمة في ذلك تسهيل أمر الصيام على الأمة.

● عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: أُحِيلَتِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ وَأُحِيلَ الصَّيَّامُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ وَسَاقَ نَصْرَ الْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ وَأَقْتَصَّ ابْنُ الْمُثَنَّى مِنْهُ قِصَّةَ صَلَاتِهِمْ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَطْ. قَالَ: الْحَالُ الثَّالِثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى يَغْنَى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَهْرًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)

فَوَجَّهَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْكَعْبَةِ وَتَمَّ حَدِيثُهُ وَاسْمَى نَصْرَ صَاحِبِ الرُّؤْيَا قَالَ:
فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَجُلٌ مِنَ الْإِنصَارِ وَقَالَ فِيهِ: فَاسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ قَالَ: اللَّهُ
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ حَيَّ
عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ أَمْهَلَ هُنَيْئَةً ثُمَّ قَامَ
فَقَالَ مِثْلَهَا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: زَادَ بَعْدَ مَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ
قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَفَنَها بِلَالًا فَأَذَنَ بِهَا بِلَالٌ
وَقَالَ فِي الصَّوْمِ: قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ
وَيَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (طَعَامُ مَسْكِينٍ) فَكَانَ مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ
صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَفْطِرَ وَيُطْعِمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا أَجْزَأُهُ ذَلِكَ وَهَذَا حَوْلُ
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) إِلَى (أَيَّامٍ أُخَرَ)
فَنَبَتْ الصِّيَامَ عَلَى مَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ، وَعَلَى الْمُسَافِرِ أَنْ يَقْضِي، وَنَبَتْ الطَّعَامَ
لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْعَجُوزِ اللَّذَيْنِ لَا يَسْتَطِيعَانِ الصَّوْمَ، وَجَاءَ صِرْمَةٌ وَقَدْ عَمِلَ
يَوْمَهُ وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

○ معنى الحديث: قوله: (وساق نصر الحديث) أى: ذكر (نصر بن المهاجر)
الحديث بتمامه في روايته وتقديم لفظه عند أحمد عن أبي النضر عن المسعودي.
قوله: (واقص ابن المثنى منه ... إلخ) أى: قص محمد بن المثنى أحد شيوخ المصنف

بهذا السند في الحديث قصة صلواته ﷺ وأصحابه جهة بيت المقدس واقتصر عليها، ولم يذكر بقية الأحوال الثلاثة فقال: الحال الثالث: أن رسول الله ﷺ قدم المدينة فصلى نحو بيت المقدس ثلاثة عشر شهراً. وفي رواية البخاري ستة عشر أو سبعة عشر. وفي صحيح مسلم والنسائي ستة عشر. ورجحه النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح وقال: رواية ثلاثة عشر شاذة كما شذت رواية تسعة أشهر وعشرة أشهر وشهرين وثمانية عشر شهراً وستين؛ لأن أسانيد الجميع ضعيفة. وجاء السبعة عشر فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمره الله تعالى أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم فكان يدعو وينظر إلى السماء فنزل قوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾ الآية.

ويمكن الجمع بين رواية ستة عشر ورواية سبعة عشر بأن من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهراً وألفى الزائد، فإن القدوم كان في ثاني عشر ربيع الأول وكان التحويل بعد نصف رجب من السنة الثانية. ومن جزم بسبعة عشر لم يبلغ الزائد.

وظاهر حديث الباب ورواية ابن عباس المذكورة أن استقباله ﷺ بيت المقدس وقع بعد الهجرة إلى المدينة. لكن روى أحمد من طريق أخرى عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه. فهذه الرواية تفيد أن استقباله بيت المقدس كان قبل الهجرة. ويمكن الجمع بينهما بأن يكون أمر ﷺ لما هاجر إلى المدينة أن يستمر على الصلاة إلى بيت المقدس.

ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق ابن جريج قال: صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجاج ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ثم وجهه الله تعالى إلى الكعبة. قوله: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ البقرة/ ١٤٤. أى: تردد وجهك وتصرف نظرك إلى جهة السماء متشوقاً للأمر باستقبال الكعبة.

وهو خطاب تردد ورجة. وقد للتحقيق أو التكرير بالنظر لتردد النبي ﷺ لا لرؤية الله تعالى إذ لا تكرر فيه. قوله: (فلنولينك... إلخ) أى: لنحولنك عن بيت المقدس إلى قبلة تحبها وتعمل إليها. وكان ﷺ يحبها لأنها قبلة أبيه إبراهيم ولأنها أدعى إلى إسلام العرب لأنها مزارهم ومطافهم ومفخرتهم ولأنها قبلة أبيه إبراهيم من قبل فهو يميل إليها بحسب الطبع وإذا كانت موافقة للطبع كانت أحب. وهذا وعد من الله تعالى له بما يحبه وفي قوله: ﴿ قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ البقرة/ ١٤٤. أى: جهته إنجازاً له والمراد بالمسجد الحرام الكعبة فهو من إطلاق اسم الكل على الجزء.

وعبر بالمسجد إشارة إلى أن البعيد يكفيه استقبال الجهة ولا يلزمه استقبال عين الكعبة. ولما نزلت الآية وتحول إلى الكعبة قال السفهاء: ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها.

وقال حيي بن أخطب: إن كان استقبالكم إلى بيت المقدس فيما مضى على هدى فقد انتقلتم الآن إلى ضلال وإن كان على ضلال فلم أفركم عليه ومن مات منكم قبل التحويل مات على ضلال، وضاعت أعماله، فشق ذلك على أقارب من مات قبل التحويل فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فنزل قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ

وَالْمَغْرِبُ ﴿البقرة/١٤٢﴾. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِتْمَانَكُمْ﴾ البقرة/١٤٣. أى: صلاتكم إلى بيت المقدس.

والحاصل أن رسول الله ﷺ كان يصلى مستقبلاً الكعبة وهو بمكة ثم أمر باستقبال بيت المقدس تأليفاً لليهود فصلى إليه مدة وهو بمكة ثم هاجر إلى المدينة فصلى إليه ستة عشر شهراً أو سبعة عشر فكانوا يقولون: إن محمداً يفارق ديننا ويصلى لقبيلتنا، وكان ﷺ يحب أن يصلى إلى الكعبة حتى نزل عليه جبريل يوماً فقال له: يا جبريل أود أن الله ﷻ يحولنى إلى قبلة أبى إبراهيم فسل ربك ذلك فقال له: أنت أكرم عليه منى ثم صعد إلى السماء فصار النبی ﷺ ينظر لجهتها منتظراً الإذن فنزل عليه جبريل عليه السلام بعد ركعتين من صلاة الظهر في رجب بالأمر بالتحويل إلى الكعبة فتحول وتحول الناس معه وكان يوماً مشهوداً فافتتن اليهود وأهل النفاق. وتحويل القبلة أول نسخ وقع في شريعته ﷺ.

قوله: (فولوا وجوهكم شطره) أى: نحو البيت الحرام وهو أمر للأمة بعد أمره ﷺ لدفع ما يتوهم من أن استقبال الكعبة من خصائصه ﷺ.

قوله: (وتم حديثه) أى: انتهى حديث محمد بن المنثى من هذا الطريق. قوله: (وسمى نصر... إلخ) أى: ذكر نصر بن المهاجر في روايته عن يزيد بن هارون اسم من رأى الأذان في منامه فقال: جاء عبد الله بن زيد وقال في الحديث: فاستقبل الرجل المرئى القبلة وقال: الله أكبر بتثنية التكبير. والمشهور عنه تريعه كما في الروايات الصحيحة. وفي هذه الرواية ضعف؛ لأن ابن أبي ليلى لم يسمع من معاذ كما تقدم وفيها المسعودى وفيه مقال.

قوله: (ثم أمهل هنية) بالتصغير أى: زمنًا قليلاً. قوله: (إلا أنه قال... إلخ) أى: قال عبد الله بن زيد: زاد الرجل المرئى جملة قد قامت الصلاة مرتين بعد الحيلتين.

قوله: (وقال في الصوم . الخ) أى: قال نصر بن المهاجر في روايته في أحوال الصوم: قال معاذ: إنه ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر قيل: هي البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ويصوم يوم عاشوراء فأنزل الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ البقرة/ ١٨٣ . أى: فرض الله عليكم الصيام كما فرضه على الذين من قبلكم من الأنبياء والأمم من لدن آدم إلى يومنا ما أحلى الله تعالى أمة لم يفرضه عليهم كما فرضه عليكم. وفي هذا التشبيه تأكيد للحكم وترغيب لنفوس المخاطبين فإن الصوم عبادة شاقة، والشيء الشاق إذا عم سهل. وعن ابن عباس ومجاهد أن المراد بمن قبلكم أهل الكتاب. وعن الحسن والسدى والشعبي أنهم النصارى. والمماثلة إما في أصل الوجوب وعليه أبو مسلم والجباي. وإما في الوقت والمقدار بناء على أن أهل الكتاب فرض عليهم صوم رمضان فتركه اليهود إلى صوم يوم من السنة وزعموا أنه اليوم الذى أغرق فيه فرعون. وزاد النصارى على رمضان عشرين يوماً فقد أخرج الطبراني عن مغفل بن حنظلة مرفوعاً: كان على النصارى صوم شهر رمضان فمرض ملكهم فقالوا: لئن شفاه الله لنزيدن عشرة ثم كان عليهم ملك آخر فأكمل لحماً فأوجع فوه فقالوا: لئن شفاه الله لنزيدن سبعة، ثم كان عليهم ملك آخر فقال: ما ندع من هذه الثلاثة الأيام شيئاً أن نتمها ونجعل صومنا في الربيع ففعل فصارت خمسين يوماً. قوله: (لعلكم تتقون) أى: تحذرون المعاصي، لأن الصوم فيه كسر النفس وترك الشهوات التى هى أم المعاصي فقد أخرج الشيخان مرفوعاً: يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء. أى: قاطع للشهوة.

قوله: (أيامًا معدودات) أيامًا منصوب على أنه مفعول لصيام أو بفعل مقدر أى: صوموا أيامًا معدودات أى: قلائل معينات بالعدد.

وقيل: معدّات للعطايا الربانية فالصالحون يسهّأون لها لما في الحديث: "إن لربكم في أيام دهركم نفحات فتعرضوا لها لعل أن يصيبكم نفحة منها فلا تشقون بعدها أبدًا" رواه الطبراني عن محمد بن مسلمة.

قوله: (فعدة من أيام أخر) عطف على محذوف جواب الشرط أى: من كان مريضًا أو مسافرًا فافطر يجب عليه صيام عدة أيام فطره من أيام غير رمضان.

قوله: (وعلى الذين يطيقونه... إلخ) أى: ويجب على الذين يستطيعون الصيام إن أفطروا إعطاء فدية إطعام مسكين قدر ما يأكله كل يوم. وهو نصف صاع من بر أو صاع من غيره عند الحنفية ومد عند الجمهور.

قوله: (فكان من شاء أن يصوم صام... إلخ) خيّرهم الله تعالى لنلا يشق عليهم لأنهم كانوا لم يعودوا الصوم ثم نسخ التخيير بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة/١٨٥. وقد أخرج الشيخان والترمذي والنسائي والطبراني عن سلمة بن الأكوع قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ البقرة/١٨٤. كان من شاء صام ومن شاء أفطر ويقتدي. فعل ذلك حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾. قوله: (فهذا حول) أى: الانتقال من صوم ثلاثة أيام ويوم عاشوراء إلى رمضان على التخيير حول من أحوال الصيام.

قوله: (فأنزل الله ﷻ شهر رمضان) أى: تلك الأيام المعدودات شهر رمضان فشهر خير لمبدأ محذوف، وشهر يجمع على أشهر جمع قلة وكثرة على شهور وأصله من شهر الشيء أشهره. وهو لكونه ميقانًا للعبادات والمعاملات صار مشهورًا بين الناس فلذلك سمي شهرًا.

ورمضان مصدر رمض من باب علم إذا احترق لأنه يحرق ذنوب الصائم.
وقال الخليل: إنه من الرمض يسكون الميم وهو مطر يأتي قبل الخريف يطهر
وجه الأرض من الغبار. والمناسبة فيه ظاهرة أيضاً فإن رمضان يطهر من صامه من
الذنوب.

قوله: (الذي أنزل فيه القرآن) أى: جملة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا
في ليلة القدر ثم أنزل عليه ﷺ منجماً في ثلاث وعشرين سنة على حسب الوقائع.
وذلك أن جبريل عليه السلام تلقاه من اللوح المحفوظ ونزل به إلى سماء الدنيا
فأملاه على السفرة الذين مقرهم بيت العزة في سماء الدنيا فكتبته في الصحف على
هذا الترتيب ثم نزل به على النبي ﷺ في ثلاث وعشرين سنة مفرقاً على حسب
الوقائع.

فجبريل أملاه على السفرة ابتداء وتلقاه عنهم انتهاء.
والحكمة في نزوله مفرقاً تجديد الحجج على المعاندين وزيادة إيمان للمؤمنين.
والقرآن لغة مأخوذ من القراء وهو الجمع.
واصطلاحاً اللفظ المنزل على النبي ﷺ للإعجاز بأقصر سورة منه المتعبد
بتلاوته.

قوله: (هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) حالان من القرآن لازمان له
أى: أنزل هادياً وآيات واضحات للناس فارقاً بين الحق والباطل.
قوله: (ومن كان مريضاً أو على سفر... إلخ) كرر لأن الله تعالى ذكر في الآية
الأولى تخيير المريض والمسافر والمقيم الصحيح ثم نسخ تخيير المقيم الصحيح بقوله
تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فلو اقتصر على هذا لاحتمل أن يشمل

النسخ الجميع فأعاد بعد ذكر النسخ الرخصة للمريض والمسافر ليعلم أن الحكم باق فيهما على ما كان عليه.

والمراد بالمسافر من سافر سفر قصر وتلبس به قبل الفجر.

قوله: (وثبت الطعام... إلخ) أى: استمر جواز الإفطار والإطعام للشيخ الكبير والمرأة العجوز اللذين لا يقدران على الصوم من غير نسخ. وهذا حول ثاب للصيام.

وهذا كله مبنى على أن آية ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ منسوخة.

وأما على أنها غير منسوخة فتكون على تقدير لا أى: وعلى الذين لا يطيقونه فدية... إلخ.

وروى عن حفصة أنها قرأتها كذلك وتكون الآية محكمة وجاءت فى حق الشيخ الكبير ونحوه ممن لا يقدر على الصيام وتكون أحوال الصيام ثنتين لا ثلاثاً كما ذكر فى الحديث.

قوله: (وجاء صرمة... إلخ) هو بكسر الصاد المهملة وسكون الراء ابن قيس كنيته أبو قيس.

وقوله: (وقد عمل يومه... إلخ) أى: اشتغل طول نهاره صائماً حتى أمسى فجاء إلى أهله فطلب الطعام فقالوا: حتى نسخن لك شيئاً فنام قبل أن يأكل... إلخ ما تقدم بيانه فى رواية أحمد. قوله: (وساق الحديث) أى: ذكر نصر بن المهاجر الحديث بطوله.

وتمامه فى رواية أحمد المذكورة آنفاً.

﴿ باب ما جاء في الإقامة ﴾

والإقامة مصدر أقام يقيم. وفي اصطلاح الفقهاء ألفاظ مخصوصة تذكر لإعلام الحاضرين بالتجهيز للدخول في الصلاة.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ زَادَ حَمَّادٌ فِي حَدِيثِهِ إِلَّا الْإِقَامَةَ .

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والبيهقى والنسائى والطحاوى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر بلال... إلخ) بالبناء للمجهول والأمر له النبى ﷺ؛ لأن أمور العبادة إنما تؤخذ عن توقيف. ويؤيده ما رواه النسائى والدارقطنى من طريق أيوب عن أبى قلابة والبيهقى بالسند الصحيح عن أنس أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة أى: يأتى بألفاظ الأذان شفعا بأن يقول كل كلمة مرتين سوى كلمة التوحيد فى آخره فإنه لم يختلف فى أنها مفردة.

فرواية الباب ونحوها مخصصة بالأحاديث التى ذكر فيها كلمة التوحيد مرة واحدة. وأما التكبير أول الأذان فقد وردت الروايات بتربيعة وتثنية كما تقدم.

قوله: (ويوتر الإقامة) أى: ويقول كلمات الإقامة مرة مرة.

قوله: (زاد حماد فى حديثه إلا الإقامة) أى: إلا لفظ قد قامت الصلاة فإنه يشفعها وكذا يشفع التكبير أولها وآخرها كما تقدم فى الروايات الصحيحة. وعدم استثنائه فى هذا الحديث لا يقدر فى ثبوت شفعه وادعى ابن منده والأصيلى أن زيادة حماد هذه ليست من الحديث وإنما هى مدرجة من كلام أيوب. وفى دعواهما نظر لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصلا بلفظ: كان يثنى الأذان ويوتر

قال الحافظ في الفتح: هذا الحديث حجة على من زعم أن الإمامة مثنى مثل الأذان. وأجاب بعض الحنفية بدعوى النسخ وإن أفراد الإمامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبي مخنف الذي رواه أصحاب السنن وفيه تنبيه الإمامة وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي مخنف الترجيع والترجيح فكان يلزمهم القول به.

(۱۵۰)

ثلاث مرات قال: فلما استأذن بلال عمر بن الخطاب ﷺ في الخروج إلى الجهاد في سبيل الله قال له عمر: إلى من أدفع الأذان يا بلال؟ قال: إلى سعد فإنه قد أذن لرسول الله ﷺ بقاء، فدعى عمر سعداً فقال: الأذان إليك وإلى عقبك من بعدك، وأعطاه عمر ﷺ العنزة التي كان يحمل بلال للنبي ﷺ فقال: امش بها بين يدي كما كان بلال يمشي بها بين يدي رسول الله ﷺ حتى تركزها بالمصلى ففعل.

والحكمة في تنسية الأذان وإفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فيكرر ليكون أوصل إليهم بخلاف الإقامة فإنها للحاضرين ولذا يكون الصوت في الأذان أرفع منه في الإقامة ويكون الأذان مرتلاً والإقامة مسرعة. وقد تقدم بيان صفة الأذان والإقامة وإثباتها.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِذَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ فَإِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوَضَّأْنَا ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والدارمي والدارقطني والشافعي والحاكم والبيهقي وابن خزيمة وأبو عوانة والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (إنما كان الأذان... إلخ) أي: كلماته وفي رواية النسائي عن أبي المثنى مؤذن مسجد الجامع قال: سألت ابن عمر عن الأذان فقال: كان الأذان... إلخ.

قوله: (مرتين مرتين) أي: يقول المؤذن: كل كلمة مرتين يعني إلا كلمة التوحيد فإنها مرة والتكبير فإن فيه التبريع أيضاً. وهذا الحديث ليس فيه ذكر الترجيع. لكن

تقدم ثبوته في بعض الروايات الصحيحة. قوله: (والإقامة مرة مرة... إلخ) أى: كانت كلمات الإقامة على عهد رسول الله ﷺ مرة مرة إلا قد قامت الصلاة فإنها كانت تقال مرتين. وتقدم استثناء التكبير أولها وآخرها فإنه مرتان وكذا كلمة التوحيد فإنها مرة بلا خلاف. قوله: (فإذا سمعنا الإقامة... إلخ) لعل مراده أن بعضهم كان أحياناً يؤخر الخروج إلى الصلاة والنهيؤ لها إلى حين الإقامة اعتماداً على تطويل قراءته ﷺ. قوله: (قال شعبة: لم أسمع من أبي جعفر... إلخ) وفي نسخة: قال أبو داود: قال شعبة: لم أسمع عن أبي جعفر... إلخ. ولعل غرض المصنف من ذكر قول شعبة أن أبا جعفر قليل الرواية.

﴿ باب الرجل يؤذن ويقيم آخر ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْآذَانِ أَشْيَاءَ لَمْ يَصْنَعْ مِنْهَا شَيْئًا قَالَ: فَأَرَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْآذَانَ فِي الْمَنَامِ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: أَلْقِهْ عَلَى بِلَالٍ فَأَلْقَاهُ عَلَيْهِ فَأَذَّنَ بِلَالٌ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَنَا رَأَيْتُهُ وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ قَالَ: فَأَقِمِ أَنتَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أراد النبي ﷺ في الأذان... إلخ) أى: أراد في الإعلام بدخول وقت الصلاة أشياء من البوق والناقوس والنار والراية ولم يستعمل ﷺ شيئاً منها لما تقدم.

قوله: (وأنا كنت أريده... إلخ) أى: كنت أريد أن أؤذن؛ لأن رأيت أنه وقد أمرتني يا رسول الله أن ألقيه على بلال ففعلت فقال له النبي ﷺ تطييباً له: فأقم أنت.

وفي رواية أحمد ألقه على بلال فألقيه فأذن فأراد أن يقيم فقلت: يا رسول الله أنا رأيت وأريد أن أقيم قال: فأقم أنت فأقام هو وأذن بلال.
وظاهر الحديث يدل على جواز أن يؤذن شخص ويقيم آخر وهذا متفق عليه.
لكن اختلفوا في الأولى:

فذهب أبو حنيفة ومالك وأكثر أهل الحجاز والكوفة وأبو ثور إلى أنه لا فرق في ذلك بين المؤذن وغيره وأن الأمر متسع أخذًا بظاهر هذا الحديث، وذهبت الحنابلة والمهادوية والشافعية إلى أن من أذن أولى بالإقامة لحديث زياد بن الحارث الصدائي الآتي في الباب بعد. قالوا: وفي حديث عبد الله بن زيد اختلاف سندًا ومتنًا.
وحديث الصدائي أقوم إسنادًا من حديث عبد الله بن زيد، ثم حديث ابن زيد كان أول ما شرع الأذان في السنة الأولى وحديث الصدائي بعده بلا شك والأخذ بآخر الأمرين أولى.

قال في النيل: على أنه لو لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصًا بعبد الله بن زيد. والأولوية باعتبار غيره من الأمة. والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشاركه فيها غيره أعنى الرؤيا. فالحاق غيره به لا يجوز لوجهين الأول: أنه يؤدي إلى إبطال فائدة النص أعنى حديث من أذن فهو يقيم فيكون فاسد. الاعتبار الثاني: وجود الفارق وهو بمجرد مانع من الإحاق.

قال الحازمي: طريق الإنصاف أن يقال: الأمر في هذا الباب على التوسعة. وادعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل. وهذا كله إذا كان المؤذن واحدًا فإن أذن جماعة دفعة واحدة فإن اتفقوا على من يقيم منهم أقام وإن تشاحوا أقرع بينهم.

وإن أذنوا واحدا بعد واحد فإن كان الأول هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك راتب فالذى يقيم هو الأول. وإن أذن غير الراتب ثم أذن بعده الراتب ففي الأولى بالإقامة منهما قولان: أحدهما: الراتب؛ لأنه صاحب ولاية الأذان والإقامة. ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الإقامة اعتد بإقامته على الصحيح. وقيل: لا يعتد به استنباطاً من قول الشافعي: إنه لا يجوز أن يخطب واحد ويصلي آخر لكنه ليس بشيء.

﴿ باب من أذن فهو يقيم ﴾

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ يَعْنِي الْإِفْرِيقِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نَعِيمٍ الْحَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصَّدَائِيَّ قَالَ: لَمَّا كَانَ أَوَّلُ أَذَانِ الصُّبْحِ أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَذَّنْتُ فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَقِيمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ إِلَى الْفَجْرِ فَيَقُولُ: لَا حَتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ نَزَلَ فَبَرَزَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى وَقَدْ تَلَا حَقَّ أَصْحَابِهِ يَعْنِي فَتَوَضَّأَ فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ فَقَالَ لَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ هُوَ أَذَّنَ وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ. قَالَ: فَأَقَمْتُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والترمذى والبيهقى والمزنى.

○ معنى الحديث: قوله: (لما كان أول أذان الصبح... إلخ) أى: وقت الأذان الأول للصبح وهو الذى يؤذن فيه ليقوم القائم ويتسحر الصائم ويرجع القائم أمرى النبى ﷺ أن أؤذن فى هذا الوقت فأذنت. ولعل بلالاً كان غائباً كما فى رواية البيهقى

من طريق خلف بن هشام المقرئ قال: ثنا سعيد بن راشد المازني ثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان في مسير له فحضرت الصلاة فنزل القوم فطلبوا بلالاً فلم يجدوه فقام رجل فأذن ثم جاء بلال فقال القوم: إن رجلاً قد أذن فمكث القوم هوئلاً، ثم إن بلالاً أراد أن يقيم فقال له النبي ﷺ: مهلاً يا بلال فإنما يقيم من أذن قال البيهقي: تفرد به سعيد بن راشد وهو ضعيف.

قوله: (فجعلت أقول: أقيم) أي: صرت بعد أن أذنت أقول: أقيم يا رسول الله؟ ولعله لقرب عهده بالإسلام ظن أن الصبح تصلى عقب الأذان ولو قبل ظهور الفجر. قوله: (فيقول: لا) أي: لا تقم؛ لأن وقت الإقامة لم يحن. قوله: (فبرز) أي: خرج لقضاء حاجته. قوله: (وقد تلاحق أصحابه) أي: لحقوه ﷺ واجتمعوا به فإنهم كانوا متفرقين في الطريق الذي هم مسافرون به. قوله: (يعني) هي زيادة من زياد بن نعيم؛ لأنه لم يحفظ لفظ شيخه ولكن حفظ معناه.

قوله: (فتوضأ) أي: بعد أن أقبل على الصدايى وسأله عن الماء فلم يجد عنده إلا ماء قليلاً فوضع يده ﷺ ففاض الماء كما سيأتى في تمام الرواية. قوله: (إن أخوا صداء هو أذن... إلخ) علة لحذف فكانه ﷺ قال لبلال: لا تقم؛ لأن أخوا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم أي: أحق بإقامة الصلاة من غيره. والحديث يدل على أنه يكفى الأذان قبل الفجر عن إعادته بعده؛ لأنه أذن قبل الفجر وأراد الإقامة فمنعه ﷺ إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام من غير إعادة الأذان بعد الفجر. وسيأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى. ودل أيضاً على أن من أذن أولى بالإقامة. والحديث وإن كان ضعيفاً؛ لأن فيه الإفرقي وضعفه غير واحد لكن حسنه الحازمي وقواه العقيلي وابن الجوزي قال الأحمدي: حديث عبد الله بن زيد وحديث الصدايى

كلاهما ضعيف والأخذ بحديث الصدائي أولى لأن عبد الله بن زيد كان أول ما شرع الأذان وحديث الصدائي بعده.

ولأن قوله ﷺ في حديث الصدائي: من أذن فهو يقيم قانون كلي. وأما حديث عبد الله بن زيد ففيه بيان واقعة جزئية يُحتمل أنه ﷺ أراد بقوله له: فأقم أنت تطيب قلبه؛ لأنه رأى الأذان في المنام. ويُحتمل أن يكون لبيان الجواز. ولأن لحديث الصدائي شاهداً من حديث ابن عمر أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وكذا البيهقي بلفظ تقدم وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان.

﴿باب رفع الصوت بالأذان﴾

والصوت هو القرع وقيل: تموج الهواء.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَأْبَسٍ وَشَاهِدِ الصَّلَاةِ يُكْتَبُ لَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً وَيُكَفَّرُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُمَا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (المؤذن يغفر له مدى صوته) أى: غاية صوته ومنتهاه. وهو منصوب على الظرفية أى: أن المؤذن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا بذل جهده في رفع الصوت بالأذان. وقيل: إن الكلام على وجه التمثيل والتشبيه يريد أن المكان الذي ينتهي إليه صوت المؤذن لو قُدِّرَ وكان ما بين أقصاه وبين مقامه الذي هو فيه ذنوب تملأ تلك المسافة لغفرها الله تعالى له. وقيل: معناه يغفر لأجله

ذنوب كل من سمع صوته فحضر للصلاة المسيبة عن ندائه. وقيل: معناه يغفر ذنوبه التي باشرها في تلك النواحي إلى حيث يبلغ صوته. وقيل: معناه يغفر بشفاعته ذنوب من كان ساكنًا أو مقيمًا إلى حيث يبلغ صوته.

قوله: (وبشهد له كل رطب ويابس) أى: كل نام وجماد مما يبلغه صوته من الإنس والجن وسائر الحيوانات والمخلوقات. ويقوى هذا ما في رواية للبخارى من قوله: فرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة واختلف في هذه الشهادة.

قال الحافظ في الفتح نقلاً عن ابن بزيمة: تقرر في العادة أن السماع والشهادة والتسبيح لا يكون إلا من حي فهل هي هنا لسان الحال؛ لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال بارئها أم على ظاهرها؟ وغير ممتنع عقلاً أن الله تعالى يخلق فيها الحياة والكلام. والصحيح أن للجمادات والنباتات والحيوانات علماً وإدراكاً وتسييحاً كما يعلم من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَنْ يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ البقرة/٧٤. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ الإسراء/٤٤.

قال البغوي: وهذا مذهب أهل السنة. ويدل عليه قضية كلام الذئب والبقرة وغيرهما. ويؤيده ما في رواية مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً: إني لأعرف حجراً كان يسلم علي. وما في الصحيحين من قول النار: أكل بعضى بعضاً.

والحكمة في هذه الشهادة اشتها المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة وكما أن الله تعالى يفضح بالشهادة قوماً فكذلك يكرم بالشهادة آخرين. وقال الزين بن المنير: والسر في هذه الشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا في توجيه الدعوى والجواب والشهادة.

قوله: (وشاهد الصلاة... إلخ) أى: حاضرها مع الجماعة المسببة غالبًا عن الأذان. وهو عطف على جملة قوله: المؤذن يغفر له فكأنه قال: المؤذن يغفر له والذى يحضر الصلاة مع الجماعة يكتب له ثواب خمس وعشرين صلاة زيادة على صلاة المنفرد. ويؤيده ما سيأتى للمصنف فى باب فضل المشى إلى الصلاة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة الرجل فى جماعة تزيد على صلاته فى بيته وصلاته فى سوقه خمسًا وعشرين درجة. قوله: (ويكفر عنه ما بينهما) أى: يكفر عن حاضر الصلاة ما بين الصلاتين اللتين شهدهما. وفى رواية ابن ماجه ويكفر له ما بينهما. وظاهر الحديث أنه يكفر عنه الذنوب مطلقًا وبعضهم خصها بالصغائر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب رفع الصوت بالأذان لكونه سببًا للمغفرة وشهادة الموجودات ولأن فيه الأمر بالجمي للصلاة فكلما كان ادعى للإسماع كان أولى لما يترتب عليه من زيادة الخير. لكن لا يبالغ فى رفع الصوت حتى يتضرر به لما روى البيهقي أن عمر بن الخطاب سمع أبا محذورة رفع صوته فقال: أما خشيت أن ينشق مريطؤك (بضم الميم وفتح الراء وسكون المشاة التحتية ما بين السرة والعانة) وقيل: من الصدر إلى العانة. ودل الحديث أيضًا على رفعة شأن المؤذن يوم القيامة، وعلى فضل صلاة الجماعة وأنها تكفر ما بينها وبين الصلاة الأخرى من الذنوب.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأَذِينَ فَإِذَا قُضِيَ الدَّاءُ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا نُوبَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ

وَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَصَلَ الرَّجُلُ لَا يَذْهَبُ
كَمْ صَلَّى .

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى ومالك والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا نودى بالصلاة) أى: للصلاة فالباء بمعنى
السلام. وفى رواية البخارى ومسلم إذا نودى للصلاة. قوله: (أدبر الشيطان) تقدم
أنه كل عات متمرد من الإنس والجن والدواب. والمراد به هنا المتمرد من الجن.
وهل المراد به إبليس أو جنس الشيطان ؟ تقريب الأقرب الثانى إذ لا فرق فى الضرر
بالأذان بين إبليس وغيره.

قوله: (وله ضراط) بضم الضاد المعجمة. وتقدم أنه ربح له صوت يخرج من
دبر الإنسان وغيره. ثم هو يُحتمل أن يكون باقياً على ظاهره؛ لأن الشيطان جسم
يأكل ويشرب كما جاء فى الأخبار فيصح منه خروج الريح. ويُحتمل أن يكون على
سبيل التمثيل فيكون ﷻ شبه حال الشيطان عند هروبه من سماع الأذان بحال من
حزبه أمر عظيم واعتراه خطب جسيم فلم يزل يحصل له الضراط من شدة ما هو
فيه؛ لأن الواقع فى شدة من خوف وغيره تسترخى مفاصله ولا يملك نفسه فيفتح
مخرجه. ولما كان الشيطان يعتريه شدة قوية عند النداء للصلاة فيهرب حتى لا يسمع
الأذان شبه حاله بحال ذلك الرجل وأثبت له على وجه الادعاء الضراط الذى ينشأ
من شدة الخوف.

قوله: (حتى لا يسمع التأذين) غاية لإدباره. وجاء بيان مكان الغاية فى رواية
لمسلم من حديث جابر وفيه: فقال: حتى يكون مكان الروحاء.
وحكى الأعمش عن أبي سفيان عن جابر أن بين المدينة والروحاء ستة وثلاثين
ميلاً.

وفيه دليل على استحباب رفع الصوت بالأذان؛ لأن قوله: حتى لا يسمع ظاهر في أنه يبعد إلى غاية ينتفى فيها سماعه للصوت.
قوله: (فإذا قُضى النداء... إلخ) أى: فإذا فرغ المؤذن من الأذان أقبل الشيطان. وفي رواية لمسلم: فإذا سكت رجع يوسوس. وقُضى بالبناء للمجهول ويروى بالبناء للمعلوم وفاعله ضمير يعود على المنادى المعلوم من المقام.
قوله: (حتى إذا تُوب بالصلاة أدبر) أى: إذا أقيم للصلاة وسمع الإقامة ذهب الشيطان. وثوب بضم المثناة وتشديد الواو المكسورة أقيم للصلاة فالمراد بالتثويب هنا الإقامة كما عليه الجمهور.

وجزم به أبو عوانة في صحيحه والبيهقي والخطابي وغيرهم.
والعامة لا تعرف التثويب إلا قول المؤذن في صلاة الفجر الصلاة خير من النوم. والأصل في التثويب أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر فسمى الدعاء تثويبا لذلك وكل داع مثوب. وقيل إنما سمي تثويبا من باب ثاب يثوب إذا رجع فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة ثم كثر استعماله في كل إعلام يجهر به الصوت. وسميت الإقامة تثويبا لأنها إعلام بالإقامة للصلاة ودعاء لها.
قوله: (حتى يخطر بين المرء ونفسه) أى: قلبه والمراد أنه يوسوس للمرء حتى يحول بينه وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها. ويخطر بضم الطاء المهملة وكسرهما كذا في المصباح.
وقال عياض: ضبطناه عن المتقين بالكسر وهو الوجه ومعناه يوسوس وأصله من خطر البعر بذنبه إذا حركه فضرِبَ به فخذيه. أما بالضم فمن المرور أى: يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله عما هو فيه.

قوله: (اذكر كذا اذكر كذا ... إلخ) هكذا في رواية للبخارى وفي رواية لمسلم
بعد قوله: اذكر كذا، فهتاه ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر. أى: من
أمر الدنيا قبل دخوله في الصلاة من مال وبيع وشراء ونحو ذلك.
قال في الفتح: قيل خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لأنه يعلم لما يعلم أكثر
لتحقق وجوده. والذي يظهر أنه الأعم من ذلك فيذكره بما سبق له به علم
ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليوقع في الفكرة فيه وهذا أعم من أن يكون
في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم.

قوله: (حتى يظل الرجل ... إلخ) غاية لوسوسة الشيطان أى: أنه يوسوس
للرجل حتى يصير لا يدري كم صلى من الركعات أثلاثاً أم أربعاً. ويظل بالظاء
المعجمة المفتوحة هي في الأصل لا تصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً. وفي بعض النسخ
وللأصلي يضل بكسر الضاد المعجمة من باب ضرب أى: ينسى الرجل فلا يعلم كم
صلى. أو بفتحها من باب تعب أى: يخطئ ويتحير. وفي نسخة حتى يظل الرجل إن
يدري بكسر همزة إن نافية بمعنى ما. وفي رواية البيهقي: ما يدري.

والحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر
في الصلاة أن الأذان دعاء إلى الصلاة المشتعلة على السجود الذي أباه وعصى
بسببه، وهو إعلام بالصلاة التي هي أفضل الأعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا
يزاد فيها ولا ينقص منها، بل تقع على وفق الأمر فينفر من سماعها. أما الصلاة فلما
يقع من كثير من الناس فيها من التفريط فيتمكن الشيطان من المفرط فلو قدر أن
المصلي فعل جميع ما أمر به فيها لم يقربه فيها إن كان وحده.
وهو نادر وكذا إذا انضم إليه مثله. وهو أندر.

قال ابن الجوزي: على الأذان هبة يشتد انزعاج الشيطان بسببها لأنه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به لأن النفس لا تحضره بخلاف الصلاة فإن النفس تحضر فيها فيفتح الشيطان لها أبواب الوسوسة. ومحل ما ذكر إذا كان الأذان موافقا لما جاءت به الشريعة المطهرة من عدم التغنى والتمطيط بكلماته والزيادة عليها بخلاف ما يقع من غالب مؤذني أهل هذا الزمان من التغنى والتحرير في كلماته فإنه لا يترتب عليه ما ذكر بل هو بغية الشيطان.

فائدة: يكون الأذان الشرعي لدفع أذى الجن وبعدهم ففي رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح قال: أرسلني أبي إلى بني حارثة ومعى غلام لنا أو صاحب لنا فناداه مسناد من حائط باسمه فأشرف الذي معى على الحائط فلم ير شيئا فذكرت ذلك لأبي فقال: لو شعرت أن تلقى هذا لم أرسلك ولكن إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة فإني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ولى وله حصاص.

وقال ابن عبد البر: قال مالك: استعمل زيد بن أسلم على معدن بن سليم وكان لا يزال يصاب فيه الناس من الجن فلما وليهم شكوا ذلك إليه فأمرهم بالأذان وأن يرفعوا أصواتهم به ففعلوا فارتفع ذلك عنهم فهم عليه حتى اليوم قال مالك: أعجبني ذلك من زيد. وذكرت الغيلان أي: المردة من الجن عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إن شيئا من الخلق لا يستطيع أن يتحول في غير خلقه ولكن للجن سحره كما للإنس سحره فإذا خشيتم شيئا من ذلك فأذنوا بالصلاة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد فضل الأذان، وعلى أن الشيطان يتأذى به فلا يستطيع سماعه، وعلى أن الشيطان له تسلط على الإنسان غير الأنبياء

بالوسوسة حتى حال الصلاة، وعلى أن الشيطان شديد الحرص على إضرار الإنسان
فيجب الحذر منه.

﴿ باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت ﴾

أي: من حفظ وقت الصلاة ومراعاته.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ
مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْإِمَامَةَ وَاعْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي والشافعي
والبزار.

○ معنى الحديث: قوله: (الإمام ضامن) أي: حافظ لصلاة المأمومين وراع
لها فصلاة القوم في عهده وصحتها مقرونة بصحة صلاته؛ لأنه يحفظ عليهم
الأركان والسنن وأعداد الركعات ويتولى السفارة بينهم وبين ربهم في الدعاء
ويتحمل القراءة عنهم إما مطلقاً عند من لا يوجب القراءة على المأموم أو إذا كانوا
مسبوقين. ولهذا الضمان كان ثواب الأئمة أوفر إذا رعوا حقها ووزرهم أكثر إذا
أخلوا بها.

قال ابن العربي: إن ضمان الإمام لصلاة المأموم هو التزام شروطها وحفظ صلاته
في نفسه لأن صلاة المأموم بنيت عليها فإن أفسد صلاته فسدت صلاة من ائتم به
فكان غارماً لها.

قوله: (والمؤذن مؤتمن) بصيغة المفعول أى: أمين في الأوقات يعتمد الناس على أذانه في الصلاة والصيام وسائر الوظائف المؤقتة. ويؤيده ما رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر خصلتان متعلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين صلاتهم وصيامهم. وما رواه البيهقي من حديث أبي مخذرة أمناء المسلمين على صلاتهم وسجودهم المؤذنون. ولأن المؤذن يرتقى على أماكن عالية فيطلب منه أن لا ينظر إلى بيوت الناس وعوراتهم. قوله: (اللهم أرشد الأئمة... إلخ) أى: يا الله وفق الأئمة للعمل بما تكفلوا به والخروج من عهده واغفر للمؤذنين ما عساه أن يقع منهم من التفريط في الأمانة التي تحملوها من جهة تقديم على الوقت أو تأخير عنه سهواً. وفي هذا الحديث إشارة إلى فضيلة الإمامة على الأذان لأن الإمام متكفل بأركان الصلاة وجميع أعمالها والمؤذن متكفل للوقت فحسب. والإمام خليفة رسول الله ﷺ والمؤذن خليفة بلال ؓ. فإين أحدهما من الآخر. ولأن الدعاء بالمغفرة يؤذن بالتقصير بخلاف الدعاء بالإرشاد وإلى تفضيل الإمامة على الأذان ذهب أبو حنيفة والخراسانيون وجمع من الشافعية كما قال القاري.

قال السنوى وصححه القاضى أبو الطيب وقطع به الدارمى. وقيل: الأذان أفضل.

قال النووي: وهو نص الشافعى في الأم.

قال الخاملى وأبو حامد: إنه مذهب الشافعى. وقيل إنهما سيان. وقيل: إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع خصائصها فهي في حقه أفضل وإلا كان الأذان في حقه أفضل.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن إمام الصلاة ينبغي أن يكون من خيار القوم حتى يكون أهلاً للضمان، وعلى أن الإمام يتحمل عن المأمومين ما يقع منهم

من التفريط في صلاتهم لكن ما لم يؤد ذلك إلى بطلانها، وعلى أن المؤذن أمين فيطلب أن يكون مسلماً عاقلاً عدلاً فلا يصح من كافر ولا مجنون، وهل يكون الكافر بأذانه مسلماً؟ فيه تفصيل فإن كان عيسوياً فلا يكون بأذانه مسلماً لاعتقاده اختصاص الرسالة بالعرب لأن العيسوية طائفة من اليهود ينسبون إلى أبي عيسى اليهودي الأصهباني ويعتقدون اختصاص رسالته ﷺ بالعرب فإذا نطق بالشهادة اعتقد فيها الاختصاص. وإن كان غير عيسوي فله ثلاثة أحوال:

إحداها: أن ينطق بالشهادة حكاية كان يقول: سمعت فلاناً يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهذا لا يكون مسلماً بذلك اتفاقاً لأنه حاك كما لا يصير المسلم كافراً بحكايته الكفر.

الثانية: أن يقولها بعد استدعاء كان يقول له إنسان: قل: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فيقولها فهذا يكون مسلماً بلا خلاف.

الثالثة: أن يقولها ابتداء لا حكاية ولا باستدعاء ففيه وجهان. الصحيح الذي عليه الأكثرون أنه يصير مسلماً. وعلى أي حال لا يصح أذانه لوقوع بعض الأذان حال الكفر.

وإن كان فاسقاً صح أذانه مع الكراهة قال بعضهم: إنما يصح أذانه في تحصيل وظيفة الأذان ولا يجوز تقليده وقبول خبره بدخول الوقت؛ لأن خبره غير مقبول. من شرح المذهب.

فوائد: الأولى: الأكمل أن يكون المؤذن حرّاً فيصح أذان العبد لكن إن أذن لنفسه لم يلزمه استئذان سيده؛ لأن ذلك لا يضر بخدمته وإن أذن للجماعة لزمه استئذانه؛ لأنه يحتاج إلى مراعاة الأوقات فيضر بخدمته.

الثانية: اختلف العلماء في أذان الصبي المميز فقال بصحته: جمهور الشافعية وأحمد والمالكية واشترطوا في صحة أذانه أن يعتمد في دخول الوقت على عدل وقال داود: لا يصح أذانه وقالت الحنفية: يصح أذان الصبي المراهق العاقل وقال جماعة من الشافعية بكراهته.

الثالثة: اختلف العلماء في أذان المحدث فقالت الشافعية: يصح سواء أكان حدثاً أصغر أم أكبر مع الكراهة. وبه قال الحسن البصري وداود وقنادة وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور وابن المنذر وهو مشهور مذهب مالك. وقال عطاء ومجاهد والأوزاعي وإسحاق: لا يصح أذانه ولا إقامته.

﴿ باب الأذان فوق المنارة ﴾

وهي المكان المرتفع الذي يؤذن عليه وتجمع على مناور ولا تهمز؛ لأنها أصلية وبعضهم يهملها فيقول: منائر تشبيهاً للأصلي بالزائد وتطلق أيضاً على العلامة التي تجعل بين الحدين.

● عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ قَالَتْ: كَانَ بَيْتِي مِنْ أَطْوَلِ بَيْتِ حَوْلِ الْمَسْجِدِ وَكَانَ بِلَالٌ يُؤْذَنُ عَلَيْهِ الْفَجْرَ فَيَأْتِي بِسَحَرٍ فَيَجْلِسُ عَلَى الْبَيْتِ يَنْظُرُ إِلَى الْفَجْرِ فَإِذَا رَأَاهُ تَمَطَّى ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْمَدُكَ وَأَسْتَعِينُكَ عَلَى قُرَيْشٍ أَنْ يَقْسِمُوا دِينَكَ. قَالَتْ: ثُمَّ يُؤْذَنُ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُهُ كَانَ تَرَكَّهَا لَيْلَةً وَاحِدَةً تَعْنِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي وابن سعد.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان بلال يؤذن عليه) أى: على يتي للمبالغة في الإعلام بدخول وقت الصلاة.

قوله: (تقطى). وفي نسخة قطأ أى: تمدد لطول جلوسه وليحصل له النشاط.
قوله: (اللهم إني أحمذك... إلخ) أى: أثنى عليك الثناء الجميل على الإسلام وعلى خدمة الأذان وأطلب منك الإعانة على هداية قريش لأن يقيموا دينك. وخص قريشاً بذلك لما لهم من القوة والغلبة فحيث أسلموا أسلم غيرهم ولعل هذا كان قبل فتح مكة.

قوله: (والله ما علمته كان تركها) كان زائدة بين المفعولين والغرض منه تقوية ما ذكرته عن بلال.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغي أن يكون الأذان على مكان مرتفع لأن المقصود منه إعلام الناس بدخول وقت الصلاة وكلما كان المكان أرفع كان الإعلام أبلغ وقد جاء في الأذان على مرتفع أحاديث وآثار.

منها ما رواه ابن أبي شيبه قال: حدثنا أبو خالد عن هشام عن أبيه قال: أمر النبي ﷺ بلالاً أن يؤذن يوم الفتح فوق الكعبة.

ومنها ما رواه أيضاً من طريق عبد الأعلى عن الجريري عن عبد الله بن شقيق قال: من السنة الأذان في المنارة والإقامة في المسجد وكان عبد الله يفعل.

ومنها ما ذكره السهوي عن ابن زبالة قال: حدثني محمد بن إسماعيل وغيره قال: كان في دار عبد الله بن عمر أسطوانة في قبلة المسجد يؤذن عليها بلال يرقى إليها بأقناب.

وينبغي أن لا يتفاحش المكان في الارتفاع كما يفعله أهل زماننا في مناورهم لما في ذلك من السرف المؤدى لضياح المال ولما فيه من ضياح حكمة الأذان التي هي الإعلام فإن صوته حينئذ قل من يسمعه.

قال في المدخل: من السنة الماضية أن يؤذن المؤذن على المنار فإن تعذر ذلك فعلى سطح المسجد فإن تعذر ذلك فعلى بابيه وكان المنار عند السلف رضوان الله تعالى عليهم بناء بينونه على سطح المسجد كهيئته اليوم لكن هؤلاء أحدثوا فيه أنهم عملوه مربعاً على أركان أربعة وكان في عهد السلف رضوان الله تعالى عليهم مدوراً. وكان قريباً من البيوت خلافاً لما أحدثوه اليوم من تعلية المنار وذلك يمنع لوجوه:

أحدها: مخالفة السلف عليه السلام.

الثاني: أنه يكشف على حريم المسلمين.

الثالث: أن صوته يبعد عن أهل الأرض. ونداؤه إنما هو لهم. وقد بنى بعض الملوك في المغرب مناراً زاد في علوه فبقى المؤذن إذا أذن لا يسمع أحداً ممن تحته. وهذا إذا كان المنار تقدم وجوده على بناء الدار. وأما إذا كانت الدور مبنية ثم جاء بعض الناس يريد أن يعمل المنار فإنه يمنع من ذلك لأنه يكشف عليهم اللهم إلا أن يكون بين المنار والدور سكك وبعد بحيث إنه إذا طلع المؤذن على المنار ورأى الناس على أسطح بيوتهم لا يميز بين الذكر والأنثى منهم فهذا جائز على ما قاله علماؤنا. ودل الحديث أيضاً على أنه ينبغي للمؤذن أن يحرص على مراقبة الوقت كي يقع الأذان في وقته المحدد له شرعاً.

﴿ باب في المؤذن يستدير في أذانه ﴾

أى: يصرف وجهه يمينا وشمالا في أذانه حين يقول: حى على الصلاة حى على الفلاح.

● عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَكَّةَ وَهُوَ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ فَخَرَجَ بِلَالٌ فَأَذَّنَ فَكُنْتُ أَتَّبِعُ فَمَهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ خُلَّةٌ حَمْرَاءُ بُرُودٌ يَمَانِيَّةٌ قَطْرِيٌّ. وَقَالَ مُوسَى: قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا خَرَجَ إِلَى الْإِبْطَحِ فَأَذَّنَ فَلَمَّا بَلَغَ حَى عَلَى الصَّلَاةِ حَى عَلَى الْفَلَاحِ لَوَى عُنُقَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ ثُمَّ دَخَلَ فَأَخْرَجَ الْعَنْزَةَ وَسَاقَ حَدِيثَهُ.

والحديث أخرجه أيضا: البخارى ومسلم وابن ماجه والنسائى والحاكم والبيهقى وابن خزيمة وأبو عوانة وأبو نعيم والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أتيت النبى ﷺ بمكة) لعل مجيئه بمكة كان في حجة الوداع أو في زمن فتحها. قوله: (وهو في قبة حمراء من آدم) القبة بضم القاف وتشديد الموحدة من الخيام بيت صغير مستدير ويطلق أيضا على البناء المعروف وتجمع على قباب وقباب من آدم بضمين أو بفتحين جمع آدم وهو الجلد المدبوغ.

قوله: (فخرج بلال فأذن) أى: خرج إلى الأبطح كما سيأتى وهو موضع معروف خارج مكة فأذن بالظهر أو العصر كما يؤخذ من رواية البخارى عن أبى جحيفة قال: خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة فصلى بالبطحاء الظهر أو العصر ركعتين ونصب بين يديه عنزة ... الحديث. قوله: (فكنت أتبع فمه هاهنا وهاهنا) أى:

جهنمى السمين والشمال. والمعنى أن أبا جحيفة كان ينظر إلى فم بلال وقت أن كان يلتفت برأسه يمينا وشمالا كما تدل عليه رواية مسلم من طريق سفيان: فجعلت أتبع فاه هاهنا وهاهنا يمينا وشمالا يقول: حتى على الصلاة حتى على الفلاح. قوله: (ثم خرج رسول الله ﷺ أى: من القبة متوضعا وصلى الظهر أو العصر ركعتين وجعل الناس يتمسحون بوضوئه كما فى رواية البخاري).

قوله: (وعليه حلة... إلخ) بضم الحاء المهملة إزار ورداء قال ابن الأثير: الحلة واحدة الخلل وهى برود اليمن ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد. وقوله: حمراء أى: مخططة بخطوطٍ خمر وليست حمراء مصمتة كما فهمه بعضهم.

قال ابن القيم: لو كانت حمراء مصمتة لم تكن من البرود وإنما كان فيها خطوط حمراء كالبرود. ووصفت بالحمرة باعتبار ما فيها من الخطوط وقد صح عنه ﷺ النهى عن لبس المعصفر والأحمر من غير معارض.

وأمر عبد الله بن عمر لما رأى عليه ثوبين أحمرين أن يحرقهما فلم يكن يكره الأحمر الشديد هذه الكراهة ثم يلبسه. قوله: (برود يمانية قطري) وفى نسخة: قطرية والبرود جمع برد والمراد بالجمع ما فوق الواحد ومانية نسبة إلى اليمن. وقطرى بكسر القاف وسكون الطاء نسبة إلى قطر بفتحيتين فكسروا القاف وخففوه بسكون الطاء وهى قرية على سيف الخط بين عمان والعقير. وصح كون قطرى وصفا لبرود لأنه بكثرة الاستعمال صار كالاسم لذلك النوع من الخلل فلا يقال: إن الصفة والموصوف لم يتطابقا. ولا مانع أن تكون قطرية يمانية. أما كونها قطرية فلكونها تأتي منها. وكونها يمانية فلكونها ثياب فيها فيكون وصف الحلة بثلاث صفات الأولى حمراء والثانية برود وبين به أن جنس هذه الحلة الحمراء من البرود اليمانية والثالثة قطري

لأن البرود اليمانية أنواع قطرى وغيره ويُحتمل أن يكون الكلام على التشبيه أى:
برود يمانية كثوب قطرى فيكون وصف الحلة بوصفين الحمرة وكونها بروذاً يمانية.
قوله: (وقال موسى... إلخ) أى: قال موسى بن إسماعيل أحد شيوخ المصنف فى
روايته: قال أبو جحيفة: رأيت بلالاً خرج إلى الأبطح. والأبطح والبطيحة والبطحاء
مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمراد هنا أبطح مكة وهو مسيل واد بها المعروف
بالخصب.

وقال فى المرقاة: الأبطح بفتح الهمزة محل أعلى من المعلى من جهة منى ينتهى إليه
السييل من وادى منى.

قوله: (لوى عنقه... إلخ) أى: أمال بلال عنقه إلى جهة اليمين وجهة الشمال
حين قوله: حى على الصلاة حى على الفلاح ولم يتحول بصدوره عن القبلة ولا
بقدمه. وفيه تقييد لخل الالتفات فى الأذان وهو عند الحيعلتين وبوب عليه ابن خزيمة
انحراف المؤذن عند قوله: حى على الصلاة حى على الفلاح بضمه لا ببدنه كله
وفى كيفية الالتفات أوجه:

أحدها: أنه يلتفت عن يمينه فيقول: حى على الصلاة حى على الصلاة ثم
يلتفت عن يساره فيقول: حى على الفلاح حى على الفلاح.
قال النووى رحمه الله تعالى: هو أصحها وبه قطع العراقيون وجماعة من
الخراسانيين.

الثانى: أنه يلتفت عن يمينه فيقول: حى على الصلاة ثم يعود إلى القبلة ثم
يلتفت عن يمينه فيقولها ثانية ثم يلتفت عن يساره فيقول: حى على الفلاح ثم يعود
إلى القبلة ثم يلتفت عن يساره فيقولها ثانية.

الثالث: يقول: حتى على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره ثم يقول: حتى على الفلاح كذلك.

والى استحباب الالتفات بالعنق في الأذان يمينًا وشمالًا من غير تحول عن القبلة بصدوره وقدميه من غير دوران سواء أكان المؤذن على الأرض أم على غيرها ذهب الشافعي والنخعي والثوري والأوزاعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد أخذًا بظاهر هذا الحديث

وقال مالك: لا يدور ولا يلتفت يمينًا ولا شمالًا إلا أن يريد الإجماع.

وقال أبو حنيفة وإسحاق وأحمد في رواية: يلتفت ولا يدور إلا أن يكون على منارة فسيدور واستدل من قال: يدور بما رواه ابن ماجه والبيهقي من طريق الحجاج بن أرطاة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ خرج إلى الأبطح فخرج بلال فأذن فاستدار في أذانه وأجاب عنه من قال بعدم الدوران بأنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومدلس ولا سيما إذا روى بالعنعنة. وبأن هذا الحديث مخالف لرواية الشقات عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه فوجب رده. وبأن الاستدارة تحمل على الالتفات بالوجه يمينًا وشمالًا جمعًا بين الروايات.

قال الحافظ في الفتح: اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها أنه كان يستدير. وفي بعضها ولم يستدر. لكن تروى الاستدارة من طريق حجاج وإدريس الأودي ومحمد العزمي عن عون وهم ضعفاء وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال في حديثه: ولم يستدر. أخرجه أبو داود. ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس. ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله.

قوله: (فأخرج العنزة) أى: وجعلها بين يديه ليصلى إليها. وهى مثل نصف الرمح أو أكثر شيئاً وفيها سنان مثل سنان الرمح. وروى عمر بن شبة فى أخبار المدينة من حديث الليث أنه بلغه أن العنزة التى كانت بين يديه كانت لرجل من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه فكان ينصبها بين يديه إذا صلى.

قوله: (وساق حديثه) أى: ذكر موسى بن إسماعيل تمام حديث أبى جحيفة وهو: فصلى بنا إلى العنزة الظهر والعصر تمر المرأة والكلب والحمار لا يمنع ثم لم يزل يصلى ركعتين حتى أتى المدينة وفى رواية: وكان يمر من ورائها الحمار والمرأة ثم قام الناس فجعلوا يمسحون بها وجوههم فأخذت يده فوضعتها على وجهى فإذا هى أبرد من الثلج وأطيب ريحاً من المسك. وهذه الروايات فى الصحيحين وفى مسند أحمد. فائدتان: الأولى: استحب العلماء وضع المؤذن إصبعيه فى أذنيه حين الأذان لما أخرجه الترمذى عن أبى جحيفة قال: رأيت بلالاً يؤذن ويدور ويتبع فاه هاهنا وأصبعاه فى أذنيه. قال الترمذى: حديث حسن صحيح وعليه العمل عند أهل العلم يستحبون أن يُدخِل المؤذن إصبعيه فى أذنيه فى الأذان وقال بعض أهل العلم: وفى الإقامة أيضاً وهو قول الأوزاعى. وروى ابن ماجه والحاكم نحوه. ولأن ذلك أجمع للصوت. قال النووي: قال أصحابنا: وفيه فائدة أخرى وهى أنه ربما لم يسمع إنسان صوته لصمم أو بعد أو غيرهما فيستدل بوضع أصبعيه فى أذنيه على أذانه فإن كان فى إحدى يديه علة تمنعه من ذلك جعل الأصبع الأخرى فى صماخه. الثانية: السنة فى إقامة الصلاة أن يكون المقيم مستقبل القبلة قائماً كالأذان، وهل يستحب الالتفات فيها ؟ فيه ثلاثة أوجه: أصحها: يستحب. ونقل إمام الحرمين اتفاق

الأصحاب عليه. الثاني: لا يستحب ورجحه البغوى قال: لأن الإقامة للحاضرين فلا حاجة فيها إلى الالتفات. الثالث: لا يلتفت إلا أن يكبر المسجد.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز لبس الثوب المخطط بالأحمر. وسيأتى بيانه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى. وعلى مشروعية الالتفات في الأذان يمينًا وشمالًا عند الحيعتين وعلى مشروعية اتخاذ السترة للمصلي، ودلت بقية الحديث على جواز التبرك بآثار الصالحين، وعلى مشروعية قصر الصلاة في السفر، وعلى تعظيم الصحابة له ﷺ.

﴿ باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة ﴾

أي: في بيان ما ورد في الترغيب في الدعاء بين الأذان والإقامة. وظاهر البنية أن وقت الإجابة يتبدى من انتهاء الأذان وينتهي بابتداء الإقامة. ويحتمل أن يكون المراد أن الدعاء لا يرد بين أثناء الأذان من حين ابتدائه إلى انتهائه وكذا الإقامة.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَرُدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْآذَانِ وَالْإِقَامَةِ .

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والترمذي والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان والضياء.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة) لا يرد الله تعالى طلب الخواتج الدنيوية والأخرية الجليلة والحقيرة في هذا الوقت بل يجيب الدعاء ويقبله كما رواه الحاكم وأبو يعلى عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا نادى المنادى فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء. وروى الخطيب عن أنس قال:

قال رسول الله ﷺ: عند أذان المؤذن يستجاب الدعاء فإذا كان الإقامة لا ترد دعوته. وروى مالك والبيهقي عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: ساعتان تفتح لهما أبواب السماء وقل داع ترد عليه دعوته عند حضور النداء للصلاة والصف في سبيل الله. وروى البيهقي من طريق أبي حازم بن دينار أن سهل بن سعد أخبره أن رسول الله ﷺ قال: ثنتان لا تردان أو قلما تردان الدعاء عند النداء وعند البأس حين يلحم بعضهم بعضاً. والدعاء عام يشمل كل دعاء إلا أنه مخصوص بما في الأحاديث الصحيحة من أنه ما لم يكن بإثم أو قطيعة رحم. ومشروط بشروط. منها: أن لا يستعجل بالإجابة لما رواه مسلم عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل قيل: يا رسول الله ما الاستعجال؟ قال: يقول: قد دعوت وقد دعوت فلم أر يستجاب لي فيستحسر أي: ينقطع عند ذلك ويدع الدعاء.

ومنها: إقبال العبد على ربه حال دعائه. وأن يكون موقناً بالإجابة. ولكن تكون على حسب مراد الله تعالى وفي الوقت الذي يريد لا على حسب مراد الداعي ولا في الوقت الذي يريد إذ قد يدعو بما تكون عاقبته وبالاً كما وقع لثعلبة حين طلب منه ﷺ أن يدعو له بالمال ويؤدي منه كل ذي حق حقه فقال له ﷺ: ويحك يا ثعلبة قليل تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه ثم أتاه بعد فقال له مثل ذلك فقال له ﷺ: أما لك في أسوة حسنة؟ والذي نفسي بيده لو أردت أن تسير معي الجبال ذهباً وفضة لسارت ثم أتاه بعد فقال له: والذي بعثك بالحق لننرزقن الله تعالى مالاً لأعطين كل ذي حق حقه وكان في ذلك الوقت ملازماً له ﷺ في الجمعة والجماعات فقال ﷺ: اللهم ارزق ثعلبة مالاً فاتخذ غنماً فتمت كما ينمو الدود فضاقت عليه المدينة فتنحى عنها ونزل وادياً من أوديتها وهي تكثر وتزيد فكان

يُصَلِّي مَعَهُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَيُصَلِّي بَاقِيَ الصَّلَوَاتِ فِي غَنَمِهِ ثُمَّ كَثُرَتِ الْغَنَمُ فَتَبَاعَدَ
عَنِ الْمَدِينَةِ حَتَّى صَارَ لَا يَشْهَدُ إِلَّا الْجُمُعَةَ ثُمَّ كَثُرَتْ فَكَانَ لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلَا جُمَاعَةً
وَصَارَ يَتَلَقَّى النَّاسَ يَسْأَلُهُمْ عَنِ الْأَخْبَارِ كُلِّ يَوْمٍ فَذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ:
مَا فَعَلَ ثَعْلَبَةُ فَقَالُوا: اتَّخَذَ غَنَمًا لَا يَسْمَعُهَا وَادَّ فَقَالَ ﷺ: يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةُ يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةُ فَلَمَّا
نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ وَكُتِبَ لهُمَا أَسْنَانُ الصَّدَقَةِ وَكَيْفَ
يَأْخُذَانِهَا وَقَالَ لهُمَا: مَرَا عَلَى ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ وَعَلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَخَذَا
صَدَقَاتِهِمَا، فَخَرَجَا حَتَّى أَتَيَا ثَعْلَبَةَ فَسَأَلَاهُ الصَّدَقَةَ وَقَرَأَا عَلَيْهِ كِتَابَهُ ﷺ فَقَالَ: مَا
هَذِهِ إِلَّا جَزْيَةٌ مَا هَذِهِ إِلَّا أُخْتُ الْجَزْيَةِ انْطَلِقَا حَتَّى تَفْرَغَا ثُمَّ عَوَدَا إِلَى فَاانْطَلَقَا وَسَمِعَ
بِهِمَا السُّلَيْمِيُّ فَنَظَرَ إِلَى خِيَارِ إِبِلِهِ فَعَزَلَهَا لِلصَّدَقَةِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَهُمَا بِهَا فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَا:
مَا هَذَا عَلَيْكَ قَالَ: خَذَاهُ فَإِنْ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ ثُمَّ رَجَعَا إِلَى ثَعْلَبَةَ فَقَالَ: أَرُونِي كِتَابَكُمَا
فَقَرَأَهُ فَقَالَ: مَا هَذِهِ إِلَّا جَزْيَةٌ انْطَلِقَا حَتَّى أَرَى رَأْيِي فَاانْطَلَقَا فَلَمَّا رَأَاهُمَا ﷺ قَالَ قَبْلَ أَنْ
يَكْلِمَاهُ: يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةُ يَا وَيْحَ ثَعْلَبَةُ ثُمَّ دَعَا لِلْسُّلَيْمِيِّ بَخِيرٍ فَأَخْبَرَاهُ بِالَّذِي صَنَعَ ثَعْلَبَةُ
فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا آتَاهُمُ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ ﴾ التوبة/٧٦. وَقَدْ وَرَدَتْ
أَدْعِيَةُ بَيْنِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ يَأْتِي بَعْضُهَا لِلْمُصَنِّفِ.

وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَمَّا قَالَ ﷺ: لَا يَرُدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ
وَالْإِقَامَةِ قَالُوا: فَمَا نَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ.

○ فَفَقَّهَ الْحَدِيثُ: دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَعَلَى
أَفْضَلِيَةِ الدُّعَاءِ فِي هَذَا الْوَقْتُ.

﴿ باب ما يقول إذا سمع المؤذن ﴾

أي: في بيان ما يقوله الشخص إذا سمع المؤذن.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ .

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والبيهقي ورواه الجماعة والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا سمعتم النداء) ظاهره اختصاص إجابة السامع المؤذن، فلو رأى شخص المؤذن في محل الأذان وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعد أو صمم لا يطالب بالإجابة.

قوله: (فقولوا مثل ما يقول المؤذن) مثل منصوب صفة لمصدر محذوف، و(ما) مصدرية أى: قولوا قولاً مثل قول المؤذن. أو أنه مفعول مطلق لأن الصفة إذا قامت مقام الموصوف المحذوف تعرب مفعولاً مطلقاً. ويُحتمل أن تكون (ما) موصولة والعائد محذوف. وعبر بالمضارع ولم يقل "مثل ما قال" ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة بمثلها. ويؤيد هذا ما رواه الطحاوي من حديث أم حبيبة أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت.

وادّعى ابن وضاح أن الحديث انتهى عند قوله: مثل ما يقول وأن لفظ المؤذن مدرج فيه. لكن قد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إثباته، فلم يصب ابن وضاح في دعواه ولا سيما وأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى. وظاهر الحديث يدل على أن السامع يقول مثل قول المؤذن في جميع ألفاظ الأذان حتى في الحيعتين، لكن حديث عمر بن الخطاب الآتي يخص الحيعتين فإن فيه: يقول السامع فيهما: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو مذهب الجمهور ورواية عن مالك. والثانية:

يستابعه لمتنهي الشهادتين فقط. قال ابن المنذر: يُحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة مثل قول المؤذن حتى في الحيعتين وتارة يبدلهما بالحوقلتين.

وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما قال: فلم لا يقال: يستحب للسامع أن يجمع بين الحيعلة والحوقللة، وهو وجه عند الحنابلة؟ ولعل وجهه أنه لا مانع من أن يدعو الإنسان نفسه ثم يتبرأ من الحول والقوة. ونقل عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال: حدثت أن الناس كانوا ينصتون للمؤذن إنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئاً إلا قالوا مثله حتى إذا قال: حتى على الصلاة، قالوا: لا حول ولا قوة إلا بالله، وإذا قال: حتى على الفلاح، قالوا: ما شاء الله. وروى ابن أبي شيبه مثله عن عثمان. وروى عن سعيد بن جبير قال: يقول في جواب الحيعلة: سمعنا وأطعنا.

وظاهر الحديث أيضاً أن السامع يقول في حكايته: الصلاة خير من النوم، كالمؤذن. وقال بعضهم: يقول: صدقت وبررت. لكن لا دليل عليه. وقال الخطاب: لم أقف على كلام أحد من أهل المذهب على ما يقوله الخاكي في قول المؤذن إذا أذن الصبح: الصلاة خير من النوم. وحكى النووي في ذلك خلافاً فقال: يقول فيها صدقت وبررت.

وقيل يقول: صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم.

واقصر على الأولى في المنهاج.

قال الدميري: وادعى ابن الرفعة أن خبراً ورد فيه ولا يعرف ما قاله.

وظاهر الحديث التبعيد بالقول وعدم كفاية إمرار الإجابة على القلب. وظاهر المماثلة في القول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه لاتفاقهم على أنه لا يلزم

الجيب أن يرفع صوته لأن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت؛
والسامع مقصوده ذكر الله ﷻ فيكتفى بالسر.
قال في الفتح: وأغرب ابن المنير فقال: حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من
قول وفعل وهيئة.
وتعقب بأن الأذان معناه الإعلام لغة وخصه الشرع بالفاظ مخصوصة في أوقات
مخصوصة فإذا وجدت وجد الأذان وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون
من مكملاته ويوجد الأذان من دونها ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من
التسييح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي ﷺ من جملة الأذان وليس
كذلك لا لغة ولا شرعاً.
وظاهر الحديث إجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين طاهر ومحدث
وجنب وحائض لأنه ذكر الله تعالى وكل هؤلاء من أهل الذكر. ويستثنى من ذلك
المجامع وقاضى الحاجة فإذا فرغاً حكيها.
واختلفوا في المصلى فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يحكى في الصلاة مطلقاً
فرضاً كانت أو نفلًا فإن حكى بطلت صلاته إذا قال: حى على الصلاة حى على
الفلاح أو الصلاة خير من النوم. لكن محله عند الشافعية إذا كان عالماً بأنه في
الصلاة وأن هذا خطاب آدمي.
وعند المالكية روايات فروى ابن القاسم عن مالك أنه يحكى في النافلة دون
الفريضة.
وروى أبو مصعب عنه أنه يحكى في الفرض والنفل وقال سحنون: لا يحكىه
فيهما. وعلى القول بالحكاية فيهما أو في النفل فقط فلو قال: حى على الصلاة حى
على الفلاح قيل: تبطل صلاته، وقيل: لا.

وقالت الحنفية: لا يجيب في الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً. ومن قال بعدم الحكاية في الصلاة مطلقاً أو في الفرض دون النفل يقول بحكايته بعد الفراغ منها وكذا إذا سمعه خارج الصلاة ولم يحكه ما لم يطل الفصل فيهما. ودليل من قال بعدم الحكاية في الصلاة ما رواه الشيخان عن ابن مسعود مرفوعاً: إن في الصلاة لشغلاً. أى: اشتغلاً بأعمالها المطلوبة فيها دون سواها. ويؤيد امتناع النبي ﷺ عن إجابة السلام فيها وهو أهم من الإجابة للمؤذن. والحديث يدل بظاهره على وجوب إجابة المؤذن وبه قالت الحنفية وابن وهب من أصحاب مالك والظاهرية محتجين بهذا الحديث وأشباهه.

وقال مالك والشافعي وأحمد وجهور الفقهاء: الأمر فيه محمول على الاستحباب وهو اختيار الطحاوى قالوا: والصارف له عن الوجوب ما رواه مسلم والطحاوى من طريق علقمة عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره فسمع منادياً وهو يقول: الله أكبر الله أكبر فقال رسول الله ﷺ: على الفطرة فقال: أشهد أن لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ: خرج من النار. قال: فابتدرناه فإذا هو صاحب ماشية أدركته الصلاة فنادى بها.

قال الطحاوى: فهذا رسول الله ﷺ قد سمع المنادى ينادى فقال غير ما قال فدل ذلك على أن قوله: إذا سمعتم المنادى فقولوا مثل الذى يقول ليس على الإيجاب وأنه على الاستحباب والندبة إلى الخير وإصابة الفضل كما علم الناس في الدعاء الذى أمرهم به أن يقولوه في دبر الصلوات وما أشبه ذلك.

قال الحافظ: وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال: فيحوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل القول الزائد. وبأنه يُحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الأمر. أو أنه ﷺ لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه فيمن

خوطب بذلك. وأيضًا كون الأذان الذي هو الأصل ليس بواجب كما عليه الأكثر فالإجابة لا تكون واجبة بالطريق الأولى.

قال ابن عبد السلام: ظاهر الحديث الوجوب؛ لكن قد تكون القرينة الصارفة عنه هي تبعية قول الحاكى للقول المحكى الذي هو الأذان. فائدة: أيحكى الترجيع أم لا ؟ ظاهر قوله: فقولوا مثل ما يقول أنه يحكيه؛ لأن الترجيع مما يقوله.

قال النووي: وهذا أظهر وأحوط. وهل يختص استحباب الحكاية بالأول إذا تعدد المؤذنون وسميهم؟. فيه خلاف للسلف حكاه القاضى عياض.

قال النووي: ولم أر شيئًا لأصحابنا، والمسألة محتملة، والمختار أن يقال: إن الحكاية سنة متأكدة يكره تركها لتصريح الأحاديث الصحيحة بالأمر بها. وهذا يختص بالأول؛ لأن الأمر لا يقتضى التكرار وأما أصل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَى فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ ﷻ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنَزَلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّقَاعَةُ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم وأحمد والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم صلوا على) أى: ادعوا لى بتعظيم شأنى فى الدنيا بإعلاء ذكرى وإظهار سننى وإبقاء العمل بشريعى وفى الآخرة بتشفيى فى أمتى وبإكثار أجرى ومثوبى وإظهار فضلى للأوليين والآخرين بالمقام المحمود.

وأمرهم ﷺ بذلك امتثالاً لأمر الله تعالى وتشريعاً ولقصور المؤمنين عن أداء حقه ﷺ
قد جاء بيان كيفية الصلاة عليه في روايات صحيحة منها ما رواه الشيخان والنسائي
والمصنف وغيرهم عن كعب بن عجرة لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
الْأَحْزَابَ/٥٦﴾. قال رجل: يا رسول الله أما السلام عليك فقد علمناه، فكيف الصلاة
عليك؟ قال: قل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم
إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم
إنك حميد مجيد.

ومنها ما أخرجه البخاري والنسائي وأحمد وغيرهم عن أبي سعيد الخدري قلنا:
هذا السلام يا رسول الله عليك قد علمناه. فكيف الصلاة عليك؟ قال: قولوا: اللهم
صلّ على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل
محمد كما باركت على إبراهيم. ومنها ما أخرجه النسائي وغيره عن أبي هريرة
إنهم سألوا رسول الله ﷺ: كيف نصلي عليك؟ قال: قولوا: اللهم صلّ على محمد
وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم
وآل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم.

والأمر بالصلاة على النبي ﷺ في الحديث محمول على الندب عند الجمهور وقالوا:
صرفه عن الوجوب ما في الحديث من الترغيب في الثواب فإن مثله يستعمل في
المستحب غالباً.

وقال العيني: يستفاد من الحديث وجوب الحكاية ووجوب الصلاة على النبي ﷺ
بعد الإجابة ولا سيما وقد ذكر النبي ﷺ في الأذان فإن الطحاوي أوجب الصلاة
عليه ﷺ كلما سمع ذكره وهو المختار.

وظاهر الحديث جواز إفراد الصلاة على النبي ﷺ من غير كراهة وإلى ذلك ذهب كثيرون.

وقال بعضهم: يكره إفراد الصلاة عن السلام. لكن لا وجه له.
وذكر ابن حجر الميمني أن الحق أن المراد بالكراهة خلاف الأولى وقال: لأنه لم يوجد مقتضيها من النهي المخصوص.

قوله: (صلى الله عليه بها عشرًا) أى: أعطاه الله تعالى في مقابلة صلاته على النبي ﷺ أجر عشر صلوات فالباء للمقابلة.

وهذا الحديث نظير قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الأنعام/١٦٠.
والصلاة من الله تعالى على عباده ثناؤه عليهم عند الملائكة كما رواه البخاري عن أبي العالية وغيره عن الربيع بن أنس وجرى عليه الحلبي في شعب الإيمان.

وقيل رحمة الله لهم كما نقله الترمذي عن الثوري وغير واحد من أهل العلم وجرى عليه المبرد والماوردي وقال: إن ذلك أظهر الوجوه.

قوله: (ثم سلوا الله لى الوسيلة) هى فى الأصل ما يتوصل به إلى الشيء ويتقرب به إليه.

وقيل: هى الشفاعة العظمى يوم القيامة.

وقيل: منزلة فى الجنة كما فى الحديث وهى المرادة هنا. وقيل: قبتان فى أعلى عليين أحدهما يسكنها النبي ﷺ وأهله والأخرى من ياقوتة صفراء يسكنها إبراهيم ﷺ.

قوله: (فإنها منزلة فى الجنة) وهى أعلاها وأغلاها وسميت تلك المنزلة بالوسيلة لأن الواصل إليها يكون فائزاً بلقائه تعالى مخصوصاً من بين سائر الخلق بأنواع الكرامات.

قوله: (لا تنبغي ... إلخ) بالمشاة الفوقية وفي بعض النسخ: بالمشاة التحتية أى: لا تتيسر ولا تكون إلا لعبد واحد من سائر عباد الله تعالى وأرجو أن أكون أنا هو. وقال ذلك ﷺ قبل أن يوحى إليه أنه صاحبها. ويحتمل أنه قاله بعد أن أوحى إليه بها فيكون ذلك تواضعاً منه ﷺ. وأمره للأمة بسؤال الوسيلة بعد لزيادة الرفعة والمقام كبقية الدعاء له ولنيل الأمة الأجر على الدعاء له وقوله: أنا هو قيل: هو خير أكون وضع موضع إياه. ويحتمل أن يكون من باب وضع الضمير موضع اسم الإشارة أى: أكون ذلك العبد. وعليهما فإنا تأكيد للضمير في أكون.

قوله: (حلت عليه الشفاعة) أى: وجبت له كما صرح به في رواية الطحاوى عن ابن مسعود فعلى بمعنى اللام. أو نزلت عليه فهي من الحلول ولا يصح أن تكون حلت من الحل؛ لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة. ولا يقال: إن الشفاعة للمذنبين فكيف تكون لقائل هذا القول إذا لم يكن من المذنبين؟ لأن له ﷺ شفاعات أخر كإدخال الجنة بغير حساب ورفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب إجابة المؤذن ممن سمعه، وعلى مشروعية الصلاة على النبي ﷺ بعد الإجابة وقد علمت بيانه، وعلى مضاعفة الأجر للأمة، وعلى أن الأمة مأمورة بطلب الوسيلة له ﷺ بعد الأذان، وعلى ثبوت الشفاعة لمن سأل ذلك له، وعلى اختصاص الوسيلة المذكورة بالنبي ﷺ، وعلى تواضعه ﷺ حيث رغب الأمة في الدعاء له.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤَذِّنَ يَفْضُلُونَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ كَمَا يَقُولُونَ فَإِذَا انْتَهَيْتَ فَسَلْ تُعْطَى. والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والبيهقي وابن حبان وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (إن المؤذنين يفضلوننا) يعني: يغلبوننا في الفضل ويزيدون علينا بسبب الأذان فهو من فَضَّلْتَهُ إذا غلبْتَهُ بالفضل.
قوله: (قل كما يقولون ... إلخ) أى: إلا الحيعلتين، وهو جواب لاستفهام مقدر تقديره: فأى عمل تأمرنا به كى نلحقهم بسببه ؟ فقال ﷺ جواباً له: قل كما يقولون فإذا انتهيت أى: من الإجابة فاطلب من الله تعالى ما تريده يقل دعاءك ويعطك ما سألته فإن هذا وقت إجابة فالهأ مفعول ثانٍ لَتَعْطُ عائداً على معلوم من السياق وظاهره يدل على أن السامع إذا أجاب المؤذن يحصل له من الفضل مثل ما للمؤذن.

لكن هذا من باب الترضية نجيب المؤذن وإلا فالمؤذن يثاب ثواباً أزيد كما تدل عليه الأحاديث، فقد روى مسلم وابن حبان في صحيحه عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة". وروى الطبراني في الأوسط عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: "لو أقسمت لبررت أن أحبَّ عباد الله إلى الله لرعاة الشمس والقمر يعني المؤذنين وإنهم يُفَرَّقُونَ يوم القيامة بطول أعناقهم". وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر قال: لو لم أسمع من رسول الله ﷺ إلا مرة ومرة ومرة حتى عد سبع مرات لما حدثت به سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ثلاثة على كتيان المسك يوم القيامة لا يهولهم الفزع ولا يفزعون حين يفزع الناس رجل علم القرآن فقام يطلب به وجه الله وما عنده، ورجل نادى في كل يوم وليلة خمس صلوات يطلب وجه الله وما عنده، ومملوك لم يمنعه رقب الدنيا من طاعة ربه" وروى البخارى في التاريخ والطبراني في الأوسط عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: علّمنى أو ذلّنى على عمل يدخلنى الجنة قال: "كن مؤذناً" قال: لا أستطيع. قال:

كن إمامًا. قال: لا أستطيع. فقال: قم بإزاء الإمام. إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغي للإنسان أن يحث نفسه على تحصيل الخير ولا سيما إذا رأى أن غيره قد سبقه به، وعلى أن المؤذنين لهم ثواب كبير.

وعلى أن الدعاء عقب الأذان مشروع ومحباب، وعلى أن من يجيب المؤذن يحوز ثوابًا مثله.

● عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ بِهِ رَجُلًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا غُفِرَ لَهُ. والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي وابن ماجه والحاكم والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (من قال حين يسمع المؤذن ... إلخ) ظاهره يدل على أنه يقول هذا الذكر حال الأذان عقب سماعه الشهادتين. ويحتمل أنه يقوله بعد تمام الأذان إذ لو قال ذلك حال الأذان لفاته إجابة المؤذن في بعض كلمات الأذان.

قوله: (رضيت بالله رجلاً ... إلخ) أي: اخترته واكتفيت به ولم أطلب غيره ورضيت بجميع فضائه وقدره وبرسالته محمد ﷺ إلى وإلى سائر المكلفين ورضيت بدين الإسلام الذي جاء به ﷺ من أصول وفروع وامتلئت أوامره واجتنبت نواهيه. فربما تمييز محوّل عن المضاف أي: رضيت بربوبيته.

ويُحتمل أن يكون حالاً أى: رضيت بالله مريباً ومالكاً وكذا قوله: رسولاً وديناً في الجملتين بعده وجاء بيان أصول الدين في رواية النسائي عن عمر قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ... إلخ، وفيه فقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً، قال: صدقت. فعجبنا له يسأله ويصدقها! قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت فأخبرني عن الإحسان. قال: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ... الحديث. فقد أطلق ﷺ الدين على الإسلام والإيمان والإحسان التي هي الأصول والفروع فإن قيل: لم ذكر الإسلام ولم يقل وبالإيمان قيل: (ال) في الإسلام للكمال وهو الإسلام المنجى وهو يستلزم الإيمان.

﴿ باب ما يقول إذا سمع الإقامة ﴾

● عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ بَلالاً أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ فَلَمَّا أَنْ قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا. وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كَتَحْرِ حَدِيثِ عُمَرَ ﷺ فِي الْآذَانِ .
والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أو عن بعض أصحاب النبي ﷺ) شك من الراوى.
قوله: (أخذ في الإقامة فلما أن قال ... إلخ) أى: شرع بلال فيها فحين قال: قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ: أقامها الله وأدامها أى: أثبت الله الصلاة وأظهرها وأدام

فعلها وقال ﷺ في حكاية بقية الفاظ الإقامة نحو ما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المتقدم في حكاية السامع الأذان فكان ﷺ يقول مثل قول المقيم إلا في الحيعتين فكان يبدلهما بالحوقتين. وهو صريح في أن الإقامة تحكى كما يحكى الأذان وإلى ذلك ذهب الشافعية والحنابلة.

وذهبت المالكية إلى عدم حكايتها.

لكن الحديث يرد عليهم وهو وإن كان ضعيفاً؛ لأن فيه محمد بن ثابت وهو ضعيف وشهر بن حوشب وهو مختلف في عدالته لكن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال باتفاق العلماء.

﴿ باب في الدعاء عند الأذان ﴾

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَبْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّقَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (من قال حين يسمع النداء) ظاهره أنه يقول هذا الدعاء حال الأذان. ويحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه إذ المطلق يحمل على الكامل منه وهو الأولى لما تقدم في حديث عمرو بن العاص من قوله: فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على... إلخ. فإنه يدل على أن الدعاء يكون عقب الفراغ من الأذان.

قوله: (اللهم رب هذه الدعوة التامة) يفتح الدال المهملة في الأصل: الطلب والمراد بها هنا الأذان؛ لأنه دعاء إلى عبادة الله تعالى. والمراد بالرب: الصاحب ويطلق أيضًا على المالك والسيد والمدبر والمنعم.

ووصفت بالتمام لما فيها من الشاء على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ والدعاء إلى طاعته ونفى الشريك ولأنها لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور ولذلك يهرب الشيطان عند سماعها دون غيرها من بقية العبادات.

قوله: (والصلاة القائمة) أى: الدائمة التى لا تغيرها ملة ولا تنسخها شريعة فإنها قائمة ما دامت السماوات والأرض و(ال) فى الصلاة للعهد والمعهود الصلاة المدعو لها.

قوله: (آت محمدًا ... إلخ) أى: أعطه الوسيلة والمراد بها هنا أعلى منزلة فى الجنة.

والفضيلة خلاف النقيصة والنقص والمراد هنا المرتبة الزائدة على سائر الخلق فهى مرادفة للوسيلة. ويُحتمل أن تكون منزلة أخرى.

وزاد بعضهم فى هذا الحديث بعد قوله: والفضيلة قوله: والدرجة الرفيعة.

قال السخاوى فى المقاصد الحسنة: لم أره فى شيء من الروايات.

وكأن من زادها اغتر بسما فى بعض نسخ الشفاء فى الحديث لكن مع زيادتها فى هذه النسخة علم عليها كاتبها بما يشير إلى ما فيها ولم أرها فى سائر نسخ الشفاء بل عقد لها فى الشفاء فصلا فى معان آخر ولم يذكر فيه حديثًا صريحًا وهو دليل لغلطها.

وقال الدميرى: وقع فى الروضة والخبر بعد والفضيلة زيادة والدرجة الرفيعة ولا وجود لها فى كتب الحديث.

قوله: (وابعته مقاماً محموداً ... إلخ) أى: ابعثه يوم القيامة فأقمه في مقام محمود. فمقاماً منصوب على الظرفية بفعل محذوف أو منصوب بابعته على تضمينها معنى أقمه والمراد: أوصله إلى مقام يحمده فيه الأولون والآخرون كما وعدته في كتابك بقولك: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ الإسراء/٧٩. وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله للتحقق.

والحكمة في سؤال ذلك للنبي ﷺ مع كونه واجب الوقوع له بوعد الله تعالى إظهار شرفه وعظم منزلته وتلذذ بحصول مرتبته ورجاء لشفاعته. والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة في فصل القضاء قال ابن حجر الهيثمي: وهو متفق عليه في الأذان أما المقام المحمود في الآية ففيه أقوال أشهرها ما ذكر.

قوله: (إلا حلت له الشفاعة) كذا في رواية الترمذى والنسائى أيضاً بإثبات إلا للتأكيد ورواية البخارى بدونها ومع إلا تكون من في قوله: مَنْ قَالَ؟ استفهامية للإنكار بمعنى النفي وقال بمعنى يقول أى: ما من أحد يقول ذلك إلا حلت أى: وجبت له الشفاعة ومثله قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ البقرة/٢٥٥. و﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ الرحمن/٦٠. والمعنى: أن من قال هذه الكلمات عقب الأذان وجبت له شفاعته النبي ﷺ واستحقها. وهى تختلف باختلاف المقامات. والشفاعة: طلب التجاوز عن الذنوب، وطلب الخير من الغير للغير.

وقد جاءت أدعية أخرى عقب الأذان غير ما ذكر.

منها: ما رواه أحمد والطبرانى في الأوسط عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: من قال حين ينادى المنادى: اللهم رب هذه الدعوة القائمة والصلاة النافعة صل على محمد

وارضَ عني رضا لا سخط بعده، استجاب الله دعوته وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف.

ومنها: ما رواه الحاكم عن أبي أمامة مرفوعاً كان رسول الله ﷺ إذا سمع المؤذن قال: اللهم رب هذه الدعوة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى توفى عليها وأحيتى عليها واجعلني من صالحى أهلها عملاً يوم القيامة.

ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا سمع المؤذن: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صلّ على محمد وأعطه سؤلّه يوم القيامة. وقال: من قال مثل ذلك إذا سمع المؤذن وجبت له شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة وفي إسناده صدقة بن عبد الله السمين.

ومنها: ما رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس أنه ﷺ قال: من سمع النداء فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد وبلغه درجة الوسيلة عندك واجعلنا في شفاعته يوم القيامة وجبت له الشفاعة. وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان لين الحديث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الترغيب في الدعاء عقب الأذان بالكلمات المذكورة وعلى أن الدعاء بها جالب للخير الكثير واستحقاق الشفاعة. وفيه البشرى بحسن الخاتمة للداعى بها، وعلى مشروعية دعاء المفضل للمفاضل ليحصل للمفضل النفع الكثير.

فائدة: لم يذكر المصنف ما يقال عقب الإقامة من الأدعية ولكن قال النووي في الأذكار: رويناه في كتاب ابن السني عن أبي هريرة أنه كان إذا سمع المؤذن يقيم

يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صلّ على محمد وآتته سؤله يوم القيامة. وهو إن كان موقوفاً على أبي هريرة يعمل به فإن مثله لا يقال من قبل الراى.

﴿ باب ما يقول عند أذان المغرب ﴾

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرَبِ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ فَاعْفِرْ لِي.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والبيهقى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (عند أذان المغرب) ظاهره أنه يكون عند الشروع في الأذان ويُحتمل أن يكون بعد الفراغ منه كبقية الأدعية.

قوله: (اللهم إن هذا إقبال ليلك ... إلخ) أى: أوان إقبال ليلك وأوان إدبار نهارك وأصوات المؤذنين في الآفاق لأداء عبادتك، فدعاة: جمع داعٍ كقضاة جمع قاضٍ.

والإشارة إلى مبهم في الذهن مفسر بالخبر أو أنه إشارة إلى الأذان وهو الظاهر لقوله: وأصوات دعائك.

وأضاف هذه الأشياء الثلاثة إلى الله تعالى، وإن كانت جميع الأشياء له لإظهار فضلها؛ لأن المضاف يكتسب الفضل من المضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿ تَأْتِيَهُ اللَّهُ ﴾ الأعراف/٧٣.

قوله: (فاغفر لي) رُتّب على ما قبله بالفاء؛ لأنه كالوسيلة له لاشتماله على ذكر اسم الله والدعوة إلى طاعته لطلب الغفران وللتنبية على صدور فرطات من القائل في نهاره السابق.

قال القارى: ولعل وجه تخصيص المغرب بهذا الدعاء أنه بين طرفي النهار والليل وهو يقتضى طلب المغفرة اللاحقة والسابقة.

ويمكن أن يؤخذ بالمقايضة عليه ويقال عند أذان الصبح أيضاً لكن بلفظ اللهم إن هذا إدبار ليلك وإقبال نهارك. واعترضه ابن حجر بأن هذه أمور توقيفية فلا يجوز فيها القياس.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الحث على الدعاء بهذه الكلمات عند أذان المغرب؛ لأنه آخر النهار وأول وقت الليل الذين هما آيتان من آيات الله ﷻ الدالة على وحدانيته وهو يقتضى طلب المغفرة السابقة واللاحقة.

﴿ باب أخذ الأجر على التأذين ﴾

أهو جائز أم لا ؟

● عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: قُلْتُ وَقَالَ مُوسَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي قَالَ: أَنْتَ إِمَامُهُمْ وَاقْتَدِ بِأَصْعَفِهِمْ وَاتَّخِذْ مُؤَدِّئًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذى والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أنت إمامهم) أى: جعلتك إماماً لهم. وعدل إلى الجملة الاسمية للدلالة على الثبوت فكان إمامته حاصلة وهو ﷺ يخبر عنها.

قوله: (واقته بأضعفهم) المراد: راع حال الضعيف منهم في تخفيف الصلاة من غير ترك شيء من الأركان والقراءة والتسبيحات؛ حتى لا يمل القوم. وعبر عن المراعاة بالاعتداء مشكلة لاقتدائهم به فكانه قال: كما أن الضعيف يقتدى بصلاتك فاقتد أنت أيضًا بضعفه واسلك سبيل التخفيف. وقيل: لا تشرع في الانتقالات حتى يبلغك أضعف القوم ولا تطل حتى لا تنقل عليه.

قوله: (واخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرًا) لأن ذلك أقرب إلى الإخلاص. وظاهره يدل على منع أخذ الأجرة على الأذان. وللعلماء في ذلك خلاف وتفصيل. فذهب إلى التحريم الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة إن كان الأجر مشروطًا. مستدلين بحديث الباب وبما رواه ابن حبان عن يحيى البكالي قال: سمعت رجلاً قال لابن عمر: إني لأحبك في الله. فقال له ابن عمر: إني لأبغضك في الله. فقال: سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله! قال: نعم إنك تسأل على أذانك أجرًا.

وبما روى عن ابن مسعود أنه قال: أربع لا يؤخذ عليهن أجر: الأذان، وقراءة القرآن، والمقاسم، والقضاء. ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك: أنه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلًا ويقول: إن أعطى بغير مسألة فلا بأس. ولأن الاستئجار على الأذان وكذا الإقامة سبب في تنفير الناس عن الصلاة في الجماعة لأن ثقل الأجر يمنعهم من ذلك وللشافعية فيه أوجه أصحابها يجوز للإمام أن يعطي من مال بيت المال ومن مال نفسه ولأحد الناس من أهل الخلعة ومن غيرهم من مال نفسه.

الثاني: لا يجوز الاستئجار لأحد.

الثالث: يجوز للإمام دون آحاد الناس.

وقال الشافعي: في الأم أحب أن يكون المؤذنون متطوعين وليس للإمام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعاً ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله. ولا أحب أحدًا ببلد كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤذناً أميناً لازماً يؤذن متطوعاً فإن لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذناً ولا يرزقه إلا من خمس الخمس سهم رسول الله ﷺ ولا يجوز أن يرزقه من غيره من الفيء لأن لكل مالكا موصوفاً ولا يجوز أن يرزقه من الصدقات شيئاً، ويجوز للمؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره. وذهبت الحنابلة إلى عدم الجواز إن وجد متبرع به وإلا رزق من بيت المال وقالوا بجواز الجعالة عليه وكذا قال الأوزاعي بالجعالة وللمالكية فيه قولان بالمنع والجواز.

وقال ابن العربي: الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجره كما يأخذ المستنيب والأصل في ذلك قوله ﷺ: ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة.

فقال المؤذن على العامل. وهو قياس في مصادمة النص وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي محذورة أنه قال: فألقى على رسول الله ﷺ الأذان فأذنت ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة قال اليعمرى: ولا دليل فيه لوجهين.

الأول: أن قصة أبي محذورة أول ما أسلم لأنه أعطاه علمه الأذان وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص فحديث عثمان متأخر.
الثاني: أنه واقعة يتطرق إليها الاحتمال.

وأقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التأليف لحدثة عهده بالإسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفات قلوبهم. ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقى فيها من الإجمال.

واختلفت المالكية في الأحباس الموقوفة على من يؤذن أو يصلى فقل: إنسها إجارة وهو الذى فهمه بعضهم من أقوال الموثقين. وقيل: إنسها إعانة ولا يدخلها الخلاف في الإجارة على الأذان والإمامة. قال ابن عرفة: وهو قول بعض شيوخنا وقال: إن أقوال الموثقين في استئجار الناظر في أحباس المساجد من يؤذن ويؤم ويقوم بمؤنة المسجد فلعله فيما حبس ليستأجر في غلته لذلك. وأحباس زماننا ليست كذلك وإنما هي عطية لمن قام بتلك المؤنة. وقال بعض شيوخنا: لو كانت أحباس المساجد على وجه الإجارة لافتقرت لضرب الأجل.

وقال ابن ناجي: استمرت الفتوى من كل أشيأى القرويين وغيرهم بجواز أخذ من يصلى أو يؤذن من الأحباس الموقوفة على ذلك من غير اختلاف بينهم لما ذكر من أنسها إعانة أو لضرورة الأخذ ولولا ذلك لتعطلت المساجد.

وقال البرزلى: أخذ مرتب الإمامة والتدريس مباح بما يعرف من النص على الاختصاص به من واضعه وهو إعانة على الصحيح لا على معنى الأجر. وقد أجرى السلف أرزاقهم من بيت المال من المؤذنين والعمال وغيرهم ولن يأتى آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز طلب الرياسة في الخير، وعلى أنه يتأكد على الإمام أن يراعى حال المصلين خلفه، وعلى أنه ينبغي لكبير القوم أن يتخذ مؤذناً ليجمع الناس للصلاة وعلى أن المؤذن المأمور باتخاذها يطلب أن لا يأخذ على أذانه أجرًا وتقدم بيانه.

﴿ باب في الأذان قبل دخول الوقت ﴾

أيجوز أم لا ؟.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ بِلَالَ أَدَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيَنَادِيَ أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ زَادَ مُوسَى فَرَجَعَ فَنَادَى أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ.

○ معنى الحديث: قوله: (إن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر ... إلخ) أى: ظننا منه أن الفجر قد طلع.

وفي رواية للدارقطني عن أيوب مرسله قال: أذن بلال مرة بليل. وفي رواية له عن حميد بن هلال أن بلالاً أذن ليلة بسواد فأمره النبي ﷺ أن يرجع. وفي رواية للدارقطني: أن يرجع إلى مقامه. ولعل هذا كان أول زمان الهجرة فإن بلالاً كان في آخر أيامه ﷺ يؤذن بليل ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر ويأتي للمصنف عنه ﷺ أنه قال: إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم.

قوله: (ألا إن العبد قد نام) وفي رواية للدارقطني: ألا إن العبد قد نام ثلاث مرات أى: غلب النوم على عينيه فمنعه من تبين الفجر. وأمره ﷺ أن يعلم الناس

بذلك لئلا ينزعجوا من نومهم وسكونهم. قوله: (زاد موسى ... إلخ) أى: زاد موسى بن إسماعيل في روايته فرجع فنأدى: ألا إن العبد نام. وفي رواية للدارقطني: فرجع وهو يقول: ليت بلالاً لم تلده أمه وابتل من نضح دم جبينه. والحديث يدل على عدم جواز الأذان قبل الفجر وإلى ذلك ذهب الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي والناصر والقاسم وزيد بن علي. مستدلين بحديث الباب وبما سيأتي للمصنف من قوله ﷺ لبلال: لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر. وبقياسه على سائر الصلوات.

وذهب الجمهور إلى جواز تقديم الأذان قبل الفجر مطلقاً في رمضان وغيره خلافاً لابن القطن فإنه خصه برمضان. واستدلوا بما رواه الشيخان والمصنف وغيرهم عن ابن عمر وعائشة أنه ﷺ قال: إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم. زاد البخاري: فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر. وبما رواه الشيخان والمصنف عن ابن مسعود أنه ﷺ قال: لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن أو قال: ينأى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم. واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن حنبل قال: حدثنا شعيب بن حرب قال: قلت لمالك بن أنس: أليس قد أمر النبي ﷺ بلالاً أن يعيد الأذان؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: "إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا" قلت أليس قد أمره أن يعيد الأذان قال: لا لم يزل الأذان عندنا بليل.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف وضعفه المصنف كما سيأتي وقال أحمد: أسند حماد بن سلمة عن أيوب أحاديث لا يسندها الناس عنه. وقال البيهقي: فيه أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر سنه ساء حفظه فلذا تركه البخاري. وقال ابن المديني: حديث حماد بن سلمة غير محفوظ وأخطأ فيه حماد بن سلمة. وقد صرح بأنه

موقوف أكابر الأئمة كاحمد والبخارى والذهلى وأبي داود وأبي حاتم والدارقطنى والأثرم والترمذى وجزموا بأن حماداً أخطأ في رفعه وأن الصواب وقفه. وأجابوا عن حديث بلال "لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر" بأنه لا ينتهض لمعارضة ما في الصحيحين؛ لأن فيه انقطاعاً وفيه شدداد بن عياض وهو مجهول. وعلى تقدير صحة هذين الحديثين فيحملان على أن ذلك كان قبل مشروعية الأذان الأول، فإن بلالاً كان المؤذن الأول الذى أمر ﷺ عبد الله بن زيد أن يعلمه الأذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد مؤذناً معه، فكان بلال يؤذن أولاً إرجاع القائم وإيقاظ النائم فإذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم.

قال مالك: لم تزل صلاة الصبح ينادى لها قبل الفجر يعنى في أول السدس الأخير من الليل فأما غيرها من الصلوات فإننا لم نرها ينادى لها إلا بعد أن يحل وقتها. قال الزرقاني: قال الكرخي من الحنفية: كان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة: لا يؤذن لها حتى أتى المدينة فرجع إلى قول مالك وعلم أنه عملهم المتصل.

واختلف القائلون بجواز الأذان قبل الفجر في الوقت الذى يكون فيه فقيلاً: وقت السحر. ورجحه جماعة من أصحاب الشافعي. وهو ظاهر مذهب المالكية. وقيل نصف الليل الأخير ورجحه النووي. وقيل يكون في السبع الأخير في الشتاء وفي نصف السبع في الصيف وبه قال الجويني. وقيل وقته الليل جمعيه ذكره صاحب العمدة، وكان دليله إطلاق قوله في الحديث: "إن بلالاً يؤذن بليل" وقيل: بعد آخر اختياري العشاء. والمظاهر أنه يكون وقت السحر ويؤيده ما رواه النسائي والطحاوى من حديث عائشة أنه لم يكن بين أذان بلال وابن أم مكتوم إلا أن يرقى هذا وينزل هذا وكان يؤذنان في بيت مرتفع.

وهل يُكْتَفَى بالأذان قبل الفجر للصلاة أم يُعاد بعده ؟ فذهبت الشافعية والحنابلة إلى أنه يُكْتَفَى به للصلاة. وعند المالكية قولان أرجحهما: عدم الاكتفاء.

﴿ باب الأذان للأعمى ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ مُؤَذِّنًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَعْمَى.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم وأحمد وأبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان مؤذناً لرسول الله ﷺ وهو أعمى) جملة حالية من اسم كان. وفي رواية للبخاري وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له: أصبحت أصبحت.

والحديث يدل على جواز أذان الأعمى بلا كراهة وهذا متفق عليه إذا كان معه من يعلمه بدخول الوقت ولكن البصير أفضل من الأعمى؛ لأنه لا علم له بدخول الوقت والإعلام بدخول الوقت ممن لا علم له بدخوله متعذر.

قال ابن عبد البر: أذان الأعمى جائز عند أهل العلم إذا كان معه آخر يهديه للأوقات.

﴿ باب الخروج من المسجد بعد الأذان ﴾

أهو جائز أم لا ؟.

● عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ قَالَ: كُنَّا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ رَجُلٌ حِينَ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ لِلْعَصْرِ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ .

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (فخرج رجل حين أذن المؤذن ... إلخ) أى: حين فرغ المؤذن من الأذان كما تدل عليه رواية النسائي عن أبي الشعثاء قال: خرج رجل من المسجد بعد ما نودى بالصلاة وفي رواية له أيضاً قال: رأيت أبا هريرة ومروا رجل في المسجد بعد النداء حتى قطعه. وفي رواية ابن ماجه فأذن المؤذن فقام رجل من المسجد يمشي فأتبعه أبو هريرة بصره فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ . وهو مقابل لمخدوف لأن أما للتفصيل تقتضي شيئين فصاعداً فكانه قال: أما من ثبت في المسجد حتى صلى فقد أطاع أبا القاسم ﷺ وأما هذا فقد عصاه.

وظاهره يدل على تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان لأنه وإن كان موقوفاً لكنه في حكم المرفوع إذ مثل هذا لا يقال من قبل الراي بل لا يعرف إلا من النبي ﷺ وإلى تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان ذهب الحنابلة وقالت المالكية بالكراهة عقب الأذان وقبل الإقامة ويحرم بعدها. وذهب الحنفية والشافعية إلى الكراهة أيضاً.

قال ابن الهمام: انتهى عن الخروج بعد الأذان مقيد بما إذا لم يكن صلى وليس ممن تنتظم به جماعة أخرى فإن كان خرج إليهم. وقال إبراهيم النخعي: يجوز له الخروج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة. لكن هذا كله محمول على من خرج لغير ضرورة.

أما من خرج لها كأن يكون محدثاً أو حاقناً أو حصل له رعا فلاحج عليه. ويؤيده ما رواه ابن ماجه بسنده إلى عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من

أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج حاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق". وما أخرجه الطبراني في الأوسط مرفوعاً من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: "لا يسمع النداء في مسجدي ثم يخرج منه إلا حاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق".

وقوله: (في مسجدي) ليس للاحتراز عن غيره كما تدل عليه رواية ابن ماجه المذكورة. وخص مسجده ﷺ بالذكر تشريفاً له. وكان أبا هريرة علم أن الرجل المذكور خرج لغير حاجة.

قال مالك: بلغني أن رجلاً قدم حاجاً وأنه جلس إلى سعيد بن المسيب وقد أذن المؤذن وأراد أن يخرج من المسجد واستبطأ الصلاة فقال له سعيد: لا تخرج فإنه بلغني أنه من خرج بعد الأذان خروجاً لا يرجع إليه أصابه أمر سوء. قال: فقعد الرجل ثم إنه استبطأ الإقامة فقال: ما أراه إلا قد حبسني. فخرج فركب راحلته فصرع فكسر فبلغ ذلك ابن المسيب فقال: قد ظننت أنه سيصيبه ما يكره.

قال ابن رشد: قول ابن المسيب بلغني معناه عن النبي ﷺ إذ لا يقال مثله بالراءى. وهى عقوبة معجلة لمن خرج بعد الأذان من المسجد على أنه لا يعود إليه لإيثاره تعجيل حوائج دنياه على الصلاة التي أذن لها وحضر وقتها.

قال أبو عمر بن عبد البر: أجمعوا على القول بهذا الحديث لمن لم يصل وكان على طهارة وكذا إن كان قد صلى وحده إلا ما لا يعاد من الصلوات فلا يحل الخروج من المسجد بإجماع إلا أن يخرج للوضوء وينوي الرجوع. ومن الأعذار المبيحة أيضاً الخروج من المسجد بعد الأذان ما أحدث أهل زماننا في المساجد من البدع كرفع الصوت بقراءة قرآن أو ذكر؛ لأنه يشوش على المتعبدين، وكالتبليغ لغير حاجة إليه وكان يكون إمام الصلاة لا بساً للحرير أو الذهب أو غير مؤد للصلاة على الهيئة التي

كان عليها النبي ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده إلى غير ذلك من المخالفات التي ذكرها يطول. يدل لذلك ما يأتي للمصنف في باب في التوبة عن مجاهد أن ابن جبر قال: كنت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما فتوب رجل أى: قال: الصلاة خير من النوم، في الظهر أو العصر فقال ابن عمر لمجاهد: اخرج بنا فإن هذه بدعة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الخروج من المسجد بعد الأذان ممتنع وتقدم بيانه.

﴿باب في المؤذن ينتظر الإمام﴾

أى: لا يقيم الصلاة حتى يجيء الإمام قال الترمذي: قال بعض أهل العلم: إن المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ ثُمَّ يُمْهِلُ فَإِذَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان بلال يؤذن ... إلخ) أى: للصلاة عند دخول وقتها ثم يمهل أى: يؤخر الإقامة حتى يخرج النبي ﷺ.

وفي رواية مسلم: فلا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ.

قوله: (فإذا رأى النبي ﷺ ... إلخ) أى: رأى بلال ﷺ خرج من الحجرة أقام الصلاة وفي رواية مسلم فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه ولا منافاة بين هذه الروايات وبين ما رواه البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النصر أن النبي ﷺ كان

يخرج بعد النداء إلى المسجد فإذا رأى أهل المسجد قليلاً جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي؛ لأنه كان يفعل ذلك في بعض الأحيان.

وفي الحديث دلالة على مشروعية الفصل بين الأذان والإقامة لما في عدم الفصل من تفويت صلاة الجماعة على كثير من المريدين لها ولا سيما إذا كان سكنه بعيداً عن مسجد الجماعة فالتراخي بالإقامة نوع من المعاونة على البر والتقوى.

وقد جاء بيان مقدار الفصل في رواية للترمذي والحاكم عن جابر أنه ﷺ قال لبلال: اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته. قال الحافظ في الفتح: إسناده ضعيف وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند وكلها واهية. وقال ابن بطال: لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية الفصل بين الأذان والإقامة وهذا في كل الصلوات إلا في المغرب ففيها خلاف يأتي بيانه، وعلى أن غير الراتبة تصلى في البيت فإنه ﷺ كان إذا خرج من البيت أقام بلال الصلاة وهو يدل على أنه لم يخرج إلا بعد أن يصلى النافلة.

﴿ باب في التشويب ﴾

وتقدم أن التشويب في الأصل أن يجي الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ثم استعمل في الإعلام برفع الصوت.

● عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَتَوَبَّ رَجُلٌ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، قَالَ: أَخْرَجْ بِنَا فَإِنَّ هَذِهِ بِدْعَةٌ.

معنى الأثر: قوله: (فتوب رجل في الظهر أو العصر) شك من الراوى أى: قال: الصلاة خير من النوم.

ويُحتمل أن المراد بالتوب قول حى على الصلاة حى على الفلاح بين الأذان والإقامة؛ لأن علماء الكوفة أحدثوها بين الأذان والإقامة للفجر.

ويُحتمل كما قال العيني: أنه خرج إلى باب المسجد ونادى: الصلاة رحكم الله. قوله: (فقال: أخرج بنا فإن هذه بدعة) أنكرها ابن عمر رضى الله عنهما مع كونها مشروعة؛ لأن المؤذن أتى بها في غير موضعها الذى شرعت فيه وهو أذان الفجر كما أنكرها عمر رضى الله عنه على بلال حين أتاه في بيته يؤذنه بالصبح فوجده نائماً فقال له: الصلاة خير من النوم. فأنكر عليه جعلها في غير أذان الصبح. وكما أنكر عمر رضى الله عنه أيضاً التوب بين الأذان والإقامة حينما أتاه أبو مخذرة وقد أذن فقال: الصلاة يا أمير المؤمنين حى على الصلاة حى على الفلاح. فقال له عمر: ويحك يا مجنون أما كان في دعائك الذى دعوتنا ما نأتيك. وكما أنكرها على رضى الله عنه لما رأى مؤذناً ثوب في العشاء فقال: أخرجوا هذا المبتدع من المسجد.

وقصد ابن عمر رضى الله عنهما بخروجه من المسجد زجر المبتدع عن الحدث في الدين والتنفير من البدع، وأنه يطلب البعد عن المكان الذى حدثت فيه بدعة كما وقع له لما كان ماراً في طريق البصرة فسمع المؤذن فدخل المسجد يصلى فيه الفرض فركع فيبينما هو في أثناء الركوع وإذا بالمؤذن قد وقف على باب المسجد وقال: حضرت الصلاة رحكم الله. ففرغ من ركوعه وأخذ نعليه وخرج وقال: والله لا أصلى في مسجد فيه بدعة. والبدعة الشيء الذى لم يكن في زمان النبي رضى الله عنه. ويقال: هى كل ما خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة. وفي المصباح: البدعة ما أحدث

على غير مثال سابق يقال: ابتدعت الشيء وابتدعته استخرجته وأحدثته ومنه قيل للحالة المخالفة: بدعة وهي اسم من الابتداع ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة.

وقد جاء في السنة الغراء ذم البدعة وأهلها فقد روى أبو حاتم الخزازي في جزئه عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: أصحاب البدع كلاب النار. وروى البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً: من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد. وفي رواية لمسلم: من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد.

وروى الديلمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "يجيء قوم يمتنون السنة ويوغلون يبتدعون في الدين فعلى أولئك لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين". وروى الدارقطني في الأفراد عن أنس مرفوعاً "من غش أمي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" قيل: يا رسول الله وما الغش؟ قال: أن يبتدع لهم بدعة فيعمل بها. وروى الطبراني عن الحكيم بن عمير الأمر المظع والحمل المضلع والشر الذي لا ينقطع إظهار البدع. وروى ابن ماجه عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يقبل الله تعالى لصاحب بدعة صلاة ولا صوماً ولا صدقة ولا حجاً ولا عمرة ولا جهاداً ولا صرفاً ولا عدلاً يخرج من الإسلام كما يخرج الشعر من العجين" إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة الدالة على ذم البدع والعاملين بها.

﴿ باب الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعوداً ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والنسائي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (فلا تقوموا حتى تروني) أى: قد خرجت فقوموا، وفى قوله: "لا تقوموا". نهي عن القيام، وقوله: "حتى تروني" تسويغ للقيام عند الرؤية وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة. ومن ثم اختلف العلماء فى ذلك. فقال مالك فى الموطأ: لم أسمع فى قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود إلا إني أرى ذلك على قدر طاقة الناس فإن منهم الثقيل والخفيف ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد. وقال فى المجموعة قيل لمالك: إذا أقيمت الصلاة فمتى يقوم الناس؟ قال: ما سمعت فيه حدًا وليقوموا بقدر ما استوت الصفوف وفرغت الإقامة. وقال ابن جيب: كان ابن عمر لا يقوم حتى يسمع قد قامت الصلاة. وذهبت الشافعية إلى أنه لا يقوم كل من الإمام والمأموم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة وبهذا قال أبو يوسف وأهل الحجاز وإسحاق وهو رواية عن أحمد. وذهب عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وعراك بن مالك والزهرى وسليمان بن حبيب إلى أنهم يقومون حين الشروع فى الإقامة مطلقًا وقال به أحمد وإسحاق وعطاء إذا كان الإمام فى المسجد. وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال: قد قامت الصلاة. وقال سعيد بن المسيب: إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال: حى على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال: لا إله إلا الله كبر الإمام. وقال زفر: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة مرة قاموا وإذا قال ثانياً افتتحوا. وقال أبو حنيفة ومحمد يقومون فى الصف إذا قال: حى على الصلاة فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر الإمام قالاً: لأنه أمين الشرع وقد أخرج بقيامها فيجب تصديقه. واحتج لهما بما رواه البيهقى من طريق الحجاج ابن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبى أوفى قال: كان بلال إذا قال: قد قامت الصلاة نهض النبى ﷺ

فكبر. وبما رواه المصنف أن بلالاً قال للنبي ﷺ: لا تسبقني بآمين. قالوا: ولأنه إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ولم يكبر الإمام يكون كاذباً. لكن قولهما: إن الإمام يكبر إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة مخالف لما تقدم للمصنف عن أبي أمامة أن بلالاً أخذ في الإقامة فلما أن قال: قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ: "أقامها الله وأدامها" وقال في سائر الإقامة كنجو حديث عمر في الأذان، فإنه صريح في أنه لم يكن يكبر للصلاة إلا بعد فراغ الإقامة ولأن الإقامة دعاء للصلاة فلم يشرع الدخول فيها إلا بعد الفراغ منها كالأذان.

وأجيب عن حديث ابن أبي أوفى بأنه ضعيف لأنه من طريق الحجاج بن فروخ وهو مجهول كما قال أبو حاتم. وقال الدارقطني: ضعيف وضعفه ابن معين والنسائي. ولأن العوام بن حوشب لم يدرك ابن أبي أوفى ولم يسمع أحداً من الصحابة. وروايته عن التابعين. وعن حديث بلال من وجهين:

أحدهما: ما قاله البيهقي وغيره من أنه ضعيف لأنه روى مرسلاً عن الثقات ومسنداً إسناده ليس بشيء ورواه أحمد بإسناده عن أبي عثمان النهدي قال: قال بلال: قال رسول الله ﷺ: لا تسبقني بآمين. قال البيهقي: فيرجع الحديث إلى أن بلالاً كان يؤمن قبل تأمين النبي ﷺ فقال: لا تسبقني.

الثاني: أن بلالاً عرضت له حاجة خارج المسجد فسأل النبي ﷺ التمهيل بقوله: لا تسبقني بآمين. على أن بين قوله: قد قامت الصلاة وبين آخر الإقامة زمناً يسيراً يمكنه إتمام الإقامة وإدراك آخر الفاتحة بل إدراك أولها بل إدراك ما قبلها لأنه ﷺ كان يقرأ دعاء الافتتاح بعد الإحرام ثم يشرع في الفاتحة.

وقولهما: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة ولم يكبر الإمام يكون كاذباً ليس المراد منه الدخول في الصلاة بالفعل بل معناه قرب الدخول فيها كما قاله أهل العربية

والفقهاء فهو مجاز حسن على حد قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ ﴾ الطلاق/ ٢. أى: قاربن بلوغهن.

وظاهر حديث الباب أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بيته. وهو معارض لحديث جابر بن سمرة المتقدم فإن فيه أن بلالاً كان يؤذن ثم يمهل فإذا رأى النبي ﷺ خرج أقام الصلاة.

ويمكن الجمع بينهما بأن بلالاً كان يراقب خروج النبي ﷺ فأول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه الناس فإذا رآوه قاموا وظاهره أيضاً يعارض رواية مسلم: أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج النبي ﷺ. ورواية البخاري عن أبي هريرة: أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم فخرج ﷺ ... الحديث. ويمكن الجمع بينهما أيضاً بأن ذلك كان سبباً للنهي في حديث أبي قتادة فإنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ فسأهم عن ذلك لاحتمال أن يقع شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره. أو بأن هذا وقع لبيان الجواز ليبين أن النهي في حديث الباب محمول على الكراهة.

﴿ باب التشديد في ترك الجماعة ﴾

● عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الدُّبُّ الْقَاصِيَةَ. قَالَ زَائِدَةُ: قَالَ السَّائِبُ: يَعْنِي بِالْجَمَاعَةِ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (ما من ثلاثة ... إلخ) أى: من الرجال لأن جماعة النساء وإمامهن منسهن فيها خلاف.

وتقييده بالثلاثة المفيد أن ما فوقها كذلك بالأولى نظرًا إلى أن أقل أهل القرية يكونون كذلك غالبًا ولأنه أقل الجمع وأقل صور الكمال في الجماعة وإن كانت تحصل باثنين.

وثلاثة مبتدأ خبره جملة استحوذ ومن زائدة.

والقرية بفتح القاف وبكسرهما لغة يمانية كل مكان اتصلت به الأبنية واتخذ قرارا وتقع على المدن وغيرها والجمع قرى على غير قياس لأن ما كان على فعلة من المعتل فبابه أن يجمع على فعال بالكسر مثل طيبة وطلباء. وسميت قرية لاجتماع الناس فيها من قريت الماء في الحوض إذا جمعت فيه. وقولته: ولا بدو أى: ولا في بادية. وبدو كفلس خلاف الحاضرة والنسبة إليه بدوى.

قوله: (لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان) أى: غلبهم وحوشهم إليه فينسيهم ذكر الله فيتركون الشريعة والعمل عليها واستحوذ مما جاء على أصله بلا إعلال على خلاف القياس إذ قياسه استخاد بقلب الواو ألفًا كاستقام.

قوله: (فعليك بالجماعة ... إلخ) أى: استمسك بها فإن الشيطان بعيد عن الجماعة ويستولى على من فارقه كما علل ﷺ بقوله: "يأكل الذنب القاصية" أى: البعيدة من الشياه ومراده أن الشيطان يتسلط على تارك الجماعة كما يتسلط الذئب على الشاة المنفردة عن القطيع لأن عين الراعى تحمى الغنم المجتمعمة.

قوله: (قال زائدة ... إلخ) غرض المصنف بذلك بيان المراد من الجماعة المذكورة في الحديث لقوله: "لا تقام فيهم الصلاة" فإن المراد إقامتها في جماعة وإلا فيمكن جملة على ملازمة جماعة المسلمين التي من ضمنها الصلاة في الجماعة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تأكيد أمر الصلاة في الجماعة للحاضر والبادي، وعلى التحذير من تركها وأن من تركها تسلط عليه الشيطان واستولى عليه فيفتح له باب التهاون، وعلى مشروعية ضرب الأمثال تقريبا للأفهام.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرِقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لقد هممت ... إلخ) قال ذلك ﷺ لما فقد بعض الصحابة في بعض الصلوات كما في رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ فقد ناسًا في بعض الصلوات فقال: لقد هممت ... إلخ. وفي رواية البيهقي قال: إن أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوًا ولقد هممت ... إلخ وهم ﷺ بإتيانهم في هذا الوقت لأن فيه تتحقق فحالتهم وتخلّفهم فيستحقون العقوبة. وقوله: (ثم أمر رجلاً ... إلخ) يدل على أن الإمام إذا عرض له أمر يستخلف من يصلي بالناس.

قوله: (ثم أنطلق معي برجال ... إلخ) أي: أذهب برجال مصاحبين لي يحملون الحطب إلى قوم لا يحضرون الصلاة مع الجماعة من غير عذر فأحرق عليهم بيوتهم وحزم جمع حزمة كغرف جمع غرفة ما يجمع ويربط بجبل ونحوه. ولفظ الصلاة عام يشمل جميع الصلوات كما هو ظاهر.

ويُحتمل أنه خاص بالعشاء لما رواه أحمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لولا ما في البيوت من النساء والذرية أقيمت لصلاة العشاء وأمرت فتيتان يحرقون ما في البيوت بالنار".

ولما رواه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم أن رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال: "لقد هممت أن آتي هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم". ولما رواه البخاري عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أختلف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سمياً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء".

قال الأصمعي: العرق بفتح العين المهملة وسكون الراء قطعة لحم والمرماتان تشبة مرماة بكسر الميم. قال الخليل: هي ما بين ظلفي الشاة من اللحم. ويُحتمل أن الصلاة التي وقع التهديد لأجلها هي صلاة الفجر والعشاء لما رواه مسلم والنسائي والمصنف وأحمد عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "أنقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً" ... الحديث. ويُحتمل أنها الجمعة لما رواه مسلم عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: "لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم".

وظاهر هذا التشديد يدل على وجوب الجماعة في جميع الصلوات عيناً وبه قال عطاء والأوزاعي وإسحاق والحنابلة وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان وداود وأهل الظاهر. محتجين بحديث الباب وأشباهه. وبأحاديث أخر يأتي بعضها للمصنف.

وقالوا: لو كانت فرض كفاية لسقط بفعله ﷺ ومن معه ولو كانت سنة ما هم بقتلهم لأن تارك السنة لا يُقتل فتعين أن تكون فرضاً على الأعيان ولا يقال: إذا كانت الجماعة واجبة عيناً فكيف يجوز أن يتخلف عنها ﷺ؟ لأن تخلفه كان لتكميل أمر الجماعة فكأنه حاضر فيها. واستدلَّت الحنابلة أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ النساء/١٠٢. فأمر بالجماعة حال الخوف ففي غيره أولى.

وهؤلاء اختلفوا أهى شرط في صحة الصلاة أم لا؟ فقال بشرطيها داود ومن تبعه وابن حزم وقال: لا تجزئ صلاة فرض أحدًا من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصلّيها إلا في المسجد مع الإمام فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته فإن كان بحيث لا يسمع أذاناً ففرض عليه أن يصلّي في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحدًا يصلّيها معه فيجزئه حينئذ إلا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة.

وذهب بعض الشافعية والمالكية إلى أنها فرض كفاية وهو اختيار الطحاوي والكرخي من الحنفية. لكن خصه الشافعية بالصلاة المؤداة بخلاف القضية فالجماعة فيها مستحبة إذا اتفق الإمام والمأموم فيها كأن يفوتسهما ظهر. واستدلوا بأدلة القائلين بالوجوب العيني لقيام القرينة الصارفة للأدلة من فرض العين إلى فرض الكفاية وهي حديث "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة" فإنه يفيد صحة صلاة المنفرد فيبقى الوجوب المستفاد منها وجوباً كفائياً.

وذهب الجمهور إلى أن الجماعة سنة مؤكدة وهو مشهور مذهب المالكية والشافعية والحنفية. مستدلّين بما رواه الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "صلاة الرجل في الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة". وفي رواية هما أيضاً

عن أبي هريرة: بخمس وعشرين درجة. قالوا: وجه الدلالة فيه أن المفاضلة إنما تكون بين فاضلين جائزين وإن الصلاتين قد اشتركتا في الفضيلة ولو كانت الفرادى غير مجزئة لما كان لها فضيلة. وبما رواه الشيخان أيضاً عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: "إن أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها ممشى فأبعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصل إليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصل إليها ثم ينام". وبما رواه النسائي وغيره من حديث يزيد بن الأسود من قوله ﷺ: لما وجد رجلين جالسين ولم يصليا معه: ما منعكما أن تصليا معنا؟ فقالا: يا رسول الله قد صلينا في رحالنا. فقال لهما: إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة. وأجابوا عن حديث الهَمّ بتحريق البيوت بوجه:

منها: أن الحديث ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى كما يدل عليه حديث ابن مسعود الآتى وفيه: لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق بين النفاق. ومنها أنه ﷺ هم ولم يحرفهم بالفعل ولو كان واجباً لما تركه.

ومنها: ما حكاه القاضى عياض من أن فرضية الجماعة كانت أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ الواجب.

قال في الفتح: ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة؛ لأن الأفضلية تقتضى الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز.

والظاهر ما ذهب إليه الجمهور من القول بالسنية لما فيه من الجمع بين الأدلة وعدم إهمال بعضها.

قال في النيل: قد تقرر أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وتبقي الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتمسك بما يقتضى به الظاهر إهدار للأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز. فأعدل الأقوال

وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخل بسلامتها ما أمكن إلا محروم مشنوم. وأما أنها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا. ولهذا قال المصنف يعني ابن تيمية رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث أبي هريرة ما لفظه: وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطاً لأن المفاضلة بينهما تستدعي صحتهما. وحمل النص على المنفرد لعذر لا يصح لأن الأحاديث قد دلت على أن أجره لا ينقص عما يفعله لولا العذر فروى أبو موسى عن النبي ﷺ قال: "إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً" رواه أحمد والبخاري وأبو داود. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله ﷻ مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً" رواه أحمد وأبو داود والنسائي. استدلل المصنف رحمه الله تعالى بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد لعذر لأن أجره كأجر الجمع.

وقال في حجة الله البالغة: الجماعة سنة مؤكدة تقام اللاتمة على تركها لأنها من شعائر الدين لكنه ﷺ رأى من بعض من هنالك تأخراً واستبطاء وعرف أن سببه ضعف النية في الإسلام فشدد النكير عليها وأخاف قلوبهم. ثم لما كان في شهود الجماعة حرج للضعيف والسقيم وذو الحاجة اقتضت الحكمة أن يرخص في تركها عند ذلك ليتحقق العدل بين الإفراط والتفريط.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية الحلف من غير طلب، وعلى جواز تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة. وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر اكتفى به عن الأعلى وعلى مشروعية الاستعانة في الأمور، وعلى جواز المعاقبة بالمال بحسب الظاهر. وبه قال جماعة من المالكية. وقال الجمهور: إن ذلك

كان في أول الإسلام ثم نسخ، ودل أيضاً على جواز إخراج من طلب بحق من بيته إذا اختفى فيه وامتنع بكل طريق يتوصل إليه لأنه ﷺ أراد إخراج المتخلفين عن الصلاة بإيقاد النار عليهم في بيوتهم، ودل أيضاً على جواز أخذ أهل الجرائم والمعاصي على غرة، وعلى تأكيد أمر الصلاة في الجماعة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَافِظُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ فَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَنْبِيَهُ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ بَيْنَ التَّفَاقِ وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَهْدَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ مَسْجِدٌ فِي بَيْتِهِ وَلَوْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ وَتَرَكْتُمْ مَسَاجِدَكُمْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ لَكَفَرْتُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (حافظوا على هؤلاء الصلوات ... إلخ) أى: أذوها مستوفية لشروطها وأركانها وآدابها في المساجد مع الجماعة.

وفي رواية مسلم وابن ماجه من سره أن يلقي الله غدا مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن ... إلخ أى: حين يؤذن هن أول أوقاتهن فإنهن من سنن الهدى بضم السين وفتحها أى: طريق الهدى والصواب والإضافة فيه بيانية. وسنة الهدى ما تكون إقامتها تكميلاً للدين تاركها بلا عذر على سبيل الإصرار ملوم فهي من العبادات بخلاف سنن الزوائد كقيامه ﷻ وقعوده ونومه ولباسه أخذها حسن يثاب عليه وتركها لا يساء عليه.

قال ابن عابدين: في حاشيته على الدر المختار ما نصه: المشروعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة ونفل فما كان فعله أولى من تركه مع منع الترك إن ثبت بدليل قطعي ففرض أو بظني فواجب وبلا منع الترك إن كان مما واظب عليه الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده فسنة وإلا فمندوب ونفل. والسنة نوعان: سنة الهدى، وتركها يوجب إساءة وكراهية كالجماعة والأذان والإقامة، وسنة الزوائد، وتركها لا يوجب ذلك كسير النجى في لباسه وقيامه وقعوده. والنفل ومنه المندوب يثاب فاعله ولا يساء تاركه، وقيل: هو دون سنن الزوائد.

قوله: (ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها... إلخ) أى: لقد رأيتنا معاشر الصحابة أو جماعة المسلمين وما يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد من غير عذر إلا منافق. والجملة حال دالة على المفعول الثاني لرأى فكأنه قال: لقد علمت نفسى والصحابة نصلى الصلوات في الجماعة. والحال أنه ما كان يتأخر عنها حينئذ إلا منافق ظاهر النفاق.

وفي رواية لمسلم: وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق والنفاق ستر الكفر وإظهار الإيمان. والمنافق هو الذى يستتر كفره ويظهر إيمانه وأصله مأخوذ من النافقاء أحد جحرى اليربوع إذا طلب من واحد هرب إلى الآخر وخرج منه. وقيل هو من النفق وهو السرب الذى يستتر فيه لستره كفره.

وفيه دلالة على أن المراد بالغليظ المتقدم والهم بإحراق البيوت خصوص المنافقين. قوله: (ليهادى بين الرجلين) وفي رواية مسلم ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين أى: يمشى بينهما معتمداً عليهما من ضعفه وتمايله وهذا يدل على تأكيد أمر صلاة الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وأنه إذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحباب له حضورها.

قوله: (وما منكم من أحد إلا وله مسجد في بيته) أى: موضع صلاة فيه. ولعله قال ذلك لعلمه بأن المخاطبين كانوا يصلون النافلة في بيوتهم عملاً بما رواه النسائي عن عمر من قوله ﷺ: "صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة".

قوله: (ولو صليتم في بيوتكم ... إلخ) أى: لو صليتم الصلوات المكتوبة في مساجد بيوتكم لتركتم طريقة نبيكم ﷺ فإنه كان يصلي المكتوبة في المسجد العام ولا يصليها في بيته إلا لعذر، ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم. وفي رواية مسلم والنسائي: "ضللتهم".

واستدل بهذا الحديث من قال: إن صلاة الجماعة فرض على الأعيان. لكن لا دلالة فيه لأنه محمول على التغليظ والتشديد في ترك صلاة الجماعة. أو أنه محمول على الترك تهاونا وقلة مبالاة بها.

وقال الخطابي: معناه أنه يؤديكم إلى الكفر بأن تتركوا غرى الإسلام شيئاً فشيئاً حتى تخرجوا من الملة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الحث على المحافظة على أداء الصلوات الخمس جماعة. وعلى أنه ينبغي للمريض حضور صلاة الجماعة ولو بإعانة لكن محله إذا أمكنه، وعلى الترهيب من ترك صلاة الجماعة إلا لعذر.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَمِعَ الْمُنَادِيَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اتِّبَاعِهِ عَذْرٌ قَالُوا: وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ: خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّى.

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني وابن حبان والحاكم وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (من سمع المنادى ... إلخ) أى: من سمع نداء المؤذن للصلاة المكتوبة فلم يمنعه من إتيانه المسجد إلى الجماعة التي دعا إليها المؤذن نوع من الأعذار لم تقبل منه الصلاة التي صلى والتقيد بسماع النداء وبالجماعة التي يسمع مؤذنها جرى على الغالب لأن الإنسان إنما يذهب إلى الجماعة التي يسمع مؤذنها غالباً فإذا لم يسمع المؤذن ولا عذر له لم يسقط عنه الطلب إذ عدم سماعه المؤذن ليس من الأعذار ولو ذهب إلى جماعة لم يسمع مؤذنها فقد أدى ما طلب منه.

قوله: (قالوا: وما العذر؟) أى: قالت الصحابة للنبي ﷺ: وما العذر الذي يبيح التخلف؟ ويُحتمل أن المسئول ابن عباس فيكون السؤال والجواب مدرَجَيْن في الحديث.

قوله: (قال: خوف أو مرض) أى: خوف على نفس أو عرض أو مال أو مرض يشق معه الذهاب إلى المسجد.

ومن الأعذار أيضاً المطر والبرد الشديداً لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذناً يؤذن ثم يقول على إثره: "ألا صلوا في الرّحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر". وفي رواية لمسلم: يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول: "ألا صلوا في الرّحال". والرحال: المنازل سواء أكانت من مدر أم شَعْر أم وبر أم غيرها.

ومنها: حضور الطعام ونفسه تتوقه، ومدافعة البول والغائط، لما رواه مسلم والمصنّف عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الأخبثان". وما رواه البخارى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة".

قال النووي: ومثل البول والغائط الريح.
قوله: (لم تقبل منه الصلاة التي صلى) أى: لم تصح وبه استدل من قال: إن صلاة الجماعة فرض على الأعيان.
لكن المراد: لم تقبل قبولاً كاملاً قال العيني: هذا الحديث حكمه الزجر والنهي وليس وقوله: لم تقبل من قبيل قوله ﷺ: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد". والمراد منه نفى الفضيلة والكمال.

وقال النووي: معنى عدم قبول الصلاة أن لا ثواب له فيها وإن كانت مجزئة في سقوط الفرض عنه كالصلاة في الدار المغصوبة تسقط الفرض ولا ثواب له فيها.
على أن الحديث ضعيف لأنه من رواية أبي جناب ومغراء وفيهما مقال كما علمت.
○ فقه الحديث: دل الحديث على تأكيد أمر الصلاة في الجماعة وأن من تخلف عنها لغير عذر حرم من الثواب الكثير، وعلى مشروعية التخلف عن الجماعة لعذر من الأعذار.

● عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَجُلٌ ضَرَبَ الْبَصَرَ شَاسِعَ الدَّارِ وَلِيَ قَائِدٌ لَا يُلَاحِظُنِي فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: هَلْ تَسْمَعُ الدَّاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والحاكم وابن خزيمة.
○ معنى الحديث: قوله: (هل لي رخصة ... إلخ) أى: فهل يسوغ لي بذلك التأخر عن الصلاة جماعة في المسجد وأن أصلي في البيت. والرخصة في الأصل السهولة. قوله: (لا أجد لك رخصة) وفي رواية لمسلم قال: "فأجب" وهو صريح في أنه ﷺ لم يرخص له في التأخر حيث إنه يسمع الأذان وفي الحديث دلالة لمن قال:

إن صلاة الجماعة فرض على الأعيان لأنه لم يرخص له عند سماع الأذان وإن كان قد ذكر له العذر. وتأوله من ذهب إلى السنية بأن معناه لا أجد لك رخصة تحصل لك فضل الجماعة من غير حضورها. وليس المراد منه الإيجاب عليه.

ويؤيده ما ذكر في الصحيحين من أنه ﷺ رخص لعتاب بن مالك في الصلاة في بيته لما شكاه إليه بصره. ولعله ﷺ علم من حال ابن أم مكتوم أنه قادر على الإتيان إلى المسجد بدون مشقة فلذا لم يرخص له وإلا فالعمى عذر.

قال في سبيل السلام في شرح حديث ذكره عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ: أتى النبي ﷺ رجل أعمى فقال: يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فرخص له. فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم قال: فأجب. والحديث من أدلة الإيجاب للجماعة عينا لكن ينبغي أن يقيد الوجوب عينا على سماع النداء لتقييد حديث الأعمى وحديث ابن عباس به.

وما أطلق من الأحاديث يحمل على المقيد. وإذا عرفت هذا فاعلم أن الدعوى وجوب الجماعة عينا أو كفاية والدليل هو حديث اهتم بالتحريق وحديث الأعمى وهما إنما دلا على وجوب حضور جماعته ﷺ في مسجده لسماع النداء وهو أخص من وجوب الجماعة ولو كانت الجماعة واجبة مطلقاً لين ﷺ ذلك للأعمى ولقال له: انظر من يصلي معك. ولقال في المتخلفين: إنهم لا يحضرون جماعته ﷺ ولا يجمعون في منازلهم والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة فالأحاديث إنما دلت على وجوب حضور جماعته ﷺ عينا على سماع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا. وفيه أنه لا يرخص لسماع النداء عن الحضور وإن كان له عذر فإن هذا ذكر العذر وأنه لا يجد قائداً فلم يعذره إذا.

ويُحتمل أن الترخيص له ثابت للعدر ولكنه أمره بالإجابة ندبا لا وجوبا ليحترز الأجر في ذلك. والمشقة تغتفر بما يجده في قلبه من الروح في الحضور. ويدل لكون الأمر للندب أى: مع العذر قوله: وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ قال: من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر. رواه ابن ماجه والدارقطنى وابن حبان والحاكم وإسناده على شرط مسلم لكن رجح بعضهم وقفه. ○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من اشتبه عليه أمر من أمور الدين يطلب منه أن يسأل عنه العالم به. وعلى تأكيد أمر صلاة الجماعة، وعلى أن العمى قد لا يكون عذراً في التخلف عنها.

﴿باب في فضل صلاة الجماعة﴾

● عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الصُّبْحِ فَقَالَ: أَشَاهِدُ فُلَانٌ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: أَشَاهِدُ فُلَانٌ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَلَوْ تَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَيْتُمُوهُمَا وَلَوْ حَبْرًا عَلَى الرُّكْبِ، وَإِنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ عَلَى مِثْلِ صَفِّ الْمَلَائِكَةِ وَلَوْ عَلِمْتُمْ مَا فَضِيلَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُوهُ وَإِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والبيهقي وابن ماجه وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أشاهد فلان ... إلخ) أى: أحاضر صلاتنا هذه فلان وفلان ولعل أبا لم يعرف اسمهما فكفى عنهما بفلان وفلان أو أبهما للستر. قوله: (إن هاتين الصلاتين ... إلخ) المراد بهما صلاة الصبح والعشاء كما في رواية مسلم عن أبي هريرة إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر. قال ابن حجر المكي: أشار إلى العشاء لحضورها بالقوة لأن الصبح مذكورة بها نظرا إلى أن هذه مبتدأ النوم وتلك منتهاه. وخص هاتين الصلاتين لأنهما مظنة التهاون والتكاسل فإنهما في وقت نوم لا ينتهض الله ﷻ فيهما من فراشه عند لذيذ نومه إلا مؤمن تقى ولأنهما في ظلمة الليل وداعى الرياء الذى يصلى لأجله المنافقون منتف لعدم مشاهدة من يراءونه من الناس إلا القليل، وليس لهم داع ديني حتى يبعثهم ويسهل عليهم الإتيان هما فانتفى عنهم الباعث الديني والدنيوي. وأفعل التفصيل يدل على أن الصلوات كلها ثقيلة على المنافقين كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ التوبة/ ٥٤.

قوله: (ولو تعلمون ما فيهما ... إلخ) أى: لو تعلمون ما فيهما من الأجر والثواب الزائد لأتيتن إلى أدائهما في المسجد جماعة ولو كان الإتيان حبوا على الركب فحبوا خير لكان المخلوفا. وعدل عن الغيبة إلى الخطاب ليعم المنافق وغيره وليبشر المؤمنين بأنهم الفائزون بما ترتب على حضورهما من الفضل لقيامهم بحقهما دون المنافقين.

قوله: (وإن الصف الأول ... إلخ) أى: في القرب من الله تعالى والبعد من الشيطان على فضل وأجر مثل أجر صف الملائكة وفضله. فشبه الصف الأول في قربهم من الإمام بصف الملائكة في قربهم من رحمة الله تعالى.

وهذه من مزايا الملائكة فلا يقال: إنهم أكثر أجرًا وفضلًا من الآدميين.
قوله: (وإن صلاة الرجل مع الرجل أزكى ... إلخ) أى: أكثر ثوابًا وأبلغ في تكفير ذنوبه من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أكثر ثوابًا من صلاته مع الواحد لما في الجماعة وكثرتها من مزيد الفضل والرحمة كما سيأتى ولأن الجماعة فيها الحفظ من وسوسة الشيطان كما تقدم في قوله ﷺ: فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية.

قوله: (وما كثر فهو أحب ... إلخ) وفي رواية النسائي: وما كانوا أكثر فهو أحب وما شرطية، أى: وكلما كثرت الجماعة فهو أحب إلى الله ﷻ. ويحتمل أن تكون موصولة، أى: والصلاة التي كثر المصلون فيها أحب إلى الله تعالى. وذكر الضمير باعتبار لفظ ما وقرن الخبر بالفاء؛ لأن الموصول يشبه الشرط في العموم. ومحبة الله تعالى كناية عن رحمته وإحسانه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغي لإمام القوم أن يتفقد أحوال المأمومين ويسأل عن غاب منهم، وعلى تأكيد الجماعة في العشاء والفجر، وعلى الترغيب في حضور الجماعة فيهما لما فيه من الخير الكثير، وعلى مزيد فضل الصف الأول والترغيب في المبادرة إليه، وعلى أن الجماعة تتعقد بواحد مع الإمام، وعلى أن الجماعة تتفاوت في الفضل بكثرة حاضريها.

● عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَامِ نِصْفِ لَيْلَةٍ وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم ومالك والترمذي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (من صلى العشاء ... إلخ) أى: من صلى العشاء والمصباح في جماعة كان له ثواب مثل ثواب من قام نصف ليلة أو ليلة لم يصل فيها العشاء والمصباح في جماعة فهو نظير قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةُ أَفْئِدَةٍ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ القدر/ ٢. يعنى من ألف شهر لا يكون فيها ليلة القدر فإذا صلاهما في جماعة وقام الليل كله حصل له من الثواب مثلاً على حد من فعل كذا له درهم كمن كذا فمن فعل الاثنين فله درهمان.

وبهذا تعلم رد قول البيضاوى إن هذا تشبيه مطلق مقدار الثواب ولا يلزم في تشبيه الشيء بالشيء أخذه بجميع أحكامه ولو كان قدر الثواب سواء لم يكن لمصلى العشاء والمصباح في جماعة منفعة في قيام الليل غير التعب وحديث الباب صريح في أن صلاة العشاء والفجر في جماعة فيهما ثواب كثواب قيام الليل.

وفي رواية مسلم عن عبد الرحمن بن أبي عمرة قال: دخل عثمان بن عفان المسجد بعد صلاة المغرب فقعده وحده فقعده إليه فقال: يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله. وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي عمرة أنه قال: جاء عثمان بن عفان إلى صلاة العشاء فرأى أهل المسجد قليلاً فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس أن يكثروا فاتاه ابن أبي عمرة فجلس إليه فسأله من هو فأخبره فقال: ما معك من القرآن؟ فأخبره فقال له عثمان: من شهد العشاء فكأنما قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكأنما قام ليلة.

قال الزرقاني: هذا وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى. وهاتان الروايتان تفيدان أنه له ثواب قيام الليل كله إذا صلى الصبح وحدها في جماعة. وهو

خلاف ما رواية الباب. ويمكن الجمع بينهما بأن في رواية مسلم ومالك حذف تقديره ومن صلى الصبح والعشاء في جماعة... إلخ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على اختصاص العشاء والصبح في جماعة بمزية لا تكون في غيرهما من بقية الصلوات.

﴿باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة﴾

● عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ يُصَلِّي الْقِبْلَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَبْعَدَ مَنْزِلًا مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ فَقُلْتُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا تَرْكَبُهُ فِي الرَّمْضَاءِ وَالظُّلْمَةِ. فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ مَنَزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ فَنَمِيَ الْحَدِيثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ ذَلِكَ فَقَالَ: أَرَدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَكْتُبَ لِي إِقْبَالِي إِلَى الْمَسْجِدِ وَرُجُوعِي إِلَى أَهْلِي إِذَا رَجَعْتُ. فَقَالَ: أَعْطَاكَ اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَنْطَاكَ اللَّهُ ﷻ مَا احْتَسَبْتَ كُلَّهُ أَجْمَعَ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان رجل) كان تامة بمعنى وجد ويحتمل أن تكون ناقصة خبرها محذوف دل عليه قوله: أبعد منزله: أبعد الآتي.

قوله: (لا أعلم أحدًا من الناس ممن يصلي القبلة) أي: إلى جهة القبلة ومراده بهم المسلمون من أهل المدينة.

قوله: (وكان لا تخطئه ... إلخ) أى: كان لا تفوته صلاة من المكتوبات في المسجد معه ﷺ فقال له أبي بن كعب: لو اشتريت حملاً تركبه في الأرض الشديدة الحرارة من الشمس وفي الليالي المظلمة يقال: رمض يوماً رمضاً من باب تعب اشتد حره. وفي رواية ابن ماجه: فتوجعت له فقلت: يا فلان لو أنك اشتريت حملاً يقيك الرمضاء ويرفعك من الوقع ويقيك هوائاً الأرض والوقع بفتحتين إصابة الحجارة فقال ذلك الرجل: ما أحب أن يكون منزلي قريباً من المسجد بل أحب أن يكون بعيداً منه ليكثر ثوابي بكثرة الخطأ إليه. وفي رواية مسلم ما أحب أن يبنى مطب بيت محمد ﷺ أى: ملصق به.

قوله: (فتمي الحديث) بالبناء للمجهول ويصح بناؤه للمعلوم أى: أبلغ أبي بن كعب حديث الرجل لرسول الله ﷺ وفي رواية مسلم وابن ماجه فحملت به حملاً حتى أتيت نبي الله ﷺ فذكرت ذلك له أى: عظم على قوله ذلك واستثقلته لبشاعته فدعا رسول الله ﷺ ذلك الرجل فسأله عن معنى قوله المذكور فقال: أردت أن يكتب الله لي ثواب إقبالي إلى المسجد ورجوعي إلى بيتي. فهو مرتب على محذوف أى: فدعاه فسأله كما صرح به في رواية مسلم وابن ماجه.

قوله: (أنطاك الله) لغة في أعطاك مؤكداً له وهي لغة أهل اليمن. قوله: (ما احتسبت) أى: الذي ادخرته وابتغيت به وجه الله تعالى وثوابه يقال: احتسب الأجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والمراد أنه يستحق الأجر من الله تعالى على عمله إذا أخلص فيه وكان غير مشوب برياء ولا سمعة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد رحمة الصحابة ﷺ بعضهم لبعض، وعلى أن من سمع من غيره ما ظاهره النقص يطلب منه أن يرفعه إلى كبير القوم، وعلى أنه ينبغي لكبير القوم إذا بلغه من أحد الرعية ما ظاهره غير موافق أن يتثبت في

الأمر ولا يعجل بالعقوبة، وعلى أن كثرة الخطأ إلى المسجد فيها زيادة الأجر، وعلى الترغيب في الإخلاص في العمل.

● عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ وَصَلَاةٌ عَلَى أَثَرِ صَلَاةٍ لَا لَفْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عَلَيَيْنَ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (من خرج من بيته ... إلخ) التقييد بالبيت جرى على الغالب وإلا فقد يخرج إلى الصلاة من غير بيته والتقييد بالتطهر لنيل الثواب الأكمل لأنه لو خرج إلى الصلاة غير متطهر كان له الثواب أيضًا وفي هذا دلالة على أن أداء الصلاة المكتوبة في المساجد أفضل من أدائها في غيرها. وقوله: (فأجره كاجر الحاج المحرم) أي: كأصل أجره.

وقيل: كآجره من حيث إنه يكتب له بكل خطوة أجر كالحاج وإن تغاير الأجران كثرة وقلة أو من حيث إنه يستوفى أجره من وقت الخروج إلى أن لم يصل إلا في بعض تلك الأوقات كالحاج فإنه يستوفى أجره إلى أن يرجع وإن لم يحج إلا في عرفة. وشبهه بالحاج المحرم لكون التطهر من الصلاة بمنزلة الإحرام من الحج لعدم جوازهما بدونهما.

قوله: (ومن خرج إلى تسبيح الضحى) أي: صلاة الضحى وأطلق التسبيح على نافلة الضحى لوجود معنى النقل في كل منهما وكذا كل تطوع يسمى تسبيحًا وسبحة كما تقدم.

قوله: (لا ينصبه إلا إياه) أى: لا يتعبه شيء إلا هو أى: الخروج إليها وينصب بضم المثناة التحتية من أنصبه غيره إذا أتعبه والضمير فاعله والاستثناء مفرغ وقد وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع.

قوله: (فأجره كأجر المعتمر) جواب من وهو على نحو ما تقدم.
وفى هذا إشارة إلى أن صلاة الضحى في المسجد أفضل. قال ابن حجر المكي: ومن هذا أخذ أئمتنا قوهم: السنة في الضحى فعلها في المسجد ويكون من جملة المستثنيات من خير أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.

وقال في المرقاة فيه: أنه على فرض صحة الحديث يدل على جوازه لا على أفضليته أو يحمل على من لا يكون له مسكن أو في مسكنه شاغل ونحوه على أنه ليس للمسجد ذكر في الحديث أصلاً فالمنع من خروج من بيته أو سوقه أو شغله متوجهاً إلى صلاة الضحى تاركاً أشغال الدنيا.

قوله: (وصلاة على أثر صلاة) أى: عقب صلاة وأثر بفتح الهمزة والناء المثلثة أو بكسر الهمزة وسكون الناء. وصلاة مبتدأ خبره قوله كتاب وسوغ الابتداء بالنكرة وصفها بالجار.

قوله: (لا لغو بينهما) أى: لا باطل من كلام الدنيا بين الصلاتين فاللغو الباطل وما لا يعنى من القول، من لغا الرجل يلغو من باب قال: تكلم باللغو وهو أخلط الكلام ولا نافية للجنس ولغو اسمها مبنى على الفتح.

ويجوز أن تكون بمعنى ليس فيكون لغو مرفوعاً على أنه اسم لها والجملة في محل رفع صفة ثانية لصلاة فالصلاة التي تكتب في عليين موصوفة بشيئين الأول كونها عقب صلاة.

الثاني: أن لا يكون بينهما باطل من القول كالغيبة والنميمة والكذب وغير ذلك مما لا يعود على المصلي بفائدة أخروية.
 قوله: (كتاب في عليين) أى: مكتوب فيه وعليون جمع واحده على مشتق من العلو للمبالغة وقيل: ملحق بالجمع.
 وهو علم لديوان الخير الذى ذوّن فيه أعمال الأبرار قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّينَ ﴿٢٠﴾ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلَيُّونَ ﴿٢١﴾ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ﴿٢٢﴾ الْمُطْفَفِينَ/ ١٨: ٢٠. وقيل: اسم لديوان الحفظة ترفع إليه أعمال الصالحين وقال كعب: هو قائمة العرش اليمنى.

وقال الضحاك: هو سدرة المنتهى.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الذهاب إلى الصلاة فيه فضل عظيم حيث شبهه بالحاج المحرم، وعلى مشروعية صلاة الضحى، وعلى أن الذهاب إليها فيه خير كثير كالذهاب إلى العمرة وعلى مزيد فضل الصلاتين اللتين لم يكن بينهما قول لا يفيد الشخص في آخرته شيئاً.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً وَذَلِكَ بِأَنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ وَلَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْسِبُهُ وَالْمَلَائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي

صَلَّى فِيهِ وَيَقُولُونَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ
أَوْ يُخْذِتْ فِيهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (صلاة الرجل في جماعة) أى: ثواب صلاته في المسجد جماعة كما يدل عليه مقابلته بالصلاة في البيت والسوق وكما يدل عليه قوله في الحديث: وأتى المسجد. وذكر الرجل لا مفهوم له إذ المرأة كذلك حيث جاز لها الخروج إلى المسجد.

قوله: (تزيد على صلاته في بيته ... إلخ) أى: يزيد ثوابها على صلاة المنفرد في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين درجة.

وفي رواية للبخارى تضعف على صلاته في بيته.

وظاهر هذه المقابلة أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفردى هذا المقدار؛ لكن هذا ليس مراداً بل المراد تفضيل صلاة الجماعة في المسجد على الصلاة في البيت والسوق منفرداً لأن الكلام سيق لبيان أفضلية الجماعة في المسجد على صلاة المنفرد في غيره وكأنه خرج مخرج الغالب فإن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى في الغالب منفرداً وهذا لا ينافي أن الجماعة في المسجد أفضل من الجماعة في غيره ولا يستلزم تساوى الجماعة في البيت والسوق بل الصلاة في غير السوق أفضل منها في السوق لما ورد أن السوق موضع الشياطين. والصلاة جماعة في البيت والسوق أولى من الانفراد.

وهذه الدرجات بمعنى الصلوات فتكون صلاة الجماعة بمئة وخمس وعشرين صلاة كما صرح به في الرواية الآتية. ورواية المصنف صرح فيها بخمس وعشرين

وفي رواية للبخاري عن ابن عمر: صلاة الجماعة تفضلُ صلاة الفذِّ بسبع وعشرين درجة.

قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمسًا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال: سبعًا وعشرين.

قال الحافظ: اختلف في أيهما أرجح فقليل: رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ. ولا منافاة بين رواية الخمس والسبع لوجوه.

منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير:

ومنهما أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة فتكون صلاة الجماعة لبعضهم خمسًا وعشرين والآخرين سبعًا وعشرين بحسب كمال الصلاة والحفاظة على هياتها وخشوعها وكثرة الجماعة فيها وبشرف البقعة إلى غير ذلك. ومنها أن السبع مختصة بالفجر والعشاء أو الفجر والعصر، والخمس فيما عدا ذلك. ومنها أن السبع مختصة بالجهرية، والخمس مختصة بالسرية.

قال الحافظ: وهذا الوجه عندي أوجهها.

ووقع تمييز العدد في رواية أبي هريرة هذه بالدرجة وكذا في رواية له عند مسلم من طريق سعيد بن المسيب وفي أخرى له من طريقه بالجزء وفي أخرى من طريق نافع بن جبير بالصلاة وفي أخرى من طريق سلمان الأغر بحذف التمييز والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة.

قوله: (وذلك بأن أحدكم ... إلخ) الإشارة إلى الزيادة المذكورة والباء للسببية وظاهره أن ما ذكر سبب للتفاضل فكأنه ﷺ يقول: الدرجات المذكورة سببها إحسان الوضوء وإتيان المسجد وانتظار الصلاة واستغفار الملائكة فمن صلى جماعة في

البيت ليس له هذه الدرجات لأن ما رتب على متعدد لا يوجد بوجود بعضه إلا إذا دل الدليل على إلغاء ما ليس معتبراً أو ليس مقصوداً لذاته ومن صلى في البيت فقد الخطأ إلى المسجد وهو وصف معتبر فلا يصح إلغاؤه.

والدوايات المطلقة عن التقييد بالمسجد تحمل على المقيدة به.

وقد نقل الحافظ عن الزين بن المنير بعض الأسباب المقتضية لزيادة الدرجات فقال:

إجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة.

والتكبير إليها في أول الوقت.

والمشى إلى المسجد بالسكينة.

ودخول المسجد داعياً.

وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة. وانتظار الجماعة وصلاة الملائكة عليه. واستغفارهم له. وشهادتهم له. وإجابة الإقامة. والسلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة.

والوقوف منتظراً إحرام الإمام.

والدخول معه في أى: هيئة وجده عليها وإدراك تكبيرة الإحرام كذلك. وتسوية الصفوف وسدَّ فُرَجها. وجواب الإمام عند قوله: سمع الله لمن حمده. والأمن من السهو غالباً. وتنبيه الإمام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه. والخشوع والسلامة عما يُلهى غالباً. وتحسين الهيئة غالباً.

واحتفاف الملائكة به.

والتدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان والأبعاض.

وإظهار شعار الإسلام.

وإرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة.

ونشاط المتكاسل. والسلامة من صفة النفاق ومن إساءة الظن بغيره بأنه ترك الصلاة رأساً.

ورد السلام على الإمام. والانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر. وعود بركة الكامل على الناقص. وقيام نظام الألفة بين الجيران. وحصول تعاهدهم في أوقات الصلوات. فهذه خمس وعشرون خصلة ورد في كل منها أمر أو ترغيب يخصه. وبقي منها أمران يختصان بالجهرية وهما الإنصات عند قراءة الإمام والاستماع لها. والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة وبهذا يرجح أن السبع تختص بالجهرية. ونقل الطيبي عن التوريشي أن ذلك لا يدرك بالرأى بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم أرباب العقول عن إدراكها أو إدراك حقيقتها كلها. قوله: (لا يريد إلا الصلاة ... إلخ) أى: لا يقصد إلا الصلاة في المسجد جماعة ولا ينهضه إلا ذلك يقال: نهض من باب نفع وانتهر الشيء انتهض إليه مسرعاً لتناوله فلو أتى المسجد لا لخصوص الصلاة لا تحصل له تلك الفضيلة لأن الحكم يترتب على وجود العلة فإذا انتفت انتفى المعلول ولأن الأعمال بالنيات.

وفي بعض النسخ لا ينهزه يعنى إلا الصلاة.

وفي رواية مسلم لا ينهزه إلا الصلاة لا يريد إلا الصلاة.

قوله: (لم يخط خطوة) يفتح الحاء المعجمة كما جزم به اليعمرى وهي الواحدة من الخطا ويحتمل أن تكون بالضم وهي ما بين القدمين كما تقدم.

قوله: (إلا رفع له بها درجة ... إلخ) أى: كتب له بها حسنة أو محى عنه بسببها سيئة حتى يدخل المسجد.

وفي أكثر النسخ إلا رفع له بها درجة وحُط عنه ... إلخ بالواو وهي بمعنى أو.

أو تكون الواو باقية على أصلها فتكون الخطوة الواحدة فيها إثبات حسنة ومحو سيئة وهو المناسب لسعة فضل الله ﷻ .

قوله: (كان في صلاة ... إلخ) أى: في حكم المتلبس بالصلاة من حيث الثواب مدة كون الصلاة تمتعه عن الخروج من المسجد.
قوله: (والملائكة يصلون على أحدكم ... إلخ) أى: يدعون ويستغفرون له ما دام في مجلسه الذى صلى فيه.

وفي رواية البخارى ما دام في مصلاه أى: مدة كونه في المكان الذى أوقع فيه الصلاة من المسجد وهو مخرج على الغالب لأنه لو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمرًا على نية انتظار الصلاة كان له ذلك أيضًا ما لم يؤذ فيه أى: في مجلسه الذى صلى فيه بقول أو فعل أو يحدث فيه أى: يبطل وضوءه فهو من الإحداث لا من التحديث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على فضل الصلاة مع الجماعة على صلاة الفرد، وعلى جواز الصلاة المكتوبة في البيوت والأسواق، وعلى أن الصلاة أفضل من غيرها من الأعمال لأن فيها صلاة الملائكة على فاعلها ودعاءهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة، وعلى أن من انتظر الصلاة له ثواب كثواب من هو فيها، وعلى الترغيب في المكث في المسجد بعد الفراغ من الصلاة، وعلى أنه يطلب ممن في المسجد أن يكون على طهارة متباعدًا عن الأذى، قال ابن المهلب: يؤخذ من الحديث أن الحدث في المسجد خطيئة يحرم بها الحدث استغفار الملائكة ودعاءهم له. ويؤخذ منه أيضًا أن الحدث الأصغر وإن منع دعاء الملائكة لا يمنع جواز الجلوس في المسجد.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً فَإِذَا صَلَّاهَا فِي فَلَاةٍ فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم وابن حبان وأبو بكر بن أبي شيبة.

○ معنى الحديث: قوله: (الصلاة في الجماعة تعدل ... إلخ) أى: تماثل في الثواب خمساً وعشرين صلاة في غير جماعة وتعدل من العدل بكسر العين المهملة وهو مثل الشيء من جنسه أو مقداره من جنسه ويفتح العين ما يقوم مقامه من غير جنسه. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ عَذَلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾ المائدة/ ٥٩.

قوله: (فإذا صلاها في فلاة ... إلخ) أى: إذا صلى الصلاة المعلومه من السياق وهي الصلاة في الجماعة كما قاله ابن رسلان وقال في النيل: الأولى حمله على الانفراد لأن مرجع الضمير في حديث الباب في قوله: "صلاها" إلى مطلق الصلاة لا إلى المقيدة بكونها في جماعة ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد لأنه جعل فيها صلاة الرجل في الفلاة مقابلة لصلاته في الجماعة. والفلاة الأرض المتسعة التي لا ماء فيها وتجمع على (فلا) مثل حصاة وحصا وجمع الجمع أفلاء كسبب وأسباب.

وقوله: (فأتم ركوعها وسجودها) أى: وكذا بقية أفعالها وخص الركوع والسجود بالذكر لما فيهما من إظهار الخضوع والتواضع لله ﷻ.

قوله: (بلغت خمسين صلاة) أى: بلغ ثواب صلاته في الفلاة مقدار ثواب خمسين صلاة في غيرها.

فعلى ما قاله ابن رسلان تفضل الصلاة جماعة في فلاة الصلاة منفرداً في غير فلاة بخمسين صلاة.

وعلى ما قاله في الثَّيْل تكون الصلاة منفردًا في فلاة ضعف الصلاة جماعة في غير فلاة.

وعلى هذا فالصلاة جماعة في فلاة تفضل الصلاة منفردًا في غير فلاة بخمسين ومائتين وألف صلاة. هذا إن جرينا على أن صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بخمس وعشرين درجة وإن جرينا على أنها تفضلها بسبع وعشرين فتكون صلاته جماعة في فلاة تفضل صلاته منفردًا في غير فلاة بخمسين وثلاثمائة وألف وقد جاء في فضل الصلاة في الفلاة أحاديث أخر.

منها ما رواه أبو يعلى عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ما من بقعة يذكر الله تعالى عليها بصلاة أو بذكر إلا استشرفت بذلك إلى منتهاها إلى سبع أرضين وفخرت على ما حولها من البقاع، وما من عبد يقوم بفلاة من الأرض يريد الصلاة إلا تزخرت له الأرض.

ومنها ما رواه عبد الرزاق بسنده إلى أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان الرجل بأرض قى بكسر القاف وتشديد المشنة التحتية أى: فلاة فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجد ماء فليتميم فإن أقام صلى معه ملكاه وإن أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله مالا يرى طرفاه. ومنها ما رواه النسائي والمصنف عن عقبة بن عامر عنه ﷺ قال: يعجب ربك من راعي غنم في رأس شظية يؤذن بالصلاة ويصلى فيقول الله ﷻ: انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقوم الصلاة يخاف مني قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة.

والحكمة في اختصاص صلاة الفلاة بهذه المزية أن المصلي فيها يكون في الغالب مسافرًا والسفر مظنة المشقة فإذا صلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت إلى ذلك المقدار.

وأيضاً الفلاة في الغالب من مواطن الخوف والفرع لما جبلت عليه الطباع البشرية من التوحش عند مفارقة النوع الإنساني فالإقبال مع ذلك على الصلاة أمر لا يناله إلا من بلغ في التقوى إلى حد يقصر عنه كثير من أهل الإقبال والقبول.

وأيضاً في مثل هذه المواطن تنقطع الوسوس التي تقود إلى الرياء فإيقاع الصلاة فيها شأن أهل الإخلاص.

ومن هنا كانت صلاة الرجل في البيت المظلم الذي لا يراه فيه أحد إلا الله ﷻ أفضل الصلوات على الإطلاق وليس ذلك إلا لا نقطع حبال الرياء الشيطانية التي يقتصر بها كثير من المتعبدین فكيف لا تكون صلاة الفلاة مع انقطاع تلك الحبال وانضمام ما سلف إلى ذلك بهذه المنزلة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على فضل الصلاة في الجماعة، وعلى مزيد فضل الصلاة في الفلاة وعلى أن حصول ثواب الصلاة لا يكون إلا بإتمام أركانها.

﴿باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم﴾

أى: في بيان ما ورد من البشري في الذهاب إلى المسجد للصلاة في الظلمة.

● عَنْ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والترمذى والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (بشر المشائين ... إلخ) أى: بشر من كثر مشيه لا من وقع منه المشى مرة أو مرتين في الظلام إلى المساجد بالنور الدائم الذي لا ينقطع يوم القيامة.

وهو خطاب منه ﷺ عام لمن يتأتى منه البشارة كالعلماء.
ولم يرد به امرؤ واحد بعينه. والبشارة الخبر السار سمي بذلك لطلاقة البشارة
بالفرح والسرور عنده.

والنور التام ما يحصل للمؤمنين يوم القيامة إلى أن يصلوا إلى الجنة بخلاف المنافقين
فإنه يحصل لهم نور في البداية لنطقهم بكلمة التوحيد ثم يطفأ منهم بعد ويقولون
للمؤمنين انظرونا نقبس من نوركم فيقال لهم: استهزاء بهم: ارجعوا وراءكم
فالتمسوا نوراً. فيرجعون فيضرب بينهم وبين المؤمنين بسور له باب باطنه فيه
الرحمة من جهة المؤمنين وظاهره فيه العذاب من جهة المنافقين، وقد جاء في الترغيب في
المشي إلى الصلاة في الظلمة أحاديث أخر.

منها ما رواه الطبراني بإسناد حسن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إن الله
ليضيء إلى الذين يتخللون إلى المساجد في الظلم بنور ساطع يوم القيامة.

ومنها ما رواه الطبراني عن أبي الدرداء أنه ﷺ قال: من مشى في ظلمة الليل
إلى المساجد لقي الله ﷻ بنور يوم القيامة. ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه
عنه أيضاً بلفظ من مشى في ظلمة الليل إلى المساجد آتاه الله نوراً يوم القيامة.

ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي أمامة أنه ﷺ قال: بشر المدلجين إلى
المساجد في الظلم بمنابر من النور يوم القيامة يفزع الناس يوم القيامة ولا يفزعون.
قال المنذري: وفي إسناده نظر.

ومنها ما رواه ابن ماجه والحاكم وابن خزيمة واللفظ له عن سهل بن سعد
الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: ليبشر المشاءون في الظلم إلى المساجد بالنور التام
يوم القيامة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية البشارة لمن يفعل الخير، وعلى أن كثرة الخطأ إلى المساجد في الظلم سبب في السعادة الأخروية، وعلى الترويح في المداومة على صلاة الصبح والعشاء في المساجد لأنهما هما اللتان تؤديان في الظلمة. وفيه الإشارة إلى البشرى بحسن الخاتمة لمن يفعل ذلك.

﴿باب ما جاء في الهدى في المشى إلى الصلاة﴾

أى: في بيان الهيئة التي يكون عليها الشخص حالة ذهابه إلى المسجد للصلاة. والهدى يفتح فسكون.

● عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي أَبُو ثُمَامَةَ الْحَنَاطِيُّ أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ أَدْرَكَهُ وَهُوَ يُرِيدُ الْمَسْجِدَ أَدْرَكَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ قَالَ: فَوَجَدَنِي وَأَنَا مُشَبَّكٌ بِيَدَيَّ فَتَهَانَنِي عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أدركه ... إلخ) أى: أدرك كعب أبا ثمامة.

وقوله: (أدرك أحدهما صاحبه) الظاهر أنه من قوله أبى ثمامة فيكون فيه وضع الظاهر موضع المضمَر.

قوله: (قال: فوجدني وأنا مشبك بيدي) في نسخة وأنا مشبك يدي أي: مدخل أصابع يدي بعضها في بعض فإن كل متداخلين مشتيكان وهذا قد يفعله بعض الناس عبثاً وبعضهم ليفرق أصابعه وبعضهم يفعله للاستراحة.
قوله: (وقال: إن رسول الله ﷺ ... إلخ) ذكره دليلاً على نهيه له. وقوله: (ثم خرج عامداً إلى المسجد) أي: قاصداً إياه للعبادة فيه.

قوله: (فلا يشبك يديه فإنه في صلاة) أي: لا يدخلن أصابع يديه بعضها في بعض. ونهى ﷺ عن التشبيك حال الذهاب إلى الصلاة لما في من عدم الخشوع فإنه في صلاة حكماً فينبغي له فعل ما ينبغي للمصلي فعله من الخشوع واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه وقد جاء النهي عن التشبيك حال الذهاب إلى الصلاة في أحاديث أخر.

منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال له: يا كعب إذا توضأت فأحسن الوضوء ثم خرجت إلى المسجد فلا تشبك بين أصابعك فإنك في صلاة.

ومنها ما أخرجه الحاكم وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين بسنده إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع فلا يفعل هكذا وشبك بين أصابعه.

والحكمة في النهي عن ذلك قيل لكونه من الشيطان كما صرح به في رواية لأحمد بسنده إلى مولى لأبي سعيد الخدري قال: بينا أنا مع أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله ﷺ إذ دخلنا المسجد فإذا رجل جالس في المسجد محتباً مشبكاً أصابعه بعضها في بعض فأشار إليه ﷺ فلم يفتن الرجل لإشارته فالتفت إلى أبي سعيد فقال: إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبك فإن التشبيك من الشيطان. وقيل: لأنه يجلب

النوم وهو مظنة الحدث. وقيل: لأن صورته تشبه صورة الاختلاف المنهى عنه في حديث لا تختلفوا فتختلف قلوبكم فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهى عنه.

ولا يقال: إن هذه الأحاديث يعارضها ما أخرجه البخارى ويأتى للمصنف في باب سجود السهو عن أبي هريرة في قصة ذى اليدين وفيه فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه الحديث لأن تشبيكه ﷺ وقع بعد فراغه من الصلاة في ظنه فهو في حكم الخارج عنها.

أو يقال: إن النهى عن التشبيك ورد بألفاظ خاصة بالأمة. وفعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بهم كما هو مقرر في محله. أو أنه ﷺ شبك في المسجد لبيان أن التشبيك فيه ليس بمحرام، وعلى هذا فما ورد من النهى في الأحاديث محمول على الكراهة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على النهى عن التشبيك حال الصلاة أو حال الذهاب إليها وهذا النهى محمول على الكراهة لحديث أبي هريرة المذكور وإلى ذلك ذهب الحنابلة وقالوا: إن الكراهة في الصلاة أشد. وذهبت الحنفية إلى كراهة ذلك تحريماً.

وذهب ابن عباس وعطاء والنخعي وكجاهد وسعيد بن جبير إلى أنه يكره في الصلاة فقط. وبه قالت المالكية والشافعية ودل الحديث أيضاً على أنه يكتب لقاصد الصلاة أجر المصلي من حين يخرج إليها، وكذا إلى أن يعود منها كما صرح به في رواية ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في الصلاة حتى يرجع. وفي رواية ابن حبان

عنه أيضًا أن النبي ﷺ قال: من حين يخرج أحدكم من منزله إلى مسجدي فرجل تكتب له حسنة ورجل تحط عنه سيئة حتى يرجع. وفي رواية أحمد والطبراني بإسناد حسن عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من راح إلى مسجد الجماعة فخطوة تمحو سيئة وخطوة تكتب له حسنة ذاهبًا وراجعًا.

● عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: حَضَرَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ الْمَوْتَ فَقَالَ: إِنْ مُحَدَّثُكُمْ حَدِيثًا مَا أُحَدِّثُكُمْوَهُ إِلَّا اخْتِسَابًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ الْيُمْنَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ ﷻ لَهُ حَسَنَةً وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ ﷻ عَنْهُ سَيِّئَةً فَلْيَقْرَبْ أَحَدُكُمْ أَوْ لْيَبْعُدْ فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غُفِرَ لَهُ فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ صَلَّى مَا أَذْرَكَ وَأَنْتُمْ مَا بَقِيَ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ كَانَ كَذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ما أحدثكموه إلا اختسابًا) أى: إلا طلبًا لرضا الله تعالى وثوابه فإن في نشر العلم أجرًا.

قوله: (لم يرفع قدمه اليمنى ... إلخ) أى: ولم يضعها ولم يضع قدمه اليسرى أى: ولم يرفعها ففي الكلام حذف وهو يفيد أن إحدى الخطوتين فيها حسنة وفي الأخرى حط سيئة ويؤيده ما تقدم في رواية مالك عن أبي هريرة توضحًا فأحسن الوضوء ثم خرج عامدًا إلى الصلاة فإنه في صلاة ما كان يعتمد إلى الصلاة وإنه تكتب له بإحدى خطوتيهِ حسنة ويمحى عنه بالأخرى سيئة. ويُحتمل أن في الكلام احتباكاً أى: لم

يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضعها إلا حط عنه بها سيئة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه بها سيئة ولم يرفعها إلا كتب الله له بها حسنة. قوله: (فليقرب أحدكم أو ليعبد) يعنى: فليقرب قدمه اليمنى من قدمه اليسرى إن أراد كثرة الحسنات وكثرة حط السيئات أو ليعبد بينهما إن لم يرد ذلك. والأمر للإباحة وأو وإن كانت للتخيير لكن ليس مراداً هنا بل المراد تقريب الخطأ لا غير لأن الحديث تحريض على تحصيل هذه الفضيلة وهى لا تحصل بالتخيير وبهذا يناسب الحديث الترجمة.

وقوله: أو ليعبد وإن كان أمراً في الظاهر لكن المعنى على النهى. وقيل: هذا من باب المبالغة كما يقول الرجل لابنه وهو يتمرد عليه: لا تسمع كلامى وليس مراده أن لا يسمع كلامه وإنما هو نهى شفقة حتى يرتدع عما هو فيه ويتمثل.

قوله: (فإن أتى المسجد وقد صلوا بعضها ... إلخ) أى: إن جاء أحدكم المسجد لأداء الصلاة جماعة فوجد القوم قد صلوا بعض الصلاة وبقي البعض — صلى ما أدرك معهم وأتم ما بقى منها بعد سلام الإمام غفر له وإن جاء ووجد الجماعة قد فرغوا منها فشرع في الصلاة وأتمها غفر له أيضاً كمن أدركها مع الجماعة لأن الأعمال بالنيات وقد كانت نيته أن يصلى مع الجماعة فغفر له بذلك لن لا يخيب سعيه. ومحل ما لم يفرط في الذهاب إلى الجماعة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد فضل الذهاب إلى المسجد للصلاة، وعلى الترغيب في كثرة الخطأ إليها، وعلى أن من خرج من بيته قاصداً الصلاة فيها مع الجماعة غفر له إن أدركها كلها مع الجماعة أو بعضها أو لم يدرك منها مع الجماعة شيئاً وصلّاها منفرداً.

﴿ باب من خرج يريد الصلاة فسُبقَ بها ﴾

أله أجر الجماعة أم لا ؟.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَوَّضًا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا أَعْطَاهُ اللَّهُ ﷻ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئًا.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي والنسائي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم راح) أى: ذهب إلى المسجد أى: وقت كان لا

خصوص آخر النهار.

قوله: (أعطاه الله ﷻ ... إلخ) أى: أعطى الله الذى جاء بعد انقضاء صلاة الجماعة أجراً مثل أجر واحد ممن حضرها من أولها ولا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً؛ بل لكل واحد من المصلين فى الجماعة والمصلى وحده أجر كامل لكامل فضل الله وسعة رحمته. ولعله يعطى بالنية أصل الثواب وبالسعى ما فاتته من المضاعفة. ويُحتمل أن من فى قوله: (من أجورهم) بمعنى عن والمعنى أن أجر ذلك الرجل لا ينقص عن أجر واحد ممن حضرها شيئاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على حصول ثواب الجماعة لمن خرج قاصداً الصلاة معها ولم يدركها، وعلى أن أجره لم ينقص شيئاً من أجور حاضريها.

﴿ باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَلَكِنْ لِيُخْرِجَنَّ وَهْنٌ تَفَلَاتٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تمنعوا إماء الله ... إلخ) يعنى بهن: النساء والإماء جمع أمة والمراد بسها مطلق المرأة. ولم يقل لا تمنعوا النساء للمناسبة في قوله: مساجد الله. ولأنه أوقع في النفس من التعبير بالنساء لما فيه من الإشعار بإباحة الخروج إلى بيوت الله ﷻ وهذا النهي يشعر بطلبهن الخروج لأن النهي عن المنع يكون بعد وجود مقتضيه. ويؤيده رواية مسلم عن ابن عمر عنه ﷺ قال: إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها.

قوله: (ولكن ليخرجن ... إلخ) استدراك على النهي عن المنع أتى به لدفع توهم أنه يباح لمن الخروج إلى المسجد على أى: حال.

وقوله: وهن تفلات أى: تاركات للطيب والزينة.

وتفلات جمع تفلة وهى المرأة إذا تركت الطيب يقال: تفلت المرأة تفلأ. من باب تعب إذا أنتن ريحها لترك الطيب والادهان والنهي في الحديث محمول على الكراهة لحديث ابن عمر الآتى لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير من فأنه يؤذن بعدم تحريم منعهن من الخروج إلى المساجد ولأن حق الزوج في ملازمة المسكن واجب فلا يتركه للفضيلة. والنهي يعم جميع النساء لا فرق بين الشواب وغيرهن فلا يمنع من الخروج ما لم تخش الفتنة. وعام في جميع الأزمنة وما سيأتى للمصنف عن ابن عمر

من قوله ﷺ: ائذنوا للنساء إلى المساجد بالليل. لا ينافي العموم لاحتمال أنه ﷺ نص على الليل لأنه مظنة منع الرجال للنساء عن الخروج فيه لا للاحتراز عن غير الليل. قال النووي: ظاهر الحديث أنها لا تُمنع المسجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث وهي: ألا تكون متطيبة، ولا متزينة، ولا ذات خلخال يسمع صوتها، ولا ثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال، ولا شابة، ولا نحوها ممن يفتن بها وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها.

وهذا النهي عن منعهن من الخروج محمول على كراهة التنزيه إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة فإن لم يكن لها زوج ولا سيد حرم المنع إذا وجدت الشروط. وهذا هو مذهب الشافعية. ونحوه للمالكية والحنابلة.

واختلفت الحنفية فقال أبو حنيفة: تخرج العجائز لغير الظهر والعصر لأن وقتيهما وقت انتشار الفساق وربما تكاد ترغب فتقع في الفتنة بخلاف المغرب لأنه وقت الطعام وبخلاف العشاء والصبح لأنهما وقت نومهم.

وقال أبو يوسف ومحمد: يخرجن في جميع الأوقات.

قال العيني: والفتوى في هذا الزمان على عدم الخروج في الكل مطلقاً لشيوع الفساد وعموم المصيبة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز خروج النساء إلى المساجد، وعلى أنه ليس للرجال منعهن من ذلك قال الخطابي: استدل بعض أهل العلم بعموم قوله ﷺ: لا تمنعوا إماء الله مساجد الله. على أنه ليس للزوج منع زوجته من الحج لأن المسجد الحرام الذي يخرج إليه الناس للحج والطواف أشهر المساجد وأعظمها حرمة فلا يجوز للزوج أن يمنعها من الخروج إليه لأن المساجد كلها دونه وقصده واجب. ودل الحديث أيضاً على أنه يجب على النساء ترك الطيب إذا خرجن.

في ذلك أحاديث منها ما رواه مسلم من طريق بشر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: إذا شهدت أحداً كن المسجد فلا تمس طيباً. ومنها ما رواه أيضاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة.

ومثل الطيب ما في معناه مما يثير الشهوة على الرجال كحسن الملبس والتحلل الذي يظهر أثره. ونهين عن الطيب لئلا يفتن الرجال بطيبهن.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَمْتَنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُوتِهِنَّ خَيْرَ لِهِنَّ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي وابن خزيمة والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تمتنعوا نساءكم المساجد ... إلخ) الجملة الأولى نهى للرجال عن منع النساء عن الحضور في المساجد.

والثانية فيها حث وترغيب للنساء في أن يصلين في بيوتهن فإنها أفضل لهن. وهذا يدل على أن النهي عن المنع في الأحاديث محمول على الكراهة كما تقدم وكانت صلاتهن في البيوت أفضل لأمن الفتنة.

وقد جاء في فضل صلاة النساء في بيوتهن أحاديث كثيرة.

منها ما رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر عنه ﷺ قال: المرأة عورة وإنها إذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان وإنها لا تكون أقرب إلى الله منها في قعر بيتها.

ومنها ما رواه في الكبير عن ابن عمر أيضاً قال: ما صلت امرأة من صلاة أحب إلى الله من أشد مكان في بيتها ظلمة. وفي رواية له أيضاً: النساء عورة وإن المرأة لتخرج من بيتها وما بها بأس فيستشرفها الشيطان فيقول: إنك لا تمرين بأحد إلا

أعجبتيه. وإن المرأة تلبس ثيابها فيقال: أين تريدان؟ فتقول. أعود مريضاً أو أشهد جنازة أو أصلي في مسجد وما عبدت امرأة ربها مثل أن تعبد في بيتها قال المنذرى: إسناده حسن.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على أن صلاة النساء في البيوت أفضل من صلاتهن في المساجد.

● عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ائْذِنُوا لِلنِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ. فَقَالَ ابْنُ لَه: وَاللَّهِ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ فَيَتَّخِذْنَ دَعَاً وَاللَّهُ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ. قَالَ: فَسَبَّهَ وَغَضِبَ. وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ائْذِنُوا لَهُنَّ وَتَقُولُ لَا تَأْذَنُ لَهُنَّ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ائذنوا للنساء ... إلخ) أى: إذا طلبن الإذن كما يدل عليه ما فى مسلم عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا استأذنكم نساؤكم إلى المساجد فائذنوا لهن. والتقييد بالليل ليس للاحتراز عن النهار كما تقدم بل للنص على الوقت الذى يظن أنهن يمنعن فيه من الخروج لأنه مظنة الريبة. ولذا قال ابن عبد الله بن عمر: لا تأذن لهن فيتخذنه دغلاً وإذا أذن لهن بالليل الذى هو مظنة الريبة فالإذن لهن فى غيره بالأولى.

قال فى الفتح: عكس بعض الحنفية فجرى على ظاهر الخبر فقال: التقييد بالليل لكون الفساق فيه فى شغل بفسقهم أو نومهم بخلاف النهار فإنهم ينتشرون فيه.

وهذا وإن كان ممكناً لكن مظنة الريبة في الليل أشد وليس لكلهم في الليل ما يشتغل به.

وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم ويصدهم عن التعرض لمن ظاهراً لكثرة انتشار الناس ورؤية من يتعرض فيه لما لا يحل له فيكره عليه. قوله: (فقال: ابن له) أي: لابن عمر وهو بلال أو واقده كما صرح به في روايتي مسلم.

ورجح الحفاظ أنه بلال قال لورود ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ولم يختلف عليهما في ذلك.

قوله: (فيتخذنه دغلاً) تعليل لقوله: (لا تأذن هن). والدغل بفتح الدال المهملة والغين المعجمة الخداع وأصله الشجر الملتف الذي يكمن فيه أهل الفساد ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع يلف في نفسه أمراً ويظهر غيره. وكأنه قال ذلك غير لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت. قوله: (فسبه وغضب عليه وقال ... إلخ) وفي رواية لمسلم: فأقبل عليه عبد الله فسبه سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط. وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن ثلاث مرات. وفي رواية زائدة عن الأعمش فانتسهره. وفي رواية لأحمد فقال عبد الله: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول هذا؟ أي: آتيك بالنص القاطع وأنت تتلقاه بالرأى.

قال الطبري: كأن بلالاً لما اجتهد رأى من النساء وما في خروجهن إلى المساجد من المنكرات أقسم على منعهن فردّه أبوه بأن النص لا يُعارض بالرأى. ونظيره ما وقع لأبي يوسف حين روى أنه ﷺ كان يحب الدباء فقال رجل: أنا ما أحبه فسلاً

السيف أبو يوسف وقال: جدد الإيمان وإلا لقتلتك. قاله القاري. وأنكر ابن عمر على ابنه لتصريحه بمخالفة الحديث برأيه وإلا فلو قال مثلاً: إن الزمان قد تغير وإن بعضهن ربما ظهر منها قصد المسجد وإضمار غيره فالظاهر أنه ما كان ينكر عليه. وإلى ذلك أشارت عائشة رضي الله عنها في الحديث الآتي.

قال في الفتح: وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعارض على السنة برأيه وعلى العالم بهواه وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له، وجواز التأديب بالهجران فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد عند أحمد فما كلمه عبد الله حتى مات. فانظر إلى ابن عمر كيف غضب على ابنه وسبه لما صادر السنة برأيه مع أنه يريد بذلك سد باب الفتنة على النساء وإلى حال كثير من أهل زماننا كيف يقدمون عاداتهم الموافقة لأهوائهم على السنة ومحسنونها. وما وقفوا عند هذا الحد. بل عابوا على السنة والعاملين بها فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال الطيبي: عجبت ممن يتسمى بالسني إذا سمع سنة رسول الله ﷺ وله رأى رجع رأيه عليها وأى فرق بينه وبين المبتدع أما سمع: لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جنت به. وها هو ابن عمر وهو من أكابر الصحابة وفقهائها كيف غضب الله ورسوله ﷺ وهجر فلذة كبده لتلك الهنة عبرة لأولى الألباب.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية الإذن للنساء في الخروج إلى المساجد للصلاة.

﴿ باب التشديد في ذلك ﴾

أى: في خروج النساء إلى المساجد.

● عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنَعْنَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَهُ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ يَحْيَى: فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ أَمِنَعُهُ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والبيهقى.

○ ○ معنى الحديث: قوله: (لو أدرك رسول الله ﷺ ... إلخ) أى: لو بقى ورأى ما يفعله النساء من الزينة والطيب وحسن الثياب وغيرها لمنعهن من الخروج إلى المساجد قال العيني: لو شاهدت عائشة رضى الله تعالى عنها ما أحدث نساء هذا الزمان من أنواع البدع والمنكرات.

قال فى الفتح: تمسك بعضهم بقول عائشة فى منع النساء مطلقاً وفيه نظر إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقتنه على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقال: لو رأى المنع. فيقال عليه: لم ير ولم يمنع فاستمر الحكم حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع. وأيضاً فقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه ﷺ بمنعهن. ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى. وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت. والأولى أن ينظر إلى ما يحشى منه الفساد فيجتنب لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع التطيب والزينة.

قوله: (كما مُنعه نساء بنى إسرائيل) الضمير يرجع إلى المسجد. وفي بعض النسخ كما منعت وهي رواية البخارى ومسلم. ومنع نساء بنى إسرائيل لاحتمال أن تكون شريعتهم المنع. أو لاحتمال أنهن منعن بعد الإباحة وهو الأقرب لما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عائشة موقوفا قالت: كن نساء بنى إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن للرجال في المساجد فحرم الله عليهن المساجد وسلطت عليهن الحيضة. وهذا وإن كان موقوفاً له حكم الرفع لأن مثله لا يقال بالرأى.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا وَصَلَاتِهَا فِي مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن خزيمة والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (صلاة المرأة في بيتها ... إلخ) أى: ثواب صلاتها في مسكنها الذى تسكنه وتأوى إليه أكثر من ثواب صلاتها في حجرتها أى: صحن دارها. قال ابن الملك: أراد بالحجرة ما تكون أبواب البيوت إليها وهي أدنى حالا من البيت في الستر. قوله: (وصلاتها في مخدعها ... إلخ) بتثنية الميم وفتح الدال المهملة البيت الصغير الذى يكون داخل البيت الكبير تحفظ فيه الأمتعة النفيسة مأخوذ من أخذت الشيء إذا أخفيت. وكانت صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها لأن مبنى أمرها على التستر فكلما كان المكان أستر كانت الصلاة فيه أفضل.

والحديث يدل على أن صلاة المرأة في هذه الأماكن أفضل من صلاتها في المساجد حتى مسجد النبي ﷺ كما يؤيده ما رواه أحمد وابن حبان عن أم حميد امرأة

أبي حميد الساعدي أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك. قال: قد علمت أنك تحبين الصلاة معي وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي. فأمرت فبنى لها مسجد في أقصى شيء من بيتها وأظلمه، وكانت تصلي فيه حتى لقيت الله ﷻ ورواه ابن خزيمة أيضاً ويوب عليه فقال: (باب اختيار المرأة الصلاة في حجرتها) على صلاتها في دارها وصلاتها في مسجد قومها على صلاتها في مسجد النبي ﷺ قال: وما ورد من قول النبي ﷺ صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد فهو محمول على صلاة الرجال دون النساء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على ترغيب المرأة في صلاتها في بيتها، وعلى أن الفضل في صلاتها يتفاوت بتفاوت الأمكنة في الستر.

﴿باب السعي إلى الصلاة﴾

أى: الإسراع في المشي إليها أيجوز أو لا؟.

● عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتَوْهَا تَسْعُونَ وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَاتِمُوا.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا أقيمت الصلاة ... إلخ) وفي رواية للبخاري إذا سمعتم الإقامة. وفي أخرى له أيضاً إذا أتيتم الصلاة. وفي رواية لمسلم إذا ثوب بالصلاة. والتقيد بالإقامة ليس للاحتراز بل هو نص على الخلل الذي يتوهم فيه جواز الإسراع لإدراك أول الصلاة مع الإمام فإذا لم يجز الإسراع في هذه الحالة فعدم الجواز قبل الإقامة بالطريق الأولى فالنهي عن الإسراع في الإتيان إلى الصلاة مطلقاً حال الإقامة أو غيرها وبعضهم جعل القيد للاحتراز وقال: الحكمة في النهي عن الإسراع في هذا الوقت دون غيره أن المسرع إذا أقيمت الصلاة يصل إليها فيقرأ في تلك الحال فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره بخلاف من جاء قبل ذلك فإن الصلاة ربما لا تقام حتى يستريح.

قال النووي: إنما ذكر الإقامة للتنبيه بها على ما سواها لأنه إذا نهي عن الإتيان لها سعياً في حال الإقامة مع خوف فوت بعضها فقبل الإقامة أولى. وأكد ذلك ببيان العلة فقال ﷺ: فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة.

وهذا يتناول جميع أوقات الإتيان إلى الصلاة. وأكد ذلك تأكيداً آخر فقال: فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا. فحصل فيه تنبيه وتأکید لثلاثتهم متوهم أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوت بعض الصلاة فصرح بالنهي وإن فات من الصلاة ما فات وبين ما يفعل فيما فات.

ولا يقال هذا مناف لقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ الجمعة/ ٩. لأن المراد بالسعي في الآية القصد، يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ أى: اشتغلوا بأمر المعاد وتركوا أمر المعاش.

قال في المراقبة: ليس السعي الكامل منحصراً على الأقدام بل المراد تحصيل الإخلاص في الوصول إلى المرام والنهي إنما هو عن الإسراع المفضي إلى تشتيت البال وعدم استقامة الحال. قوله: (وأنهوا تمشون) أى: بالطمأنينة والسكينة اللتين عليهما مدار الطاعة إذ المقصود من العبادة الحضور مع المعبود. قوله: (وعليكم السكينة) أى: الزموها. وهى التأنى في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهيئة وعض البصر وخفض الصوت والإقبال على الطريق من غير التفات.

والحكمة في هذا الأمر تستفاد من زيادة في رواية مسلم في آخر هذا الحديث وهى قوله: فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة أى: في حكم الصلاة. وفي الحديث دلالة على النهي عن الإسراع في المشى إلى الصلاة مطلقاً سواء فيه صلاة الجمعة وغيرها وسواء أخاف فوات تكبيرة الإحرام وغيرها أم لا. وإلى ذلك ذهب زيد بن ثابت وأنس وأحمد وأبو ثور واختاره ابن المنذر وحكاه العبدري عن أكثر العلماء.

وذهب ابن مسعود وابن عمر والأسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد وإسحاق بن راهويه إلى أنه إذا خاف فوات تكبيرة الإحرام أسرع قال النووي: لما روى أن عبد الله بن مسعود اشتد إلى الصلاة وقال: بادروا حد الصلاة. يعنى التكبيرة الأولى. والأول أصح لما روى أبو هريرة وساق حديث الباب. قال الترمذى: اختلف أهل العلم في المشى إلى المسجد. فمنهم من رأى الإسراع إذا خاف فوت التكبيرة الأولى حتى ذكر عن بعضهم أنه كان يهرول إلى الصلاة. ومنهم من كره الإسراع واختار أن يمشى على تؤدة ووقار وبه يقول أحمد وإسحاق وقالوا: العمل على حديث أبي هريرة. وقال إسحاق: إن خاف فوت التكبيرة الأولى فلا بأس أن يسرع في المشى.

قوله: (فما أدركتم فصلوا) أى: مع الإمام. والفاء واقعة في جواب شرط محذوف أى: إذا فعلتم ما أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع فما أدركتم ... الخ.

واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بإدراك أى: جزء من الصلاة وهى السبع والعشرون درجة لكن من أدركها من أولها تكون درجاته أكمل وهذا قول الجمهور.

وقيل لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة لحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك.

وقياسا على الجمعة. لكن تقدم أن هذا الحديث ورد في الأوقات وأن في الجمعة حديثا خاصا بها. قوله: (وما فاتكم فأتوا) أى: والذى سبقكم به الإمام من الصلاة فافعلوه بعد سلامه.

وفى هذا دليل على أن الذى يدركه المرء من صلاة إمامه هو أول صلاته لأن لفظ الإتمام يقع على باق من شيء قد تقدم سائره.

واختلف فى ذلك فذهب الجمهور إلى أن ما أدركه المأموم مع الإمام هو أول صلاته وقد روى ذلك عن على بن أبى طالب عليه السلام، وبه قال سعيد المسيب والحسن البصرى ومكحول وعطاء والزهرى والأوزاعى وإسحاق بن راهويه مستدلين بهذه الرواية وبما رواه الدارقطنى عن قتادة أن على بن أبى طالب قال: ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن. ويأن من أدرك مع الإمام من المغرب ركعة ثم قام بعد فراغ إمامه يصلى ركعة ثم يتشهد ثم يقوم إلى الثالثة وهو متفق عليه. قالوا: وهو دليل ظاهر على أن الذى فاتته لو كان أول صلاته ما جلس عقب ركعة بل كان يتشهد عقب الركعتين.

وذهب جماعة منهم سفيان الثوري وأبو حنيفة وأحمد ومجاهد وابن سيرين إلى أن ما أدركه المأموم مع الإمام آخر صلاته حتى استحوا له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة سورة وترك القنوت. واحتجوا بما في بعض روايات هذا الحديث من قوله ﷺ: "وما فاتكم فاقضوا". قالوا إن القضاء لا يكون إلا للفائت. والراجع ما ذهب إليه الجمهور.

ولا منافاة بين رواية فاقموا ورواية فاقضوا لأن القضاء وإن كان يطلق على فعل ما فات وقت أدائه يطلق أيضاً بمعنى الأداء للأصل كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ الجمعة/ ١٠. وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتُمْ مَنَاسِكُكُمْ ﴾ البقرة/ ٢٠٠. أى: فرغتم منها وهو المراد هنا جمعاً بين الروايات فلا حجة لمن تمسك برواية فاقضوا على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته. على أن أكثر الرواة على رواية فاقموا كما ذكره المصنف.

قال البيهقي: والذين قالوا: فاقموا أكثر وأحفظ وألزم لأبي هريرة الذي هو راوى الحديث فهو أولى والله تعالى أعلم. وكذا قال الحافظ في الفتح: قال العيني: وفي المسألة أربعة أقوال:

أحدها: أنه أول صلاته وأنه يكون بانيئاً عليه في الأفعال والأقوال وهو قول الشافعي وإسحاق والأوزاعي وهو مروى عن علي وابن المسيب والحسن وعطاء ومكحول ورواية عن مالك وأحمد واستدلوا بقوله ﷺ: وما فاتكم فاقموا. لأن لفظ الإتمام واقع على باق من شيء قد تقد سائره. وروى البيهقي من حديث عبد الوهاب ابن عطاء ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه قال: ما أدركت فهو أول صلاتك. وعن ابن عمر بسند جيد مثله.

الثاني: أنه أول صلاته بالنسبة إلى الأفعال فينبى عليها وآخرها بالنسبة إلى الأقوال فيقضيها وهو قول مالك. قال سحنون: هذا الذي لم نعرف خلافه. دليله ما رواه البيهقي من حديث قتادة أن علي بن أبي طالب قال: ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن.

الثالث: أنه أول صلاته إلا أنه يقرأ فيها بالحمد وسورة مع الإمام. وإذا قام للقضاء قضى بالحمد وحدها لأنه آخر صلاته وهو قول المزني وإسحاق وأهل الظاهر.

الرابع: أنه آخر صلاته وأنه يكون قاضيًا في الأفعال والأقوال وهو أبي حنيفة وأحمد في رواية وسفيان ومجاهد وابن سيرين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على النهي عن الإسراع في الإتيان إلى الصلاة، وعلى الحث على التأني والوقار حال انجاء إليها، وعلى حصول فضيلة الجماعة بإدراك أى: جزء مع الإمام لقوله: فما أدركتم فصلوا ولم يفصل بين القليل والكثير، وعلى مشروعية دخول المأموم مع الإمام في أى: حالة وجده عليها، وعلى أن ما أدركه المأموم مع الإمام وهو أول صلاته وتقدم بيانه.

﴿ باب ما جاء في الجمع في المسجد مرتين ﴾

أى: في تكرار صلاة الجماعة في المسجد مرتين في وقت واحد أيجوز أم لا.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَحْدَهُ فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والحاكم والترمذي والبيهقي وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (ألا رجل يتصدق) على هذا يعني يفعل معه خيراً. وسمى رسول الله ﷺ الصلاة معه صدقة لأنه قد صنع معروفاً ففى رواية البخارى عن جابر ومسلم عن حذيفة: كل معروف صدقة. ويصلى منصوب لوقوعه في جواب ألا لأنها أداة عرض كقولك ألا تنزل فتصيب خيراً. والحديث يدل بظاهره على مشروعية تكرار الصلاة جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة، قال الترمذى: وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى ﷺ وغيرهم من التابعين قالوا: لا بأس أن يصلى القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه. وبه قال إسحاق وداود وابن المنذر وابن مسعود وأنس.

وذهب جمهور المالكية إلى كراهة إقامة جماعة بعد جماعة الإمام الراتب سواء أذن الإمام في ذلك أم لا، وكذا تكروه قبله وله أن يجمع إن جمع غيره قبله إن لم يؤخر كثيراً عن عادته أو أذن لأحد أن يصلى مكانه وإلا كره.

والحكمة في عدم الجواز أنه يؤدي إلى تقليل الجماعة الأولى؛ لأن الناس إذا علموا أن الجماعة تفوتهم يتعجلون فتكثر بخلاف ما إذا علموا أنه إذا فاتتهم الجماعة الأولى أدرکوا جماعة ثانية فيتأخرون. ويؤدي أيضاً إلى تفرق الكلمة وتشتيت الجموع الذى شرعت من أجلها الجماعة. وهذا عام في كل المساجد خلافاً للحنابلة القائلين بتخصيص كراهة تكرار الجماعة بمسجدي مكة والمدينة وعللوه بأنه أرغب في توفير الجماعة لنلا يتوائ الناس في حضور الجماعة مع الإمام الأول فيهما؛ لأن هذا التخصيص مخالف للنصوص؛ ولأن علمهم المذكورة لا تختص بهذين المسجدين.

وقال أشهب: لا كراهة في إقامة الجماعة بعد الإمام الراتب مستنداً بحديث الباب. قال زروق: وهو الأصل.

وقال العيني من الحنفية: إن صلى في المسجد غير أهله بأذان وإقامة لا يكره لأهله أن يصلوا فيه جماعة، ولو صلى فيه أهله بأذان وإقامة أو بعض أهله يكره لغير أهله وللباقيين من أهله أن يصلوا فيه جماعة.

وعن أبي يوسف: يكره إذا كانت الجماعة الثانية كثيرة فإما إذا كانوا ثلاثة أو أربعة فقاموا في زاوية من زوايا المسجد فصلوا جماعة لا يكره. وروى عن محمد: يكره إذا كانت الثانية على سبيل التداعى والاجتماع فإذا لم تكن فلا. لكن ما ذكره أبو يوسف ومحمد من التفصيل غير وجيه لما تقدم. وفي شرح المنية إذا لم يكن للمسجد إمام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة. وفي المفتاح عندنا بل هو الأفضل، أما لو كان له إمام راتب ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة إذا دخل القوم مسجداً قد صلى فيه أهله كره أن يصلوا فيه جماعة لأن النبي ﷺ خرج ليصلح بين الأنصار فاستخلف عبد الرحمن بن عوف فرجع بعد ما صلى فدخل رسول الله ﷺ بيته وجمع أهله فصلى بهم فلو كانت تجوز إعادة الجماعة في المسجد لما ترك الصلاة فيه. والصلاة فيه أفضل.

وذهبت الشافعية إلى أنه إن كان للمسجد إمام راتب وليس مطروقاً كره لغيره إقامة الجماعة فيه ابتداء قبل فوات وقت محيئ إمامه وكذا تكره إقامة جماعة أخرى بعده إن كان بغير إذن.

قال النووي: هذا هو الصحيح المشهور. وإن كان المسجد مطروقاً أو غير مطروق وليس له إمام راتب لم تكره إقامة الجماعة فيه ثانياً.

قال النووي: أما إذا حضر واحد بعد صلاة الجماعة فيستحب لبعض الحاضرين الذين صلوا أن يصلى معه ليحصل له فضل الجماعة.

وقال أيضاً: إذا لم يكن للمسجد إمام راتب لا تكره إقامة جماعة ثانية وثالثة وأكثر من ذلك بإجماع الأئمة.

قال الخطاب: اختلف في جمع الأئمة الأربعة بالمسجد الحرام في مقاماتهم المعهودة هل هو من باب إعادة الجماعة بعد الإمام الراتب فيكون الإمام الراتب هو الذي يصلي في مقام إبراهيم وهو الأول ومن بعده حكمه حكم إعادة الجماعة بعد الإمام الراتب أو أشد من ذلك في الكراهة بل ربما انتهى إلى المنع لما سيأتي أو صلاتهم جائزة لا كراهة فيها ومقاماتهم كمساجد متعددة. فذكر ابن فرحون في مناسكه عن جماعة من شيوخ المذهب إنهم أفتوا بأن صلاتهم على الوجه المذكور جائزة لا كراهة فيها إذ مقاماتهم كمساجد متعددة لأمر الإمام بذلك. وإذا أمر الإمام بذلك فقد زالت العلة التي لأجلها كره أن تصلي جماعة بعد جماعة. وكان الاستفتاء المذكور في المائة السابعة.

○ فقه الحديث: دل الحديث بظاهره على مشروعية تكرار صلاة الجماعة في مسجد صليت فيه جماعة. وتقدم بيانه، وعلى صحة الاقتداء بمن دخل في الصلاة منفرداً، وعلى مزيد رافة النبي ﷺ بالأمة وحب الخير لهم، وعلى الترغيب في التعاون على الخير.

﴿ باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ﴾

● عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَذَعَا بِهِمَا فَجِيَّ بِهِمَا تُرْعِدُ فَرَأَيْتُهُمَا فَقَالَ: مَا مَنَعُكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟ قَالَا:

قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا. فَقَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ
الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَلْيُصَلِّ مَعَهُ فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى والدارقطنى وابن حبان والحاكم
والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أنه صلى مع رسول الله ﷺ) أى: الصبح بسمى
كما فى الرواية الآتية. قوله: (وهو غلام شاب) جملة حالية من الضمير فى صلى والمراد
أنه لم يبلغ سن الكهولة وهو ثلاثون أو أربعون سنة.

ولعل غرضه بذلك قوة ما تحمله.

قوله: (فلما صلى ... إلخ) أى: فلما فرغ ﷺ من صلاته فاجأه رؤية رجلين فى
جانب المسجد لم يصليا معه.

وفى رواية الترمذى عن يزيد بن الأسود قال: شهدت مع النبى ﷺ حجتة
فصليت معه الصبح فى مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف إذا رجلان ... إلخ
وفى رواية الترمذى والنسائى إذا هو برجلين فى آخر القوم لم يصليا فقال: على بهما
فجئ بهما ترعد فرائضهما أى: تضطرب وتتحرك من الخوف. وترعد من باب قتل.
والفرائض جمع فريضة وهى اللحمة التى بين جنب الدابة وكشفها.

واضطربت فرائضهما لما له ﷺ من الحرمة والهيبة.

قوله: (قد صلينا فى رحالنا) أى: منازلنا ومأوانا.

قوله: (فقال لا تفعلوا ... إلخ) أى: قال النبى ﷺ: هما لا تصنعوا مثل صنعكم
هذا. والمراد بالجمع ما فوق الواحد.

وفى رواية النسائى والترمذى فقال: لا تفعلوا بالثنية إذا صلى أحدكم فى رحله ثم
أدرك الإمام ولم يصل فليصل ... إلخ أى: فليصل الصلاة التى صلاها فى رحله مع

الإمام والأمر فيه للتدب لقوله: "فإنها له نافلة" وهو يدل بظاهره على أنه يستحب لمن صلى الصلاة في بيته ثم أتى المسجد فأدرك الجماعة أن يصلي معهم سواء أكانت الصلاة التي صلاها في منزله فرادى أم جماعة وسواء أكانت الصبح أم العصر أم المغرب أم غيرها. وبه قال علي بن أبي طالب وحذيفة وأنس رضي الله عنهم وسعيد بن المسيب وابن حبيب والزهرى وأحمد إلا أنهم قالوا في المغرب يضيف إليها ركعة أخرى لتصير شفعاً وبهذا قالت الشافعية لكنهم لم يقولوا بإضافة ركعة في المغرب. وقال ابن مسعود ومالك والأوزاعي والثوري: يعيد الصلوات في الجماعة إلا المغرب لئلا تصير شفعاً؛ لكن حمل مالك الحديث على ما إذا صلى الصلاة أو لا منفرداً وقال أبو حنيفة وصاحبه: يعيد الظهر والعشاء وقال ابن عبد البر: قال جمهور الفقهاء: إنما يعيد الصلاة مع الإمام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته. أما من صلى في جماعة وإن قلت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت. ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة إلى مالا نهاية له وهذا لا يخفى فساد.

قال الخطابي: في الحديث من الفقه أن من كان صلى في رحله ثم صادف جماعة يصلون كان عليه أن يصلي معهم أية صلاة كانت من الصلوات الخمس وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وبه قال الحسن والزهرى. وقال قوم: يعيد المغرب والصبح وكذلك قال النخعي. وحكى ذلك عن الأوزاعي وكان مالك والثوري يكرهان أن يعيدا صلاة المغرب. وكان أبو حنيفة لا يرى أن يعيد صلاة العصر والمغرب والفجر إذا كان قد صلاهن وظاهر الحديث حجة على من منع من شيء من الصلوات كلها ألا تراه ﷺ

يقول: إذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الإمام ولم يصل فليصل معه. ولم يستثن صلاة دون صلاة. وقوله: فإنها له نافلة أى: أن الصلاة المعادة في الجماعة نافلة. قال الخطابي: فيه دليل على أن صلاة التطوع جائزة بعد الفجر قبل طلوع الشمس إذا كان لها سبب. وأما نهيه ﷺ عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فقد تأولوه على وجهين. أحدهما: أن ذلك على معنى إنشاء الصلاة ابتداء من غير سبب وأما إذا كان لها سبب مثل أن يصادف قوما يصلون جماعة فإنه يعيدها معهم ليحرز الفضيلة. والوجه الآخر: أنه منسوخ وذلك أن حديث يزيد بن الأسود متأخر لأن في قصته أنه شهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع. قال العيني: أما قوله: إن ذلك على معنى إنشاء الصلاة ابتداء من غير سبب فغير مسلم لأن هذا تخصيص من غير مخصص فنهاية ما في الباب أنهم احتجوا بأنه ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر وقاسوا عليها كل صلاة لها سبب حتى قال النووي: هو عمدة أصحابنا في المسألة وليس لهم أصح دلالة منه. ولكن يחדشه ما ذكره الماوردي منهم وغيره من أن ذلك من خصوصياته ﷺ. وقال الخطابي: كان النبي ﷺ مخصوصاً بهذا دون الخلق. وقال ابن عقيل: لا وجه له إلا هذا الوجه. وقال الطبري: فعل ذلك تنبيهاً لأمته أن نهيه كان على وجه الكراهة لا التحريم. وأما قوله: إنه منسوخ فغير صحيح لأن عمر رضي الله عنه ما برح النبي ﷺ إلى أن توفي ولو كان منسوخاً لعمل بناسخه مع أنه كان يضرب على الركعتين بعد العصر بمحض من الصحابة من غير نكير فدل هذا على أن النهي ليس بمنسوخ وأن الركعتين بعد العصر مخصوصة به دون أمته.

وقال أبو جعفر الطحاوي: ويدل على الخصوصية أن أم سلمة هي التي روت صلاته إياها قيل لها: أفنقضيهما إذا فاتتا بعد العصر؟ قالت: لا. والأولى أن حديث الباب مخصص لأحاديث النهي عن الصلاة بعد الفجر والعصر.

قال في النيل: حديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع لمن كان قد صلى تلك الصلاة وإن كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح فيكون حديث الباب مخصصاً لعموم الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح.

ومن جوز التخصيص بالقياس ألحق به ما سواه من أوقات الكراهة. والحديث صريح في أن الصلاة الثانية نافلة والأولى هي الفريضة سواء أصليت في جماعة أم فرادى لأنه ﷺ ترك الاستفصال في قولهما: صلينا في رحالنا. وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، وروى ذلك عن علي وبه قال الثوري وأبو إسحاق وأبو حنيفة والشافعي في الجديد والحنابلة. مستدلين بحديث الباب وأشباهه.

قالوا: لأن الأولى قد وقعت فريضة وأسقطت الفرض لأنها لا تجب ثانياً وإذا برئت الذمة بالأولى استحال كون الثانية فريضة وجعل الأولى نافلة. ولأن تأدية الصلاة الثانية بنية الفريضة يستلزم أن تصلى الصلاة الواحدة في اليوم مرتين وقد نهى الشارع عنه كما يأتي للمصنف من حديث ابن عمر مرفوعاً: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين.

ويدل لهم أيضاً ما رواه الدارقطني من طريق الحجاج بن أرطاة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ وفيه: فقال: لا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم

أُتيهما مسجداً فصلياً معهم فتكون لهما نافلة والتي في رجالكما فريضة. وهذا هو المختار لقوة أدلتيه وقال الشافعي في القديم: إن فرضه أحدهما لا يعينها ويحتسب الله بما شاء قال النووي: وعبر بعض أصحابنا عن هذا القول بأن الفرض أكملهما. وذهب الأوزاعي إلى أن كلا منهما فرض. ووجهه بأن كلا منهما مأمور به والأولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضاً.

قال النووي: وهذا كما قال أصحابنا في صلاة الجنائز إذا صلحها طائفة سقط الخرج عن الباقيين فلو صلت طائفة أخرى وقعت الثانية فرضاً فتكون الأولى مسقطه للخرج عن الباقيين لا مانعة من وقوع فعلها فرضاً. وهذا الحكم في جميع فروض الكفاية.

وأما كيفية النية فعلى القديم ينوي بالثانية الفرض أيضاً. وعلى الجديد فالأكثر ينوي بها الفرض. وقيل: ينوي الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض لفرض ولا نفل وهو الذي اختاره إمام الحرمين وهو المختار الذي تقتضيه القواعد والأدلة.

وقالت المالكية: أمره مفوض إلى الله تعالى في أيتهما شاء فرضه فقد روى مالك في الموطأ عن نافع أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر فقال: إني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الإمام أفأصلي معه؟ فقال له عبد الله بن عمر: نعم. فقال الرجل: أيتهما أجعل صلاتي؟ فقال له ابن عمر: أو ذلك إليك إنما ذلك إلى الله يجعل أيتهما شاء. وروى أيضاً عن يحيى ابن سعيد أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب فقال: إني أصلي في بيتي ثم أتى المسجد فأجد الإمام يصلي أفأصلي معه؟ قال: نعم. قال الرجل: فأيتيها صلاتي؟ فقال سعيد: أو أنت تجعلهما إنما ذلك إلى الله تعالى. قال ابن حبيب: معناه أن الله تعالى يعلم التي يقبلها منه. فأما على وجه الاعتداد بها فهي الأولى وهذا يقتضي أن يصلي الصلاتين بنية الفرض. و لو صلى أحدهما بنية النفل لم يشك أن

الأخرى هي فرضه. وروى عن مالك قول آخر وهو أن الأولى فرض والثانية نفل. والقولان مبنيان عندهم على صحة رفض الصلاة بعد تمامها. وأما على القول بعد صحته فيتعين القول الثاني.

○ فقه الحديث: دل الحديث على عظم هبة الرسول ﷺ وعلى أن من رأى مخالفة يطلب منه أن يسأل مرتكبها عن سبب ارتكابها، وعلى أنه ينبغي لمن أم الناس في الصلاة أن يراعي حالهم فإن رأى من شخص مخالفة أرشده إلى الصواب. وعلى جواز وقوع الصلاة المكتوبة خارج المسجد، وعلى أن من صلى خارج المسجد ثم أدرك الجماعة فيه يطلب منه الدخول معهم، وعلى أنه إن دخل مع الجماعة تكون الأولى فرضه والثانية نافلة.

● عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: جِئْتُ وَالنَّبِيَّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ فَجَلَسْتُ وَلَمْ أَدْخُلْ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: فَانصَرَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى يَزِيدَ جَالِسًا فَقَالَ: أَلَمْ تُسَلِّمْ يَا يَزِيدُ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَسَلَمْتُ. قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ مَعَ النَّاسِ فِي صَلَاتِهِمْ؟ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ فِي مَنْزِلِي وَأَنَا أَحْسَبُ أَنْ قَدْ صَلَّيْتُمْ. فَقَالَ: إِذَا جِئْتَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدْتَ النَّاسَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ تَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ وَهَذِهِ مَكْتُوبَةٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة) أتى به لدفع توهم أن يكون جلس لعذر ودخل معهم في الصلاة. قوله: (فانصرف علينا رسول الله ﷺ ... إلخ) أى: أقبل علينا ﷺ بعد فراغه من الصلاة فرأى يزيد جالساً على غير هيئة الصلاة بعيداً عن صفوفها.

وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة وكان السياق أن يقول: فرأى جالساً. فقال: ألم تسلم يا يزيد؟.

والظاهر أن الاستفهام للتوبيخ قصد به توبيخه على ترك الصلاة مع الجماعة التي لا يتركها إلا منافق لأن قوله: ﷺ ذلك لا يقتضي أن من لم يصل مع الناس يكون غير مسلم لأن ذلك لا يقول به أحد فهو كقول القائل لمن علم أنه قرشي: مالك لا تكون كريمة؟ ألسنت بقرشي؟! لا يريد بذلك نفيه عن قریش وإنما يوبخه على أنه قد ترك أخلاق قریش.

قوله: (بلى يا رسول الله قد أسلمت) بلى حرف جواب نفى للنفي السابق وقد أسلمت تأكيد لما أفادته بلى. قوله: (إني كنت قد صليت في منزلي ... إلخ) أفاد بذلك أنه لم يترك الصلاة وإنما اجتزأ بالصلاة في أهله.

ولعله عمل على الحديث الآتي لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ولم يبلغه حديث الإعادة لفضل الجماعة. وقوله: (وأنا أحسب أن قد صليت ... إلخ) تعليل لقوله: إني كنت قد صليت. أى: إني قد صليت في منزلي لأني أحسب أنكم صليتم فقال له ﷺ: إذا جئت إلى المسجد إلى الصلاة فوجدت الناس ... إلخ وظاهره أنه يدخل مع الجماعة إذا أتى المسجد حال الصلاة فإن أتاه قبل أن تقام الصلاة فله أن يخرج ما لم تقم الصلاة وهو فيه لأن الصلاة معهم لا تلزمه إلا بإقامتها.

قال الباجي: فإن أتى المسجد فوجد الصلاة تقام أو وجدهم قد شرعوا في الصلاة فعليه أن يصليها معهم.

ووجه ذلك أن الصلاة قد تعينت عليه لدخول المسجد في ذلك الوقت فأما من رأى الناس يصلون وهو مار في الطريق فإنه لا تلزمه إعادة الصلاة معهم.

قوله: (وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة ... إلخ) أى: تكن الصلاة التى صليتها مع الجماعة زائدة فى الثواب على ثواب الفرض وهذه الصلاة التى أديتها فى رحلك هى الفريضة فالضمير المستتر فى تكن عائد على الصلاة مع الجماعة واسم الإشارة عائد على الصلاة التى صلاها فى بيته وهذا أقرب لموافقته للأحاديث خلافاً لمن زعم أن الضمير فى تكن عائد على الصلاة التى فى بيته واسم الإشارة عائد على التى صلاها مع الجماعة فإن ظاهره يكون معارضا للحديث المتقدم؛ لأنه صريح فى أن صلاته فى بيته فريضة والتى صلاها مع الجماعة نافلة. وعلى تسليم هذا الاحتمال فلا معارضة أيضاً لأن حديث يزيد بن عامر هذا من رواية نوح بن صعصعة وفيه مقال فهو ضعيف قال البيهقي: إن حديث يزيد بن الأسود أثبت منه وأولى.

﴿ باب إذا صلى فى جماعة ثم أدرك جماعة أيعيد؟ ﴾

أى: هل يعيد أم لا.

● عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ يَعْنِي مَوْلَى مَيْمُونَةَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ عَلَى الْبَلَّاطِ وَهُمْ يُصَلُّونَ فَقُلْتُ: أَلَا تُصَلِّي مَعَهُمْ قَالَ: قَدْ صَلَّيْتُ إِلَى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وأحمد والبيهقي وابن حبان وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (على البلاط) أى: جالساً فى البلاط وهو موضع بالمدينة بين المسجد والسوق وأصل البلاط نوع من الحجارة يفرش بها الأرض ثم سمي المكان به على الاتساع.

قوله: (وهم يصلون) أى: وإلحال أن أهل البلاط يصلون جماعة فيه لا في المسجد. ولعلمهم تأخروا عن الجماعة في المسجد لعذر.

قوله: (ألا تصلى معهم ... إلخ) وفي رواية النسائي قلت: يا أبا عبد الرحمن مالك لا تصلى معهم؟ فقال: قد صليت يعني في جماعة على ما هو الظاهر من السياق أو كان الوقت صباحاً أو عصرًا أو مغربًا، فقد روى مالك في الموطأ عنه أنه كان يقول: من صلى المغرب أو الصبح ثم أدركهما مع الإمام فلا يعد لهما.

قوله: (لا تصلوا صلاة في يوم مرتين) أى: لا تفعلوا الصلاة المكتوبة بنية الفرضية في يوم مرتين. فلا معارضة بينه وبين الأحاديث الدالة على جواز الدخول مع الجماعة في المسجد لمن صلى الصلاة في رحلة لأن الثانية نافلة.

ويُحتمل إبقاؤه على إطلاقه من غير تقييد بنية الفرضية ويكون مخصصًا بالأحاديث الدالة على جواز الدخول مع الجماعة في المسجد لمن صلى تلك الصلاة ويكون النسيء لغيره.

وهذا النسيء متفق عليه إذا أراد أن يعيد الصلاة فرادى سواء أصلاها أو لا فرادى أم في جماعة، قال ابن حجر: لأن من صلى وأراد أن يعيد منفردًا فإن صلاته لا تتعقد عندنا لأن الأصل منع الإعادة إلا ما ورد به الدليل ولم يرد إلا في الإعادة في جماعة.

قال ميرك: وحينئذ لا يكون مخالفًا لسائر الأحاديث ولا للمذهب من المذاهب.

أما إذا أراد أن يعيدها في جماعة فلا يخلو إما أن يكون صلاها أولاً فرادى أو في جماعة فإن كان الأول فقد تقدم بيانه في الباب السابق.

وإن كان الثاني فاختلف العلماء فيه فذهب المالكية إلى عدم مشروعية الإعادة.

وحمّلوا قوله ﷺ في الحديث المتقدم: "إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم وإن كنت قد صليت" على أن الصلاة التي وقعت أولاً فرادى كما تقدمت الإشارة إليه في حديث يزيد بن عامر وذهبت الحنابلة إلى جواز الإعادة مع الجماعة سواء أصلى الأولى منفرداً أم في جماعة وذهبت الشافعية إلى استحباب الإعادة مطلقاً وهو الصحيح عندهم.

وقيل: إن كان في الجماعة الثانية زيادة فضل لكون الإمام أعلم أو أروع أو الجمع أكثر أو المكان أشرف استحباب الإعادة وإلا فلا.

وقال الشوكاني: تمسك بهذا الحديث القائلون: إن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم كيف كانت لأن الإعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له.

وهو مروي عن الصيدلاني والغزالي وصاحب المرشد قال في الاستذكار: اتفق أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه على أن معنى قوله ﷺ: "لا تصلوا صلاة في يوم مرتين" أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ فيعيدنها على جهة الفرض أيضاً.

وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لأن الأولى فريضة والثانية نافلة فلا إعادة حينئذ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على النهي عن فعل الصلاة المكتوبة في يوم مرتين وتقدم بيانه.

﴿ باب في جماع الإمامة وفضلها ﴾

أى: في بيان أبواب الإمامة وبيان فضلها.

● عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَلَهُمْ وَمَنْ انْتَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (سمعت عقبة بن عامر يقول ... إلخ) قد جاء سبب ذكر عقبة هذا الحديث في رواية ابن ماجه والبيهقي عن أبي علي الهمداني قال: إنه خرج في سفينة فيها عقبة بن عامر الجهني فحانت صلاة من الصلاة فأمرناه أن يؤمنا وقلنا له: إنك أحق بذلك أنت صاحب رسول الله ﷺ . فأبى وقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من أم الناس فأصاب ... إلخ" أى: من صلى بالناس جماعة في وقتها فالثواب يعود عليه وعليهم ومن انتقص من ذلك شيئاً بأن أخرجهما عن وقتها فالوزر عليه دونهم ولعل عقبة حمل الحديث على عمومهم فتأخر عن الصلاة بهم.

لكن الحديث محمول على الأمراء كما يدل عليه ما تقدم للمصنف.

وما في رواية النسائي عن ابن مسعود ؓ مرفوعاً لعلكم تدركون أقواما يصلون الصلاة لغير وقتها فإذا أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة.

لأنهم لو تأخروا عنهم يتسلط عليهم أذاهم وظاهر الحديث قصر الإصابة والنقص على الوقت. لكن في رواية لأحمد ما يدل على ما هو أعم وفيها: فإن صلوا لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهي لكم وهم.

وروى ابن ماجه عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: الإمام ضامن فإذا أحسن فله وهم وإن أساء فعليه. يعنى ولا عليهم.

وروى أحمد حديث عقبة بن عامر عن أبي على قال: سافرنا مع عقبة ابن عامر الجهنى فحضرنا الصلاة فأردنا أن يتقدمنا فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أم قوما فإن أم فله التمام وهم التمام وإن لم يتم فلهم التمام وعليه الإثم.

ورواه ابن ماجه بلفظ: من أم الناس فأصاب فالصلاة له وهم.

فهذا كله يدل على أن الإصابة ليست قاصرة على إصابة الوقت بل تعمه وغيره من أركان الصلاة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب من الإمام أن يحافظ على أداء الصلوات في أوقاتها، وعلى أنه إذا فعل ذلك كان الثواب له وللمأمومين، وعلى أنه فرط في شيء فالإثم عليه دونهم.

﴿ باب في كراهية التدافع عن الإمامة ﴾

أى: في بيان كراهية أن يدفع بعض القوم بعضاً على الإمامة.

● عَنْ سَلَامَةَ بِنْتِ الْحُرِّ أُخْتِ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ الْقَزَارِيِّ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَتَدَافَعَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ لَا يَجِدُونَ إِمَامًا يُصَلِّي بِهِمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (إن من أشراط الساعة) أى: علاماتها الصغرى

وأشراط جمع شرط بفتحيتين.

والساعة في الأصل الوقت من ليل أو نهار وإن قل ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ الأعراف/٣٤. وجمعها ساعات وسواع وساع والمراد بها هنا القيامة. وسميت بالساعة لسرعة مجيئها أو لسرعة حساب الناس فيها فإنهم يحاسبون في قدر نصف النهار أو لأنها ساعة عند الله تعالى لحفتها وإن كانت في نفسها طويلة.

قوله: (أن يتدافع أهل المسجد... إلخ) أى: يدفع كل واحد منهم صاحبه إلى الإمامة ولا يتقدم هو إما لجهله بأحوال الإمامة أو لاختلافهم وعدم اتفاقهم على إمام واحد أو لعدم من يؤم حسبة لله تعالى أو غير ذلك. ويحتمل أن المعنى يدفع كل منهم الآخر عن الإمامة ليتحصل هو عليها فيحصل بذلك النزاع فيؤدى إلى عدم الإمام.

وظاهر الحديث يدل على ذم التدافع من أجل الإمامة. ومحل ذم التدافع إذا كان لغرض ديني وعليه يحمل ما رواه عبد الرزاق في مسنده تنازع ثلاثة في الإمامة

فخسف بهم. فإذا كان لغرض شرعى كأن يتدافعوا ليتقدم الأفقه أو الأقرأ فلا ذم فيه كما تؤيده الروايات الآتية.

﴿ باب من أحق بالإمامة ﴾

● عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَلْيُؤَمِّمَهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤَمِّمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا وَلَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِإِسْمَاعِيلَ مَا تَكْرِمَتُهُ؟ قَالَ: فِرَاشُهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد وابن ماجه وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ) خبر بمعنى الأمر أى: ليؤمهم أكثرهم للقرآن حفظاً كما يدل عليه ما سيأتى للمصنف عن عمرو بن سلمة وفيه يؤمكم أقرؤكم وقيل: أحسنهم قراءة وأعلمهم بأحكامها وإن كان أقلهم حفظاً. وقيل: المراد به الأفقه لأنه إذا اعتبرت أحوال الصحابة وجدت أن أفقهم أقرؤهم فيكون المراد من قوله ﷺ في الحديث: "أقروهم لكتاب الله" أى: أعلمهم به ولذا قال ابن مسعود: كان أحداً إذا حفظ سورة من القرآن لم يخرج عنها إلى غيرها حتى يحكم علمها ويعرف حلالها وحرامها. وقال ابن عمر: ما كانت تنزل السورة على رسول الله ﷺ إلا ونعلم أمرها ونهيها وزجرها وحلالها وحرامها. قوله: (وأقدمهم قراءة) أى: فإذا كانوا في القراءة سواء تقدم أسبقهم حفظاً للقرآن فالواو فيه بمعنى الفاء. وفي بعض الروايات إسقاط هذه الجملة كما سيذكره

المصنف. قال في الحجة البالغة: سبب تقديم الأقرأ أنه ﷺ حدّ للعلم حدًا معلومًا وكان أول ما هنالك معرفة كتاب الله تعالى لأنه أصل العلم. وأيضًا فإنه من شعائر الله فوجب أن يقدم صاحبه ويُتَوَّه بشأنه ليكون ذلك داعيًا إلى التنافس فيه. قوله: (فإن كانوا في القراءة ... إلخ) أى: فإن كانوا مستويين في مقدار القراءة وزمنها وحسنها والعلم بها فليؤمهم أسبقهم انتقالًا من مكة إلى المدينة قبل الفتح فمن هاجر أولاً فهو أزيد شرفًا ممن هاجر بعده لأن من تقدمت هجرته لا يخلو في الغالب من زيادة علم عن تأخر قال الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ ﴾ الحديد/ ١٠. ويدخل فيه الذين يهاجرون من دار الكفر إلى دار الإسلام فإن الهجرة باقية إلى يوم القيامة عند جمهور العلماء. وقوله ﷺ: لا هجرة بعد الفتح أى: لا هجرة من مكة لأنها صارت دار إسلام أو لا هجرة فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح. قال ابن الملك: المعتبر اليوم الهجرة المعنوية وهى الهجرة من المعاصى فيكون الأورع أولى.

ووقع في حديث الباب اختصار من شعبة فإن في الرواية الآتية عن الأعمش عن إسماعيل فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة. وقد ذكر مسلم الحديث في صحيحه مثل ما ذكره المصنف وخالفهما النسائي في سياق هذا الحديث عن الأعمش عن إسماعيل فقال فيه: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم في الهجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأعلمهم بالسنة. والظاهر أن الراجح ما اتفق عليه مسلم وأبو داود. قوله: (فليؤمهم أكبرهم سنًا) يعنى في الإسلام أى: أن من سبق إسلامه يتقدم على من تأخر فيه فمن شاخ في الكفر ثم أسلم لم يقدم على شاب نشأ في الإسلام أو أسلم قبل.

ويؤيده ما في بعض روايات هذا الحديث عند مسلم فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلمًا أو إسلامًا. قوله: (ولا يؤم الرجل في بيته) بالبناء للمجهول وهو نفى بمعنى النهي. وفي رواية مسلم: ولا يؤمّ الرجل. وفي رواية له: ولا يؤمّ الرجل في أهله. والمعنى أن صاحب المنزل أولى من غيره بالإمامة فيه وإن كان الغير أعلم منه فإن أذن صاحب البيت لغيره جاز وإن كان الذي أذن له مفضلًا بالنسبة إلى باقي الحاضرين لكن يستحب له أن يأذن للأفضل منهم. قوله: (ولا في سلطانه) أى: ولا يؤم الرجل في مظهر سلطته وسيطرته ومحل ولايته وتصرفه.

ونهى عن ذلك لأن الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة وتآلفهم وتواديهم فإذا أمّ الرجل الرجل في بيته أو سلطانه من غير إذنه أدى ذلك إلى توهين أمر السلطنة وخلع رتبة الطاعة من السلطان وإلى التباغض والتقاطع وظهور الخلاف الذى شرع لدفعه الاجتماع فلا يتقدم رجل على ذى السلطنة ولا سيما في الأعياد والجمعات ولا على إمام الحى ورب البيت فى البيت إلا بإذنه. قوله: (ولا يجلس على تكريمته) وفي رواية مسلم ولا يقعد في بيته على تكريمته. وهي بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء بوزن تفعلة من الكرامة موضعه الخاص جلوسه من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه. ومثل التكرمة غيرها مما يختص بفراشه وخص التكرمة بالذكر لحصول زيادة التقاطع والتباغض فيها. قوله: (إلا بإذنه) راجع إلى إمامة الرجل في بيته وسلطانه والجلوس على تكريمته فإذا أذن صاحب البيت والسلطان لغيره جاز، وإن كان الذى أذن له مفضلًا والأكمل أن يأذن للأفضل وإذا أذن في الجلوس على فراشه جاز.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن إقامة الصلاة من مهمات الأمور الدينية ولذا بين النبي ﷺ أنه يقدم لها الأكمل فالأكمل، وعلى أن غير صاحب البيت أو السلطان منهى عن التقدم على صاحبهما في الإمامة إلا بإذنه، وعلى أنه لا يجوز للشخص أن يجلس على فراش غيره إلا بإذنه.

● عَنْ أَوْسِ بْنِ صَمْعٍ الْخَضَرَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً وَلَمْ يَقُلْ فَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً.

○ معنى الحديث: يدل بظاهره على أنه يقدم الأقرأ في الإمامة على الأفقه. وإلى ذلك ذهب الأحنف بن قيس وابن سيرين والثوري وأبو يوسف وأحمد.

وقال مالك والشافعي والأوزاعي وعطاء وأكثر الحنفية والجمهور: يقدم الأفقه على الأقرأ لأن الذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط والذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان الأفقه ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر ﷺ في الصلاة على الباقيين مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه.

وقال الشافعي: المخاطب بذلك الذين كانوا في عصره ﷺ لأن أقرأهم كان أفقهم فإنهم كانوا يسلمون كباراً ويتفقهون قبل أن يقرأوا فلا يوجد قارئ فيهم إلا وهو فقيه وقد يوجد الفقيه وهو ليس بقارئ. وقال مالك: يتقدم القوم أعلمهم فقليل له أقرؤهم فقال: قد يقرأ من لا يرضى.

وقال الأوزاعي: يؤم القوم أفقهم. وقال الشافعي: إذا لم تجتمع القراءة والفقهاء والسنن في واحد فقدموا أفقهم إذا كان عنده من القرآن ما يتقن به الصلاة وإن قدموا أقرأهم إذا كان يعلم من الفقه ما يلزمه في الصلاة فحسن.

وقال أبو ثور: يؤمهم أفقهم إن كان يقرأ القرآن وإن لم يقرأه كله.

وقال الخطابي: جعل ﷺ ملاك الأمر في الإمامة القراءة وجعلها مقدمة على سائر الخصال المذكورة. والمعنى في ذلك أنهم كانوا قوماً أمينين لا يقرءون فمن تعلم منهم شيئاً من القرآن كان أحق بالإمامة ممن لم يتعلمه لأنه لا صلاة إلا بقراءة وإذا كانت القراءة من ضرورة الصلاة وكانت ركناً من أركانها صارت مقدمة في الترتيب على الأشياء الخارجة عنها ثم تلا القراءة بالسنة وهي الفقه ومعرفة أحكام الصلاة وما سنه رسول الله ﷺ فيها وبنيته من أمرها فإن الإمام إذا كان جاهلاً بأحكام الصلاة وبما يعرض فيها من سهو ويقع من زيادة ونقصان أفسدها أو أخرجها فكان العالم بها والفقهاء فيها مقدماً على من لم يجمع علمها ولم يعرف أحكامها. ومعرفة السنة وإن كانت مؤخرة في الذكر وكانت القراءة مبدوءاً بذكرها فإن الفقيه العالم بالسنة إذا كان يقرأ من القرآن ما تجوز به الصلاة أحق بالإمامة من الماهر بالقراءة إذا كان مختلفاً عن درجته في علم الفقه ومعرفة السنة. وإنما قدم القارئ في الذكر لأن عامة الصحابة إذا اعتبرت أحوالهم وجدت أفقهم أقرأهم. وفي بعض النسخ بعد هذا الحديث زيادة قال أبو داود: رواه حجاج بن أرطاة عن إسماعيل قال: ولا يقعد على تكريمته أحد إلا بإذنه. ولعل الغرض من هذه الزيادة تقوية رواية الأعمش بأنه كما روى عن إسماعيل قوله: ولا يقعد على تكريمته ... إلخ.

رواه حجاج عنه أيضاً. ورواية حجاج أخرجها الحاكم والدارقطني عن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: يؤم القوم أقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأفقههم

في الدين فإن كانوا في الدين سواء فاقروهم للقرآن ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد على تكرمته إلا بإذنه.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: كُنَّا بِحَاضِرِ يَمْرُ بَنِي النَّاسِ إِذَا أَتَوَا النَّبِيَّ ﷺ فَكَانُوا إِذَا رَجَعُوا مَرُّوا بِنَا فَأَخْبَرُونَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَذَا وَكَذَا وَكُنْتُ غُلَامًا حَافِظًا فَحَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ قُرْآنًا كَثِيرًا فَانْطَلَقَ أَبِي وَافْدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ فَعَلِمَهُمُ الصَّلَاةَ فَقَالَ: يَوْمَكُمْ أَفَرُّكُمْ. وَكُنْتُ أَقْرَاهُمْ لَمَّا كُنْتُ أَخْفِظُ فَقَدَّمُونِي فَكُنْتُ أَوْمُهُمْ وَعَلَى بُرْدَةٍ لِي صَغِيرَةٍ صَفْرَاءَ فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَكَشَّفَتْ عَنِّي فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ وَارَوْا عَنَّا عَوْرَةَ قَارِنِكُمْ فَاشْتَرَوْا لِي قَمِيصًا عُمَانِيًّا فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرِحَ بِهِ فَكُنْتُ أَوْمُهُمْ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ أَوْ ثَمَانِ سِنِينَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري وأحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا بحاضر) الحاضر في الأصل القوم النزول على ماء يقيمون به ولا يرحلون عنه والمراد به المكان المخصوص الذي يقيمون به. قوله: (كذا وكذا) كناية عما يعلمهم النبي ﷺ من أمور الدين. قوله: (فحفظت من ذلك ... إلخ) أي: مما علمهم النبي ﷺ كثيرًا من القرآن فانطلق والدي سلمة بن قيس حال كونه قاصداً النبي ﷺ في جماعة من قومه ليعلمهم أمر الدين. والنفر بفتح الفاء جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة. قوله: (لما كنت أحفظ) أي: لكوني أكثر منهم حفظاً فما مصدرية وأحفظ بالنصب أفعّل تفضيل. ويحتمل أن تكون ما موصولة وأحفظ فعل مضارع أي: للذي كنت أحفظه من القرآن الذي كانوا يحفظونه منه ﷺ

وأسمعه منهم وهو الأقرب لما في رواية البخارى من قوله: لما كنت أتلقى من الركبان. قوله: (على بردة لى صغيرة) الجملة حالية والبردة كساء صغير مربع. قوله: (تكشفت عني) وفي بعض النسخ: انكشفت. أى: ارتفعت عني لقصرها فيظهر شيء من عورتى. وفي رواية البخارى: تقلصت عني. أى: اجتمعت وانضمت وارتفعت إلى أعالي البدن. قوله: (واروا عنا ... إلخ) أى: استروا عن نظرنا عورة إمامكم. والعورة كل شيء يستره الإنسان أنفه وحياءه وسميت عورة لقبح النظر إليها. قوله: (عمانيًا) نسبة إلى عمان بالضم والتخفيف موضع عند البحرين. قوله: (فما فرحت بشيء ... إلخ) أى: ما سررت بشيء من الأشياء بعد الإسلام مثل سرورى بذلك القميص وذلك لستر عورته به وكما هو عادة الصغير من فرحه بالثوب الجديد. قوله: (وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين) وفي رواية البخارى: وأنا ابن ست أو سبع أى: قال عمرو بن سلمة: كنت أؤم القوم والحال إن كنت ابن سبع أو ثمان سنين. وفي الحديث دليل على صحة إمامة الصبي للبالغين في الفريضة وفي النافلة بالأولى. وبه قال الحسن وأبو ثور وإسحاق والشافعي. مستدلين بحديث الباب. وذهب إلى عدم صحة إمامته مطلقاً الهادي والناصر والمؤيد بالله والشعبي ومجاهد وابن حزم وعمر بن عبد العزيز وعطاء. وقالوا: لا حجة في قصة عمرو هذه لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ ولا عن تقريره. قال ابن حزم: لا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم لا في فريضة ولا في نافلة ولا أذان ثم ساق الخلاف بين أقوال مالك والشافعي وذكر حديث الباب. ثم رد على الشافعي ومالك فقال: أما نحن فلا حجة عندنا في غير ما جاء به رسول الله ﷺ من إقرار أو قول أو عمل. ولو علمنا أن رسول الله ﷺ عرف هذا وأقره لقلنا به. فاما إذا لم يأت بذلك أثر فالواجب عند التنازع أن يرد ما اختلفنا فيه إلى ما افترض الله علينا الرد إليه

من القرآن والسنة فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال: إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أقرؤكم. فكان المؤذن مأموراً بالإمامة بنص هذا الخبر ووجدناه ﷺ قد قال: رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ... الحديث. فصح أنه غير مأمور ولا مكلف فإذا هو كذلك فليس هو المأمور بالأذان ولا بالإمامة. وإذا لم يكن مأموراً بهما فلا يجوز أن لا يؤمر بهما لا ممن لم يؤمر بهما. ومن ائتم بمن لم يؤمر أن يؤتم به وهو عالم بحاله فصلاجه باطلة. فإن لم يعلم بأنه لم يبلغ وظنه رجلاً بالغاً فصلاة المؤتم به تامة كمن صلى خلف جنب أو كافر لا يعلم بهما ولا فرق وبالله التوفيق. وأما كلام من فرق بين إمامة من لم يبلغ في الفريضة وبين إمامته في النافلة فكلام لا وجه له أصلاً لأنه دعوى بلا برهان.

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا تصح إمامته في المكتوبة وعنهما في النافلة روايتان. وقال الزهري: إذا اضطروا إليه أهمهم.

واستدل القائلون بالمنع بما رواه النسائي والمصنف عن علي عن النبي ﷺ قال: رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ... الحديث. فإنه يفيد أن الصبي غير مكلف وصلاجه نافلة فلا يجوز الاقتداء به. وبما رواه الأثرم عن ابن مسعود: لا يؤم الغلام حتى يحتلم. قالوا: وإن الإمام ضامن وليس هو من أهل الضمان لأنه غير مكلف فأشبهه بالجنون. ولأنها حال كمال وليس هو من أهل الكمال فأشبهه المرأة. وأجابوا عن الحديث بأن ذلك كان في ابتداء الإسلام حين لم تكن صلاة المقتدين متعلقة بصلاة الإمام.

وقال الخطابي: إن الإمام أحمد كان يضعف حديث عمرو بن سلمة وقال مرة: دعه ليس بشيء بـ... .

قال في النيل: ورد بأن عمرو بن سلمة صحابي مشهور وقال في التقريب: صحابي صغير نزل بالبصرة. وقد ورد ما يدل على أنه وفد على النبي ﷺ. وأما القدح في الحديث بأن فيه كشف العورة وهو لا يجوز كما في ضوء النهار فهو من الغرائب وقد ثبت أن الرجال كانوا يصلون عاقدى أزهرهم ويقال للنساء: لا ترفعن رءوسكن حتى يستوى الرجال جلوساً. وقال في الفتح: عمرو بن سلمة مختلف في صحبته ففي هذا الحديث أن أباه وفد وفيه إشعار بأنه لم يفد معه. وأخرج ابن منده من طريق حماد بن سلمة عن أيوب بهذا الإسناد ما يدل على أنه وفد أيضاً. وكذلك أخرجه الطبراني. ويؤخذ من هذا أن عمراً المذكور يعتمد على حديثه لأنه إما صحابي أو تابعي وقد صلى بالصحابة إماماً.

قال في سبل السلام: إن دليل جواز إمامة الصبي وقوع ذلك في زمن الوحي. ولا يقر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام. وقد نبه ﷺ بالوحي على الأذى الذي كان في نعله فلو كانت إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك على أن الوفد الذي قدموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة. واحتمال أنه أمهم في نافلة يبعده سياق القصة فإنه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم: إنه يؤمكم أكثركم قرآناً. وقد أخرج أبو داود في سننه قال عمرو: فما شهدت مجمعا من جرم - اسم قبيلة - إلا كنت إمامهم. وهذا يعم الفرائض والنوافل. ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل.

قال في الفتح: لم ينصف من قال: إنهم فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي ﷺ على ذلك؛ لأنها شهادة نفي ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير فيه على ما لا يجوز.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب تحصيل الخير، وعلى أنه يطلب من العالم أن يعلم الجاهل، وعلى أنه يقوم بالإمامة الأقرأ، وعلى صحة إمامة الصبي.

● عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْ لِمَاذَا كَانَ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا سَنًا فِي حَدِيثٍ مَسْلُومَةٍ قَالَ: وَكُنَّا يَوْمَئِذٍ مُتَقَارِبِينَ فِي الْعِلْمِ. وَقَالَ فِي حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ خَالِدٌ قُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ: فَأَيْنَ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: إِنَّهُمَا كَانَا مُتَقَارِبِينَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي. ○ معنى الحديث: قوله: (قال له أو لصاحب له) أي: رفيق له في سفره ولم نقف على اسم ذلك صاحب. قوله: (فأذنا) المراد: فليؤذن لكما أحدهما. ويؤيده رواية الشيخين السابقة وليس المراد أنهما يؤذنان معاً. ويؤيده رواية الطبراني من طريق حماد بن سلمة عن خالد: إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم وليؤمكما أكبركما. وقد اختلفت الروايات في ذلك فروى البيهقي الحديث عن أيوب عن أبي قلابة وفيه: ارجعوا فكونوا فيهم وعلموا وصلوا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدهم. وفي رواية له من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة وفيها: إذا أنتما خرجتما فأذنا ثم أقيما. فوقع الاختلاف في أمرين.

الأول: أن ظاهر الحديث الأول أن الأمر بالأذان بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم وفي الحديث الثاني بعد خروجهما من المدينة قبل وصولهما إلى أهلهم. والثاني: أن في الحديث الأول أمر بالأذان لأحدهما وفي الثاني لكليهما. وفي الحقيقة لا اختلاف بين الحديثين فإن الحديث الأول الذي فيه الأمر بالأذان في الحضر لا ينافي الأمر بالأذان في السفر كما أن الحديث الثاني الذي فيه الأمر بالأذان في السفر لا ينافي

الأمر بالأذان في الحضر وكذلك المراد بقوله: أذنا. أى: من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائيهما. ولا يعتبر في الأذان السن وغيره بخلاف الإمامة وهو واضح من سياق حديث أيوب قال: فليؤذن لكم أحدهم وليؤمكم أكبركم. ويمكن أن يوجه قوله: فأذنا. بأن أحدهما يؤذن والآخر يجيب.

وقال الكرمانى: قد يطلق الأمر بالتشية وبالجمع والمراد واحد كقوله: يا حرسى اضربا عنقه. وقوله: قتله بنو تميم مع أن القتال والضارب واحد. قوله: (ثم أقيما) أى: ليقيم أحدهما وهو المؤذن وليس المراد أنسهما يقيمان معاً لأن المؤذن هو الذى يقيم لحديث من أذن فهو يقيم كما تقدم.

قوله: (ثم ليؤمكما أكبركما ... إلخ) أى: سنأكما صرح به في بعض النسخ وليس المراد أكبرهما قدراً ومنزلة لما ذكره المصنف من قوله: وكنا يومئذ متقاربين في العلم بالموحدة أى: يوم قال لنا النبي ﷺ: ليؤمكما أكبركما. وفي رواية ابن حزم متقاربين بالنون من المقارنة يقال: فلان قرين فلان إذا كان مثله في علم أو غيره. وهذه الزيادة من قول مالك بن الحويرث أتى بها اعتذاراً عن أن النبي ﷺ اعتبر الرجحان في السن ولم يعتبر الرجحان بالعلم كما في الأحاديث الأخرى. قوله: (قال خالد: قلت لأبي قلابة: فأين القرآن ... إلخ) وفي نسخة فأين القراءة أى: أين القرآن الذى أمر النبي ﷺ أن يتقدم صاحبه للإمامة على غيره.

وسأل خالد شيخه لأن ظاهر حديث الباب يعارض حديث يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإنه صريح في تقديم الأقرأ وهذا صريح في أنه يقدم الأكبر سنًا فلذا أجابه بأنهما كانا متقاربين في القرآن وكذا في العلم كما تقدم. ومقصود المصنف بما ذكر بيان الاختلاف الواقع في حديث مسلمة وفي حديث إسماعيل بأن في حديث مسلمة قول مالك بن الحويرث في ذكر التقارب بينه وبين رفيقه في العلم. وأما في

حديث إسماعيل ففيه سؤال خالد والجواب عنه من أبي قلابة بأنهما كانا متقاربين وليس فيه ذكر كونهما متقاربين في العلم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تفضيل الإمامة على الأذان لأنه ﷺ قال: ليؤمكما أكبركما. ولم يقل: ليؤذن لكما أكبركما، وعلى أن الجماعة مأمور بها وتعتقد بواحد مع الإمام، وعلى مشروعية الأذان والإقامة للصلوات المكتوبة عند دخول وقتها.

﴿ باب إمامة النساء ﴾

● عَنْ أُمِّ وَرَقَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُوفَلٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا غَزَا بَدْرًا قَالَتْ قُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أئِذْنُ لِي فِي الْغَزْوِ مَعَكَ أَمْ رَضَاكُمْ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي شَهَادَةً. قَالَ: قَرَّيْ فِي بَيْتِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْزُقُكَ الشَّهَادَةَ. قَالَ: فَكَأَنْتُ تُسَمَّى الشَّهِيدَةَ قَالَ: وَكَأَنْتُ قَدْ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ تَتَّخِذَ فِي دَارِهَا مُؤَدِّئًا فَأَذِنَ لَهَا قَالَ: وَكَأَنْتُ قَدْ دَبَّرْتُ غُلَامًا لَهَا وَجَارِيَةً فَقَامَا إِلَيْهَا بِاللَّيْلِ فَعَمَّاهَا بِقَطِيفَةٍ لَهَا حَتَّى مَاتَتْ وَذَهَبَا فَأَصْبَحَ عُمَرُ فَقَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ هَذَيْنِ عَلِمَ أَوْ مَنْ رَأَاهُمَا فَلْيَجِئْ بِهِمَا فَأَمَرَ بِهِمَا فَصُلِبَا فَكَانَا أَوَّلَ مَصْلُوبٍ بِالْمَدِينَةِ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والبيهقي وأبو نعيم.

○ معنى الحديث: قوله: (لما غزا بدر) أى: أراد أن يغزوها. وهى قرية بين مكة والمدينة وهى إلى المدينة أقرب. ويقال: هى منها على ثمانية وعشرين فرسخاً وأصلها

بئر كانت لرجل يسمى بدرًا فسميت البلدة باسمه. وكان ذلك في رمضان في السنة الثانية من الهجرة. سبب هذه الغزوة أن أبا سفيان قدم بعير من الشام فخرج النبي ﷺ وأصحابه ليغنموا تلك العير من أبي سفيان فعلمت بذلك قريش فخرج أبو جهل ومن معه ليزبوا عن العير فأخذ أبو سفيان بالعير طريق الساحل فنجت فصيل لأبي جهل: ارجع. فأبى وسار إلى بدر.

وشاور النبي ﷺ أصحابه فقام أبو بكر وعمر فأحسنوا القول ثم قام سعد بن عباد فقال: انظر أمرك وامض فيه فوالله لو سرت إلى عدن ما تخلف عنك رجل من الأنصار. ثم قال مقداد بن عمرو: امض كما أمرك الله فإننا معك حيثما أحببت لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون. ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون. فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال: ايها الناس أشيروا عليّ. فقام سعد بن معاذ فقال: يا رسول الله امض لما أردت فإننا لا نكره أن تلقى بنا عدونا ولعل الله يريك ما تقر به عينك فسر بنا على بركة الله تعالى. فقال رسول الله ﷺ: سيروا على بركة الله وأبشروا فإنه وعدني إحدى الطائفتين.

وروى مسلم والترمذي عن ابن عباس قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه تسعة عشر رجلاً وثلاثمائة فاستقبل القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه يقول: اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم آتني ما وعدتني اللهم إن تهلك هذه العصابة من المسلمين لا تعبد في الأرض. فما زال يهتف بربه ما ذا يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه فأتاه أبو بكر فأخذ رداءه فألقاه على منكبيه ثم التزمه من ورائه ثم قال: يا نبي الله كفك مناشدتك ربك فإنه سينجز لك ما وعدك فأنزل الله تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ ﴾

الأفانل/٩. فأمدّه الله بالملائكة. قوله: (أمَرَضَ مرضاكم) أى: أتكفل بخدمتهم ومعالجتهم.
قوله: (قَرَى في بيتك) بكسر القاف أى: استقرى والبقى وهو أمر من قرر يقرر من باب ضرب ويجوز فيه فتح القاف فيكون أمراً من باب علم. قوله: (فكانت تسمى الشهيدة) اعتماداً على قوله ﷺ ها: إن الله ﷻ يرزقك الشهادة.
قوله: (وكانت قد قرأت القرآن) وفي رواية البيهقي وكانت قد جمعت القرآن أى: حفظته وأحكمت قراءته.

وهو علة لقوله: فاستأذنت مقدمة عليه.
قوله: (أن تتخذ في دارها مؤذناً) أى: ليجمع عليها نساء الحى فتزومهم وكان ﷺ أمرها أن تؤم أهل دارها كما صرح به في الرواية الآتية للمصنف وبهذا تعلم مطابقة الحديث للترجمة. قوله: (وكانت دبرت غلاماً لها وجارية) أى: علقت عنقهما على موتها يقال: دبر الرجل عبده تدبيراً إذا أعتقه بعد موته.
قوله: (فغماها بقطيفة) أى: غطياها بقطيفة وحبسها نفسها حتى ماتت. والقطيفة كساء له هذب، وقال في الصحاح: القطيفة دثار مخمل وجمعه قطائف وقطف مثل صحائف وصحف. وبذلك تحقق إخباره ﷺ بأنها سترزق الشهادة.
قوله: (فأصبح عمر فقام في الناس ... إلخ) أى: خطب في الناس وأخبرهم خبرها وقال: من كان عنده علم بمكانتهما أو رآهما شك من الراوي. قوله: (فأمر بهما فصلياً) مرتب على محذوف أى: فجيء بهما إليه فسألهما فأقرا بأنهما قتلاهما فأمر بهما فصلياً. وظاهر الحديث يخالف قوله ﷺ: لا قود إلا بالسيف. رواه ابن ماجه من حديث أبي بكره والنعمان بن بشير. ويمكن توجيهه بأن عمر ﷺ

قتلها أولاً بالسيف ثم صل بهما ثانياً للتشيع والتشهير بهما. على أن في سند حديث ابن ماجه جابراً الجعفي ومبارك بن فضالة وقد ضعفهما غير واحد.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن قعود النساء في البيوت أفضل من خروجهن إلى الجهاد وعلى جواز إتخاذ النساء مؤذناً.

واختلف فيه فقال ابن المسيب والزهرى والضحاك بجوازه وكذا الإقامة أخذاً بظاهر هذا الحديث.

وذهب بعضهم إلى أنه ليس على النساء أذان ولا إقامة لما روى عن الحسن وابن سيرين قالوا: ليس على النساء أذان ولا إقامة. ودل الحديث أيضاً على مشروعية التدبير، وعلى جواز صلب القاتل. وهو وإن كان من فعل عمر قد أقره الصحابة.

● عَنْ أُمِّ وَرَقَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَالْأَوَّلُ أَتَمُّ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُهَا فِي بَيْتِهَا وَجَعَلَ لَهَا مُؤَذَّنًا يُؤَذِّنُ لَهَا وَأَمَرَهَا أَنْ تَتَوَمَّ أَهْلَ دَارِهَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَأَنَا رَأَيْتُ مُؤَذِّنَهَا شَيْخًا كَبِيرًا.

○ معنى الحديث: قوله: (وكان رسول الله ﷺ يزورها ... إلخ) وفي رواية الحاكم أن رسول الله ﷺ كان يقول: انطلقوا بنا إلى الشهيذة فنزورها وجعل لها مؤذناً أى: بعد أن استأذنته في اتخاذه كما تقدم وأمرها أن تؤم أهل دارها أى: في الفرائض كما صرح به في رواية الحاكم.

وفيه دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها وإن كان فيهم الرجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيخاً.

والظاهر أنها كانت تؤمه وغلामها وجاريتها إلى جواز إمامة المرأة للرجال
ذهب داود وأبو ثور والمزني والطبري أخذوا بظاهر هذا الحديث.
وذهب الجمهور إلى عدم صحة إمامتها لهم لما روى ابن ماجه عن جابر مرفوعاً:
لا تؤمن امرأة رجلاً ولأنها لا تؤذن للرجال فلا تؤمهم.
ويمكن الجواب عن حديث الباب بأنه ليس صريحاً في أن المؤذن والغلّام كانا
يصليان خلفها فيحتمل أن المؤذن كان يؤذن لها ثم يذهب إلى المسجد ليصلي فيه وكذا
الغلّام فكانت تؤم نساء دارها لا غير. ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن
شبيبة قال: حدثنا الوليد بن جميع عن أمه عن أم ورقة أن رسول الله ﷺ أذن لها أن
يؤذن لها ويقام وتؤم نساءها وأما إمامة المرأة للنساء ففيه خلاف أيضاً فذهب الشافعية
والحنابلة إلى الجواز وهو رواية عن مالك.
مستدلين بحديث الباب وبما تقدم عن الدارقطني.
وبما رواه الدارقطني أيضاً والبيهقي عن رائطة الحنفية قالت: أمتنا عائشة فقامت
بيننا في الصلاة المكتوبة. وبما رواه أيضاً عن حجية قالت: أمتنا أم سلمة في صلاة
العصر فقامت بيننا.
وحكى ابن المنذر الجواز عن عائشة وأم سلمة وعطاء والثوري والأوزاعي
وإسحاق وأبي ثور.
وذهب الحسن البصري وسليمان بن يسار والمالكية إلى عدم الجواز مطلقاً فرضاً
كانت الصلاة أو نفلاً وهو رواية عن مالك وقالوا: إن هذا جنس وصف في الشرع
بنقصان الدين والعقل فلا تصح إمامته وذهب الحنفية إلى كراهة إمامتها.
ومال ابن الهمام منهم إلى الجواز بدون كراهة وذهب الشيعي والنخعي وقنادة
إلى جواز إمامتها في النقل دون الفرض.

قوله: (قال عبد الرحمن: فانا رأيت مؤذنها شيخاً كبيراً) غرض المؤلف بهذا تقوية الحديث وتثبيتته ولعل ذلك الشيخ قطع منه أرب النساء فاتخذ مؤذناً لها.

﴿ باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون ﴾

يعنى: يكرهون إمامته.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دُبَارًا. وَالدُّبَارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَقُوتَهُ، وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً. والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة) أى: لا يُعْتَدُ بصلاتهم فلا تجزئهم. ويُحتمل أن نفي القبول عبارة عن نفي الثواب فلا يلزم منه عدم الصحة والجزاء إذ نفي القبول أعن من نفي الإجزاء. قوله: (من تقدم قوماً ... إلخ) أى: تقدمهم ليؤمهم وهم يكرهون إمامته وفي هذا الوعيد دليل على تحريم إمامة الرجل للجماعة الذين يكرهونه.

لكن العبرة في هذه الكراهة الدينية أما الكراهة لغير سبب شرعى فلا عبرة بها والعبرة أيضاً بكراهة أكثر المأمومين لا بكراهة واحد أو اثنين إذا كان المؤمنون جمعاً كثيراً.

قال في النيل: حل الشافعى الحديث على إمام غير الوالى لأن الغالب كراهة ولاة الأمور. وظاهر الحديث عدم الفرق. والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيرهم.

والحديث وإن كان ضعيفاً لأن فيه عبد الرحمن بن زياد وفيه مقال لكنه تقوى بروايات أخر. منها ما أخرجه الترمذى عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الأبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وإمام قوم وهم له كارهون. قال الترمذى: حسن غريب. ومنها ما رواه أيضاً عن أنس: لعن رسول الله ﷺ ثلاثة رجلاً أمّ قومًا وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ورجلاً سمع حى على الفلاح ثم لم يجب.

ومنها ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرًا رجل أمّ قومًا وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وأخوان متصارمان. أى: متقاطعان. ومنها ما رواه الطبرانى فى الكبير عن طلحة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: أيما رجل أمّ قومًا وهم له كارهون لم تجز صلاة أذنيه. وفى إسناده سليمان بن أبي أيوب وفيه مقال.

قوله: (ورجل أتى الصلاة دبارًا ... إلخ) بكسر الدال المهملة أى: بعد ما يفوت وقتها.

والدبار مفرد وقيل: جمع دبر آخر أوقات الشيء وهذا الوعيد محمول على ما إذا اتخذ ذلك عادة له.

وقوله: والدبار أن يأتيها بعد أن تفوته أى: بعد أن يخرج وقتها. وهو مدرج من كلام الراوى. قوله: (ورجل اعتبد محرره) أى: اتخذ معتقه عبدًا أو جارية بأن أعتقه وكنتم عتقه أو أنكره واستخدمه كرهاً. وفى بعض النسخ اعتبد محررة أى: اتخذ نفسًا معتقة وادعاه ملكًا له واستخدمها فالتأنيث فيها نظرًا للموصوف المقدّر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تحريم إمامة الرجل لقوم يكرهونه، وعلى تحريم إخراج الصلاة عن وقتها، وعلى تحريم اتخاذ الحر عبدًا.

﴿ باب إمامة البر والفاجر ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ وَاجِبَةٌ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ وَإِنْ عَمِلَ الْكِبَائِرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني والبيهقي وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (الصلاة المكتوبة واجبة ... إلخ) هو بعض حديث أخرجه المصنف في الجهاد بلفظ الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر والصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجرا وظاهره يدل على صحة الصلاة خلف الفاسق مطلقاً أميراً كان أو غيره. وعلى أن العدالة غير شرط في الإمامة وإلى ذلك ذهب الجمهور وقالوا بكرامة الصلاة خلف الفاسق.

والحديث وإن كان ضعيفاً إلا أنه يقويه حديث صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله وصلوا على من قال لا إله إلا الله. رواه الدارقطني من عدة طرق وكلها فيها مقال. قال في سبل السلام: وفي ذلك أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه ونحوه وهي أيضاً ضعيفة قال: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته. وأيد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم أنه قال: أدركت عشرة من أصحاب محمد ﷺ يصلون خلف أئمة الجور.

ويؤيده أيضًا حديث مسلم: كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يميتون الصلاة عن وقتها قال: فما تأمرني؟ قال: صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة.

فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة لأنهم أخرجوها عن وقتها.

وظاهرها إنهم لو صلوها في وقتها لكان مأمورًا بصلاتها خلفهم فريضة.

وذهبت العترة وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب ومالك في رواية عنه إلى اشتراط العدالة في الإمامة وقالوا: إن الإمامة مبنية على الفضل في الدين ولا شك أن المرأة أتم دينًا من الفاسق ومن صلى وراءها أعاد أبدًا فلأن يعيد من صلى وراء الفاسق أولى وأحرى. وحلوا حديث الباب على الأمراء وإلى اشتراط العدالة وعدم صحة الصلاة خلف الفاسق ذهبت الحنابلة أيضًا قالوا: لأن الفاسق لا يقبل خبره لمعنى في دينه فأشبهه الكافر.

ولأنه لا يؤمن على شرائط الصلاة.

فإن خيف أذاه صلى خلفه دفعًا للمفسدة وأعاد إلا الجمعة والعيد فلا يعيدهما إن تعذرتا خلف غيره. والراجح ما ذهب إليه الجمهور. وحلوا النهي فيما رواه ابن ماجه عن جابر عن النبي ﷺ لا يؤمن فاجر مؤمنًا إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه أو سوطه. على الكراهة كما حلوا الأمر فيما رواه الدارقطني عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: اجعلوا أئمتكم خياركم فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم على الندب.

قوله: (وإن عمل الكبائر) مبالغة في الفاجر وأتى به لدفع ما يتوهم أن الصلاة لا تصح خلف الفاجر إذا ارتكب الكبائر.

والكبائر جمع كبيرة وهي ما ورد فيه وعيد بخصوصه أو وجب في جنسه حد.

﴿ باب إمامة الأعمى ﴾

● عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ أَعْمَى.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (استخلف ابن أم مكتوم ... إلخ) أى: جعله نائباً عنه فى إمامة الصلاة.

واستخلفه ﷺ فى غزوة الأبواء وبواط وذى العشرة وغزوته فى طلب كرز بن جابر وغزوة السويق وغطفان وأحد وجرأ الأسد ونجران وذات الرقاع وبدر وفى خروجه لحجة الوداع. وهذا الحديث يدل على جواز إمامة الأعمى من غير كراهة وبه قال إسحاق المروزي والغزالي وقالوا: إن إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير لأنه أكثر خشوعاً من البصير لما فى البصر من شغل القلب بالمبصرات.

وذهبت الشافعية إلى الجواز وقالوا: إن الأعمى والبصير فى ذلك سواء لأن فى الأعمى فضيلة أنه لا يرى ما يلهيه، وفى البصير فضيلة أنه يجتنب النجاسة.

قال النووي: وعندى أن البصير أولى لأنه يجتنب النجاسة التى تفسد الصلاة والأعمى يترك النظر إلى ما يلهيه ولا تفسد الصلاة به.

وإلى أولوية البصير بالإمامة ذهبت الحنفية والحنابلة والمالكية قالوا: لأنه أقدر على اجتناب النجاسة واستقبال القبلة باجتهاده وهذا هو الأرجح.

أما استنابته ﷺ لابن أم مكتوم فلعدم وجود من يصلح للإمامة بالمدينة غيره إذ ذاك.

ولا يرد على ذلك وجود علي عليه السلام في المدينة حين استخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم لأن علياً كان مشغولاً بالقيام بحفظ من جعله ﷺ حافظاً لهم من الأهل حذراً من أن يناههم عدو بمكروه.

﴿ باب إمامة الزائر ﴾

● عَنْ يُدَيْلٍ حَدَّثَنِي أَبُو عَظِيَّةَ مَوْلَى مِثَا قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ حُوَيْرِثٍ يَأْتِينَا إِلَى مُصَلَّاتِنَا هَذَا فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَقُلْنَا لَهُ: تَقْدَمُ فَصَلِّ. فَقَالَ لَنَا: قَدَمُوا رَجُلًا مِنْكُمْ يُصَلِّي بِكُمْ وَسَأَحَدُكُمْ لَمْ لَا أَصَلِّي بِكُمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذي والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فصله) الهاء فيه للسكت. قوله: (فقال لنا: قدموا رجلاً... إلخ) تأخر ﷺ عن الصلاة بهم وإن كان صحابياً وقد أذنوه عملاً بظاهر الحديث. ولعله لم يبلغه حديث لا يؤم الرجل في بيته ولا في سلطانه إلا بإذنه. قوله: (من زار قوماً فلا يؤمهم... إلخ) ظاهره أن الإمامة حق للمزور وأن الزائر منهي عن التقدم لها ولو أذن له، وبه قال بعضهم ومنهم إسحاق، وذهب الجمهور إلى أن الزائر يتقدم لها عن إذن له. وهو الأقرب للجمع بين الأحاديث. والنهي في حديث الباب وإن كان مطلقاً لكنه مقيد بعدم إذن رب المنزل للزائر كما تقدم عن أبي مسعود البدرى وفيه ولا يؤم الرجل في بيته ولا في سلطانه إلا

بإذنه. ومقيد أيضاً بما رواه المصنف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لا يحل
لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنهم... الحديث. ومحل الخلاف إذا
كان المزور أهلاً للإمامة فإن لم يكن أهلاً لها كالمرأة إذا كان الزائر رجلاً والجاهل إذا
كان الزائر عالماً فلا حق له في الإمامة.

﴿ باب الإمام يقوم بمكان أرفع من مكان القوم ﴾

أى: في مكان أعلى من مكان المأمومين أهو ممنوع أم لا ؟.

● عَنْ هَمَّامٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ أُمَّ النَّاسِ بِالْمَدَائِنِ عَلَى دُكَّانٍ فَأَخَذَ أَبُو مَسْعُودٍ
بِقَمِيصِهِ فَجَبَذَهُ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْهَوْنَ
عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: بَلَى قَدْ ذَكَّرْتُ حِينَ جَذَيْتُنِي.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي والشافعي وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أم الناس بالمدائن) المراد بها مدائن كسرى قرب
بغداد.

وسميت البلد بالمدائن لكبرها. قوله: (على دكان) أى: دكة مرتفعة ويطلق أيضاً
على الحانوت واختلف في نونها فقال الأخفش وسيبويه: إنها زائدة مأخوذة من
أكمة ذكاء أى: منبسطة.

وقال ابن القطاع وجماعة: إنها أصلية مأخوذة من دكنت المتاع: إذا نضدته
ووزنها على الزيادة فعلان وعلى الأصالة فعال.

قوله: (فجذه) أى: أخذه بقوة فأنزله من فوق المكان. وجيد مقلوب من جذب لغة تميمية وأنكر ابن السراج القلب وقال: ليس أحدهما مأخوذاً من الآخر لأن كل واحد منهما متصرف في نفسه.

قوله: (قال: ألم تعلم... إلخ) أى: قال أبو مسعود: ألم تعلم أن النبي ﷺ كان ينهى أصحابه عن ارتفاع الإمام عن المأمومين؟

وفي رواية ابن حبان: أليس قد نهى عن هذا؟ فقال حذيفة جواباً لأبي مسعود: بلى أى: قد نهى عن ذلك وتذكرت النهى حين جذبتني وفي نسخة حين مددتني وهي بمعنى جذبتني.

● عَنْ عَدِي بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ حَدَّثَنِي رَجُلٌ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ بِالْمَدَائِنِ فَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَتَقَدَّمَ عَمَّارٌ وَقَامَ عَلَى دُكَّانٍ يُصَلِّيُ وَالنَّاسُ أَسْفَلَ مِنْهُ فَتَقَدَّمَ حَذِيفَةُ: فَأَخَذَ عَلَى يَدَيْهِ فَاتَّبَعَهُ عَمَّارٌ حَتَّى أَنْزَلَهُ حَذِيفَةُ فَلَمَّا فَرَعَ عَمَّارٌ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ لَهُ حَذِيفَةُ: أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُمْ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَقَامِهِمْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؟ قَالَ عَمَّارٌ: لِذَلِكَ اتَّبَعْتُكَ حِينَ أَخَذْتَ عَلَى يَدَيَّ.

والحديث أخرجه أيضاً: الدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فأخذ على يديه ... إلخ) يعني: أخذه من خلفه ويستوى مع المأمومين في المكان فوافقه عمار وطأوه حتى أنزله عن الدكان فلما سلم عمار من صلاته قال له حذيفة: "ألم تسمع ... إلخ" أى: أفعلت ذلك ولم تسمع رسول الله ﷺ يقول: إذا أم الرجل ... إلخ.

قوله: (لذلك اتبعك) أى: لأجل سماعي النهي عن ذلك منه ﷺ وتذكرى إياه اتبعك.

وهذا الحديث صريح في أن الإمام كان عمارًا والآخذ له حذيفة. والحديث المتقدم صريح في أن الإمام كان حذيفة والآخذ كان أبو مسعود. ولا تنافي بينهما لاحتمال تعدد القصة. وعلى تقدير عدم تعددها فالأول أقوى لأن الثاني فيه رجل مجهول. وقد صحح الأول ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. وفي رواية للحاكم التصريح برفعه.

والحديث يدل على النهي عن ارتفاع الإمام عن المأمومين مطلقًا سواء أقصد به التعليم أم لا وبه قالت الخنابلة قالوا: وحل الكراهة إذا كان العلو كثيرًا ذراعًا فأكثر قالوا: ولا بأس بعلو يسير كدرجة منبر ونحوها مما دون الذراع جمعًا بين ما رواه أبو داود عن حذيفة وبين حديث سهل أنه ﷺ صلى على المنبر ثم نزل القهقري فسجد وسجد معه الناس ثم عاد حتى فرغ ثم قال: إني فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي. متفق عليه، والظاهر أنه كان على الدرجة السفلى لئلا يحتاج إلى عمل كثير في الصعود والنزول فيكون ارتفاعًا يسيرًا.

وذهبت الحنفية إلى كراهة ارتفاع الإمام وحده عن المأمومين قالوا: لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان. أما إذا كان معه أحد من المأمومين فلا كراهة فيه.

قال ابن الهمام: واختلف في مقدار الارتفاع الذي تتعلق به الكراهة فقليل: قدر القامة وقيل: قدر ما يقع به الامتياز وقيل: ذراع كالسترة وهو المختار قال: والوجه أوجهية الثاني لأن الموجب وهو شبه الازدراء يتحقق فيه.

وذهبت الشافعية إلى الكراهة أيضًا إلا إذا دعت الضرورة إليه كالتعليم فلا يكره وبه قالت المالكية وقالوا: إن قصد بعلوه الكبر بطلت صلاته والكراهة متفق عليها

عندهم إذا كان الإمام وحده فإن كان معه جماعة من المأمومين ففيه خلاف والمعول عليه الكراهة وقالوا: يغتفر العلو اليسير كالشبر والذراع. والظاهر من الأدلة كراهة ارتفاع الإمام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها وفوقها إلا لقصد التعليم كما يدل عليه قوله في حديث الشيخين المتقدم: ولتعلموا صلاتي.

قال ابن دقيق العيد: من أراد أن يستدل بحديث صلواته ﷺ على المنبر على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم؛ لأن اللفظ لا يتناول ولانفرد الأصل بوصف معتبر تقتضى المناسبة اعتباره فلا بد منه.

قال في النيل: على أنه قد تقرر في الأصول أن النبي ﷺ إذا نهى عن شيء نهياً يشمل بطريق الظهور ثم فعل ما يخالفه كان الفعل مخصصاً له من العموم دون غيره حيث لم يقم دليل على التأسى به في ذلك الفعل فلا تكون صلواته على المنبر معارضة للنهي عن الارتفاع باعتبار الأمة. وهذا على فرض تأخر صلواته ﷺ على المنبر عن النهي عن الارتفاع وعلى فرض تقدمها أو التباس المتقدم من المتأخر فيه الخلاف المعروف في الأصول في التخصيص بالتقدم والملتبس. أما ارتفاع المأموم على إمامه فذهبت الشافعية والحنفية إلى كراهته أيضاً وقالوا: إذا كره ارتفاع الإمام على مأمومه فكراهة ارتفاع المأموم على إمامه أولى. وذهبت الحنابلة والمالكية إلى عدم كراهة ذلك.

وقالت المالكية: إذا قصد المأموم بارتفاعه الكبر بطلت صلواته.

قال في النيل: أما ارتفاع المؤتم فإن كان مفرطاً بحيث يكون فوق ثلثمائة ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بأفعال الإمام فهو ممنوع للإجماع من غير فرق بين المسجد وغيره وإن كان دون ذلك المقدار فالأصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع. ويعضد

هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور ولم ينكر عليه. ويعنى بفعل أبي هريرة ما رواه البيهقي والشافعي عن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام.

﴿ باب إمامة من صلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة ﴾

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والدارقطنى والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (أن معاذ بن جبل كان يصلى مع رسول الله ﷺ العشاء... إلخ) أى: الآخرة كما صرح به فى رواية لمسلم. وما ورد فى بعض الروايات من أنها صلاة المغرب محمول على تعدد القصة أو أطلق المغرب على العشاء مجازاً. وقوله: (ثم يأتى قومه) أى: بنى سلمة كما صرح به فى رواية الحميدى عن ابن عيينة.

وفى رواية الشافعى: ثم يرجع فيصلبها بقومه فى بن سلمة.

قوله: (فيصلى بهم تلك الصلاة) فيه رد على من زعم أن الصلاة التى كان يصلبها مع النبى ﷺ غير الصلاة التى كان يصلبها بقومه والحديث يدل بظاهره على صحة اقتداء المفترض بالمتفل لأن صلاة معاذ التى صلاها مع رسول الله ﷺ وقعت فرضاً فتكون صلاته بقومه نافذة له.

والى ذلك ذهب داود والشافعية والأوزاعى وطاوس وعطاء. مستدلين بهذا الحديث. وبما رواه عبد الرزاق والشافعى والطحاوى والدارقطنى من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر فى حديث الباب زاد: هى له تطوع ولهم فريضة.

وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه فيه فانتفتت تهمة تدليسه فقول ابن الجوزي: إنه لا يصح مردود وتعليل الطحاوي له بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أتم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته لأن ابن جريج أسنّ وأجلّ من ابن عيينة وأقدم أخذًا من عمرو منه. ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عددًا فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها وأما ردّ الطحاوي لها باحتمال أن تكون مدرجة فجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل فمهما كان مضمومًا إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روى من وجهين. والأمر هنا كذلك فإن الشافعي أخرجها من وجه آخر عن جابر متابعا لعمرو بن دينار عنه وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابرا كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه.

وقال أبو حنيفة والزهري والنخعي والحنابلة وأبو قلابة والحسن البصري ومجاهد والمالكية: لا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل.

وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة نوقش في جميعها.

منها: ما فهمه الطحاوي في رواية أحمد عن معاذ بن رفاعه عن سليم أنه أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن معاذ بن جبل يأتينا بعدما ننام ونكون في أعمالنا بالنهار فينادي بالصلاة فتخرج إليه فيطول علينا. فقال رسول الله ﷺ: يا معاذ لا تكن فتنًا إما أن تصلي معي وإما أن تحفف على قومك. من أن معناه إما أن تصلي معي أى: ولا تصلي بقومك وإما أن تحفف بقومك. أى: ولا تصلي معي قال: فهو يدل على أنه كان يفعل أحد الأمرين وأنه لم يكن يجمع بينهما.

ورد بأن غاية ما في هذا أنه أذن له بالصلاة معه والصلاة يقومه مع التخفيف وبالصلاة معه فقط إن لم يخفف.

ومن الأجوبة أن فعل معاذ لم يكن بأمر النبي ﷺ ولا تقريره كذا قال الطحاوي.
ورد بأن النبي ﷺ علم بذلك وأمر معاذاً به فقال: صل بهم صلاة أحفهم وقال له لما شكوا إليه تطويله: أفنان أنت يا معاذ؟ وأيضاً رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة والواقع هاهنا كذلك فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقبياً وأربعون بدرياً كذا قال ابن حزم قال: ولا نحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عمر وابنه وأبو الدرداء وأنس وغيرهم.
ومنها أن ذلك كان في الوقت الذي تصلي فيه الفريضة مرتين فيكون منسوخاً بقوله ﷺ: "لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين" كذا قال الطحاوي.
ورد بأن النهي عن فعل الصلاة مرتين محمول على أنها فريضة في كل مرة كما جزم بذلك البيهقي جمعاً بين الحدين.

قال في الفتح: بل لو قال قائل: إن هذا النهي منسوخ بمحدث معاذ. لم يكن بعيداً ولا يقال: القصة قديمة وصاحبها استشهد بأحد: لأن أحداً كانت في أواخر السنة الثالثة فلا مانع من أن يكون النهي في الأولى والأذن في الثانية مثلاً. وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم يصليا معه: إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود وصححه ابن خزيمة وغيره وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ. ويدل على الجواز أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن يصلوها في بيوتهم في الوقت ثم يجعلوها معهم نافلة.

ومنها أن صلاة المفترض خلف المنتفل من الاختلاف وقد قال ﷺ: لا تختلفوا على إمامكم.

ورد بأن الاختلاف المنهي عنه مبين في الحديث بقوله: "فإذا كبر فكبروا ... إلخ" ولو سلم أنه يعم كل اختلاف لكان حديث معاذ ونحوه مخصصاً له. إذا تأملت ما ذكر علمت أن الظاهر ما ذهب إليه الأولون. لكن لا يخفى طلب مراعاة الخلاف فالاحتياط عدم صلاة المفترض خلف المنتفل. وهذا كله في اقتداء المفترض بالمنتفل.

وأما اقتداء المنتفل بالمفترض فجائز عند الحنفية والشافعية والحنابلة وممنوع عند المالكية وكذا صلاة فرض خلف مصل فرضاً آخر ممنوع عند المالكية والحنفية والحنابلة وجائز عند الشافعية.

○ فقه الحديث: دل الحديث على صحة صلاة المفترض خلف المنتفل وقد علمت ما فيه، وعلى جواز تكرار الصلاة في جماعة.

﴿ باب الإمام يصلي من قعود ﴾

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ فَجَحِشَ شِقُّهُ الْإِيمَنُ فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ وَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ فَعُودًا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ .

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم ومالك والنسائى والترمذى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ركب فرساً فصرع عنه) أى: سقط عنه كما صرح به فى رواية البخارى. قوله: (فجحش شقه الأيمن) أى: انخدش شقه فمنعه من القيام للصلاة. وفى رواية للبخارى عن أنس جحش ساقه أو كتفه. ولا منافاة بينهما لأن رواية البخارى فيها بيان محل الخدش من الشق. قوله: (فصلى صلاة من الصلوات) أى: المكتوبة لأنها التى عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة.

قوله: (فصلينا وراءه قعوداً... إلخ) وفى نسخة وصلينا وراءه أى: بعد أن قاموا خلفه فأشار إليهم بالجلوس كما سيصرح به فى حديث عائشة الآتى ولذا بين لهم ﷺ بقوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به أى: ليقتنى به ويتابع فى أعمال الصلاة فلا يسبقه ولا يقارنه.

وبين المتابعة بقوله: فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً أى: قائمين فالمصدر مؤول باسم الفاعل.

ومحل وجوب القيام على المأموم تبعاً للإمام إذا كان قادراً عليه فإذا لم يستطع القيام صلى من جلوس أو على حسب ما يتيسر له.

قوله: (وإذا ركع فاركعوا... إلخ) ظاهر فى أن المأموم لا يهوى إلى الركوع حتى يتم الإمام ركوعه. وأصرح منه ما رواه أحمد وسيأتى للمصنف وفيه: ولا تركعوا حتى يركع.

قوله: (سمع الله لمن حمده) يعني: قبل الله حمد من حمده. قوله: (ربنا ولك الحمد) الواو عاطفة على محذوف أى: ربنا أطعنك أو حمدناك ولك الحمد. وهو صريح في أن الإمام يقول الجملة الأولى والمأموم يقول الثانية. وبه قال أبو حنيفة والمالكية ورواية عن أحمد وذهب الشافعي والحنابلة إلى أنه يجمع بينهما. وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (أجمعون) تأكيد للضمير في صلوا. والحديث يدل على أنه يجب على المأموم أن يتابع الإمام في الصلاة حتى لو صلى الإمام جالساً لعذر يصلي المأموم جالساً أيضاً وإن كان قادراً على القيام وبه أخذ إسحاق والأوزاعي وابن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر قالوا: ولا تجوز وراءه قياماً.

قال ابن حزم: وبه نأخذ إلا فيمن يصلي إلى جنب الإمام يذكر الناس ويعلمهم تكبير الإمام فإنه يتخير بين الصلاة قاعداً والصلاة قائماً وبمثل قولنا يقول جمهور السلف وروى هذا عن جابر وأسيد بن حضير وأبي هريرة ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة.

وحكى هذا أيضاً ابن حبان عن الصحابة المذكورين وغيرهم من الصحابة والتابعين وقال: وهو عندي ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته؛ لأن من أصحاب رسول الله ﷺ أربعة أفتوا به. والإجماع عندنا إجماع الصحابة. ولم يرو عن أحد من الصحابة خلاف هؤلاء الأربعة لا بإسناد متصل ولا منقطع. فكان التابعين أجمعوا على إجازته. وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه. وإلى جواز صلاة القاعد القادر على القيام خلف القاعد العاجز عنه ذهب الحنابلة لكن خصصوا الجواز بما إذا كان الإمام

إمام الحى أو الإمام الأعظم فلا يجوز ذلك وراء غيرهما إلا إذا كان المأموم مثله. وقالت الشافعية وأبو ثور والثوري والحميدى والخنفية: تجوز صلاة القائم خلف القاعد العاجز عن القيام.

قالوا: ولا يجوز لأن يصلوا وراءه جلوساً. واحتجوا بما رواه الشيخان عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر في مرضه الذى توفى فيه أبا بكر أن يصلى بالناس فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة فقام يهادى بين رجلين ورجلاه تحطان الأرض فجاء فجلس عن يسار أبي بكر فكان رسول الله ﷺ يصلى بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر. قالوا: وهى صريحة فى أن النبي ﷺ كان الإمام؛ لأنه جلس عن يسار أبي بكر ولقوله: يصلى بالناس ولقوله: وأبو بكر قائماً يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ وقالوا: إن حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ناسخ لحديث الباب. وأنكر أحمد النسخ وجع بين الحديثين بتنزيلهما على حالتين:

إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه فيصلون خلفه قعوداً. ثانيتهما: إذا ابتدأ الإمام الراتب قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء أطرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما فى الأحاديث التى فى مرض موته ﷺ فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس فى تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة قائماً وصلوا معه قياماً بخلاف الحالة الأولى فإنه ﷺ ابتدأ الصلاة جالساً فلما صلوا خلفه قياماً أنكر عليهم.

وذهبت المالكية إلى أنه لا تصح صلاة القادر على القيام خلف العاجز عنه سواء أصلى المأموم قائماً أم قاعداً لأن القيام ركن من أركان الصلاة فلا يسقط عن القادر عليه.

وهذا ظاهر بالنسبة لمن صلى قاعداً. أما بالنسبة لمن صلى قائماً خلف القاعد
فلنقص حالة الإمام عن المأموم. وعن مالك فيما إذا صلوا وراءه قياماً روايتان أشهرهما
عدم صحة الصلاة.
وإن كان المأموم عاجزاً عن القيام كالإمام فالصلاة صحيحة باتفاق كما قاله ابن
رشد.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه منسوخ بحديث عائشة وحديث عائشة خاص
برسول الله ﷺ حكى ذلك عن القاضي عياض وقال: لا يصح لأحد أن يؤم جالساً
بعده ﷺ وهو مشهور قول مالك وجماعة من أصحابه وهذا أولى الأقاويل؛ لأنه ﷺ
لا يصح التقدم بين يديه في الصلاة ولا في غيرها لا لعذر ولا لغيره.
وروى ابن حبيب عن مالك أن حديث عائشة منسوخ لترك أبي بكر وعمر
وعثمان الإمامة حال الجلوس.

قال في المدونة: سألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالساً
ويصلي بصلاته ناس قال: لا ينبغي لأحد أن يفعل ذلك وحدثنى عن علي عن سفيان
عن جابر بن يزيد عن الشعبي أن رسول الله ﷺ قال: لا يؤم الرجل القوم جالساً.
ويدل لهم على النسخ ما رواه البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن جابر عن الشعبي
قال: قال رسول الله ﷺ: لا يؤمن أحد بعدى جالساً قال علي بن عمر: لم يروه غير
جابر الجعفي وهو متروك والحديث مرسل لا تقوم به حجة.
وقال الشافعي: إن الحديث لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس
عن الرواية عنه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية ركوب الخيل، وعلى أنه ﷺ
وسلم يجوز عليه ما يجوز على البشر من الأسقام ونحوها من غير نقص في مقداره لذلك

بل ليزداد رفعة وجلالة، وعلى أن المأموم يجب عليه متابعة الإمام في جميع أفعال الصلاة وعلى أنه لا يوافق إمامه في قوله: سمع الله لمن حمده بل يقول: ربنا ولك الحمد، وعلى أن الإمام إذا صلى جالساً لعذر يتابعه المأموم في الجلوس. وتقدم بيانه.

● عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا بِالْمَدِينَةِ فَصَرَعهُ عَلَى جِذْمٍ نَخْلَةٍ فَأَنفَكَتْ قَدَمُهُ فَأَتَيْنَاهُ نَعُوذُهُ فَوَجَدْنَاهُ فِي مَشْرُبَةٍ لِعَائِشَةَ يُسَبِّحُ جَالِسًا قَالَ: فَقَمْنَا خَلْفَهُ فَسَكَتَ عَنَّا ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى نَعُوذُهُ فَصَلَّى الْمَكْتُوبَةَ جَالِسًا فَقَمْنَا خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا قَالَ: فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَلَا تَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ فَارِسَ بِعُظْمَانِهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (على جذم نخلة) بكسر الجيم وفتحها: أصل النخلة. وجمعه أجذام وجذوم. قوله: (فأنفكت قدمه) أى: زالت عن مفصلها يقال: فككت العظم فكاً من باب قتل أزلته من مفصله ولا منافاة بينه وبين الرواية السابقة أنه جحش شقه الأيمن لاحتمال حصول الخدش وفك القدم. قوله: (في مشربة) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وفتح الراء وضمها الغرفة. قوله: (يسبح جالساً) أى: يصلي نافلة حال كونه جالساً.

قوله: (فسكت عنا) أى: لم يأمرنا بالجلوس تبعاً له. قوله: (فصلى المكتوبة جالساً) أى: صلى الفريضة جالساً وهو صريح في أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد. وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلى في بيته بمن حضر لكنسه لم ينقل أنه استخلف. ومن ثم قال عياض: إن الظاهر أنه صلى وأتم

به من حضر عنده ومن كان في المسجد. وما قاله محتمل لكن يلزم عليه أن يكون الإمام أعلى من المأمومين. ومذهب عياض خلافه إلا أن يقال: إن محل المنع عنده إذا لم يكن مع الإمام في مكانه العالي أحدكما هنا فإنه كان معه بعض أصحابه. قوله: (فقمنا خلفه) أى: صلينا وراءه قائمين. وفي رواية البخارى فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً. ولعلهم فهموا أنه لا يجوز لهم الجلوس حيث إنهم قادرون على القيام.

قوله: (ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظماؤها) وفي رواية مسلم: إن كدت أنفا تفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا انتموا بآئمتكم إن صلو قياماً فصلوا قياماً وإن صلو قعوداً فصلوا قعوداً. ○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على مشروعية عيادة المريض، وعلى جواز الجماعة في النافلة ولو كثرت.

وقيدته المالكية في غير التراويح والعيد ونحوهما بأن تكون الجماعة قليلة كالاثنتين والثلاثة وبأن يكون المكان غير مشتهر.

وذهبت الحنفية إلى الكراهة مطلقاً إلا في التراويح والوتر في رمضان وذهبت الحنابلة والشافعية إلى الجواز مطلقاً إلا أن الشافعية قالوا بالانفراد فيما عدا التراويح والعيدين ونحوهما. ودل الحديث أيضاً على جواز اقتداء القائم بالقاعد في النافلة وعدم جوازه في المكتوبة، وعلى النهي عن التشبه بفعل المخالفين.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ قَالَ

مُسْلِمٌ: وَلَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَفْهَمَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ سُلَيْمَانَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (فإذا كبر) أى: للإحرام بالصلاة على ما هو المتبادر. قوله: (ولا تكبروا حتى يكبر) ذكره للتأكيد وهو صريح في وجوب تأخير تكبير المأموم للإحرام عن تكبير الإمام. وبهذا قالت المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية قالوا: فلو أحرم معه أو قبله بطلت صلاته لأنه انتم بمن لم تعتقد صلاته. واستدلوا بقوله في الحديث: فإذا كبر فكبروا قالوا: إن الفاء فيه للتعقيب فيكون أمراً بالتكبير بعد تكبير الإمام. فإذا أتى به مقارناً فقد أتى به قبل أوانه فلا يجوز كالصلاة قبل وقتها. ولأن الاقتداء ببناء صلاته على الإمام فلا بد من شروع الإمام في الصلاة حتى يتحقق البناء على صلاته وإلا لزم البناء على المعلوم وهو لا يجوز.

وقال أبو حنيفة: يكبر المأموم للإحرام مقارناً لتكبير الإمام لا يتقدم ولا يتأخر عنه. لكن هذا الحديث يرد عليه لأن قوله ﷺ: "فإذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبر" صريح في وجوب تأخير تكبير المأموم عن تكبير الإمام.

قوله: (ولا تركعوا حتى يركع ... إلخ) صريح أيضاً في وجوب تأخير المأمومين في الركوع وما بعده من أفعال الصلاة عن ركوع الإمام وغيره منها فتكون المقارنة والسبق محرمين. لكن قالت الشافعية والمالكية والحنابلة: تكره المقارنة. أما السبق فقد اتفق الجمهور على منعه من غير بطلان.

وذهب ابن عمر والظاهرية وأحمد في رواية إلى البطلان؛ لأن النسيء عندهم يقتضى الفساد وفي المعنى عن أحمد: ليس لمن سبق الإمام صلاة. ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب. ولم يذكر في الحديث المتابعة في السلام لكنسه يجب فيه المتابعة كالإحرام فإن ساوى المأموم الإمام أو سبقه في السلام بطلت صلاته عند المالكية والحنابلة إن سبقه عمدًا. قالوا: وإن سبقه سهوًا فيعيده بعده وإلا بطلت. وقالت الشافعية: إن سبقه بالسلام بطلت وإن قارنسه ففيه قولان أصحابهما يكره والثاني يطل. وعن أبي حنيفة روايتان: أحدهما: يسلم مقارنًا لتسليم الإمام. والأخرى: يسلم بعده وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو المعول عليه.

قوله: (اللهم ربنا... إلخ) هكذا يثبت اللهم وهي ثابتة في روايات كثيرة وفي بعضها بحذفها. وثبوتها أرجح كما قاله في الفتح. وكلاهما جائز. وفي ثبوتها تكبير النداء فكأنه قال: يا الله يا ربنا لك الحمد وقال مسلم بن إبراهيم في روايته: ولك الحمد بالواو وهي ثابتة من طرق كثيرة.

قال ابن دقيق العيد: كأن إتيان الواو دال على معنى زائد؛ لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب لنا ولك الحمد فيشتمل على معنى النداء ومعنى الخبر. قوله: (اللهم ربنا لك الحمد أفهمني بعض أصحابنا عن سليمان) غرض المصنف من هذا: تقوية أن رواية سليمان بن حرب ربنا لك الحمد بدون واو فكأنه يقول: كما إني رويتها عن سليمان بدون واو سمعتها كذلك من بعض أصحابي عنه. أو أن المراد أن أبا داود يقول: لما حدثني سليمان بن حرب بهذا الحديث لم أفهم منه هذا اللفظ فأفهمني بعض أصحابي الذين كانوا معي في سماع الحديث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على وجوب متابعة المأموم الإمام في جميع أعمال الصلاة من تكبير وغيره. وتقدم بيانه.

﴿ باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان ؟ ﴾

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ فَأَتَتْهُ بِسَمْنٍ وَتَمَرٍ فَقَالَ: رُدُّوا هَذَا فِي وَعَائِهِ وَهَذَا فِي سِقَائِهِ فَإِنِّي صَائِمٌ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا فَقَامَتْ أُمُّ سَلِيمٍ وَأُمُّ حَرَامٍ خَلْفَنَا قَالَ ثَابِتٌ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ عَلَى بَسَاطٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (دخل على أم حرام) هي الرميضاء أو الغميضاء بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصارية خالة أنس. روى عنها زوجها عبادة بن الصامت وعمير بن الأسود وعطاء بن يسار ويعلى بن شداد. وروى لها الشيخان وأبو داود وابن ماجه. وقد أخبر النبي ﷺ أنها من الأولين فقد روى البخاري عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه وكانت تحت عبادة بن الصامت فدخل يوماً فاطعمته فنام رسول الله ﷺ ثم استيقظ يضحك قالت: ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال: ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة أو قال: مثل الملوك على الأسرة فقلت: ادع الله أن يجعلني منهم فدعا ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ يضحك فقلت: ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال: أناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة أو مثل الملوك على الأسرة فقلت: ادع الله أن يجعلني منهم قال: أنت من الأولين فركبت البحر في زمان معاوية فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت. والثبج يفتح المثلثة والموحدة: وسط الشيء.

واستشكل دخوله ﷺ على أم حرام ونومه عندها فقال ابن عبد البر: أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله ﷺ أو أختنها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة فلذلك كان ينام عندها وتناول منه ما يجوز للمحرم أن يتناوله من محارمه. ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال: إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تغلى أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالاته لأن أم عبد المطلب جده كانت من بنى النجار. ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال: قال لنا ابن وهب: أم حرام إحدى خالات رسول الله ﷺ من الرضاعة فلذلك كان يقيّل عندها وينام في حجرها وتغلى رأسه.

قال ابن عبد البر: وأيهما كان فهي محرم له.

وجزم أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلب فيما حكاه ابن بطل عنه بما قال ابن وهب وقال غيره: إنما كانت خالة لأبيه أو جده عبد المطلب. وقال ابن الجوزي: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليم أخت آمنة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة.

وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال: وقال غيره: بل كان النبي ﷺ معصوماً يملك إربسه عن زوجته فكيف عن غيرها ممن هو منزّه عنه وهو المبرأ عن كل فعل قبيح وقول رث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال: ويُحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب.

ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جزماً لأنه كان بعد حجة الوداع.

ورد عياض الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال. وثبت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل.

وبالغ الدمياطى فى الرد على من ادعى الحرمة فقال: ذهل كل من زعم أن أم حرام إحدى خالات النبى ﷺ من الرضاعة أو من النسب وكل من أثبت لها خؤولة تقتضى محرمة لأن أمهاته من النسب واللاتى أرضعنه معلومات ليس فيهن واحدة من الأنصار البتة سوى أم عبد المطلب وهى سلمى بنت عمرو بن زيد بن لبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدى بن النجار.

وأم حرام هى بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا فى عامر بن غنم جدهما الأعلى وهذه خؤولة لا تثبت بها محرمة لأنها خؤولة مجازية وهى كقولہ ﷺ لسعد بن أبى وقاص: هذا خالى لكون من بنى زهرة وهم أقارب أمه آمنة وليس سعد أخا لآمنة لا من النسب ولا من الرضاعة ثم قال: وإذا تقرر هذا فقد ثبت فى الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على واحدة من النساء إلا على أزواجه وإلا على أم سليم فقيل له: فقال: أرجعها قتل أخوها معى يعنى حرام بن ملحان وكان قد قتل يوم بئر معونة.

قال الحافظ: أوضحت وجه الجمع بين ما أفهمه هذا الحصر وبين ما دل عليه حديث الباب فى أم حرام بما حاصله أنهما أختان كانتا فى دار واحدة كل واحدة منهما فى بيت من تلك الدار وحرام بن ملحان أخوها معا فالعلة مشتركة فيهما ثم قال: قال الدمياطى: على أنه ليس فى الحديث ما يدل على الخلوة بأم حرام قال: ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع قلت وهو احتمال قوى. لكنه لا يدفع الإشكال من أصله لبقاء الملامسة فى تغطية الرأس وكذا النوم فى الحجر وأحسن الأجوبة دعوى الخصوصية ولا يردّها كونها لا تثبت إلا بدليل لأن الدليل على ذلك واضح. وفى دعوى وضوح الدليل نظر قوله: (فقال: ردوا هذا فى وعائه وهذا فى سقائه) أى: ردوا التمر فى وعائه والسمن فى سقائه. والوعاء بكسر الواو: ما يحفظ فيه

الشيء مطلقاً. والسقاء ظرف من الجلد يجعل فيه الماء واللبن والسمن ويجمع على أسقية.

قوله: (فصلى بنا ركعتين تطوعاً) لعله ﷺ أراد تعليمهن أفعال الصلاة فإن المرأة ربما لا تشاهد أفعاله ﷺ في المسجد فأراد أن تشاهدها لتتعلّمها وتعلمها غيرها ولتحصل بركته ﷺ في البيت.

قوله: (فقامت أم سليم وأم حزام خلفنا) أى: وأقامنى عن يمينه كما ذكر بعد. وهو محل الترجمة في الحديث. قوله: (قال ثابت: ولا أعلمه إلا قال أقامنى ... إلخ) أى: لا أعلم أنسا إلا قال: في هذا الحديث أقامنى النبي ﷺ عن يمينه على بساط يعنى ولم يقل: أقامنى عن يمينه متأخراً عنه أو مساوياً له والبساط معروف وهو فعال بمعنى مفعول مثل فراش بمعنى مفروش وجمعه بسط مثل كتاب وكتب.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية دخول رئيس القوم بيت بعض رعيته لإدخال السرور عليه، وعلى مزيد تواضعه ومكارم أخلاقه ﷺ، وعلى مشروعية تقديم الطعام من صاحب البيت لمن نزل عنده، وعلى مشروعية ترك الإفطار للصائم تطوعاً وعلى جواز صلاة التطوع جماعة. وتقدم بيانه في الباب قبله، وعلى أن السنة فيمن يصلى إماماً للرجال والنساء أن يجعل النساء خلف الرجال. وستأتى زيادة إيضاح له إن شاء الله تعالى، وعلى مشروعية التبرك بالصالحين بصلاتهم في المنازل.

● عن عطاء عن ابن عباس قال: بَتُّ في بَيْتِ خَالَتِي مِثْمُونَةً فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ فَأَطْلَقَ الْقِرْبَةَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ أَوْكَأَ الْقِرْبَةَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ كَمَا تَوَضَّأُ ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَنِي بِيَمِينِهِ
فَأَدَارَنِي مِنْ وَرَائِهِ فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ .

والحديث أخرجه أيضاً: رواه الستة مطولاً والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (بت في بيت خالتي ميمونة) أى: مع النبي ﷺ كما
صرح به في رواية مسلم وفيها: واضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول
الله ﷺ وأهله في طولها. وكان يومئذ صغيراً فقد روى أحمد عنه أنه قال: صليت
مع النبي ﷺ وقمت إلى جنبه الأيسر فأقامني عن يمينه وأنا يومئذ ابن عشر سنين.
قوله: (فأطلق القربة فتوضاً) أى: حل وكاءها بعد أن صب منها في الحفنة كما
صرح به في رواية مسلم وفيها: ثم قام رسول الله ﷺ إلى القربة فأطلق شناقها ثم
صب في الحفنة أو القصعة فأكبته بيده عليها ثم توضأ ... إلخ. قوله: (ثم أوكى
القربة) أى: شد فمها بالوكاء وهو جبل يشد به فم القربة ويجمع على أوكية مثل
سلاح وأسلحة.

قوله: (فأخذني بيمينه ... إلخ) وفي نسخة: فأخذني بيميني. وفي رواية مسلم:
فأخذني فجعلني عن يمينه. وفي رواية له: فأخذ بيدي فجعلني عن شقه الأيمن. وفي
رواية: فأخلفني فجعلني عن يمينه فصليت معه أى: ثلاث عشرة ركعة أو إحدى
عشرة كما في روايات مسلم. وأخرج مسلم رواية عطاء هذه عن ابن عباس قال: بت
ذات ليلة عند خالتي ميمونة فقام النبي ﷺ يصلي تطوعاً من الليل فقام النبي ﷺ إلى
القربة فتوضأ فقام فصلى فقامت لما رأيته صنع ذلك فتوضأت من القربة ثم قمت إلى
شقه الأيسر فأخذ بيدي من رواء ظهره يعدلني كذلك من رواء ظهره إلى الشق الأيمن.
وأخرجها أيضاً من طريق كريب مولى ابن عباس بلفظ: إن ابن عباس أخبره أنه
بات ليلة عند ميمونة أم المؤمنين وهي خالته قال: فاضطجعت على عرض الوسادة

وانعقاد الجماعة. ولو سلم لكان مخصصاً بحديث ابن عباس ونحوه. ودل الحديث أيضاً على مشروعية الجماعة في صلاة النافلة.

﴿ باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟ ﴾

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَتْهُ فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: قُومُوا فَلَا صَلَواتٍ لَكُمْ قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ فَتَضَخْتُهُ بِمَاءٍ فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ. والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأحمد ومالك والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أن جدته ملكة) بضم الميم تصغير ملكة. والضمير في جدته عائذ على إسحاق وبه جزم ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي. ويؤيده ما رواه البخارى عن إسحاق عن أنس بن مالك ﷺ قال: صليت أنا ويقيم في بيتنا خلف النبي ﷺ وأمى أم سليم خلفنا. وجزم ابن سعد وابن منده بأنهما جدة أنس والدة أمه أم سليم. وهو مقتضى كلام إمام الحرمين ومن تبعه وظاهر السياق.

قال في الفتح: ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدم عن عبيد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال: أرسلتنى جدتى إلى النبي ﷺ واسمها ملكة فجاءنا فحضرت الصلاة ... الحديث.

ويمكن الجمع بين القولين بأنهما جدة إسحاق لأبيه وجدة أنس لأمه وأن الواقعة متعددة فمرة صلت أمه خلفهما ومرة جدته.

قوله: (لطعام صنعته) أى: لأجل طعام يتناوله. وفي نسخة دعت به بطعام والباء بمعنى اللام وهو مشعر بأن مجيئه ﷺ كان لذلك لا ليصلى بهم ليتخذوا مكان صلاته صلى لهم كما في قصة عثمان بن مالك وهذا هو السر في كونه ﷺ بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهنا بدأ بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بأصل ما دعى لأجله. قوله: (فأكل منه) أى: أجاب دعوتها فجاء فأكل منه.

قال ابن عبد البر: زاد إبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عون وموسى بن أعين عن مالك قال أنس: وأكلت معه ثم دعا بوضوء فتوضأ ثم قال: قم فتوضأ وأمر العجوز فلتتوضأ وأمر اليتيم فليتوضأ.

قوله: (فالأصلي) بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء أو سكونها فعلى الفتح يكون الفعل منصوباً بلام كي. وعلى السكون يُحتمل أن تكون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفاً وأن تكون لام الأمر وثبتت الياء في الفعل إجراء للمعتل مجرى الصحيح ونظيره قوله تعالى: ﴿إنه من يتقى ويصبر﴾ بإثبات الياء على قراءة قنبل. وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصحيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ العنكبوت/١٢. ويكون الأمر فيه محمولاً على أنه أمر لهم بالانتماء به لكن أضافه لنفسه لارتباط فعله بفعلهم فهو مصروف عن ظاهره. قوله: (لكم) أى: لأجل تعليمكم أو اللام بمعنى الباء.

قوله: (فقمتم إلى حصير لنا) الحصير: ما يبسط في البيوت وجمعه حصير بضم الصاد المهملة وسكونها تخفيفاً. قوله: (قد اسود من طول ما ليس) بضم اللام

وكسر الموحدة أى: من كثرة ما استعمل. وهذا يقتضى قلة ما عندهم وإلا فلم يكونوا يخصون النبي ﷺ إلا بأفضل ما عندهم مما يصلح للصلاة.

قوله: (فنضحته بماء) أى: رششته بماء. ونضحه بالماء على سبيل تجديد نظافته وطهارته؛ لأنه ربما وقع في النفس من كثرة استعماله أنه أصابه شيء من النجاسة فرشه ليذهب ما في النفس من ذلك. والنجاسة المشكوك فيها تطهر بالرش عند مالك خلافاً للجمهور.

والرش طهور لما لم يتقن طهره ويؤيده ما رواه البخارى عن أبي النباح عن أنس قال: كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقاً وكان لي أخ يقال له: أبو عمير قال: أحسبه فطيمًا وكان إذا جاء ﷺ قال: يا أبا عمير ما فعل النغير نغير كان يلعب به فربما حضرت الصلاة وهو في بيتنا فيأمر بالبساط الذي تحته فيكنس وينضح ثم يقوم ونقوم خلفه فيصلى بنا ويحتمل أن النضح بمعنى الغسل فيكون غسله لنجاسة محققة به. والأول أظهر كما قال الحافظ وغيره.

قوله: (وصفقت أنا واليتيم وراءه ... إلخ) كذا للأكثر. وللمستملى والحموي: صفقت واليتيم بدون تأكيد بالضمير. والأول أفصح لأن العطف على الضمير المتصل لا يكون إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل. واسم اليتيم ضميرة بن سعد الحميرى جد حسين بن عبد الله. ودخول اليتيم معهم في الصلاة يقتضى أنه كان ممن يعقل وإلا لم يعتد به في جماعة المؤتمين. والعجوز هي مليكة المذكورة.

قوله: (فصلى لنا ركعتين) أى: صلى بنا ركعتين على الحصر تطوعًا ولا يقال: إن صلاته ﷺ على الحصر معارض لما رواه ابن أبي شبة عن شريح بن هانئ أنه سأل عائشة أكان النبي ﷺ يصلى على الحصر والله تعالى يقول: ﴿وجعلنا جهنم للكافرين حصيرًا﴾ فقالت عائشة: لم يكن ليصلى على الحصر لأن عائشة أخبرت عن

صلاته في بيتها وربما لم يكن فيه حصير. على أن ما رواه ابن أبي شبة من طريق يزيد بن المقدم وهو ضعيف فلا يعارض ما هو أقوى منه.

قوله: (ثم انصرف) أى: إلى بيته أو من الصلاة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد تواضعه ﷺ وحسن خلفه، وعلى مشروعية إجابة الدعوة ولو لم يكن عرساً ولو كان الداعي امرأة. لكن محله إذا أمنت الفتنة، وعلى جواز الأكل من طعام الدعوة، وعلى تنظيف مكان المصلى، وعلى جواز صلاة النافلة جماعة، وعلى استحباب الصلاة في المكان الذى دعى فيه للتعليم أو لحصول البركة، وعلى قيام الرجل مع الصبي صفًا، وعلى مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال، وعلى مشروعية قيام المرأة صفًا وحدها إذا لم يكن معها ما ينضم إليها من النساء، وعلى جواز الاختصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشترطها أربعاً. وعلى جواز الصلاة على الحصير من غير كراهة.

قال الخطابي: وفيه دليل على استحباب ترتيب مواقف المأمومين وأن الأفضل يقدم على من دونه في الفضل ولذلك قال ﷺ: "يلبى منكم أولوا الأحلام والنهى"، وعلى هذا القياس إذا صلى على جماعة من الموتى فيهم رجال ونساء وصبيان وخنثاء فإن الأفضلين منهم يلون الإمام فيكون الرجال أقربهم منه ثم الصبيان ثم الخنثاء ثم النسوان. وإن دفنوا في قبر واحد كان أفضلهم أقربهم إلى القبلة ثم يليه الذى هو أفضل وتكون المرأة آخرهم إلا أنه يكون بينها وبين الرجال حاجز من لبن أو نحوه.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَقَدْ كُنَّا أَطْلَنَّا الْقُعُودَ عَلَى بَابِهِ فَخَرَجَتِ الْجَارِيَةُ فَاسْتَأْذَنَتْ

لَهُمَا فَأَذَنَ لَهُمَا ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بَيْنِي وَبَيْنَهُ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذي وأحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (استأذن علقمة والأسود على عبد الله) فيه وضع
الظاهر موضع المضمرة أى: قال الأسود: استأذنت أنا وعلقمة بن قيس على عبد الله
بن مسعود. وفي رواية النسائي عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود وعلقمة قالا:
دخلنا على عبد الله بن مسعود.

قوله: (فصلى بيني وبينه) أى: صلى عبد الله بن مسعود بين علقمة والأسود
وجعلهما معه في صف واحد وكانت هذه الصلاة ظهراً كما صرح به في رواية أحمد
عن الأسود بن يزيد قال: دخلت أنا وعمي علقمة على ابن مسعود بالهاجرة فأقام
الظهر ليصلي فقمنا خلفه فأخذ بيدي ويد عمي ثم جعل أحدهما عن يمينه والآخر عن
يساره فصفنا صفاً واحداً ثم قال: هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع إذا كانوا ثلاثة.

قوله: (هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل) ذكر ذلك استدلالاً على ما فعله
وظاهره يدل على أن الإمام إذا كان معه اثنان يساويهما في الصف ولا يتقدم عليهما
وبه أخذ النخعي وأبو يوسف وبعض الكوفيين ومن أدلتهم أيضاً ما سيأتي
للمصنف في باب موقف الإمام من الصف عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: وسَطُوا الإمام
وسَدُّوا الخلل. وذهب الجمهور إلى أن الإمام يتقدمهما ويكونان خلفه، يدل له حديث
أنس المتقدم، وما رواه مسلم والمصنف عن جابر قال: قام رسول الله ﷺ ليصلي فجئت
فكنت عن يساره فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر

فقام عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بأيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه. وما رواه الترمذى عن سمرة بن جندب قال: أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدنا. ويجاب عن حديث الباب بأنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز أو لضيق المكان فقد روى البيهقى بسنده إلى عبد الوهاب بن عطاء قال: أنبأنا هشام بن حسان قال: ذكرت ذلك لابن سيرين يعنى ما فعل ابن مسعود فقال ابن سيرين: كان المسجد ضيقاً. على أن حديث الباب فيه هارون بن عنترة وهو متكلم فيه. قال فى النيل: قال أبو عمر: هذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح فيه عندهم أنه موقوف على ابن مسعود وقد أخرجه مسلم فى صحيحه والترمذى موقوفاً على ابن مسعود. وقد ذكر جماعة من أهل العلم أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبى ﷺ وهو بمكة وفيها التطبيق وأحكام آخره هى الآن متروكة وهذا الحكم من جعلها فلما قدم ﷺ المدينة تركه.

والتطبيق وضع اليدين بين الفخذين حال الركوع. وقال ابن الهمام: وغاية ما فيه إخفاء النسخ على عبد الله وليس ببعيد إذ لم يكن دأبه ﷺ إلا إمامة الجمع الكثير دون الاثنين إلا فى النادرة كهذه القصة وحديث اليتيم وهو داخل فى بيت امرأة فلم يطلع عبد الله على خلاف ما علمه. وقد أخرج البيهقى هذا الحديث مطولاً ثم قال: وهذا يُحتمل أن كان ثم نسخ. واستدلنا على نسخه بما تقدم من خبر جابر بن عبد الله الذى تقدم ذكره وأنس بن مالك أى: الذى تقدم للمصنف وما رويناه عن عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما والعامه وقد رويناه عن أبي ذر ما دل على أن الذى شاهده ابن مسعود من رسول الله ﷺ فى ذلك إنما شاهده فى غير صلاة جماعة وأن كل واحد منهم كان يصلى لنفسه. ثم ساق

حديث أبي ذر الذي أشار إليه بسنده إلى جسرة بنت دجاجة عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قام ليلة من الليالي مقام كذا وكذا فصلى فيه العشاء الآخرة فلما رأى القوم قد ثبتوا معه في مصلاه انصرف إلى رحله حتى انكسفت العيون وخلا مقامه قام فيه وحده قال أبو ذر: فأقبلت فقممت خلفه فأوأمأ إلى يمينه وجاء عبد الله بن مسعود فقام خلفه وخلفي فأوأمأ إليه بشماله فقمنا هكذا فجمع بين السبابة والوسطى والأخرى التي تلي الخنصر كل رجل منا لنفسه.

قال الحميدى: ذهب ابن مسعود إلى هذا وهو يظن أن النبي ﷺ كان يؤمهم فلما قال أبو ذر: كل واحد منا يصلي لنفسه كان قوله: قد بين أنه علم من النبي ﷺ أنه لم يؤمهم وهو الذي ابتدأ الصلاة معه عند تحريمها وابن مسعود الجاني الداخل الذي سبقته النية عند تحريمها.

ويجاء أيضاً عن حديث أبي هريرة بأنه يُحتمل أن يكون المراد: اجعلوا الإمام مقابلاً لوسط الصف وهو الظاهر. وأن يكون من قولهم: فلان واسطة قومه أى: خيارهم. وإذا وقع الاحتمال فلا ينتهض للاستدلال، على أن هذا الحديث من رواية يحيى بن بشير بن خلاد وهو مجهول الحال كما قال ابن القطان وسيأتي بيانه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه إذا كان مع الإمام اثنان يقف بينهما ولا يتقدم عليهما وقد علمت ما فيه.

﴿ باب الإمام ينحرف بعد التسليم ﴾

أى: يتحول إلى شقه الأيمن أو الأيسر بعد الفراغ من الصلاة.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ انْحَرَفَ.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان إذا انصرف انحرف) أى: إذا سلم من الصلاة مال عن القبلة يميناً أو شمالاً. وفي نسخة: انحرف على شقه الأيمن ويؤيده ما رواه الترمذى من طريق قبيصة بن هلب عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً على يمينه وعلى شماله ثم قال: حديث هلب حسن وعليه العمل عند أهل العلم أنه ينصرف على أى: جانبيه شاء إن شاء عن يمينه وإن شاء عن يساره وقد صح الأمران عن النبي ﷺ.

وقال البغوى: الأفضل أنه ينصرف على اليمين ثم قال: وفي كيفية الانصراف وجهان:

أحدهما: يجعل يمينه إلى القبلة ويساره إلى الناس وبه أخذ أبو حنيفة.

الثاني: وهو الأصح أنه يجعل يساره إلى القبلة ويمينه إلى الناس. والحكمة في الانصراف عن القبلة تعريف الداخل أن الصلاة قد انقضت إذ لو بقى على هيئته لأوهم الداخل أنه في التشهد.

● عَنْ الْأَبْرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا إذا صلينا ... إلخ) أى: إذا أردنا الصلاة خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون على جهة يمينه لأجل أن يقبل علينا بوجهه إذا انصرف من صلاته.

وهو يدل على أنه ﷺ كان ينصرف إلى جهة يمينه ولا منافاة بينه وبين ما رواه البخارى عن سمرة قال: كان يقبل على جميع المأمومين لا على من كان جهة اليمين فقط لاحتمال أنه ﷺ كان يفعل ذلك أحياناً أو أن الكلام على تقدير مضاف أى: أقبل على بعضنا بوجهه.

وإلى استحباب الانصراف إلى جهة اليمين ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وقالوا: إلا إذا كانت له حاجة جهة اليسار فينصرف إليها مستدلين بحديث الباب وبما رواه مسلم عن السدى قال: سألت أنساً: كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري؟ قال: أما أنا فأكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه. ويشهد لهم أيضاً عموم الأحاديث المصروفة بفضل التيامن.

وقالت طائفة: ينصرف جهة حاجته فإن كانت إلى اليسار انصرف إليها وإن كانت إلى اليمين انصرف إليها. ولما روى عن علي أنه قال: إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وإن كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره ذكره الترمذي.

وذهب الحنفية إلى أنه يستحب الانصراف إلى جهة اليسار. واستدلوا بما رواه مسلم عن ابن مسعود قال: لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفسه جزءاً لا يرى إلا أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله.

وأجيب بأن ابن مسعود أخبر بما رآه واعتقد أنه الأكثر فلا ينأى أن الانصراف إلى اليمين في الواقع كان الأكثر. أو أنه محمول على كراهة اعتقاد وجوب الانصراف إلى اليمين.

قال ابن المنير: إن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها لأن التيامن مستحب في كل شيء لكن ما خشي أن يعتقد وجوبه أشار إلى كراهته.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغي للإمام أن يتحول عن يمينه بعد السلام من الصلاة.

الفهرس العام لمباحث الجزء الرابع

| الموض | وع | الصفحة |
|---|----|--------|
| باب المحافظة على وقت الصلوات | | ٣ |
| باب إذا أحر الإمام الصلاة عن الوقت | | ١١ |
| باب فيمن نام عن صلاة أو نسيها | | ١٦ |
| باب في بناء المساجد | | ٣٢ |
| باب اتخاذ المساجد في الدور | | ٥٤ |
| باب في السرج في المساجد | | ٥٧ |
| باب في حصى المسجد | | ٥٨ |
| باب في كنس المساجد | | ٦٠ |
| باب في اعتزال النساء في المساجد عن الرجال | | ٦٤ |
| باب فيما يقول الرجل عند دخوله المسجد | | ٦٥ |
| باب فيما جاء في الصلاة عند دخول المسجد | | ٧٠ |
| باب في فضل القعود في المسجد | | ٧٨ |
| باب في كراهية إنشاد الضالة في المسجد | | ٨١ |
| باب في كراهية البزاق في المسجد | | ٨٦ |
| باب في المشرك يدخل المسجد | | ٩٧ |

| | |
|-----|--|
| ١٠٢ | باب المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة |
| ١٠٨ | باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل |
| ١٠٩ | باب متى يؤمر الغلام بالصلاة |
| ١١٣ | باب بدء الأذان |
| ١١٨ | باب كيف الأذان |
| ١٤٩ | باب ما جاء في الإقامة |
| ١٥٢ | باب الرجل يؤذن ويقسم آخر |
| ١٥٤ | باب من أذن فهو يقيم |
| ١٥٦ | باب رفع الصوت بالأذان |
| ١٦٣ | باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت |
| ١٦٦ | باب الأذان فوق المنارة |
| ١٦٩ | باب المؤذن يستدير في أذانه |
| ١٧٤ | باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة |
| ١٧٧ | باب ما يقول إذا سمع المؤذن |
| ١٨٧ | باب ما يقول إذا سمع الإقامة |
| ١٨٨ | باب في الدعاء عند الأذان |
| ١٩٢ | باب ما يقول عند أذان المغرب |

| | |
|-----|---|
| ١٩٣ | باب أخذ الأجر على التأذين |
| ١٩٧ | باب في الأذان قبل دخول الوقت |
| ٢٠٠ | باب الأذان للأعمى |
| ٢٠٠ | باب الخروج من المسجد بعد الأذان |
| ٢٠٣ | باب في المؤذن ينتظر الإمام |
| ٢٠٤ | باب في التثويب |
| ٢٠٦ | باب الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظروه قعودًا |
| ٢٠٩ | باب التشديد في ترك الجماعة |
| ٢٢٢ | باب في فضل صلاة الجماعة |
| ٢٢٦ | باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة |
| ٢٣٨ | باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم |
| ٢٤٠ | باب فيما جاء في الهدى في المشي إلى الصلاة |
| ٢٤٥ | باب من خرج يريد الصلاة فسبق بها |
| ٢٤٦ | باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد |
| ٢٥٢ | باب التشديد في ذلك |
| ٢٥٤ | باب السعي إلى الصلاة |
| ٢٥٩ | باب ما جاء في الجمع في المسجد مرتين |

| | |
|-----|---|
| ٢٦٢ | باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلى معهم |
| ٢٧٠ | باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أيعيد ؟ |
| ٢٧٣ | باب في جماع الإمامة وفضلها |
| ٢٧٥ | باب في كراهية التدافع عن الإمامة |
| ٢٧٦ | باب من أحق بالإمامة |
| ٢٨٧ | باب إمامة النساء |
| ٢٩٢ | باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون |
| ٢٩٤ | باب إمامة البر والفاجر |
| ٢٩٦ | باب إمامة الأعمى |
| ٢٩٧ | باب إمامة الزائر |
| ٢٩٨ | باب الإمام يقوم بمكان أرفع من مكان القوم |
| ٣٠٢ | باب إمامة من صلى يقوم وقد صلى تلك الصلاة |
| ٣٠٥ | باب الإمام يصلى من قعود |
| ٣١٤ | باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومون؟ |
| ٣٢٠ | باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟ |
| ٣٢٧ | باب الإمام ينحرف بعد التسليم |

رقم الايداع : ٢٠٠٤/٥٨٥٥
التقديم الدولي : 977-295-144-4

